دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (print) 2699–2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات والبحوث في مجال التخطيط العمراني والمجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

in the urban and territorial planning The journal is concerned with research studies and research papers

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the

Democratic Arabic center –Germany- Berlin

Germany:

Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية:

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر – فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية– باريس فرنسا

د . بوشتى الخزان – جامعة فاس المغرب

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د .اورورا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا –اسبانيا

ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا

ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

د عثماني وديع جامعة انجر فرنسا

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

التعريف بالمجلة، أهدافها ومجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط المجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة.

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا.

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك.

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة.

ضرورة إدراج المراجع (références) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج) Microsoft Word نوع الخط بالعربية Traditional Arabic مقاسه 15 بالنسبة للمتن و 13 بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط Times New Roman مقاسه 13 بالنسبة للمتن و 11 بالنسبة للهوامش.(

يراعى في حجم المقال كحد أقصى 20 صفحة من النوع العادي (A4)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة 2.00 سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر 1.15.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة APA).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط ولفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، وكذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التاليjutp@democraticac.de

---

The Journal of Urban and Territorial Planning is a quarterly, international peer reviewed journal. It publishes high quality and original unpublished research articles that deal with studies and researches in the fields of Urban and Territorial Planning.

The JUTP is issued regularly: quarterly edited by the Democratic Arabic Centre for Strategy, Political and Economic Studies of Berlin-Germany, and has a worldwide, actively involved scientific committee, that

oversees its evolutive edition, given that it encompasses a wide range of international academicians coming from many countries.

The JUTP is based on a code of ethics in relation with its editing conditions, and to an internal list of reviews' arranging, knowing that the selection of the articles that would be published in every issue, depends on the formal and objective specifications of the international journals.

All the research content of JUTP is freely available online, and there is no charge to researchers who access online, read, download, print, copy or cite parts of the published articles, as long as they mention the references in conformity with the international reference system, and accordance with the *BOAI definition of open access*

Editor-in-chief and Scientific Committee President:

Dr. Sid Ahmad Soufiane - University of Baji Mokhtar-Annaba-Algeria

Goals and fields of the JUTP:

The Journal of Urban and Territorial Planning is specialised in Urban, provincial, and territorial planning, and every area that deals with the aspects of planning, civil engineering, technologies of geographical systems, such as transport and the infrastructure, in addition to the protection of urban and heritage sites, touristic areas and new cities, without forgetting the improvement of urban areas and their rehabilitation, the architecture and the local development, the aesthetic considerations, the planning of the use of lands, the utilities, the infrastructure management, the legislation of the building and the reconstruction, the planning of the transport, the environment and the spatial planning.

The aim of the Journal of Urban and Territorial Planning is to provide a platform for Arab and international researchers, especially those working in the Arab world, to disseminate research on issues related to rapid changes affecting the built environment. Issues such as those related to the planning programs and the sustainability of these developments and their social, economic and physical impacts; make the obstacles that the urban areas face, pose great challenges for studies and research. In addition, JUTP facilitates every data collection and development plans, aiming to guaranty the sustainability of the communities according to the constructive and architectural plans, that take into consideration the specificities of the field and the identity of the society.

Terms and Conditions of Publication:

1- The journal is open to all research in the fields of urban planning and space, as well as the information systems of architecture,geography and environment, that are written in Arabic, English, French, Turkish, German, Italian and Spanish.

2- Every research candidate should Commit to objectivity in his researchand respect the rights of intellectual property and scientific honesty, and most of all renunciate any conduct that would prejudice his scientific research.

3- The researcher must have at least a master's degree or be subscribed on a Philosophy Doctorate or having a PhD graduation.

4- The article expresses the opinion of its own authorwho has the full responsibility about it and does never express the opinion of the JUTP.

5- Every submitted article should be original, unpublished, and not under consideration by another journal, neither home nor aboard, before getting a prior agreement from the scientific and editorial team of the JUTP.

6- The submitted article should never be a part of a master's dissertation or a PhD thesis, or a part of a yet published research /article/book…

7- The articles are printed in black and white

8- Two abstracts in two languages (one of which should be Arabic, and the other in the language of the article) should be attached to the article, length of which should not exceed one page for every abstract

9- The publication material should be written in Microsoft Word formatwith the Traditional Arabic font, and having as size 15 for the body and 13 for the margins,whereas for articles written in Latin characters (which language is either French or English or German …) the font should beTimes New Romanwith a size of 13 for the body and 11 for the footnotes and citations).

10- The whole material of a research should be between 15_{min} and 20_{max} pages of A4 format (references and annexes included).

11- Margins should be 2 cm from the four borders of every page of the article.

12- Assignments, notes and references should be automatically added at the end of the articles (endnotes, references list, annexes), being numbered sequentially as they appear in the text.

13- Once a reviewing report received, every researcher should agree and apply all the necessary modifications that are required by the scientific committee members or the editorial team of the journal JUTP.

14- The research project shall be automatically cancelled if the researcher does not respond within one month of the date of the last electronic communication between him and the editorial team.

15- The JUTP shall publish only the article in which all the conditions are fulfilled, and the editorial team has the right to postpone its publication to a later number when necessary.

16- The sent research projects to the JUTP,are never referred back to the researchers, whether published or not.

17- The researcher, whose article is published in the JUTP journal, is given an electronic copy of the issue, as well as an approved certificate from the editorial team of the journal, stating that his research is accepted for publication and mentioning the date of publication and the Volume/Issue of the JUTP.

18- The editorial board of the JUTP disclaims any infringement of intellectual property rights.

19- The publication material should be sent as an attached file to the e-mail of the journal: **jutp@democraticac.de,**

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ والإخراج الفني :الباحث هاني تورغي -هاني بلال

Journal indexing

محتوى العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	محمد عبد المقصود السعيد	تأثير الامتداد العمراني على نصيب الفرد من الخدمات بمدن إقليم الدلتا بمصر	09
02	صادق تاهمي	استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تقييم مجال الرؤية لأبراج مراقبة الحرائق ودراسة الملاءمة المكانية لإنشاء أبراج مراقبة جديدة	29
03	يوسف عاشي	مساهمة المراكز الحضرية الصغرى في انفتاح المجالات الجبلية بالمغرب: دراسة حالة إقليم إفران	42
04	طارق بولشيوخ	البنية الحضرية وديناميات النمو والتوسع بالناظور الكبير (المغرب)	59
05	أحمد آدم خليل	النمط العمراني للجزر النيلية ذات البعد التاريخي واستدامة تنميتها دراسة حالة لجزيرة توتي-الخرطوم	86
06	عبد الوهاب صديق	الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة الدار البيضاء: الديناميات ورهانات تحقيق التنمية الحضرية	105
07	امحمد بودواح عرشان أحمو	الأراضي الجماعية الحضرية وشبه حضرية ومسألة التنمية	121
08	عربي مراد	المشروع الترابي: مقاربة وآلية لتحقيق التنمية الترابية	131
09	Ait Hassou Mohamed AOUSSAR YASSINE	The problem of resettlement in the light of the territorial policy in the South-east of the city of Casablanca - the case of Sidi Moumen-	160
10	Hend Ben Mahfoudh	La Reconnaissance des valeurs culturelles et historiques du paysage en Tu- nisie: Une nouvelle étape en matière de préservation du patrimoine culturel.	172
11	Adel ben hassine	Le numérique urbain : sur la « plateformisation » de la ville et ses conséquences sur l'urbanité	196
12	OUAZIZ ALI	The concepts of the smart city and the participatory and sustainable city	121

تأثير الامتداد العمراني على نصيب الفرد من الخدمات بمدن إقليم الدلتا بمصر

The Effect of Urban Extension on the Per Capita Share of Services in the Delta Region Cities in Egypt

م/ محمد عبد المقصود السعيد

مهندس تخطيط عمراني حاصل على درجة الماجستير في التخطيط العمراني

من قسم التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الأزهر – مصر

مسجل لدرجة الدكتوراه بقسم التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الأزهر – مصر

meme_maksod@yahoo.com

ملخص

يتناول البحث المدينة والامتداد العمراني لها من خلال تعريف المدينة وتطورها ثم الامتداد العمراني وأسبابه وأنواعه والعوامل المؤثرة عليه ومشاكله، ثم ينتقل البحث إلى ماهية الخدمات من حيث جوانبها وأنواعها ومستوياتها وأحجام الخدمات المطلوب توفيرها ومستوى آدائها، ثم معدلات الخدمات من حيث وظيفتها والعوامل المؤثرة على تحديدها، ثم ينتقل البحث إلى دراسة الحالة وهي دراسة المدن عواصم محافظات إقليم الدلتا بمصر وهي مدن (طنطا – المنصورة – شبين الكوم – دمياط – كفر الشيخ) مبيناً الأسباب التي تم اختيار تلك المدن على أساسها، وقد تم دراسة تلك المدن من حيث أعداد السكان بها ومساحاتها والخدمات الموجودة بها ومعدلات توافر تلك الخدمات بها ثم تحليل لتلك المعلومات للوصول إلى تأثير الامتداد العمراني لتلك المدن على معدلات الخدمات بها وتقييم ذلك التأثير من حيث انحرافه عن المعدلات القياسية للخدمات لكل خدمة على حده.

الكلمات المفتاحية: الامتداد العمراني، الخدمات، معدلات الخدمات، معدلات الخدمات القياسية.

Abstract

This paper deals with the city and urban extension, addressing the city's definition and its development and urban extension and its causes, types and factors affecting it and its problems, then it talks about what services mean and its aspects, types, levels, volumes and the level of performance, then research talks about service levels, its function and factors affecting on identification, then research moves to the case study, the governorates capitals of delta region cities in Egypt (Tanta - El-Mansoura - Shebin El-Kom - Damietta - Kafr El-Sheikh) indicating the reasons for selection these cities, the study of these cities in terms of population,

area, services, services rate in these cities, and then analys this information to gain access to the effect of the urban extension of these cities on their service rates and assess this effection in terms of its deviation from standard services rates for each service separately.

Key words: Urban Extension , Services, Services rates, Standard Services Rates.

مقدمة

إن عملية الامتداد العمراني للمدينة هي إحدى العمليات الحيوية التنموية المستمرة لها، باعتبار المدينة كائناً حياً يقوم بكل العمليات الحيوية التي يقوم بها الكائن الحي، وتنتج هذه العملية من الزيادة المستمرة في أعداد السكان واحتياجهم إلى المزيد من الأراضي لاستيعابهم عليها، وذلك يؤثر على المدينة من حيث استعمالات الأراضي والطرق والنقل والمرور وتوافر الخدمات وأيضاً نصيب الفرد من الخدمات وهذا هو محل الدراسة التي بين أيدينا.

1- المدينة والامتداد العمراني:

1-1 تعريف المدينة: تعددت التعريفات والمسميات للمدينة وقد اختلفت باختلاف متناوليها وتخصصاتهم ولعل أشملها هو أنها "مكان لاستقرار السكان حيث يلتقي الأشخاص الذين يأتون إليها على فترات نتيجة عوامل الجذب التي وجدت قبل أن تنشأ المدينة، وللمدينة المقدرة على جذب الأفراد غير القاطنين بها إليها وذلك بدافع التعامل المتبادل، وتعتبر التجارة من أهم ما يميز المدينة بالإضافة إلى الصناعة كما تتميز المدن بتركز الخدمات الرئيسية بها".[1]

1-2 تطور المدينة: تنقسم مراحل تطور المدينة إلى:

أ- مرحله تكوين المدينة الأولى. ب- مرحلة تبلور المدينة. جـ- مرحلة المدينة الكبرى

د- مرحلة المدينة العملاقة. هـ- مرحلة المدينة الطاغية. و- مرحلة المدينة المقبرة.

تمثل المراحل الثلاث الأولى اتجاه منحنى النمو الصاعد لتكوين المدينة، أما المراحل الثلاث الأخيرة فتمثل المنحنى الهابط وهي مراحل تدهور المدينة وانهيارها.

1-3 الامتداد العمراني: يعرف الامتداد العمراني للمدينة على أنه أحد أنوع التطور الحضري ويمثل تغيراً في المساحة الكلية وطول أو عرض الحدود واتجاهاتها عند نقطة زمنية معينة وهو يقع عند الخطوط الرئيسية للنمو، وقد يكون تغيراً مع الخدمات ويسمى تطوراً إيجابياً متكاملاً، وقد يكون تغيراً بدون الخدمات ويسمى تطوراً سلبياً غير مكتمل.

ويعرف أيضاً بأنه: تلك المساحات العمرانية التي تقع في الحيز العمراني للمدينة الأم معتمدة عليها في بعض الخدمات ومستقلة في بعضها الآخر[2].

1-4 أسباب الامتداد العمراني[3]: أسباب الامتداد العمراني هي

أ- الزيادة السكانية. ب- التنمية الاقتصادية. ج- الزيادة السكانية مع وضع التنمية الاقتصادية في الاعتبار.

1-5 أنواع الامتداد العمراني: كي يمكن تقسيم الامتداد العمراني إلى أنواع ينبغي مراعاة اعتبارين مهمين هما

١- أن يكون الامتداد مدرجاً في المخططات الإقليمية للمدينة كمناطق طبيعية للتوسع والامتداد المستقبلي.

٢- أن يكون الامتداد مخططاً في نفسه، أي موضوع له مشروع تخطيط أو تقسيم ومعتمد من الجهات المعنية، وعملية الامتداد نفسها تتم وفقاً لهذا المخطط.

وبناء على هذين الاعتبارين يمكن تقسيم الامتداد العمراني إلى أنواع بناء على وجود هذين الاعتبارين وعدم وجودهما.

1-5-1 أنواع الامتداد العمراني طبقاً لتخطيطه أو عدمه[4]: هناك ثلاثة أنواع من الامتداد طبقاً لتخطيطه أو عدمه وهي

أ- الامتداد العمراني المخطط: وهو الامتداد المندرج في المخططات الإقليمية والتنموية للمدينة كمناطق طبيعية للتوسع والامتداد المستقبلي، ويكون موضوعاً في اعتبار المخطط عند وضع المخطط وعمل الدراسات اللازمة له.

ب- الامتداد العمراني غير المخطط: ونقصد به الامتداد الذي يظهر خارج نطاق الكتلة العمرانية الرئيسية للمدينة في غفلة من القوانين والتشريعات الخاصة بالعمران ثم يصبح أمراً واقعاً يتم تقنينه والتعامل معه كما هو وإتمام جميع الإمدادات الخاصة بالبنية الأساسية والمرافق دون النظر لمدى شرعية هذا الامتداد من عدمه.

ج- العشوائيات المخططة: ويقصد بها الامتدادات العمرانية التي تشمل أجزاءاً عمرانية ليس لها مخطط إقليمي أو عمراني واضح ولكنها تتواجد في صورة مخططات عمرانية منفصلة وغير متكاملة سواء مع بعضها البعض أو مع الإقليم بوجه عام في تدرج الخلايا التخطيطية أو مراكز الخدمات وتوزيعها وتدرجها، وتصبح عبارة عن امتدادات مخططة داخلياً غير متكاملة ولا تعمل بكفاءة نظراً لانفصال هياكل العمران والخدمات.

1-5-2 أنواع الامتداد العمراني طبقاً لموقعه[5]:

١- امتداد عمراني داخل الكتلة العمرانية: وهو الذي يتم داخل الكتلة السكنية على الأراضي الفضاء ومن خلال الإحلال وهذا يؤدي إلى ازدياد الكثافة السكانية والسكنية بالمدينة والضغط على شبكات البنية الأساسية والتجديد للمباني المتهالكة إذا لم يتم تعديلها لما يتلاءم مع هذه الزيادة.

وهو الذي يتم **:٢– امتداد عمراني خارج الكتلة العمرانية** خارج حدود الكتلة العمرانية للمدينة الأم سواء على الأراضي الزراعية أو الصحراوية.

شكل رقم (1) الامتداد العمراني خارج الكتلة العمرانية

1–6 العوامل المؤثرة على الامتداد العمراني للمدينة[6]: هناك عوامل تساعد على ظهور الامتداد العمراني للمدينة، وهذه العوامل تتغير حسب طبيعة كل مدينة وظروفها الخاصة وميزاتها النسبية، فالمدينة التي تقع على نهر غير مثيلتها التي تقع في منطقة صحراوية وغير تلك التي تقع على منحدرات جبلية، والمدينة ذات القرارات السياسية المتغيرة غير التي تتسم بالثبات النسبي، وهذه العوامل هي:

أ– العوامل الطبيعية والموقع: تمثل العوامل الطبيعية أهم العوامل التي تؤثر في ظهور الامتدادات العمرانية للمدينة وذلك أن امتداد كل مدينة يتزايد أو يتناقص حسب:

* **طبيعة وإمكانيات التشكيلات الطبيعية للموقع العام**: كأن تمتد المدينة على ساحل بحر أو نهر، فنجد أن هذا العامل الطبيعي هو عامل محفز لظهور وزيادة هذه الامتدادات، أو يكون الموقع في منطقة مفتوحة فنجد أن العامل الطبيعي هنا هو عامل محايد لا يزيد أو يقلل من الامتداد، أو يكون الموقع العام ذو طبوغرافية شديدة التباين بين الارتفاع والانخفاض مما يؤثر في طبيعة وحجم الامتداد الذي يكون بطيئاً لصعوبة الامتداد.

* **الموقع والطبيعة الجغرافية (الأهمية الوظيفية)**: قد يفرض على مدينة ما الصبغة المركزية أو أن تقع المدينة على ميناء بحري هام، أو تقع في مركز التقاء شبكة طرق إقليمية مما يؤدي إلى زيادة الامتداد العمراني للمدينة تبعاً للأهمية النسبية وطبيعة النشاط بها.

المدينة على ساحل بحر أو نهر المدينة في منطقة منبسطة المدينة في طبيعة طبوغرافية خاصة المدينة على التقاء طرق

شكل رقم (2) تأثير العوامل الطبيعية على الامتداد العمراني للمدينة[7]

* **الظروف المناخية للمدينة**: فالمدينة التي تقع في البيئة الصحراوية تختلف في امتداداتها العمرانية عن تلك التي تقع في بيئة باردة أو بيئة جليدية.

ب- العوامل الاجتماعية: بشكل عام تؤثر الحالة الاجتماعية ومدى اختلاف مستويات السكان على حجم ومساحة الامتداد العمراني للمدينة، ويمكن أن نلخص أهم هذه العوامل فيما يلي:

* **الزيادة الطبيعية للسكان**: يتدخل حجم السكان ومعدلات نموهم بشكل مباشر في التأثير على الكتل العمرانية المطلوبة لاستيعاب الزيادة السنوية، فالعلاقة بين معدل الزيادة السنوية للسكان في المدن وحجم الامتدادات العمرانية، علاقة طردية، فمساحات الامتداد تزداد بزيادة عدد السكان، وتقل بالتالي تبعاً لذلك.

* **الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة معدل النمو الحضري**: انحسار الريف ونمو الحضر في المجتمعات أدى إلى ظهور مناطق إسكان عشوائية التكوين على أطراف الكتل العمرانية للمدن وذلك لمواجهة احتياجات السكن نتيجة للخروج الريفي الحضري ومن ثم نشأت أحياءاً جديدة في صورة امتداد لأحياء قائمة أو تجمعات سكنية جديدة خارج حدود المدينة، وتعرف هذه العملية بالنمو الحضري العالمي (التحضر) وهي ظاهرة عالمية نتج عنها زيادة سكانية تركزت في المراكز الحضرية والمدن.

ج- العوامل الاقتصادية: من العوامل التي لها تأثير على جذب العمران في اتجاه الأنشطة الاقتصادية وأماكن توافر العمل أو في اتجاه الأراضي ذات الأسعار المنخفضة والتي لا يعوق الامتداد فيها أي عوائق.

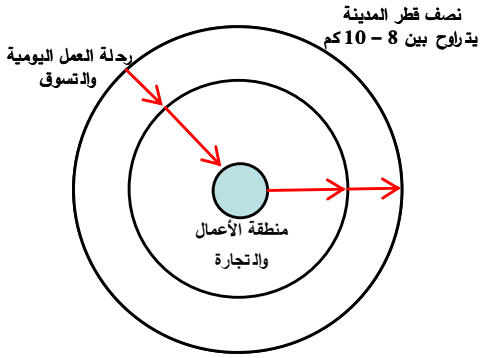

شكل رقم (3) ظهور مراكز خدمية فرعية تساعد على الامتداد[8]

د- العوامل السياسية والإدارية:

* **العوامل السياسية**: كأن يتحول التجمع الصغير أو المركز الريفي إلى مدينة حضرية كبيرة بصدور قرار سياسي وبالتالي تتغير معها مكونات هذا التجمع ليفي بالمتطلبات الحضرية للتجمع الحضري الجديد. كذلك القرار باعتبار بعض المدن مدناً حرة ومفتوحة فتتحول إلى مدينة كبيرة تظهر فيها الامتدادات العمرانية عن طريق زيادة الأنشطة المختلفة والكتلة العمرانية للمدينة لملاءمة الظروف الجديدة للمدينة.

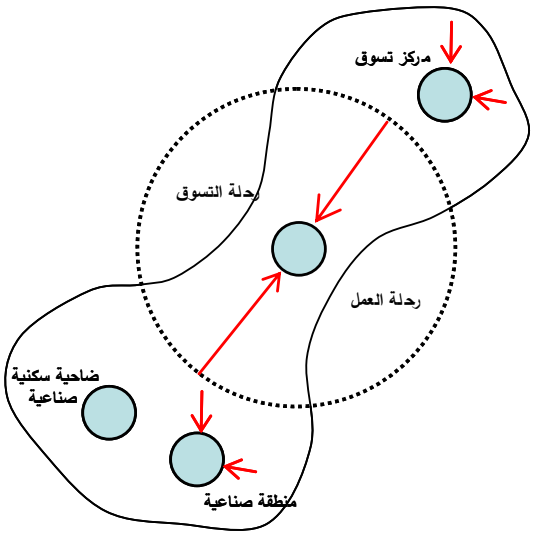

شكل رقم (4) ظهور مراكز صناعية تساعد على الامتداد[9]

العوامل الإدارية: من أهم العوامل التي يجب أن تزداد أهميتها مستقبلاً حيث أن العديد من المشاكل تظهر نتيجة * للامتدادات العمرانية العشوائية التي تتخذ اتجاهات لا تتفق مع خطط التنمية بل العكس قد تضر بها في كثير من الأحيان .بالتعدي على الأراضي الزراعية مصدر الدخل القومي

1-7 مشاكل الامتداد العمراني للمدينة[10]: تنقسم تلك المشاكل إلى مشاكل داخلية قاصرة على المدينة وأخرى خارجية بسبب :تأثير المدينة على التجمعات المحيطة ومن أهم هذه المشاكل ما يلي

1-7-1 المشاكل الداخلية: وتتمثل في الآتي:

١- تكون مراكز خدمات مناطق الامتداد في صورة عشوائية: ويكون مستوى خدمتها غير مخطط نتيجة للضغوط الشعبية .لسكان المناطق العشوائية

٢- التضارب في توزيع استعمالات الأراضي: وذلك ثمرة طبيعية للامتداد والنمو العمراني العشوائي الذي وصل إلى حد فقدت فيه بعض وظائف المدينة مضمونها، فلم يعد المسكن على سبيل المثال هو مكان السكون والأمان الذي يتمتع بالخصوصية والهدوء فهناك العديد من الاستعمالات الأخرى المتضاربة معه والتي ظهرت في نفس مكانه بل وزاحمته في مكانه من تجارة أو .صناعة أو طرق وخلافه، وما يقال عن استعمالات الأراضي السكنية يقال عن كل استعمال من الاستعمالات الأخرى

٣- فقدان المدينة لتركيبها العضوي وتجانسها: فاختفت معالم التدرج الهرمي في توزيع المناطق السكنية وأيضاً لمراكز الخدمات، وبالتالي اختفى التدرج الهرمي في تخطيط شبكات الطرق والمواصلات إلى درجة فقدنا فيها الشارع السكني، ونقيس على ذلك انعدام التدرج في سائر الخدمات التعليمية والصحية وغيرهما.

٤- مشاكل النقل والمرور: حيث أصبحت كل مدينة صغيرة كانت أو كبيرة تئن من مشكلات المرور بشكل أو بآخر، وترى مظاهر تلك المشكلة متمثلة في وقت الرحلة أو عدم توافر أماكن انتظار أو الحوادث أو استعمال أكثر من وسيلة للرحلة الواحدة أو تضاعف العنصر الاقتصادي لتكلفة الرحلة، وعندما تركت المدينة تمتد وتنمو بدون ضوابط تخطيطية تحدد نموذج المدينة عمرانياً ونموذج المدينة مرورياً سادت العشوائية في العمران والمرور معاً.

٥- مشكلة الإسكان وزيادة الطلب عليه: وهي إما مشكلة عرض وطلب كعلاقة بين ما هو معروض من الوحدات السكنية وما هو مطلوب منها والذي يحدده سوق الإسكان، أو مشكلة في توزيع الإسكان ووحداته أو مشكلة عدم توافر مساحات لإقامة مشاريع الإسكان عليها.

٦- زيادة الكثافات السكانية بنوعيها الإجمالية والصافية: كنتيجة مباشرة بين الامتداد العمراني والنمو السكاني، ففي بعض المدن لم يستطع الامتداد العمراني أن يلاحق النمو السكاني، بمعنى أن المدينة تمتد عمرانياً بمعدل أقل من النمو السكاني، مما

أسفر عنه تركيز سكاني على مساحات عمرانية محدودة، فأدى ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية تصل في بعض أجزاء المدينة إلى حد يقال عنه أنه غير آدمي.

٧- قلة كفاءة الخدمات: حيث أنه لم يتم تخطيط مماثل وموازٍ للخدمات المختلفة التي يحتاجها الامتداد العمراني والسكاني، مما أسفر عنه ضغطاً سكانياً على الخدمات القائمة ففقدت كفاءتها، ويتضح ذلك في انخفاض نصيب الفرد من الخدمات الصحية وارتفاع كثافة الفصل الدراسي نظراً لعدم قدرة المدرسة على استيعاب الأطفال الواقعين في نطاق تخديمها مما يضطر بعض المدارس للعمل أكثر من فترة دراسية في اليوم الواحد، وأيضاً انخفاض نصيب الفرد من الخدمات الترفيهية وما يستتبع ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة على السكان.

٨- المشاكل البيئية: إذ أن وسائل النقل الحديثة وضوضاءها ومخلفاتها وكذلك النمو الصناعي ومخلفاته وعوادمه والامتداد العشوائي في كثير من الحالات بطرق غير شرعية دون أي تخطيط نتج عنه تكوين تجمعات مختلفة أصبح التكدس السكاني من سماتها وارتفاع الكثافات من أولى خصائصها، كل ذلك أضفى على بيئة المدينة العديد من مشاكل التلوث البيئي بكل مصادره.

٩- إفراز مدن ليس لها نموذج تخطيطي واضح وبمعنى آخر ليس لها شكل محدد: وأصبح الامتداد العمراني بها هو عملية إضافات عمرانية على النسيج العمراني القائم في أي اتجاه وبأي أسلوب، وبالتالي يصعب على المخطط دراسة المدينة وفق نموذج تخطيطي من نماذج تخطيط المدن وأقاليمها حيث يحدد كل نموذج نظام المرور وشبكات الطرق وتوزيع الخدمات وأسلوب النمو مستقبلاً وتوزيع المراكز المتدرجة والكثافات السكانية المناسبة وأنواع المباني السكنية وسائر استعمالات الأراضي الأخرى بنسبها ومواقعها وخصائصها...الخ .

١٠- تريف المدن: وذلك نتيجة انتقال بعض سلوكيات وأنماط الحياة الريفية مع المهاجرين إلى المدينة والذين يسكنون أطراف المدينة في تجمعات سكنية شبيهة بالقرى من حيث مواد البناء وأسلوب الإنشاء ونمط المعيشة والعادات والتقاليد والسلوكيات.

١١- انفصال مكان العمل عن مكان السكن: ينفصل مكان العمل عن مكان السكن بصورة كبيرة حيث يصل طول رحلة العمل في بعض المدن إلى حوالي ٤٠ كم مما يسبب ضغطاً كبيراً على نظام النقل بالمدينة وزيادة حدة الزحام على الطرق وإهداراً للطاقات البشرية وخسارة للاقتصاد القومي والذي يتمثل في ارتفاع زمن الرحلة اليومية (الحركة البندولية) بين المسكن والعمل.

2-7-1 المشاكل الخارجية: وتتمثل في:

١- التعدي على الأراضي الزراعية: بالإضافة إلى ما تتطلبه من امتدادات لشبكات الطرق والبنية الأساسية ومراكز الخدمات.

٢- الامتداد العمراني غير المقنن: على الأراضي وبصفة خاصة الأراضي الزراعية.

٣– الهيمنة الحضرية: هو سيطرة المدينة على التجمعات الريفية المجاورة دون أن يكون لذلك حدود، ويرتبط ذلك في النهاية بنمط توزيع التجمعات على رقعة الإقليم وتفاقمها في الحجم من تجمعات صغيرة إلى مدن متوسطة ثم ضخمة فعملاقة.

٤– الاستقطاب الحضري: وهو مجموعة التأثيرات التي تنشأ في منطقة ما تتمتع بميزات جغرافية وإدارية بشكل يكسبها خاصتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها بحيث يجعلها تتجه إليها.

٥– التطفل الحضري: ينتج عن تقارب مواضع بعض المدن أو التجمعات العمرانية الصغيرة المتناثرة بالمنطقة الهامشية من المدينة الرئيسية، إذ يلاحظ أن تلك التجمعات الصغيرة تعتمد تدريجياً على إمكانيات المدينة الكبيرة ومواردها الاقتصادية ثم تعتمد عليها بعد ذلك كلياً في وسائل معيشتها.

٦– الملكيات الخاصة للأراضي المحيطة بالكتلة العمرانية للمدينة تحد بشكل كبيرمن امتداد مركز الأنشطة والخدمات عليها، فإذا امتدت المدينة خارجياً على الأراضي المحيطة بها فإن نمو مركز الأنشطة والخدمات يتأثر لهذا النمو بالسلب فينعكس ذلك على مركز الخدمات الرئيسي بالمدينة ومدى استيعابه لخدمة الامتداد العمراني الجديد.

2– الخدمات:

تمثل الخدمات أحد أقطاب مثلث تنمية أي تجمع عمراني والتي تتمثل في العمل، السكن، الخدمات، كما تمثل الخدمات أساس تنمية أي مجتمع، حيث أن "الاستثمار في البشر" يتمثل بصورة أساسية في العمل على توفير الخدمات الإجتماعية التي تعمل على تنمية وتيسير وتسهيل الحياة في أي مجتمع بما تقدمه للفرد والمجتمع من تنمية قدرات من خلال الخدمات التعليمية والثقافية ... الخ، وتهيئة بيئة حياتية ملائمة من خلال تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية ... الخ، كما تعمل على توفير البيئة الأمنية التي تحقق السكينة في نفوس السكان من خلال توافر الخدمات الأمنية والإدارية.

هذا غير أن الخدمات تلعب دوراً أساسياً في ربط السكان ببيئتهم المحلية، حيث أنها تمثل عامل الاستقرار في أي مجتمع عمراني (بجوار عامل الجذب الذي يتمثل في فرص العمل).

2–1 ماهية الخدمات[11]: الخدمات هي المقابل غير المادي للبضاعة، وقد تم تعريف الخدمات بأنها نشاط لا يؤدي إلى الربحية، والمهارة والخبرة لتحقيق وأنها عملية تؤدي إلى خدمة المترددين عليها، وتتكون من خلال تنسيق على المستوى المناسب للموارد، منافع معينة لخدمة المستهلكين.

2–2 جوانب دراسة الخدمات: تعتبر الخدمات من أهم مكونات أي تجمع عمراني، أو مجتمع سكاني، حيث أنها تتداخل وترتبط مع التجمع / المجتمع في العديد من الجوانب والعلاقات، وبناء عليه فإن دراسة الخدمات يجب أن يتم تناولها بقدر من الاهتمام والتفصيل، الأمر الذي يحقق العائد من توفير الخدمات المطلوبة من خلال تحقيق أقصى فعالية للخدمات في مجموعها، وبالتالي تحقق العائد المطلوب منها.

بناء على ذلك فقد تم دراسة الخدمات من خلال خمسة جوانب أساسية، تعمل في مجملها على التعامل مع الخدمات بفعالية، وقد تم حصر تلك الجوانب في:

2-2-1 أنواع الخدمات: المقصود بأنواع الخدمات هو طبيعة (نوعية) النشاط الذي يتم آدائه / إقامته لتوفير متطلب / احتياج معين للمجتمع، سواء كان ذلك النشاط تعليمياً أو صحياً أو ترفيهياً أو إجتماعياً أو ...، ولكن تختلف نوعيات أنشطة الخدمات من مجتمع لآخر، ومن تجمع لآخر، بناء على عدد من الجوانب تميز وتشكل المناخ أو البيئة التي يتم تقديم فيها هذا النشاط الخدمي، ولعل من أهم تلك الجوانب:-

- **الدور الوظيفي للتجمع العمراني**: فعلي سبيل المثال في التجمع الصناعي نجد أنه من اللازم العمل على توفير نوعية الخدمات الصناعية، وفي التجمع السياحي يفترض أن يتم توفير الخدمات السياحية، لأن الخدمات تعمل على إنجاح الدور الوظيفي للتجمع الذي تتوطن فيه.
- **خصائص سكان المجتمع**: فعلي سبيل المثال إذا كان هناك مجتمع يتميز بزيادة نسبة العمالة (الذكور) فإن هذا يتطب توفير خدمات ترفيهية مثلاً، وإذا كان مجتمعاً يعاني من الأمية، مما يعني ضرورة توفير نوعية معينة من مفردات العملية التعليمية (محو الأمية).
- **خصائص البيئة الطبيعية المحلية أو الخارجية للتجمع**: التجمع والمجتمع هو نتاج تفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة به، وبالتالي فإنه من الوارد أن يتأثر تحديد الخدمات المطلوبة بالبيئة المحلية أو الخارجية المحيطة بالتجمع، فعلى سبيل المثال فإن التجمعات في البيئات الساحلية أو الرطبة، قد تتطلب توفير خدمات صحية ذات نوعية خاص كنتيجة لتأثر الإنسان بتلك البيئة.
- **الحجم السكاني للتجمع**: يلعب الحجم السكاني دوراً فاعلاً في العديد من الجوانب بالتجمع، يظهر منها دوره في ظهور العديد من نوعيات الخدمات كلما زاد الحجم.

2-2-2 مستويات الخدمات: عبارة عن تصنيف تفصيلي لنوعيات الخدمات (السابق تحديدها)، سواء من حيث شكل النشاط الخدمي، أو نطاقه المكاني أو السكاني الذي يخدمه أو الذي يقع في مجاله، فعلى سبيل المثال هل النشاط التعليمي مرتبط بالتعليم الإبتدائي أو الأساسي فقط أم يتعداه إلى التعليم الثانوي أو الفني أم الجامعي؟ هل الخدمة الصحية تتعلق بمستوى الخدمة الصحية الأساسية أم تتعداها إلى الخدمات الصحية التخصصية (مستشفي للصدر مثلاً)؟

وبناء على ذلك، فإن تحديد تلك المستويات يتأثر إلى حد بعيد بعدد من العوامل، أهمها:-

- **الدور الوظيفي**: حيث أن الدور الوظيفي للتجمع (منطقة الدراسة)، سواء كان **محلياً**، مما يعكس أن مستويات الخدمات لا يتعدى نطاق سكان التجمع العمراني، أو الحي السكني محل الدراسة، أو أن يكون له **دور إقليمي** مما يعني أن يمتد نطاق تأثير الخدمات إلى مسافات ونطاق سكاني أكبر، الأمر الذي يرفع من مستويات الخدمات المطلوب توطينها، أو أن يكون

للتجمع (أو المنطقة) **وظيفة صناعية**، الأمر الذي يتطلب توفير خدمات صناعية بحيث تتكامل مع طبيعة الدور الوظيفي والأنشطة بالمكان.

- **حجم السكان**: يؤثر حجم السكان بصورة مباشرة على مستويات الخدمات المطلوبة، ليس من خلال تأثير وظيفة التجمع، وإنما من خلال كبر حجم السكان الذي يوفر قاعدة سكانية (حد أدنى من السكان) لتوطين مستوى أكبر من الخدمات، فعلى سبيل المثال، فإن حجم السكان إذا زاد عن 20 ألف نسمة مثلاً، يتم توفير رفع مستوى الخدمة التعليمية من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، ورفع مستوى الخدمات الصحية من مراكز الصحة الأولية إلى المستشفى.

2-2-3 حجم الخدمات المطلوب توفيره: يتوقف حجم الخدمات المطلوب توفيره بناء على عدد من الجوانب، أحدها يؤثر في مساحة الأرض المطلوبة للخدمة (... م^2/منتفع)، أو مساحة المباني المطلوبة لتلك الخدمات (... م^2 مباني/منتفع)، أو عدد الوحدات المرتبطة بتقديم الخدمة (... سرير/فرد، ...تلميذ/فصل، ...)، ويتوقف حجم الخدمات المطلوب توفيرها في تجمع ما أيضاً على عدد من الجوانب لعل من أهمها جانبي الاجتماع والاقتصاد، حيث أنه غالباً ما يميل الجانب الاجتماعي إلى العمل على راحة وتسهيل الخدمة للسكان، لذا فإنها غالباً ما تميل إلى زيادة المعدل المقترح للمستفيد، لكن نجد على الجانب الآخر أن الجوانب الاقتصادية تعمل على زيادة الاستفادة من الخدمات المقترحة وتقليل تكلفتها وزيادة كفاءتها، لذا فإنها تميل إلى تقليل المعدل قدر الإمكان، ومن هنا ظهر الإتجاه إلى أنه مع تحديد معدلات الخدمات يجب أن يرتبط بجانبين، الأول يهتم بالجانب الاجتماعي الذي يهتم براحة المستفيد (الحد الأقصى الذي لا يجب أن يتكبده المستفيد، مثل أقصى مسافة سير للوصول للخدمة، أقصى عدد تلاميذ في الفصل، ...)، ولكن على الجانب الآخر نجد الجانب الاقتصادي الذي يهتم باقتصاديات وتكلفة تقديم الخدمة (الحد الأدنى من السكان (المستفيدين) لإقامة الخدمة، مثل أقل عدد من السكان (التلاميذ) لتشغيل مدرسة)، ومن هنا فإنه تم الإتجاه إلى التعامل مع المعدلات باعتبارها نطاقاً وليس رقماً محدداً وثابتاً في جميع الظروف.

2-2-4 التوزيع المكاني: المقصود بالتوزيع المكاني هو المواقع المقترحة لتوطين الخدمات داخل (أو خارج) منطقة الدراسة، وهو يعتبر العامل الحاكم لتحقيق العدالة في إمكانية وصول المستفيدين للخدمات، ويتأثر التوزيع المكاني للخدمات بالعديد من العوامل، لعل من أهمها:-

- **الموارد المكانية** (توافر الأراضي): ويعتمد هذا العامل على ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: توافر الأراضي المطلوبة لتوطين الخدمات من حيث الموقع، المساحة، الأبعاد، ... .

الجانب الثاني: هو توافر تلك الأراضي في المواقع الملائمة بالنسبة لاحتياجات السكان (من خلال تحقيق مسافات سير أو زمن وصول).

الجانب الثالث: فيتعلق بمتطلبات الخدمات نفسها مثل ارتباطها بشبكة الطرق الرئيسية (كما في الخدمات الإقليمية أو ذات المستوى الأعلي)، أو بالبعد عن محاور الطرق الرئيسية (كما في الحضانات والمدارس الإبتدائية)، أو بالقرب من المنطقة الصناعية مثلاً (كما في حال الخدمات الصناعية، ...).

- **الموارد المالية**: تمثل الموارد المالية أحد أساليب الحصول على أراضي إذا لم تتوافر أراضي حكومية بالمواقع المقترحة للخدمات، حيث أن الموارد المالية تمثل قيمة سعر الأرض أو المباني في حالة شرائها أو تأجيرها، وكذلك تمثل المقابل المادي في حالة نزع الملكية.
- **القدرات التشريعية**: وتتضح في قدرة جهة الإدارة على إصدار قرار بنزع الملكية أو تغيير الاستعمال، وهي تختلف من منطقة لأخرى تبعاً للجوانب التشريعية التي في يد متخذ القرار.
- **قدرات (خصائص المستفيد) ومسافات الوصول للخدمة (مسافات زمنية / مكانية)**: تختلف أنماط التوزيع المكاني للخدمات تبعاً لخصائص المستفيدين ووسائل ووقت الوصول أو الحصول على الخدمة، ففي المناطق ذات الدخول المرتفعة أو ذات أنماط الاستهلاك الأسبوعي أو الشهري، فإن معدل التردد على الخدمات (والأنشطة) يتباعد، بينما تزيد معدلات التردد على الخدمات وتختلف وسائل الوصول إليها في المستويات الأقل، وهو ما يعبر عنه بخطوط الزمن المتساوي وليس مسافات السير المتساوية.
- **معدل التردد**: يرتبط معدل التردد بصورة أساسية نوعي الخدمة، فعلى سبيل المثال الخدمة التعليمية ترددها يومي، بينما الخدمة الثقافية ترددها أسبوعي أو شهري، وبناء على ذلك، فإن التوزيع المكاني يتأثر بصورة كبيرة بمعدل التردد عليها، حيث أنه كلما زاد معدل التردد كلما انتشرت هذه الخدمات في المناطق المرتبطة بالمستفيدين منها.

2-2-5 مستوى آداء الخدمات: يظهر مستوى الآداء في رضا المستفيدين من الخدمات المقدمة إليهم، فقد يكون الخدمة قائمة (مدرسة مثلاً) ومتواجدة بالقرب من السكان، وبمعدلات مقبولة سواء من حيث مساحة التلاميذ أو عدد التلاميذ في الفصل، إلا أننا نجد عدم تقديم الخدمة بمستوى مُرض للمستفيدين كنتيجة لعدم كفاءة المدرسين مثلاً، أو عدم توافر المعامل المدرسية (أي عناصر التشغيل)، ولكن بصفة عامة فإن مستوى الآداء يظل قضية جدلية، خاصة من حيث مفهوم ومستوى جودة تقديم الخدمة، إلا أنه لا بد وأن يكون هناك حد أدنى لمستوى الآداء، ولكن نظراً لصعوبة قياس مستوى الآداء، فقد تم تحديد عدد من العناصر القياسية التي يمكن من خلالها تقدير مستوى الآداء، لعل أهمها:-

- **كفاءة وقدرات القائمين على تقديم الخدمة**: وتلك القضية تمثل النقطة المحورية في عدم القدرة على قياس مستوى الآداء بدقة نظراً لتداخل العديد من العوامل فيها، مثل المستوى العلمي أو الفني لمقدم الخدمة، أسلوب تعامل مقدم الخدمة مع المستفيدين منها، مدى تقبل المستفيدين لشكل الخدمة المقدمة، ...، لذا فقد تم التركيز على النقطتين التاليتين كمعيار لتقدير مستوى آداء الخدمات.

- **مستوى التجهيزات**: وتتمثل التجهيزت في تلك التي تساعد على تقديم الخدمة بسهولة ويسر، ففي مجال التعليم نجد المعامل المدرسية، الورش الفنية، وسائل الإيضاح، أسلوب العرض المرئي، كلها أدوات تساعد وتيسر على استيعاب التلاميذ والطلاب للمادة العلمية، وهكذا في كل مجال.
- **العلاقة بين مقدم الخدمة وعدد المستفيدين**: ويظهر ذلك من خلال العلاقة الحسبية بين أعداد مقدمي الخدمة وأعداد المستفيدين منها (...مدرس/طالب، ... طبيب/فرد)، حيث أنه كلما قل عدد التلاميذ لكل مدرس، أو عدد المرضى لكل طبيب، فإنه من الطبيعي أن يتم توفير وقت أكثر لكل مستفيد من الخدمة، وبالتالي فإن المستفيد سيتلقى قدراً أكبر من الاهتمام والرعاية، الأمر الذي ينعكس على راحة وخدمة المستفيد.

3- ماهية المعدلات[12]:

المعدل هو: المقياس أو الشيء المعروف كنموذج تتم محاكاته.

المعدل هو: الوسيلة الفعالة لكيفية ربط متطلبات / مشكلات الإنسان ببعضها البعض.

المعدلات التخطيطية: هي المعيار أو المقياس الذي يستخدمه المخطط في ترجمة احتياجات المستعملين إلى مسطحات ومواصفات للاستعمالات بنوعياتها ومستوياتها المختلفة، بهدف تحقيق مستوى من إشباع احتياجات المجتمع.

3-1 وظيفة المعدل:

- ترجمة احتياجات عدد محدد من المستعملين في الاستخدامات المختلفة إلى مسطحات ومواصفات يتم عن طريقها إعداد المخططات المختلفة، فهي تتيح للمخطط تحويل احتياج المستخدم إلى أرقام يسهل التعامل معها.
- وسيلة الدولة أو الجهة المسئولة عن الرقابة على قانونية المشروعات المختلفة ومدى تحقيقها للمتطلبات، للتأكد من الالتزام بالمحددات والأسس الموضوعة لإقرارها أو رفضها، وهي بذلك تعتبر إحدى وسائل تقييم المشروعات من حيث كفاءتها الوظيفية.
- وسيلة للتنسيق بين الجهات المختلفة لتحديد نطاق نفوذ واختصاص كل منها في ضوء احتياجاته من الاستعمالات والمسطحات.

ولعل أهم الجوانب التي تحدد المعدل المطلوب توفيره هو الموارد بأنواعها المختلفة، والتي تتمثل في:-

- **موارد مالية**: حيث تؤثر الموارد المالية بصورة كبيرة في تحديد المعدل المقترح، حيث أنها تؤثر في مساحات الأراضي المطلوب شرائها أو نزع ملكيتها، كما تؤثر في إمكانيات البناء مساحاته، وكذلك في حجم التجهيزات المطلوبة، هذا غير تكلفة الموارد البشرية المطلوبة.

- **موارد مكانية:** وهي تمثل العنصر لحاكم في التوزيع المكاني للخدمات، حيث أنه قد تتوافر الموارد المالية، ولكن لا تتوافر الأرض في المواقع المطلوبة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في كفاءة تقديم الخدمة للمجتمع.
- **موارد بشرية:** وتلك النوعية من الموارد تؤثر بصورة مباشرة في كفائة تقديم الخدمة، ومدى فعاليتها، حيث أن معظم الخدمات الإجتماعية يجب أن تقدم من خلال أفراد، وبالتالي فإنها تؤثر في تحقيق رضا المستفيدين.

2-3 العوامل المؤثرة على تحديد المعدلات: تختلف الرؤى والأساليب التي تتعامل مع معدلات الخدمات، كما تختلف البيئة التي تتوطن فيها الخدمات من مجتمع لآخر، ومن ظروف لأخرى، ومن زمن لآخر، ...، وبناء على ذلك فإنه من الطبيعي أن يكون توزيع الخدمات مختلفاً، ..، بناء على عدد من العوامل (الجوانب) التي تشكل في مجموعها حزمة القوى الحاكمة والتي تشكل هذا التوزيع، وفي مجال التخطيط العمراني، فإنه توجد العديد من العوامل (الجوانب) تشكل المعدلات، ويمكن إيجازها في:

- **العوامل الإجتماعية:** وهي تهتم بوجهة نظر السكان أو المستفيدين، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بمستوى آداء الخدمة، لأن ما يعني السكان هو الحصول على خدمة جيدة بالدرجة الأولى، بغض النظر عن أي عامل آخر، ثم تأتي الجوانب الأخرى من تكلفة وبيئة و...، ومن هنا فإنه على سبيل المثال يهدف المعدل إلى تحسين مستوى الخدمة والعمل على راحة ورضا المستفيدين، وبالتالي فإنه انعكاس لوجهة نظر المستفيدين، وبالتالي فإنه يركز على ربط عدد المستفيدين بالخدمة (عدد التلاميذ/فصل، عدد الأطباء/1000 نسمة).
- **العوامل الاقتصادية:** يمثل الجانب الاقتصادي العنصر الحاكم في تنفيذ الخدمات بالمعدلات المقترحة، حيث أن هذه الرؤية تنظر للمعدل من خلال أنه أداة تهتم بترشيد الموارد، فهو الأداة التي يتم من خلالها توفير الخدمة كسلعة في ضوء آليات العرض والطلب ومحدودية الموارد، وهو مرتبط بالحد الأدنى من الخدمة اللازمة للسكان بأقل تكلفة ممكنة تحقق المتطلبات بصورة مرضية، وبالتالي فإن شكل المعدل يظهر من خلال معايير كمية يسهل حساب تكلفتها (م^2/تلميذ، م^2/فرد).
- **العوامل العمرانية:** وهي تهتم بتحقيق متطلبات السكن مع أفضل توزيع للاستعمالات، لذا فإنه غالبا ما يركز على مسطحات الأراضي في المواقع التي تفي بتحقيق الخدمة بالصورة المطلوبة، سواء من خلال مسافات السير للوصول إلى الخدمة أو بالمساحة المطلوبة لتحقيق الخدمة (م^2/مستخدم، مسافة السير/خدمة).
- **العوامل البيئية:** وهي تركز على تقديم الخدمات بصورة لا تؤثر سلباً على النواحي البيئية، سواء من حيث كثافة الاستخدام أو تقليل مسافات الانتقال أو توطين الخدمات تبعاً للخصائص البيئية لكل منطقة أو موقع، مع التركيز على المناطق الخضراء والمفتوحة باعتبارها الوسيلة التي تعمل على تقليل الحمل على البيئة العمرانية.
- **العوامل السياسية / الإدارية:** حيث يختلف أسلوب التعامل مع المعدلات باختلاف التوجهات السياسية، فعلى سبيل المثال قد يكون التوجه هو المساواة بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن التكلفة، وبالتالي يظهر التجمع في صورة (طبيب/فرد، مدرس/تلميذ)، بينما قد يكون في توجه آخر يهتم بعنصر التكلفة أو التبادل المنفعي بين المناطق، فيمكن أن يظهر المعدل في صورة (م^2/خدمة/فرد).

4- دراسة الحالة: تنحصر الدراسة التطبيقية في المدن عواصم محافظات إقليم الدلتا بجمهورية مصر العربية، وذلك لعدة عوامل منها:

- تمثل العواصم مركز الثقل الإداري والسياسي ومحور الأنشطة والخدمات الرئيسية بمحافظات الإقليم.

- المدن العواصم تقع على المحاور الرئيسية والطرق الإقليمية مما ساعد على تنميتها حيث تتمركز وتتوطن الخدمات والأنشطة التي تستفيد من هذه المحاور مثل الصناعات والخدمات الإقليمية والأسواق.

- تمثل مدن العواصم عنصر الجذب للسكان لتوافر الخدمات وكذا فرص العمل بها.

- المدن العواصم تمثل أكبر التجمعات السكانية حجماً في أغلب ومعظم المحافظات مما يشجع على تواجد وظهور الخدمات الأساسية والتكميلية لهذه المدينة وبالتالي يؤدي إلى تواجد النمط الحضري من ناحية المفهوم العددي والوظيفي من حيث تواجد الخدمات المناسبة لهذا العدد مثل الجامعة والمستشفى.

- تتنوع وتتباين الوظائف والقاعدة الاقتصادية لكل مدينة من المدن العواصم مما يجعل الدراسة أشمل وأعم.

- ظهور النمط الحضري بمفهومه التخطيطي في هذه المدن من حيث مركزية الخدمة أو انتشارها أو اتخاذها للشكل الشريطي، وكذا تواجد المركز الخدمي بشموليته حيث كلها مدن لها أصل حضري قديم نما العمران فيه وتطور.

- مركز الخدمات بالمدن العواصم يمثل المركز الإقليمي للمحافظة، ولهذا يمثل أهمية كبيرة في تطور المدينة ويلعب دوراً حيوياً في تحديد مسار نموها وتطورها.

ولذا كان اختيار المدن عواصم محافظات إقليم الدلتا أعم وأشمل ويعبر عن المجال التطبيقي للدراسة وهذه المدن هي (طنطا – المنصورة – شبين الكوم – دمياط – كفر الشيخ).

جدول رقم (1) التحليل والانحراف عن المعدل القياسي للخدمات بمدن الدراسة

البيان		مدينة طنطا		مدينة المنصورة		مدينة شبين الكوم		مدينة دمياط[13]		مدينة كفر الشيخ[14]	
		1986[15]	2007[16]	1994[17]	2007[18]	1989[19]	2007[20]	1994	2007	1986	2007
مساحة المدينة (فدان)		2810	3604.1	4200	4525.81	1565	2012	1377.4	2893.29	510.26	1632
مساحة الخدمات (فدان)	ديني	30	81.53	9.02	17.5	3.8	10.71	3.8	7.99	5.14	9.93
	تعليمي	79	76.11	451.23	318.93	86.3	143.43	25.62	34.12	37.02	206.99
	صحي	15	2.34	22.29	19.03	13.4	20.43	6.62	12.24	8.09	15.41
	مني	16	78.21	0	0	0	3.34	0	0	6.15	11.92
	جتماعي	1	1.81	0	0	9.5	2.24	1.65	1.02	1.48	2

		داري	66	0.5	0	96.04	12.4	92.76	9.05	12.71	40.47	67.54
		ترفيهي	40	56.76	0	56.22	22.2	43.62	9.17	17.17	28.39	34.88
		ثقافي	3	3.23	33.66	0.69	0	17	1.95	0.8	14.26	28.72
		مرافق	100	55.19	0	74.59	7.6	26.2	3.56	8.34	16.67	33.6
	عدد السكان (نسمة)		336500	429249	369409	437311	148867	189773	131822	207454	103301	168810
	نصيب الفرد من الخدمات (م2/نسمة) (الباحث)	ديني	0.37	0.80	0.10	0.17	0.11	0.24	0.12	0.16	0.21	0.25
		تعليمي	0.99	0.74	5.13	3.06	2.43	3.17	0.82	0.69	1.51	5.15
		صحي	0.19	0.02	0.25	0.18	0.38	0.45	0.21	0.25	0.33	0.38
		مني	0.20	0.77	0.00	0.00	0.00	0.07	0.00	0.00	0.25	0.30
		جتماعي	0.01	0.02	0.00	0.00	0.27	0.05	0.05	0.02	0.06	0.05
		داري	0.82	0.00	0.00	0.92	0.35	2.05	0.29	0.26	1.65	1.68
		ترفيهي	0.50	0.56	0.00	0.54	0.63	0.97	0.29	0.35	1.15	0.87
		ثقافي	0.04	0.03	0.38	0.01	0.00	0.38	0.06	0.02	0.58	0.71
		مرافق	1.25	0.54	0.00	0.72	0.21	0.58	0.11	0.17	0.68	0.84
تأثير الامتداد العمراني على نصيب الفرد من الخدمات (الباحث)			لتغير	نسبة التغير	لتغير	نسبة التغير	لتغير	نسبة التغير	لتغير	نسبة التغير	لتغير	نسبة التغير
	التغير في نصيب الفرد من الخدمات بين عامي الدراسة (م2/نسمة)	ديني	0.42	%113.05	0.07	%63.89	0.13	%121.09	0.04	%33.61	0.04	%18.22
		تعليمي	0.24-	%24.48-	2.07-	%40.29-	0.74	%30.37	0.13-	%15.38-	3.64	%242.15
		صحي	0.16-	%87.77-	0.07-	%27.88-	0.07	%19.60	0.04	%17.49	0.05	%16.56
		مني	0.57	%283.19	0.00	-	0.07	-	0.00	-	0.05	%18.61
		جتماعي	0.01	%41.89	0.00	-	0.22	%81.50-	0.03-	%60.72-	0.01-	%17.31-
		داري	0.82-	%99.41-	0.92	-	1.70	%486.82	0.03-	%10.76-	0.03	%2.13
		ترفيهي	0.06	%11.24	0.54	-	0.34	%54.13	0.06	%18.98	0.29-	%24.82-
		ثقافي	0.01-	%15.60-	0.38-	%98.27-	0.38	-	0.05-	%73.93-	0.13	%23.25
		مرافق	0.71-	%56.74-	0.72	-	0.37	%170.43	0.06	%48.86	0.16	%23.34
تقييم تأثير الامتداد العمراني على نصيب الفرد من الخدمات	المعدلات القياسية للخدمات (م2/نسمة)[21]	ديني	**0.22**									
		تعليمي	**3.603**									
		صحي	**14.066**									
		مني	**0.058**									
		جتماعي	**0.056**									
		داري	**0.106**									
		ترفيهي	**4.88**									
		ثقافي	**0.159**									
		مرافق	**0.04**									
			لانحراف	نسبة الانحراف	لانحراف	نسبة الانحراف	لانحراف	نسبة الانحراف	لانحراف	نسبة الانحراف	لانحراف	نسبة الانحراف

		ديني	0.58	%262.61	0.05-	%23.60-	0.02	%7.74-	0.06-	%26.47-	0.03	%12.30
		تعليمي	2.86-	%79.33-	0.54-	%14.99-	0.43-	%11.90-	2.91-	%80.83-	1.55	%42.93
		صحي	14.04-	%99.84-	13.88-	%98.70-	13.61-	%96.79-	13.82-	%98.24-	13.68-	%97.27-
	الانحراف عن المعدل القياسي للخدمات (م2/نسمة) (الباحث)	أمني	0.71	%1219.39	0.06-	%100.00-	0.02	%27.45	0.06-	%100.00-	0.24	%411.33
		اجتماعي	0.04-	%68.37-	0.06-	%100.00-	0.01-	%11.47-	0.04-	%63.12-	0.01-	%11.14-
		إداري	0.10-	%95.38-	0.82	%770.17	1.95	%1836.73	0.15	%142.75	1.57	%1485.28
		ترفيهي	4.32-	%88.62-	4.34-	%88.94-	3.91-	%80.22-	4.53-	%92.88-	4.01-	%82.22-
		ثقافي	0.13-	%80.12-	0.15-	%95.83-	0.22	%136.63	0.14-	%89.81-	0.56	%349.41
		مرافق	0.50	%1250.02	0.68	%1690.93	0.54	%1349.63	0.13	%322.12	0.80	%1989.92

شكل رقم (5) مساحة المدن عواصم محافظات إقليم الدلتا في سنوات الدراسة

شكل رقم (6) عدد سكان المدن عواصم محافظات إقليم الدلتا في سنوات الدراسة

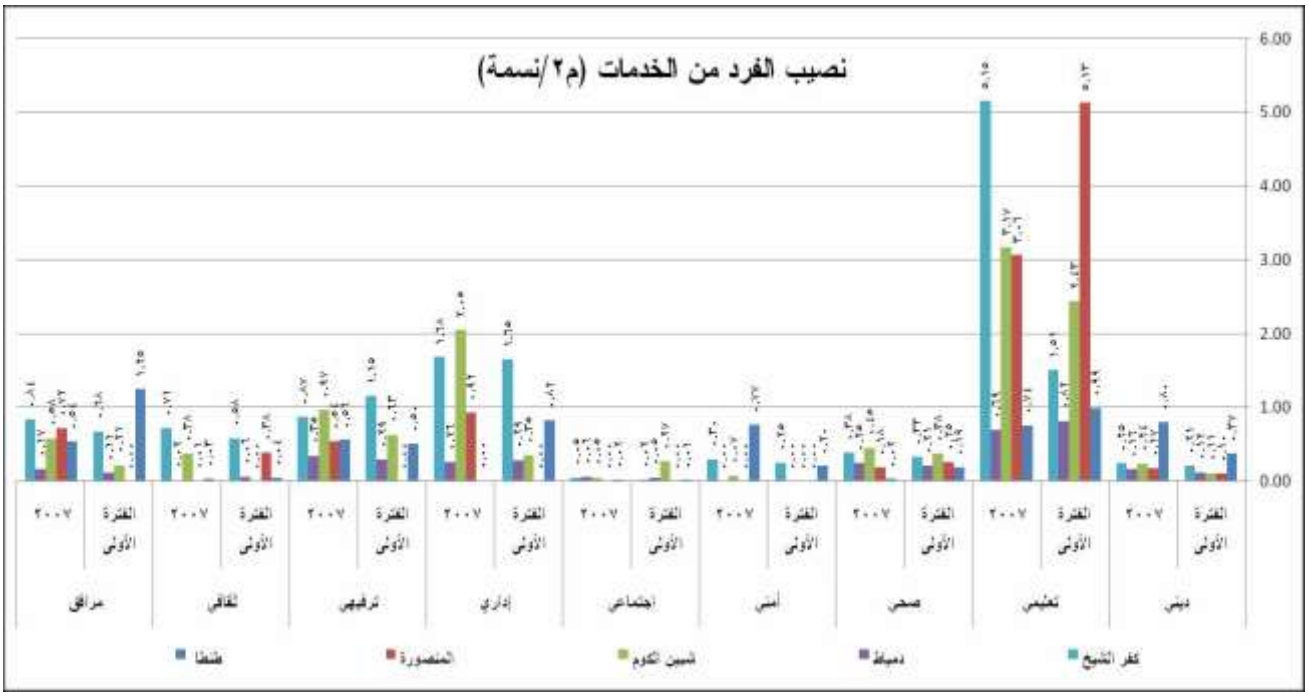

شكل رقم (7) نصيب الفرد من الخدمات بالمدن عواصم محافظات إقليم الدلتا في سنوات الدراسة

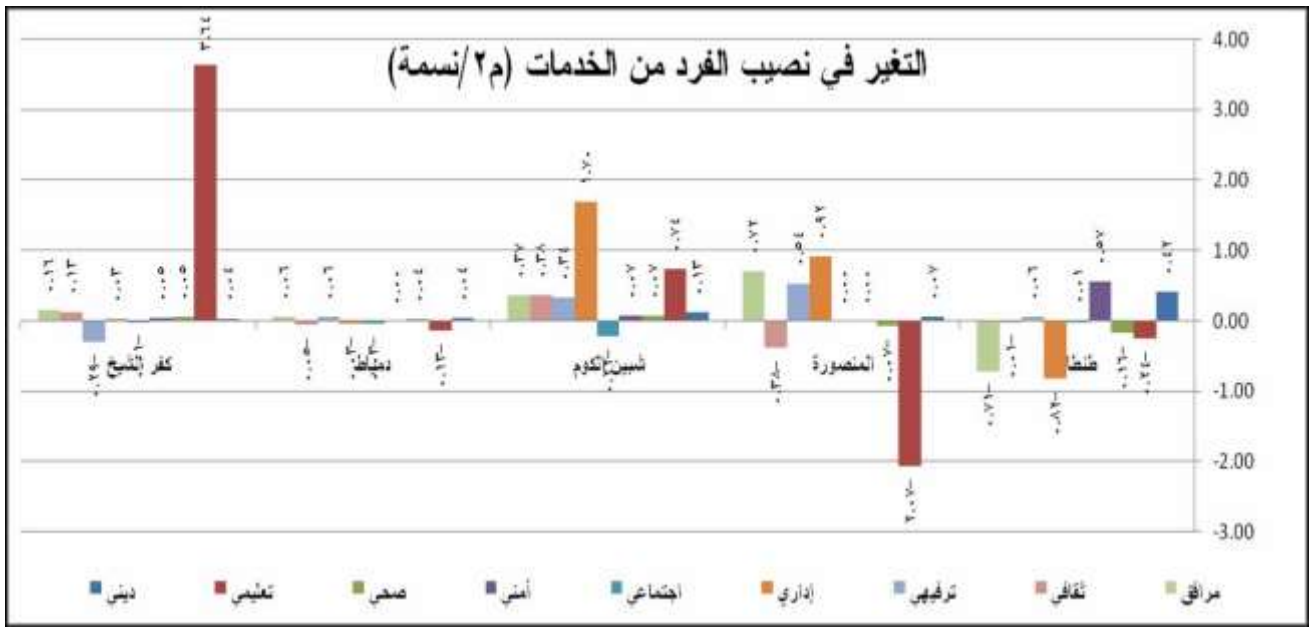

شكل رقم (8) التغير في نصيب الفرد من الخدمات بالمدن عواصم محافظات إقليم الدلتا خلال سنوات الدراسة

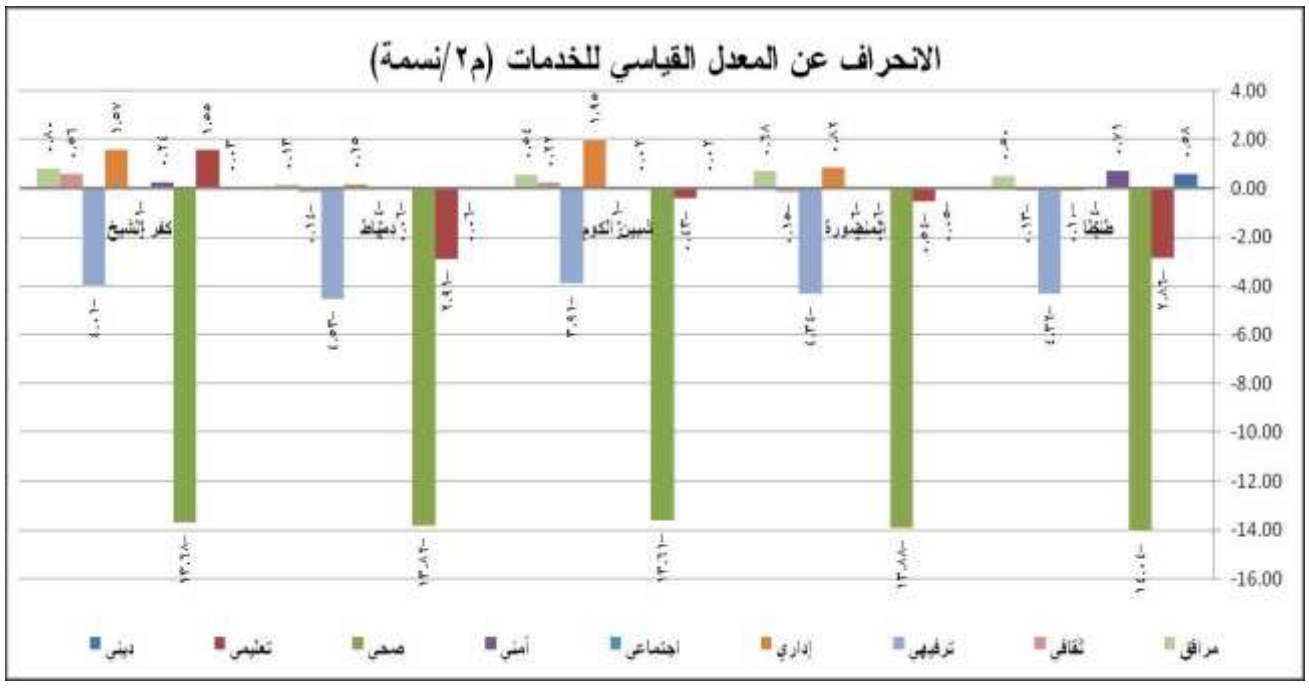

شكل رقم (9) الانحراف عن المعدل القياسي لنصيب الفرد من لخدمات بالمدن عواصم محافظات إقليم الدلتا خلال سنوات الدراسة

5- نتائج البحث:

من خلال ما سبق يمكن تقييم نصيب الفرد من الخدمات من خلال نقطتين:

الأولى: التغير في نصيب الفرد من الخدمات: كما يتضح من الشكل رقم (8) فإن 66.7% من الخدمات قد زاد نصيب الفرد منها بلغ أقصاه في الخدمات التعليمية بمدينة كفر الشيخ بمقدار 3.64 م^2/نسمة، بينما 33.3% من الخدمات قد نقص نصيب الفرد منها وبلغ أدناه في الخدمات التعليمية بمدينة المنصورة والذي نقص بمقدار 2.07 م^2/نسمة وهي أدنى نسبة على مستوى مدن الدراسة والخدمات، إلا أن هذا لا يعتبر دليلاً على كفاءة توفر الخدمات، فقد يزيد نصيب الفرد من الخدمة إلا أنه ما زال تحت المعدل القياسي، من هنا نتجه إلى النقطة الثانية.

الثانية: الانحراف عن المعدل القياسي لنصيب الفرد من الخدمات: يتضح من مقارنة نصيب الفرد من الخدمات بمدن الدراسة مع المعدلات القياسية لنصيب الفرد من الخدمات أن 60% من الخدمات مازال تحت المعدل القياسي للخدمات منحصراً بين قيم 0.01 إلى 14.04 م^2/نسمة يتمثل معظمها في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، بينما يرتفع 40% من الخدمات عن المعدل القياسي ولكن بمقدار ضئيل ينحصر بين 0.02 إلى 1.95 م2/نسمة متمثلة في الخدمات الإدارية والمرافق. ويظهر ذلك في الشكل رقم (9).

المراجع:

السعيد، محمد عبد المقصود. (2014م)، "الامتداد العمراني للمدينة المصرية وتأثيره على المركز الإداري والخدمي بمدن إقليم الدلتا"، ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة.

ممفورد، لويس. ترجمة إبراهيم نصحي. (1964م)، "المدينة علي مر العصور"، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية.

راشد، رانيا حامد السيد يوسف. (2001م)، " الامتداد العمراني للمدن الكبرى وتوزيع مراكز الخدمات دراسة تحليلية مقارنة لامتدادات ومراكز خدمات القاهرة الكبرى"، ماجستير، جامعة القاهرة.

المرجع السابق.

المرجع السابق.

المرجع السابق.

المرجع السابق.

.المرجع السابق

مصيلحي، فتحي محمد. (2000م)، "تطوير العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى" ، الجزء الثاني الإنسان والتحديات الإيكولوجية والمستقبل.

.المرجع السابق

.المرجع السابق

أمانة محافظة جدة. (2011م)، "دراسة تأثير ما صدر من أنظمة وضوابط للبناء في محافظة جدة على المرافق العامة والبنية التحتية والنواحي الأمنية والاجتماعية".

.المرجع السابق

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (2009م)، "المخطط الاستراتيجي العام لمدينة دمياط حتى عام 2027م".

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (2010م)، المخطط الاستراتيجي العام لمدينة كفر الشيخ حتى عام 2027م.

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الوكالة الألمانية للتعاون الفني. (1987م)، "التخطيط العام لمدينة طنطا مخطط استخدامات الأراضي حتى عام 2000م".

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (2009م)، "المخطط الاستراتيجي العام لمدينة طنطا حتى عام 2027م".

وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للتخطيط وبرامج الخطة. (1994م)، "المخطط العام لمدينتي المنصورة وطلخا محافظة الدقهلية، دراسات البيئة والإسكان والعمران".

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (2010م)، "المخطط الاستراتيجي العام لمدينة المنصورة حتى عام 2027م".

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (1989م)، "دراسات التخطيط الهيكلي والعام والمخططات التفصيلية لمدينة شبين الكوم – محافظة المنوفية"، التقرير الرابع، المخطط العام.

وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (2010م)، "المخطط الاستراتيجي العام لمدينة شبين الكوم حتى عام 2027م".

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق، الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (1987م)، "الأسس والمعدلات التخطيطية".

استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تقييم مجال الرؤية لأبراج مراقبة الحرائق ودراسة الملاءمة المكانية لإنشاء أبراج مراقبة جديدة

Using GIS to assess the field of view of fire watchtowers and study suitability Spatial space to create new watchtowers

صادق تاهمي

جامعة محمد بوالضياف مسيلة الجزائر

aziztahmi055733@gmail.com

الملخص:

تعد أبراج مراقبة الحرائق من بين الآليات التي تساعد في رصد ومراقبة حرائق الغابات في حال حدوثها، ومحاولة ردعها قبل حدوث الكارثة، غير أنه وفي معظم الأحيان يكون هذا النوع من الآليات بلا جدوى، وذلك راجع لعدم وجود دراسات اختيار الموقع المناسب لإنشائها.

يعرض هذا البحث دراسة تقييمية لمجال الرؤية لنقاط أبراج المراقبة الموجودة، ثم تحديد الأماكن الملاءمة لإنشاء أبراج مراقبة جديدة في حال عدم جدوى الأبراج الموجودة، باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية بناء على معايير يتم تحديدها من طرف المستعمل أو متخذ القرار، وقد قمنا باختيار منطقة نطبق عليها دراستنا لتقريب فكرة طريقة العمل، وهي محمية المرقب إحدى الثروات الطبيعية في ولاية المسيلة التي تعمل على الحفاظ على النظم الإيكولوجية.

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في دراسة مجال الرؤية لنقاط المراقب، وتعيين نقاط جديدة لإنشاء أبراج مراقبة حرائق تكون ذات جدوى من حيث الموقع، من أجل الرصد ومراقبة المناطق المهددة بأخطار الحرائق.

الكلمات الدالة: نظم المعلومات الجغرافية أبراج مراقبة، الاخطار، الحرائق، مخطط الحماية.

Abstract

Fire watchtowers are among the mechanisms that help monitor and control forest fires if they occur.

and trying to deter it before the disaster occurs, but in most cases this type of mechanism is useless, this is due to the lack of studies to choose the appropriate site for its establishment.

This research presents an evaluation study of the field of view of the existing watchtower points, and then determines the appropriate places

To construct new watchtowers in the event that the existing ones are not feasible, using information systems techniques Geographical based on criteria determined by the user or the decision maker, and we have chosen an area to apply

We should study it to approximate the idea of the method of work, which is the Al-Marqab Reserve, one of the natural resources in the state of M'sila

that work to preserve ecosystems.

The study concluded that it is possible to rely on GIS techniques in studying the field of vision for points the observer, and designate new points for the construction of fire watchtowers that are feasible in terms of location, in order to Monitoring and control of areas threatened by fire hazards.

Keywords : geographic information systems, watchtowers, hazards, fires, protection scheme.

مقدمة:

تعد حرائق الغابات إحدى الكوارث الطبيعية، التي قد تسببها العوامل المناخية أو الإنسان، وقد شهدت الفترة الأخيرة ازدياد مواسم هذه الكارثة، ففي سنة 2018 التهمت حرائق الغابات في الولايات المتحدة وحدها حوالي 9 ملايين فدان.

من المعروف أن سرعة اكتشاف الحرائق في مراحله الأولى يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على السيطرة على حرائق الغابات، ولهذا تتم مراقبة الغابات باستمرار، وتعد أبراج مراقبة الحرائق من بين آليات رصد ومراقبة الغابات، تبنى هذه الأبراج

في الأماكن المرتفعة الكاشفة للأراضي الحرجية، ويجهز كل برج بخارطة للأراضي المحيطة به وبوصلة ومناظير وأجهزة لاسلكية. (مكافحة حرائق الغابات في ظل التطورات المناخية).

يقصد بنظم المعلومات الجغرافية تقنية رقمية تساعد متخذ القرار في عملية اتخاذ القرار لما توفره من إمكانيات هائلة في عمليات جمع وتخزين ومعالجة وتحليل البيانات المكانية والوصفية (غير المكانية) للظواهر المختلفة وعرض المعلومات الناتجة على شكل خرائط وجداول إحصائية أو تقارير. (م. الطيب محمد أحمد الطبيب.، يناير 2017).

وقد أثبتت هذه النظم قدرتها العالية في دراسة العلاقات المكانية وتحليل الموقع الجغرافي، والتعامل مع العديد من المتغيرات التي قد تؤثر في ظاهرة جغرافية معينة.

محمية المرقب إحدى الثروات الطبيعية في ولاية المسيلة تعمل على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، لما تحتويه من أصناف حيوانية ونباتية، تعرضت لبعض الحرائق سابقا والتي كان السبب في حدوثها هو الإنسان، تحتوي المحمية على برج مراقبة واحد، أردنا تسليط الضوء على دراسة مجال الرؤية بالنسبة لهذا الأخير خصوصا للتكوينات النباتية الموجودة فيها، وذلك من خلال إدراج نظم المعلومات الجغرافية، ثم اقتراح أبراج مراقبة جديدة تغطي مجال رؤية أكبر وتكون أقل عددا، وذلك بعد تحديد مجموعة المعايير التي تؤثر في اختيار الموقع المناسب.

أهمية البحث وأهدافه:

العالم إن عدم اهتمام دول الثالث بالبيانات المكانية والموقع الجغرافي، وكذا الخرائط الرقمية، جعلها تعاني العديد من الكوارث الطبيعية، خصوصا في الآونة الأخيرة، ومع ما أثبتته نظم المعلومات الجغرافية في مختلف الدراسات المكانية وتحديد مناطق الخطر، واقتراح حلول للتصدي لهذه الأخيرة أو تجنبها، جعلنا نفكر في تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ دراسة مجال الرؤية لأبراج المراقبة الموجودة في منطقة الدراسة، ثم دراسة الملاءمة المكانية لأبراج مراقبة جديدة.
- ✓ تصميم خرائط جغرافية لمنطقة الدراسة، وإنشاء قاعدة بيانات مكانية يستفيد منها المسؤولين ومتخذي القرار مستقبلا.

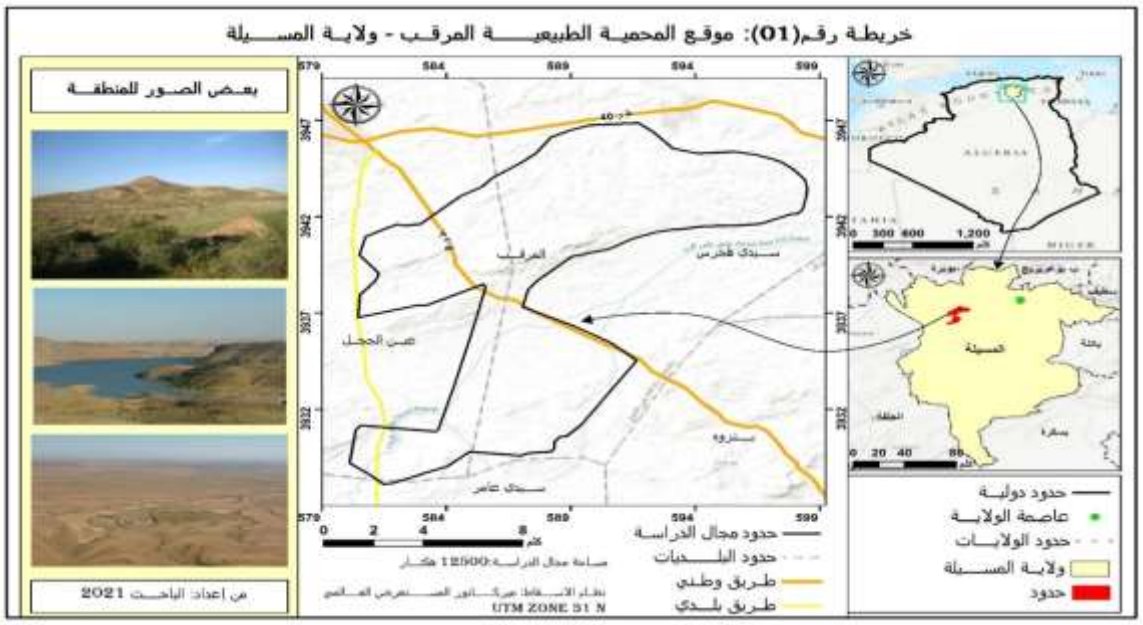

1- منطقة الدراسة: في هذا الجزء من الدراسة سلطنا الضوء على العناصر التي نعتبرها عوامل تدخل في عملية التحليل من أجل دراسة الملاءمة المكانية لأبراج المراقبة وفقط،

1-1- أسباب اختيار منطقة الدراسة:

- ✓ أهمية المحمية كونها تحافظ على النظم الإيكولوجية في المنطقة.
- ✓ سهولة الحصول على المعلومات اللازمة في منطقة الدراسة وقربها من الباحث.
- ✓ حدوث حرائق سابقا في منطقة الدراسة من بينها حريق أوت 2018 والذي تسبب فيه الإنسان.

1-2- تقديم منطقة الدراسة:

منطقة الدراسة عبارة عن محمية طبيعية تسمى محمية المرقب، وهي تحت وصاية محافظة الغابات لولاية المسيلة، تعتبر فضاء طبيعي ذو أهمية بالغة فهي غنية بالعديد من أنواع الحيوانات الثدية والطيور والزواحف والتي أثبتتها عمليات الجرد.

1-3- الموقع الإداري لمنطقة الدراسة:

تقع محمية المرقب بكل من بلديات سيدي هجرس وعين الحجل وسيدي عامر لولاية المسيلة وتبعد عن مقر الولاية ب 60 كيلومتر في الاتجاه الغربي.

1-4- التضاريس: إن للمحمية تضاريس مميزة تجعلها تتميز على كل المنطقة السهبية حيث يرى الزائر للمحمية مجموعة

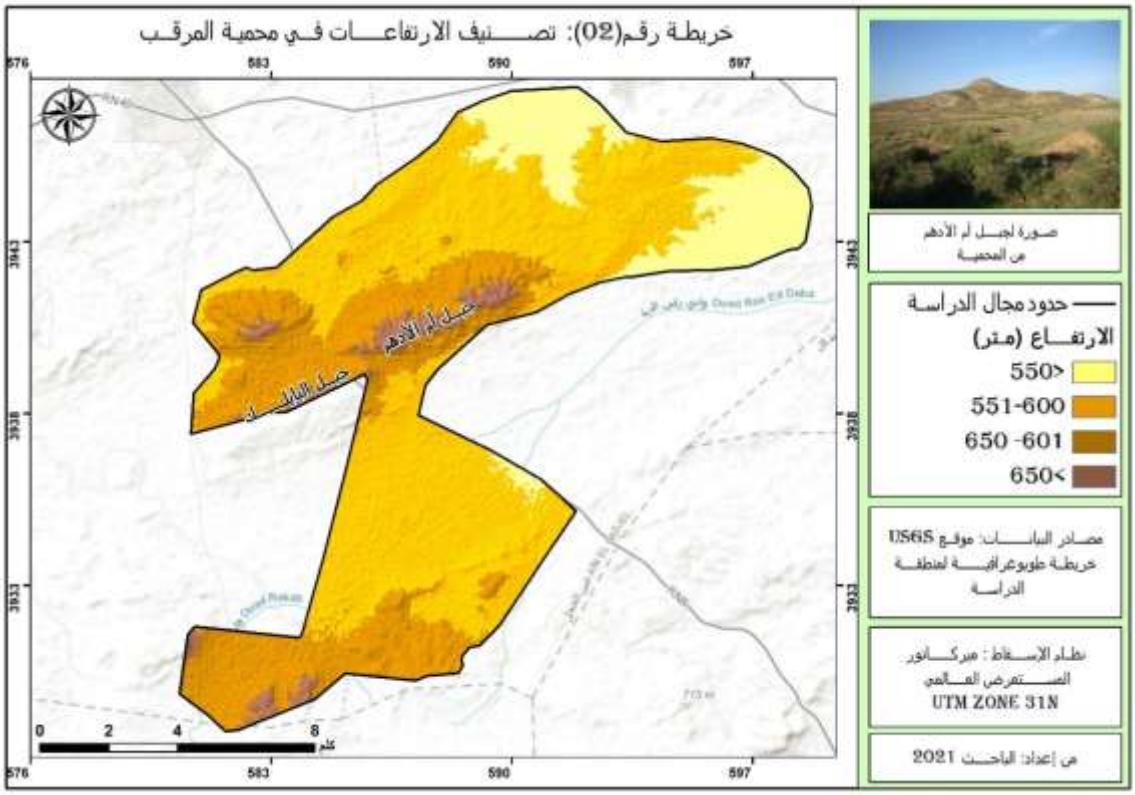

من الجبال المحيطة بالموقع من الجهة الجنوبية ومجموعة أخرى تتوسط المحمية،

كما توجد مناطق السهول في الوسط وفي الجهة الشمالية ومن أهم الجبال في المحمية جبل أم الأدهم وجبل البايلك.

1-5- المنشآت القاعدية في منطقة الدراسة:

- **الطرق:**

✓ الطريق الوطني رقم 08 الرابط بين سيدي عيسى ـ بوسعادة الذي يقسم المحمية.

✓ الطريق الوطني رقم 40 الرابط بين المسيلة وعين الحجل وهو يحد المنطقة من الجهة الشمالية.

✓ الطريق البلدي الجديد الرابط ما بين عين الحجل وسيدي عامر.

- **الدروب:**

تحتوي المحمية شبكة من الدروب والمسالك منها الصالحة للاستعمال ومنها المهترئة بفعل العوامل مناخية.

- **أبراج المراقبة الموجودة:**

تم إنجاز برج مراقبة للحريق وفي نفس الوقت برج لمراقبة الحيوانات والطيور وهو البرج الوحيد بالمحمية.

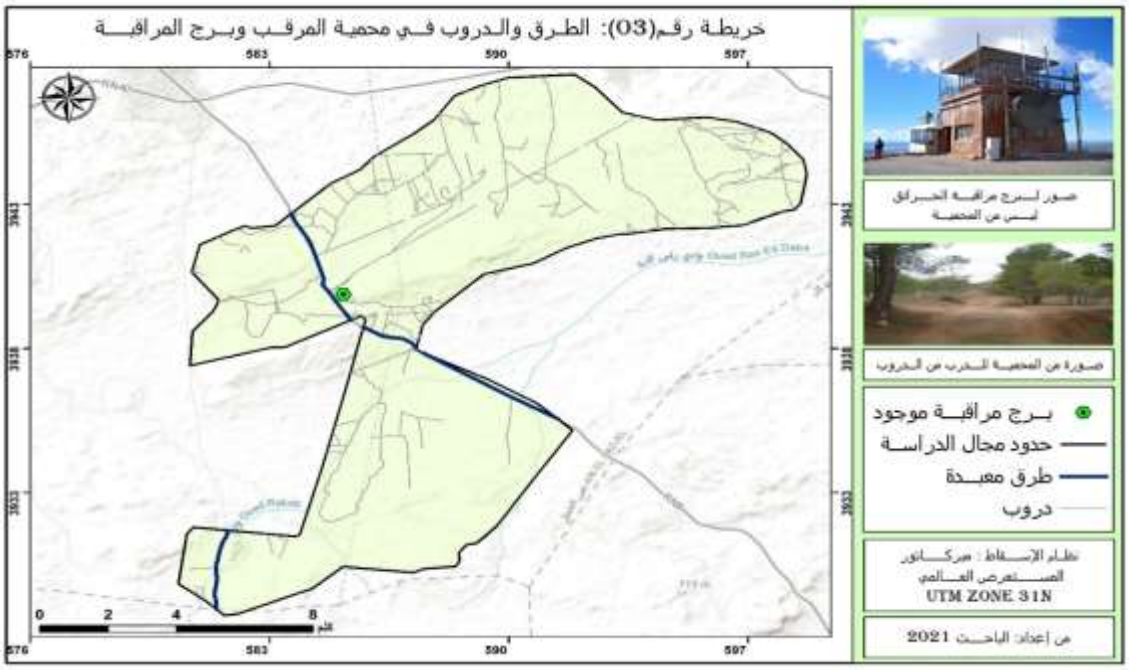

6-1- التكوينات النباتية في منطقة الدراسة:

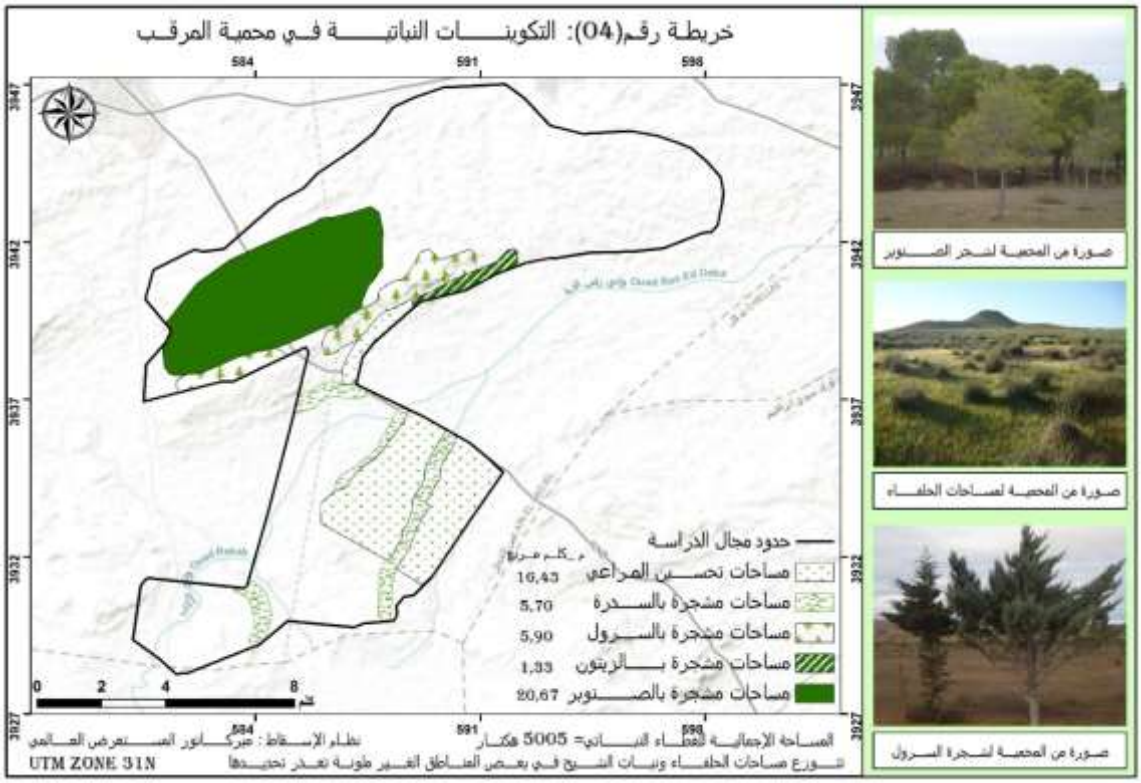

تتميز محمية المرقب بتكوينات نباتية سهبية التي تتأقلم مع الظروف المناخية للمنطقة، ومن بين هذه التكوينات نبات الشيح والحلفاء، كما تحتوي المنطقة على بعض الأصناف المغروسة كالصنوبر، والسرول، وبعض التجمعات لشجرة البطم.

2- طرق البحث وخطواته: يمكن تلخيص خطوات العمل في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): الخطوات التفصيلية للدراسة

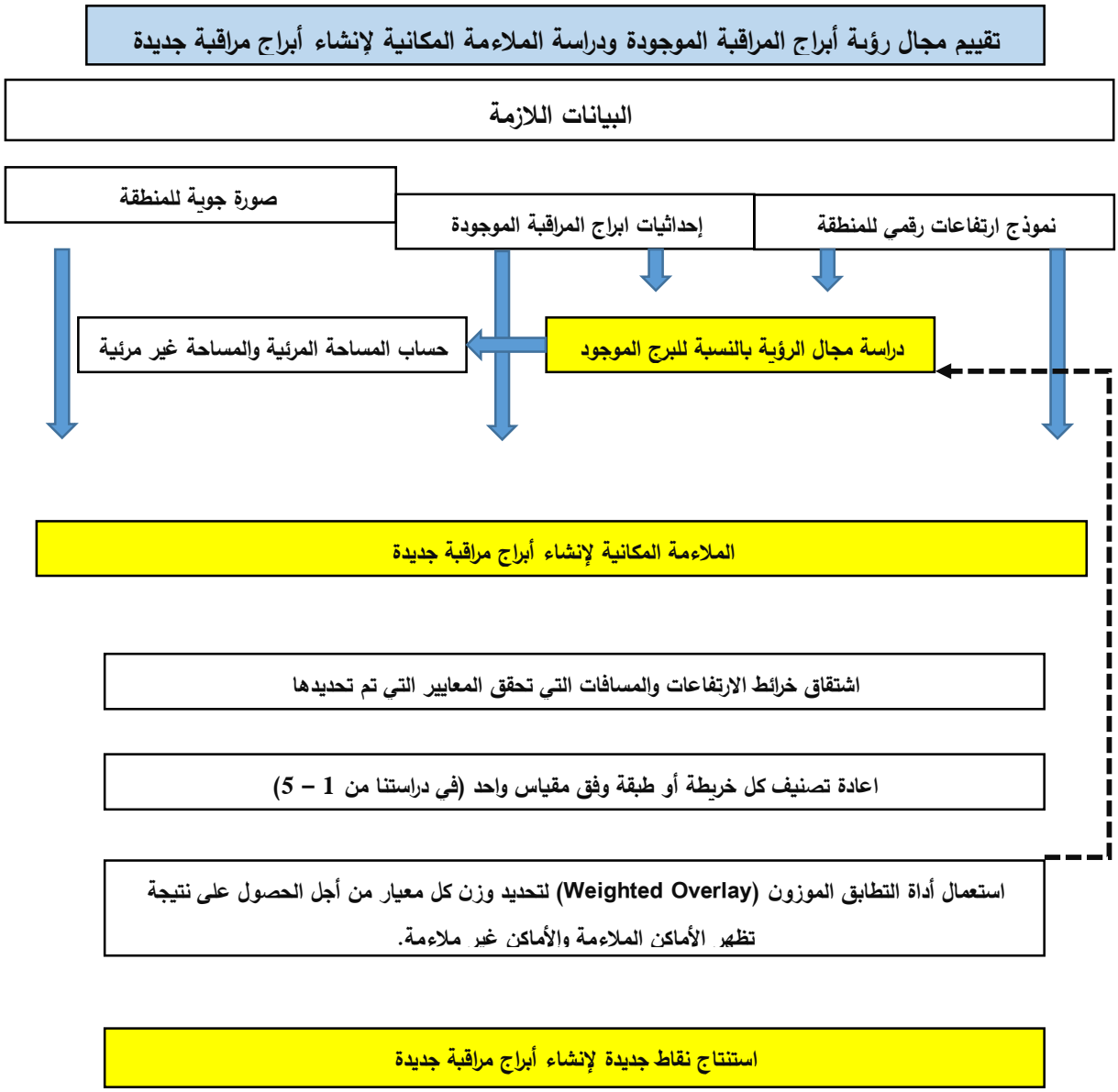

من إعداد الباحث 2021

أولا: دراسة تقييمية لمدى رؤية التكوينات النباتية من برج المراقبة الموجود بعد جمع البيانات اللازمة:

نركز في دراستنا على مدى رؤية التكوينات النباتية الموجودة والتي يمكن أن تكون مهددة بخطر الحرائق، ولدراسة ذلك نستعمل أداة viewshed، التي تعمل على تحديد مواقع السطح النقطية (DEM) المرئية لمجموعة من معالم المراقب، كما يمكن تحديد ارتفاع لنقطة المراقب، في دراستنا ارتفاع البرج يبلغ 2 متر.

تبين الخريطة رقم (05)، نتيجة عملية التحليل حيث نلاحظ أن نسبة (21.03 %) فقط من المساحة الإجمالية للتكوينات النباتية هي مجالات مرئية للمراقب بالنسبة للبرج الموجود، لذلك سنقوم بدراسة المناطق الأكثر ملاءمة لإيجاد نقاط جديدة يمكن فيها إنشاء أبراج جديدة تزيد من مدى الرؤية وتكون أقل عددا.

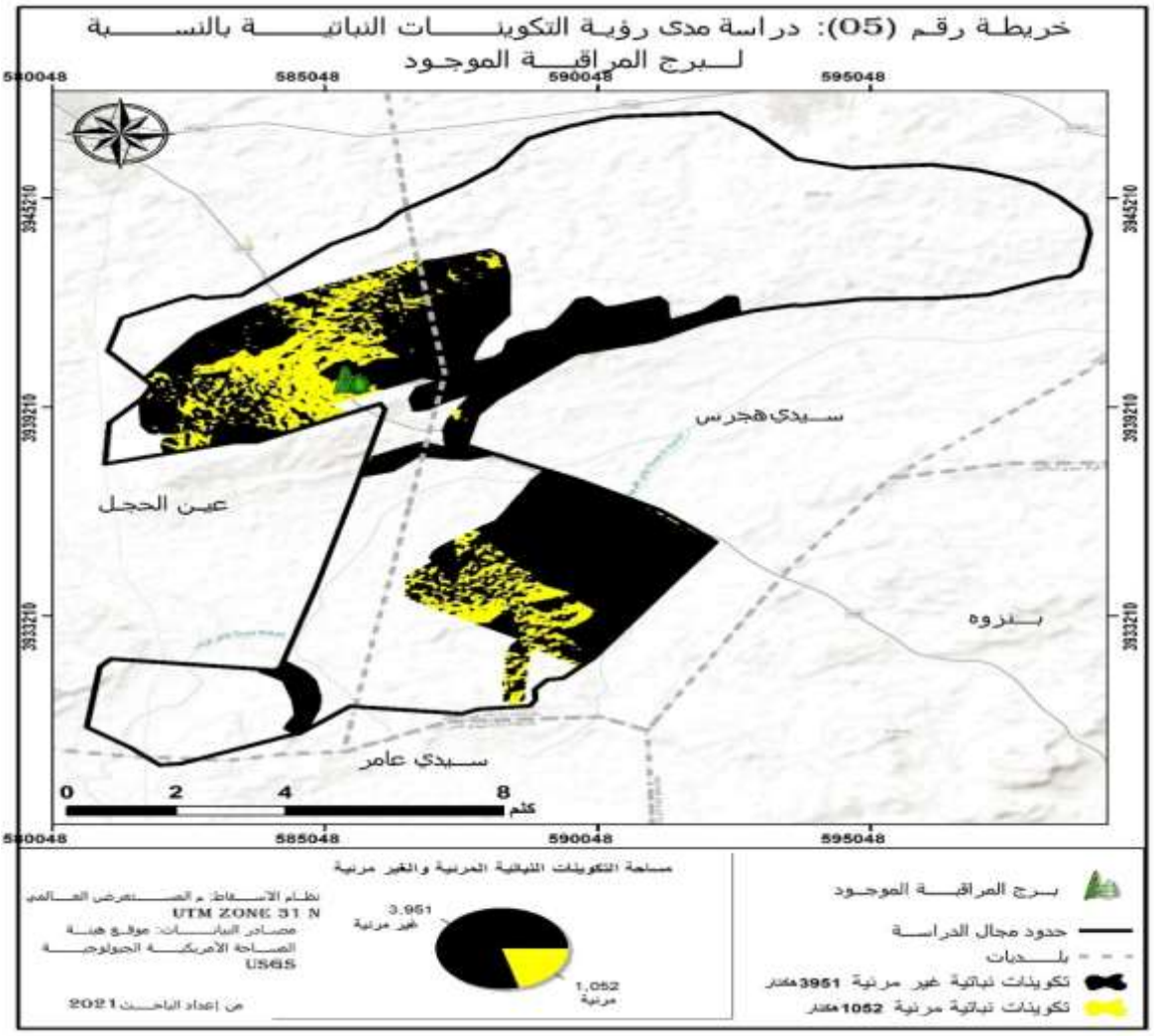

ثانيا: الملاءمة المكانية لأبراج مراقبة الحرائق الجديدة في المحمية:

الخطوة الأولى: تحديد المعايير التي تؤثر في دراسة الظاهرة وتمثيلها في شكل بيانات مكانية:

من خلال الاطلاع والبحث عن مختلف المعايير التي تؤثر في اختيار مواقع أبراج المراقبة فإننا قمنا بتحديد خمسة معايير أساسية وهي على التوالي:

- **المناطق المرتفعة في المنطقة المدروسة:** كلما كانت المنطقة مرتفعة زاد مدى الرؤية في المجال).
- **القرب من التكوينات النباتية:** كلما كانت المسافة قريبة من التكوينات النباتية تزيد إمكانية الوصول للمنطقة في حال الخطر والتأكد منه.
- **القرب من الطرق والدروب الموجودة:** سهولة الوصول إلى البرج وكذا مختلف المجالات في منطقة الدراسة.
- **نوع التكوينات النباتية:** إذا كانت التكوينات النباتية ذات مميزات خاصة كارتفاع الاشجار مثلا فإن هذا يقلل من إمكانية الرؤية للمجال والعكس صحيح.
- **القرب من أبراج المراقبة الموجودة:** من أجل الحفاظ على مساحة المناطق المرئية سابقا وتقليل تكلفة إنشاء أبراج مراقبة جديدة.

والمعايير السابقة تم التطرق إليها في دراستنا في الجزء الخاص بتقديم منطقة الدراسة (خريطة رقم 02، خريطة رقم 03، خريطة رقم 04).

الخطوة الثانية: اشتقاق الخرائط

- اشتقاق خريطة الارتفاعات من نموذج الارتفاعات الرقمي (DEM).
- استعمال أداة المسافة الإقليدية (**Euclidean Distance**) لاشتقاق خرائط المسافات (خريطة الطرق والدروب، خريطة برج المراقبة الموجود، خريطة التكوينات النباتية).

الخطوة الثالثة: إعادة تصنيف الخرائط المشتقة وتحويل صيغة رسم الخرائط الخطية (vector) إلى صيغة الشبكة (raster)

الاستعانة بأداة (**Reclassify**) من أجل إعادة تصنيف الخرائط المشتقة وذلك بعد اختيار مقياس محدد للطبقة ذاتها، في دراستنا اخترنا مقياس (1 – 5)، حيث يمكن اختيار أي مقياس آخر من طرف المسؤول وذلك حسب نوع دراسته والطريقة المتبعة في عملية التحليل.

- تشير القيمة 01 إلى أن المناطق مستبعدة تماما.
- تشير القيمة 02 إلى أن المناطق مستبعدة.
- تشير القيمة 03 إلى المناطق متوسطة الملاءمة.
- تشير القيمة 04 إلى المناطق ملاءمة.
- تشير القيمة 05 إلى المناطق ملاءمة جدا.

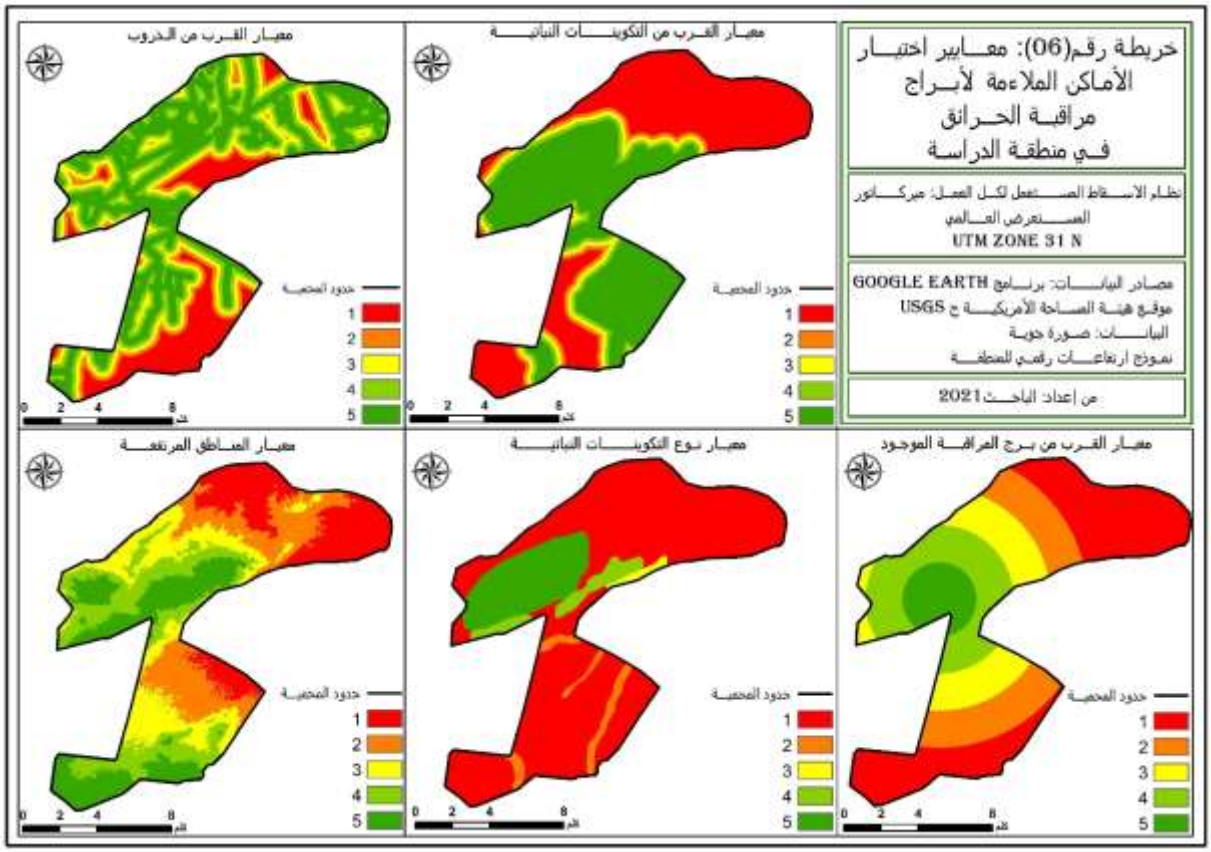

وبعد تطبيق العمليتين (ب، ت) على منطقة الدراسة توصلنا إلى النتيجة الموضحة في الخريطة رقم (06):

الخطوة الرابعة: إيجاد الأماكن الأكثر ملاءمة

تتيح أداة التطابق الموزون (Weighted Overlay) وضع عدة طبقات من النوع raster على نفس مقياس القيم، ثم تثقيلهم حسب أهمية كل طبقة ثم جمعهم معا، ويجب أن تكون الطبقات المدخلة من النوع الصحيح (integer) إما عن طريق الأداة (Reclassify) أو اعتماد أحد الحقول الخاصة بالطبقة أثناء عملية جمع الطبقات.

يمثل الشكل (02) عملية جمع الطبقات حيث تم إعادة تصنيف الطبقتين المدخلتين إلى مقياس موحد من 01 إلى 03، تأخذ كل طبقة نسبة تأثير (نسبة مئوية)، ثم يتم ضرب قيم الخلايا بنسبة تأثير الطبقة وتجمع النتائج مع بعضها البعض لتشكيل نتيجة. (د . إياد عباس و آخرون، 2018)

الشكل رقم (02): جمع عدة طبقات باستخدام أداة التطابق الموزون

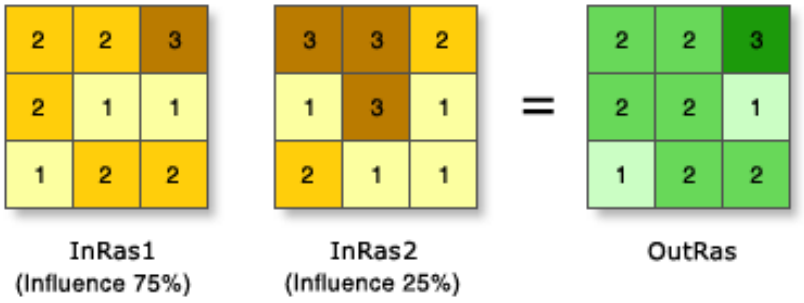

المصدر: الباحث 2021 من برنامج ARC GIS

بعد تطبيق جميع الخطوات السابق ذكرها تم التوصل إلى النتيجة المبينة في الخريطة رقم (07)، والتي تبين درجة ملاءمة كل منطقة في المجال المدروس:

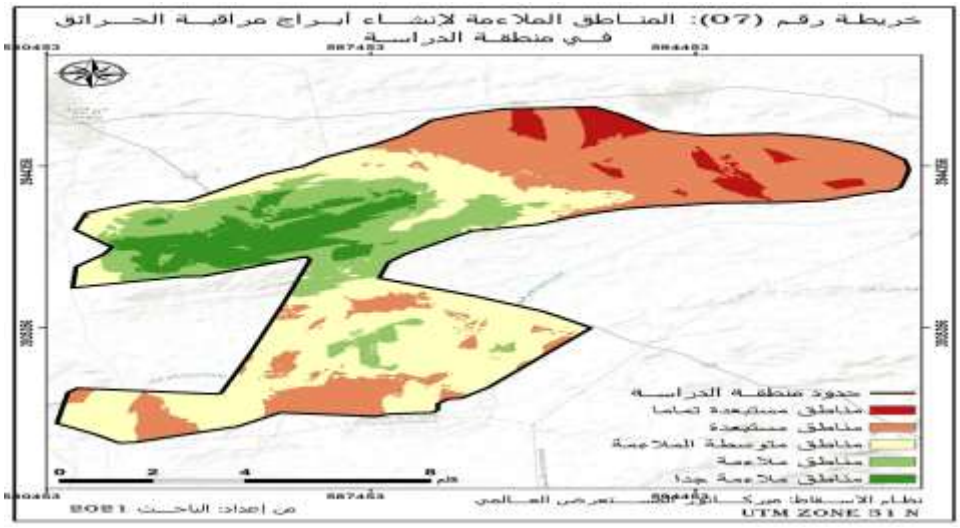

الخطوة الخامسة: استنتاج النقاط المناسبة لإنشاء أبراج المراقبة.

بعد التوصل إلى النتيجة المبينة في الخريطة رقم (07)، يمكن تحويل البيانات الناتجة والتي تكون بصيغة (raster) إلى صيغ ال(vector) باستخدام أداة (Raster to Polygon)، وبعدها تحويل المضلعات إلى نقاط باستخدام أداة (Feature To Point)، ثم تقييم مدى الرؤية للنقاط المستنتجة ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أنه وبالإضافة إلى برج المراقبة الموجود يمكن إضافة برج مراقبة آخر لتصل مساحة المناطق التي يمكن رؤيتها إلى (2170 هكتار)، ويمكن إضافة برج ثالث لتصل المساحة التي يمكن رؤيتها إلى (2487 هكتار)، الخريطة رقم (08) توضح النتيجة التي تم التوصل إليها، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن إضافة نقاط أخرى كأبراج مراقبة لتغطية المزيد من المساحة.

خريطة رقم (08): أبراج المراقبة المقترحة ومساحة المجالات المرئية من التكوينات النباتية

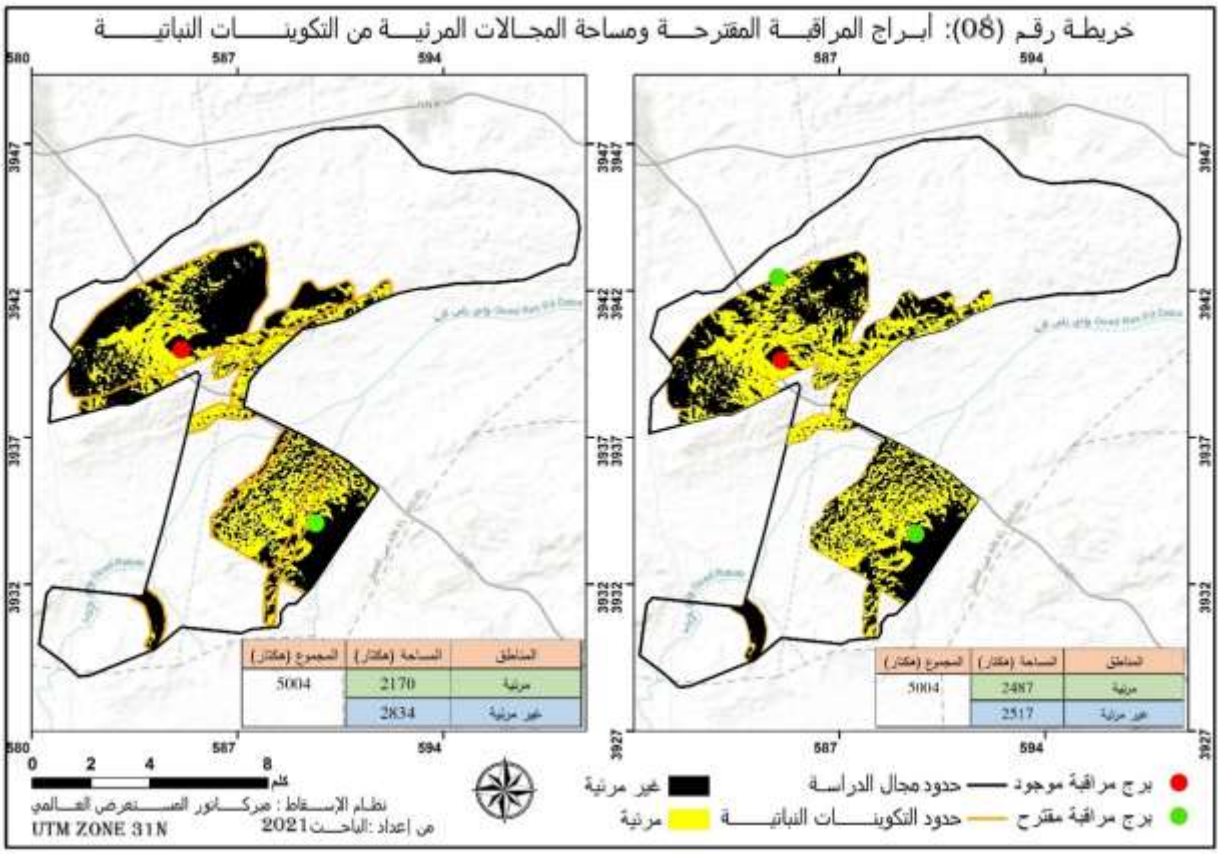

الخلاصة:

تلعب نظم المعلومات الجغرافية دورا هاما في دراسة مجالات الرؤية لأبراج المراقبة، من خلال الأدوات المتاحة في بيئة التحليل المكاني، كما أنها تعمل على توفير الكثير من الجهد والوقت في مختلف الدراسات المجالية، وإيجاد العلاقات بين الظواهر

الجغرافية، وتحديد الأماكن الملاءمة لإنشاء المشاريع بناءا على المعايير والشروط التي يحددها المستخدم، إضافة إلى أنها تساهم

في عمل خرائط جغرافية قواعد بيانات يستفيد منها المسؤولون ومتخذي القرارات بشأن مجالهم.

قائمة المراجع والمصادر:

- https://sotor.com.
- مكافحة حرائق الغابات في ظل التطورات المناخية.
- م. الطيب محمد أحمد الطبيب، يناير 2017، نظم المعلومات الجغرافية من الألف، النسخة الأولى.
- محافظة الغابات لولاية المسيلة.
- د. إياد عباس وآخرون، (2018)، استخدام تقنيات ال (GIS) لدراسة موقع مدينة جديدة كحل لمشكلة التوسع العمراني في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليا.

مساهمة المراكز الحضرية الصغرى في انفتاح المجالات الجبلية بالمغرب : دراسة حالة إقليم إفران

The Contribution of Small Urban Centers to the Opening of the Mountain Areas in Morocco: A Case Study of the Ifrane Region

يوسف عاشي

طالب باحث في سلك الدكتوراه، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب.

Youssefachi1992@gmail.com

ملخص

شملت ظاهرة التمدين كل المجالات الترابية بالمغرب بما فيها المجالات الجبلية التي انتقلت بالرغم من هامشيتها من العزلة إلى الانفتاح بفعل دينامية المراكز الحضرية الصغرى، إذ عرفت هذه المراكز دينامية متسارعة وأصبحت تلعب أدوارا حاسمة على المستوى المحلي من خلال مساهمتها في تحقيق توازن على وإدماجها في سيرورة التنمية مستوى تراتبية الشبكة الحضرية، وفي تحسين ولوجية المجالات الجبلية الترابية من خلال تقريب مجموعة من الأنشطة والخدمات والمرافق العمومية.

يهدف هذا المقال إلى الكشف عن عوامل نمو المراكز الحضرية الصغرى ومدى مساهمتها في انفتاح المجالات الجبلية ودورها في هيكلة وتنظيم المجال.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة التمدين، المراكز الحضرية الصغرى، التنمية الترابية، إقليم إفران، المجالات الجبلية.

Abstract

The phenomenon of urbanization included all the territorial areas in Morocco,

including the mountain areas, which, despite their marginality, moved from isolation to openness due to the dynamism of the small urban centers. and in improving the accessibility of mountainous areas and integrating them into the territorial development process by bringing a group of activities, public services and utilities closer.

This article aims to reveal the growth factors of small urban centers and their contribution to the openness of mountain areas and their role in structuring and organizing areas.

Keywords: urbanization phenomenon, small urban centers, territorial development, Ifrane Region, mountain areas.

مقدمة

تشكل المناطق الجبلية مجالات جغرافية حيوية ذات أهمية استراتيجية وتنموية، إذ تتميز بتنوعها الكبير وبغنى مواردها الطبيعية، حيث تحتل مجالا مركزيا في جغرافية التراب المغربي، ولعبت عبر تاريخها أدوارا أساسية في الحفاظ على الوحدة والهوية الوطنيتين. وقد ساهم تطور ظاهرة التمدين ونمو المراكز الحضرية الصغرى واستقطابها للساكنة في تزايد انفتاح المجالات الجبلية واندماجها في المنظومة الترابية. وذلك رغم عجزها عن بلورة أقطاب حضرية تنافسية وذات جاذبية لكونها مجالات هامشية وطاردة.

ويشكل نمو المراكز الصغرى بإقليم إفران وتنامي دورها في هيكلة وتأطير المجال أحد أهم الظواهر التي تعكس دينامية المجالات الجبلية، حيث ساهمت في ارتفاع نسبة التمدين وفي تزايد جاذبيتها وإشعاعها. كما أن الأهمية المتزايدة للمراكز الحضرية الصغرى بالمجالات الجبلية يجعل منها عنصرا حاسما في سياسة إعداد التراب والتنمية الترابية، خاصة فيما يتعلق باندماج المجالات الجبلية الهامشية في المنظومة الترابية للإقليم وانفتاحها على الشبكة الحضرية حيث يمكن للمراكز الصغرى أن تلعب دورا محوريا من خلال هيكلة محيطها وإدماجه على المستوى المحلي .

تتمثل إشكالية البحث في رصد مدى مساهمة المراكز الحضرية الصغرى في إعداد وتنظيم المجال الجبلي. ولمقاربة هذا الموضوع اعتمدنا على مقاربة ميكرو–مجالية وعلى عمل ميداني وبيبليوغرافي تركيبي ووثائق رسمية وعلى منهجية تحليلية وصفية وإحصائية تنطلق من العام إلى الخاص في تقديم وتحليل النتائج. كما سندعم هذا البحث بعمل خرائطي وكذلك بجداول ورسوم بيانية توضيحية.

تدفعنا هذه الإشكالية المركزية إلى بلورة السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة المراكز الحضرية الصغرى في تأطير وهيكلة وانفتاح المجالات الجبلية بإقليم فران ؟

I. خصائص وإرهاصات التمدين بالمجالات الجبلية

1. الإطار الطبيعي والبشري لإقليم إفران

ينتمي إقليم إفران إلى الجزء الشمالي الغربي للأطلس المتوسط الأوسط، ويحده من الشمال إقليمي الحاجب وصفرو، ومن الشرق إقليم بولمان، ومن الجنوب الشرقي إقليم ميدلت، ومن الجنوب الغربي إقليم خنيفرة. ويمتد فوق مجالين طبيعيين مختلفين: كوص الأطلس المتوسط الغربي والمنخفض الشمالي الشرقي للهضبة الوسطى، يمتد بين كوصي الحاجب وإفران شمالا، هضبة أزرو وكوص عين اللوح جنوبا، مشكلا حوضا يتدرج من 700 م[xxii] (منخفض أداروش) إلى2405م (جبل حيان) ويوازي هذ التدرج الطبوغرافي تدرج بيومناخي من الرطب في العالية إلى الشبه رطب المعتدل في السافلة.

خريطة رقم 1: توطين إقليم إفران

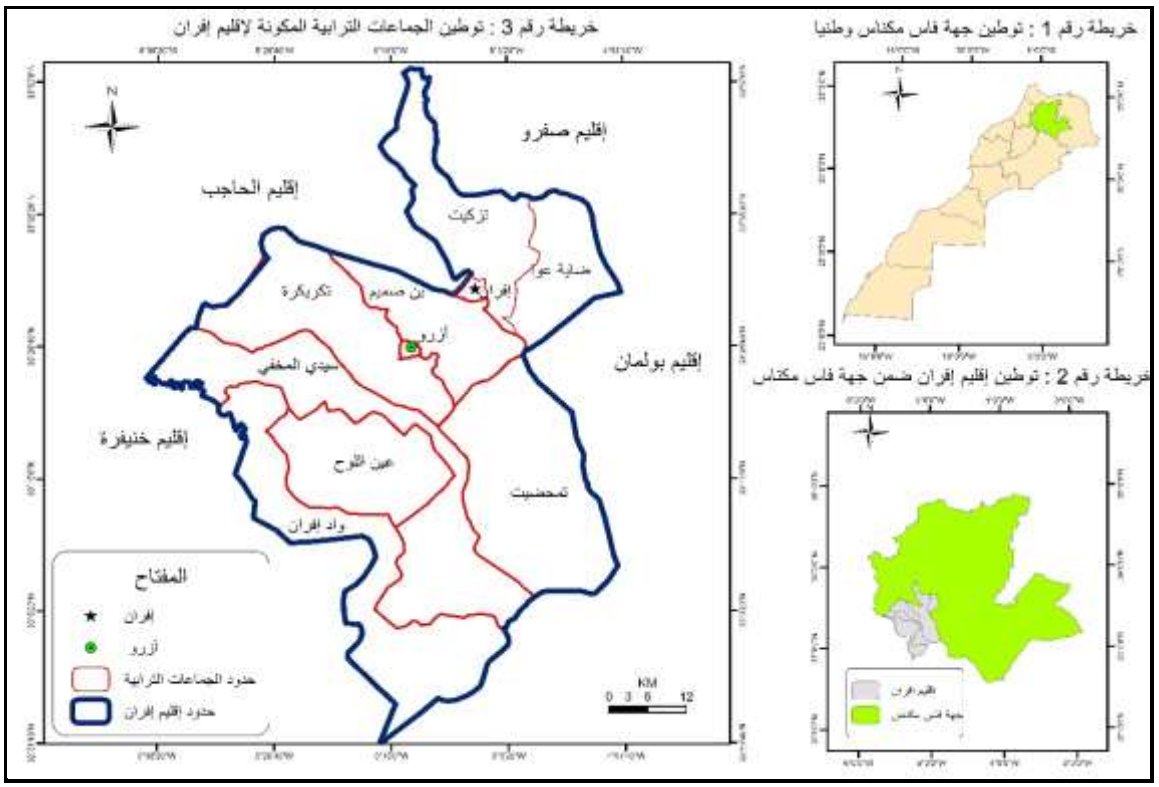

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب، 2015.

ينتمي إقليم إفران إلى جهة فاس مكناس، وتبلغ مساحته 357300 هكتارا، ويضم 10 جماعات ترابية (بلديتان، و8 جماعات قروية) ، وتخترقه طريقين وطنيتين رقم 8 ورقم 13 بمسافة تصل إلى 148 كلم، وينفتح على مدينتين تقليديتين هما فاس ومكناس.

ويستوطن هذا المجال قبائل بني مكيلد التي تحتل ما يقارب 80 ٪ من مساحة إقليم إفران وقبيلتي آيت سغروشن (جماعة ضاية عوا) وبني مطير (جماعة تزكيت). تعود أصول هذه القبائل إلى الحركات السكانية الصنهاجية والزناتية القادمة من الجنوب الشرقي، وارتبط استقرارها بوضعية المغرب أنداك وبوفرة الموارد الطبيعية وطبيعة نمط العيش المعتمد على الانتجاع. ورغم الطابع الجبلي للإقليم فإن المساحة الصالحة للزراعة تحتل 24 ٪، بينما تغطي الغابات 32 ٪. أما المراعي فتحتل 44 ٪ من مساحة الإقليم.

عرف حجم السكان بالإقليم ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 127677 سنة 1994 إلى 143380 سنة 2004، مسجلا ارتفاعا طفيفا يقدر ب 1.22٪ وذلك بزيادة قدرت 1571 نسمة كمتوسط سنوي، ووصل حجم السكان إلى 153771 نسمة سنة 2014 مسجلا ارتفاعا يقدر ب 0.22٪ بزيادة 1039 نسمة كمعدل سنوي، وهي نسبة زيادة ضعيفة مقارنة بالمغرب القروي الذي تصل فيه نسبة التزايد الديموغرافي إلى 1.5٪.

2. تتميز المجالات الجبلية بضعف دينامية التمدين

تحتل المجالات الجبلية مكانة مركزية وسط البلاد، وتغطي 185000 كلم^2 أي 26 ٪ من التراب الوطني ممتدة عبر 738 جماعة ترابية (49 ٪ من مجموع الجماعات الترابية)، وتضم 30 ٪ من سكانه، وتمثل بها الأراضي الصالحة للزراعة 35 ٪، وتشكل الجبال المغربية 35 ٪ من المساحة الرعوية بالبلاد و62 ٪ من مجموع غابات المغرب[xxiii]، كما تعتبر الجبال الخزان الرئيسي للموارد المائية بالمغرب بنسبة 70٪.

جدول رقم 1: توزيع الجماعات الحضرية والقروية والسكان بالجبال المغربية

الكتلة الجبلية	الجماعات الحضرية	الجماعات القروية	عدد السكان (1994)
الأطلس الكبير	13	236	2248834
الأطلس المتوسط	22	103	1563152
الأطلس الصغير	8	95	667596
جبال الريف	20	188	2811115
كتل أخرى	7	28	510049
المجموع	70	650	7800746
الحصة الوطنية	٪ 28	٪ 50	٪ 30

المصدر: الكتمور حسن ومزور ليلى، 2012، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والإكراهات

ولم يشهد النمو الديمغرافي بالمناطق الجبلية سوى تغير ضئيل، حيث مرت نسبة عدد ساكنة الجبال من 26 ٪ من مجموع الساكنة الوطنية سنة 2004 إلى 25 ٪ سنة 2014. ويمكن تفسير هذا الأمر بأهمية الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية. وتتميز المجالات الجبلية المغربية بغنى وتنوع مواردها الترابية، لكن مساهمتها في التنمية الترابية تظل محدودة حيث لا تتجاوز 5٪ من الناتج الداخلي الخام. وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية فيبقى غير كاف، إذ تسجل الجبال أعلى معدلات الأمية 24.5 ٪ والفقر 8.76 ٪[xxiv].

وتختلف سيرورات التمدين وأشكاله وخصوصياته تبعا للسياقات التي أنتجته، كما تختلف كثافته واتجاهاته ووظائفه بالنظر إلى موقع وموضع المدينة ووزنها اقتصاديا وديموغرافيا. فظاهرة التمدين بالمغرب لا تختلف عن سياقها الإقليمي، حيث تسير في الاتجاه العام الذي عرفه العالم وبالخصوص مناطق شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، ويتميز المغرب بتركز التمدين في المجال الساحلي (محور الدار البيضاء القنيطرة) وضعفه بالمناطق الداخلية وبالخصوص في المجالات الجبلية (14 ٪ بإقليم أزيلال، 8 ٪ بإقليم اشتوكة آيت باها، 8 ٪ بإقليم تاونات...)[xxv].

يصعب تحديد تعريف دقيق وشامل للمراكز الصغرى، رغم أنها تكتسي مكانة في تراتبية الشبكة الحضرية، فهي ليست بمركز حضري، ولا بدوار أو بلدة وليست بمركز قروي، إنها ليست بمدينة حقيقية[xxvi]. فالمراكز الصغرى لا يجب أن تصل إلى حجم معين، وتمارس بعض الوظائف، ولكن يجب أن تضم بعض البنيات لتستحق هذا التصنيف وهذه التسمية. وفي هذا الإطار يمكن الاعتماد على البنيات التجارية لتحديد المراكز الحضرية الصغرى وتصنيفها، خاصة أثناء الشك في نسب الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية والبطالة[xxvii].

بالنسبة للمغرب، يتم الاعتماد على مقاربتين رسميتين لتحديد المدينة:

مقاربة إدارية/قانونية: تحدد المدن بأنها مختلف البلديات التي أحدثت بمقتضى قانون التقطيع الإداري.

مقاربة إحصائية: تشمل بعض المميزات التي يجب أن تطبع المدينة: الربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير، مع وجود خدمات أخرى كالمستشفى أو المستوصف والمؤسسات التعليمية والمحكمة، إضافة إلى معيار اشتغال أكثر من 50 ٪ من السكان في أنشطة غير فلاحية[xxviii].

أما المقاربة الجغرافية فتشمل العديد من المعايير لتحديد دقيق للمدينة، فبالإضافة إلى وزنها الديموغرافي، فالمدينة تتميز بأهمية الأنشطة غير الفلاحية التي يجب أن تتجاوز نسبة 50 ٪، وبوظائفها التي تميزها عن المراكز والمجالات الأخرى، كما تتسم بإشعاعها ونفوذها، لكونها تحتضن مجموعة من المؤسسات والمرافق (مرافق إدارية، مؤسسات تعليمية، خدمات صحية، محلات تجارية، خدمات بنكية...) التي تجعل منها مركزا مستقطبا.

فالمدن الصغرى هي "مدن محلية"، ويعزى نموها إلى الانفتاح التدريجي للعالم الريفي وما يرافق ذلك من ارتفاع للطلب على الخدمات الحضرية. وقد ظهرت هذه المدن الصغيرة في العشرين سنة الأخيرة، وتشكل نسيجا مهما يميل إلى التقليص التدريجي

للهوة الفاصلة بين العالم الحضري والعالم الريفي، وتنحصر هذه المدن وحركتها التجارية في الخدمات العادية الضرورية. أما التجهيزات العمومية فهي في تحسن مستمر، لكن من الصعب القول بأنها تعرف دينامية اقتصادية حقيقية[xxix].

تطرح العناصر المعتمدة كمعايير لتحديد المراكز الحضرية إشكالية تتعلق بصعوبة التمييز بين المركز القروي والمركز الحضري، لكون هذا الأخير وبالرغم من أهميته الديمغرافية والاقتصادية والإدارية واحتضانه لمركزي الجماعة والقيادة، فإن ساكنته تعتمد على القطاع الفلاحي، وتبقى ديناميتها وإشعاعها مرتبطان بالسوق الأسبوعي الذي يترجم أهمية التفاعلات الريفية الحضرية وتداخلها، وكذلك بالشبكة الطرقية وانفتاحها على ظهيرها الريفي. إضافة إلى أن إشعاع المركز الحضري ونفوذه رهين بموقعه وموضعه في المجال، ومكانته في الشبكة الحضرية وفي المنظومة الترابية.

3. السياق التاريخي لبروز المراكز الحضرية الصغرى بإقليم إفران

تعود إرهاصات التمدين بإقليم إفران إلى عهد مولاي اسماعيل الذي عمل على بناء سلسلة من القصبات بمجالات الدير، حيث ارتبط بناؤها بتوسع نفوذ الزاوية الدلائية بالمغرب، وقيام الدولة العلوية التي صادفت ازدهار الحركات الدلائية التي بسطت نفوذها على الأطلس المتوسط[xxx] وامتد إلى فاس ومكناس وتادلا ومناطق أخرى[xxxi]. وفي هذا الإطار قام السلطان مولاي اسماعيل ببناء مجموعة من القصبات بقدم جبال الأطلس المتوسط، ويتعلق الأمر بقصبات الحاجب، عين اللوح، أزرو، سكورة، أدخسال وميدلت، وذلك لتقوية نفوذ السلطة المركزية، واحتواء الحركات القبلية الصنهاجية الزاحفة نحو الشمال، ومن أجل تقليص النفوذ السياسي للزاوية الدلائية وإعادة فتح الطريق التجارية الصحراوية "طريق المخزن" عبر جبال الأطلس المتوسط[xxxii].

واستمر السلطان مولاي الحسن الأول (1873- 1894) على هذا النهج، إلا أن التمدين في هذه المرحلة كان ضعيفا بفعل تفشي ظاهرة السيبة وتمرد قبائل بني مكيلد على السلطان، حيث استمرت المواجهات إلى حدود التدخل الاستعماري الذي احتل أزرو سنة 1913 وباقي المناطق الجبلية المحيطة بها سنة 1920، حيث ازدهرت حركة التمدين التي واكبت توسع الاستعمار وتنظيمه للمجال بالأطلس المتوسط، تمثل هذا التنظيم في خلق مراكز جديدة وتوسيع المراكز القروية، حيث حددت وظائفها انطلاقا من ضرورات فرضتها الإستراتيجية والاقتصاد الاستعماريين. وعرفت هذه المرحلة بناء مدينة أزرو الحديثة ابتداء من 1913، كما اهتم المستعمر بالمراكز المجاورة لأزرو، كما هو الشأن لتمحضيت وعين اللوح وسوق الحد التي أحدث فيها مكاتب للشؤون الأهلية وثكنات للمخازنية والكوم ومؤسسات تعليمية. كما عمل المستعمر على تأسيس مدينة إفران سنة 1928 من طرف الكاتب العام للحماية إريك لابون. إذ جعل منها المستعمر مراكز للمراقبة، وشهدت هذه المرحلة ارتفاعا في عدد السكان وذلك بفعل تفقير المعمر للسكان والاستيلاء على أراضيهم. فالنمو الديموغرافي جعل الإدارة الفرنسية تركز على تحديث الأرياف، التي أدت إلى تزايد انتشار الاقتصاد النقدي وتراجع التضامن الجماعي لصالح الفردانية والتفقير وتزايد الهجرة إلى المدن ونمو المدن على حساب البوادي

اتسمت مرحلة الاستقلال بتزايد استقرار السكان بالمراكز الحضرية الصغرى التي عرفت تزايدا ديموغرافيا متسارعا يمكن تفسيره بأهمية النمو الديموغرافي وبتدفق تيارات الهجرة القروية، التي ارتفعت وثيرتها منذ النصف الثاني من القرن العشرين بفعل تأزم أوضاع الأرياف بسبب الجفاف.

وترتبط الدينامية الحضرية التي يعرفها إقليم إفران في العقود الأخيرة بتكريس استقرار الساكنة على حساب التنقل والانتجاع، حيث تم الانتقال من نمط عيش يعتمد على الأنشطة الرعوية إلى الاعتماد على تنويع الأنشطة الزراعية والاهتمام بالأنشطة غير الفلاحية، وذلك في إطار انتقال مفهوم الثروة والرأسمال من الماشية إلى الأرض[xxxiii]. فانعكست هذه التحولات على سيرورة التمدين بالإقليم التي عرفت مراكزها تزايدا سكانيا مضطردا، ارتبطت بعامل التزايد الديموغرافي، وبتطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى عامل الهجرة القروية لكون المدن الجبلية تشكل مجالا مستقطبا بالنظر إلى مواقعها الإستراتيجية على المحاور الطرقية الوطنية والجهوية ومركزيتها داخل الشبكة الحضرية الجهوية.

II. عومل نمو المراكز الحضرية الصغرى بإقليم إفران ودورها في تنظيم المجال

1. تتعدد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة التمدين

تحسنت وضعية المراكز الصغرى بفعل تنوع التدخلات التنموية من خلال تزويدها بالتجهيزات العمومية والبنيات التحتية الأساسية ونمو وظائفها الإدارية والسكنية والخدماتية والثقافية، حيث أصبحت تستقطب ساكنة الأرياف المجاورة بفعل نمو وتطور وظائفها نظرا لما تتوفر عليه (مقر الجماعة الترابية، مقر القيادة، المركز الصحي، المؤسسات التعليمية، الخدمات البنكية، البريد، دكاكين ومحلات تجارية، مراكز سوسيوثقافية، مقاهي...).

ويقترن تطور ظاهرة التمدين بمجال بني مكيلد بالعوامل التالية:

- انفتاح المناطق الجبلية على الاقتصاد الرأسمالي، وعدم قدرة ساكنة الأرياف على التكيف مع الأوضاع الجديدة خاصة بعد تراجع الانتجاع وبروز أنماط فلاحية تعتمد على زراعات وغراسات تتطلب كلفة مرتفعة؛
- ضيق المساحة الصالحة للزراعة، ويظهر من خلال انتشار الاستغلاليات المجهرية والتجزيء الكبير للأراضي الفلاحية، حيث لا تتجاوز المساحة المتوسطة للاستغلالية هكتارا واحدا [xxxiv]وضعف الإنتاج الفلاحي المتأثر بالظروف الطبيعية والمناخية غير الملائمة؛
- استمرار تدفق تيارات الهجرة القروية وخاصة في فئة الشباب الذين يعانون من البطالة يرفضون العمل الفلاحي؛
- العزلة الجغرافية للمجالات الهامشية بالجبل وبأزغار، التي يزيد من حدتها النقص الحاصل في البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات والمرافق الاجتماعية العمومية؛

- جاذبية المراكز الحضرية التي استفادت من الترقية الإدارية ومن التغطية بوثائق التعمير، كما زودتها السلطات العمومية بمرافق ومؤسسات عمومية (الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية)، وبالتجهيزات الأساسية (الماء، الكهرباء، شبكة الصرف الصحي)، وكذلك بالنظر إلى ديناميتها الاقتصادية بفعل احتضانها للأسواق الأسبوعية والمحلات التجارية والخدمات البنكية؛
- وعي الأسر الريفية بمميزات ومنافع الاستقرار في المراكز الحضرية ورغبتها في تحسين ظروف عيشها وتدريس أبنائها وتوفير الشروط الملائمة لهم للاستفادة بشكل أفضل من المرافق العمومية؛

لقد أصبحت المراكز الحضرية الصغرى أكثر جاذبية بفعل تطور بنياتها التحتية وتجهيزاتها ومرافقها الاجتماعية، وصارت تضم فئات اجتماعية ومهنية متباينة، وتلعب دورا أساسيا في استقطاب وتثبيت ساكنة الأرياف، التي تبحث عن تحسين شروط عيشها، وتوفير الشروط الملائمة لتدريس أبنائها.

2. انعكس تنامي المراكز الصغرى على تطور الشبكة الحضرية بإقليم إفران

تشكل المدينة ركيزة أساسية لتنظيم المجال بالمغرب[xxxv]. وتنتظم المدن في شبكات حضرية تراتبية، وفي كل التصنيفات تظهر حلقة من المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى. وتتسم الظاهرة الحضرية بمجال بإقليم إفران بنوع من التوازن بفعل تراتبية مدنها في الشبكة الحضرية، حيث تتميز المنطقة بدينامية حضرية تتمثل في تزايد الأحجام الديموغرافية والامتداد المجالي للمدن وتطور وظائفها. إذ يحتل مركز أزرو مركزية على مستوى التراب الإقليمي كمدينة من الحجم المتوسط تحيط بها مجموعة من المراكز الحضرية الصغرى المتقاربة الأحجام إضافة إلى مراكز قروية/دواوير.

وصلت نسبة التمدين بإقليم إفران إلى 54 ٪ سنة 2014 ويلاحظ اختلاف الحجم الديموغرافي للمراكز الحضرية على مستوى إقليم إفران، حيث تضم مدينة أزرو لوحدها 35.3 ٪ من مجموع سكان الإقليم وتمثل 65.2 ٪ من نسبة التمدين بالإقليم وذلك بفعل موقعها المتميز في تقاطع الطريقين الوطنيتين رقم 8 ورقم 13 وبفعل مركزيتها في التراب الإقليمي وثقلها الاقتصادي والخدماتي والإداري، حيث تضم أهم المصالح الإدارية والمندوبيات والمديريات والملحقات بمختلف مستوياتها. كما تتركز بها جل المؤسسات التعليمية والصحية والتجارية والخدماتية، إضافة إلى إشعاعها الجهوي ودورها الثقافي لكونها تشكل عاصمة لاتحادية قبائل بني مكيلد.

جدول رقم 2 : تباين نسبة التمدين بالمراكز الحضرية بإقليم إفران

مجال بني مكيلد/إقليم إفران		عدد السكان	المجموع
المراكز الحضرية بإقليم إفران	إفران	13380	83142
	أزرو	54289	
	سيدي عدي	4217	
	عين اللوح	4966	
	تمحضيت	3567	
	سوق الحد	2723	
أرياف إقليم إفران		70629	70629
إقليم إفران		153771	153771

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

إلى جانب مدينة أزرو يضم الإقليم 4 مراكز حضرية صغرى، تشكل 10 ٪ من مجموع السكان، وتضم 18.6 ٪ من مجموع الساكنة الحضرية. ويعكس ذلك التباين القائم في نمو المراكز الحضرية، فدينامية المراكز الصغرى يصطدم بنفوذ وتأثير مدينة أزرو التي تهيكل المجال الترابي لبني مكيلد. الشيء الذي يترجم التراكم الرأسمالي البشري الذي حصل تبعا للنسقين الاستعماري والرأسمالي، وتزايد اتساع الهوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين مدينة أزرو والمراكز الحضرية الصغرى من جهة وبين المراكز الحضرية والمجالات الريفية من جهة خرى.

مبيان رقم 1: توزيع السكان بإقليم إفران

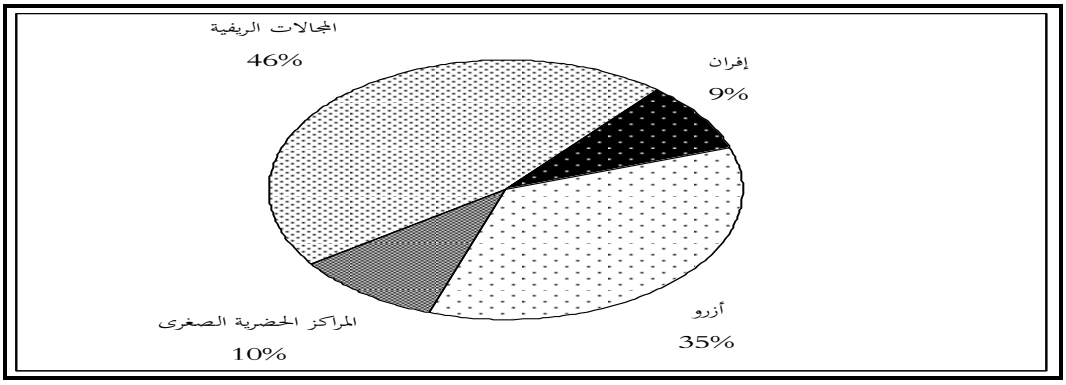

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

خريطة رقم 2 : توزيع المراكز الحضرية بإقليم إفران

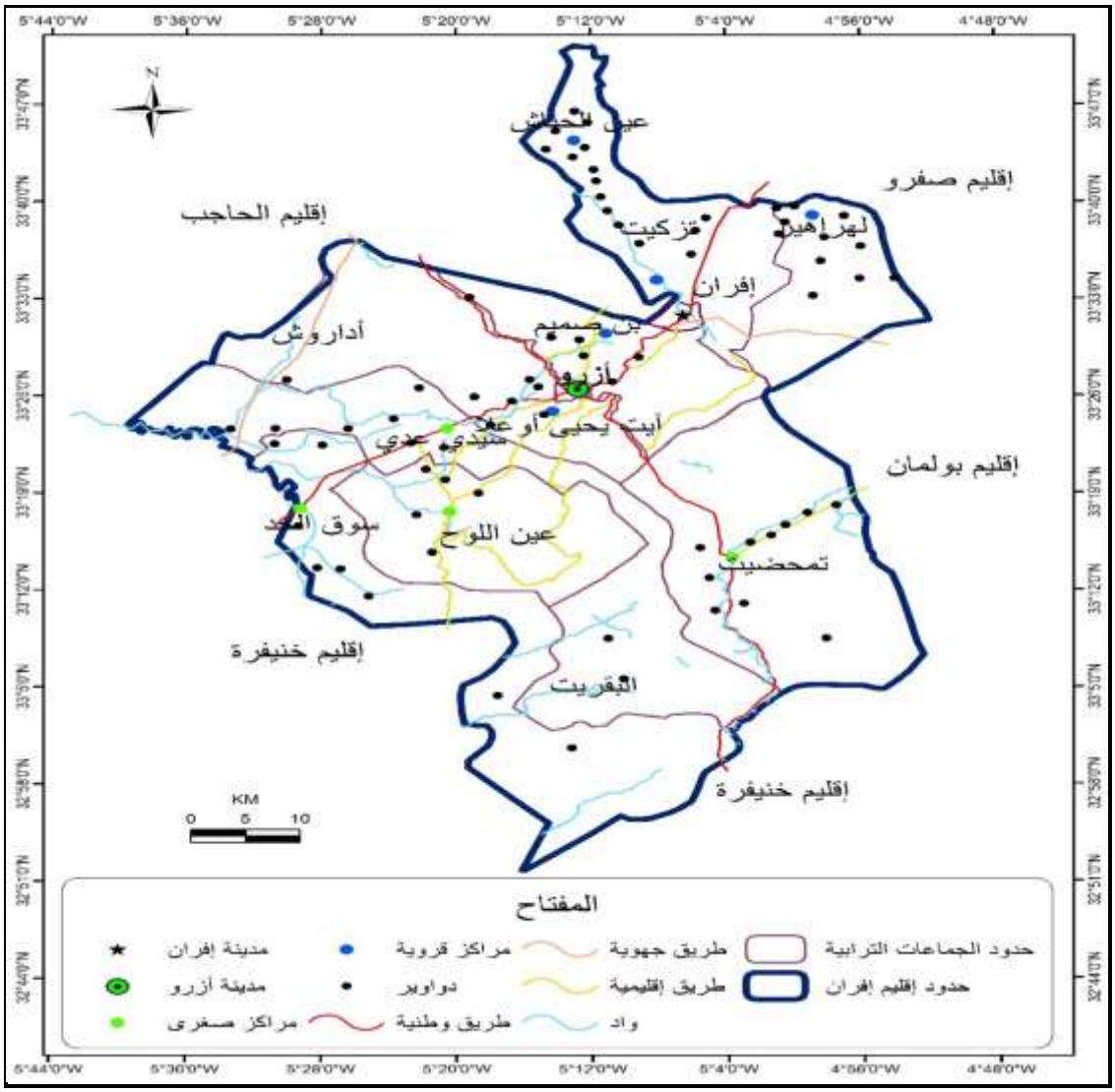

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

وعلى المستوى المجالي فإن هذه المراكز تتوزع بطريقة تساهم إلى حد كبير في التقليص من الاختلالات المجالية، فإذا كانت مدينة أزرو تحتل مجالا مركزيا عند التقاء السهل بالجبل، فإن توزيع المراكز الصغرى يساهم في انفتاح باقي أجزاء بني مكيلد، فمركزي سيدي عدي وسوق الحد يؤطران منطقة الأزغار التي تمتد بين أزرو وأداروش، بينما يلعب مركزي عين اللوح وتمحضيت دورا أساسيا في تأطير المجالات الجبلية.

تقع هذه المراكز على أغلب المحاور الطريقة التي تخترق الإقليم، أما تطورها فيعتمد بالأساس على دينامية الأنشطة الفلاحية بمحيطها وعلى مستوى التجهيزات والمرافق والخدمات المتوفرة بها. كما يلاحظ أن هذه المراكز تعيش نفس الأوضاع وتواجه نفس التحديات رغم أنها لا تتوفر على نفس المؤهلات بفعل اختلاف مواقعها، لكنها تؤدي نفس الوظائف لكونها تقدم نفس الخدمات.

III. تحظى المراكز الصغرى باهتمام سياسة إعداد التراب الوطني

1. ساهم تأهيل وتجهيز المراكز الصغرى في تزايد استقطاب ساكنة الأرياف

يعتبر اندماج المراكز الحضرية الصغرى في مجالها الجهوي من أهم أهداف سياسة إعداد التراب، فقد ازدادت جاذبية المراكز الصغرى والمتوسطة وانتقل حوالي ربع المهاجرين 24.5 نحو المدن الصغرى والمراكز الناشئة التي تقل ساكنتها عن 20000 نسمة[xxxvi].

جدول رقم 3 : تطور حجم السكان بالمراكز الحضرية بين سنتي 1994 و 2014

المراكز الحضرية /السنة	1994	2004	2014
إفران	11209	12104	13380
أزرو	40808	47535	54289
سيدي عدي	3500*	4207	4217
عين اللوح	5000*	5278	4966
تمحضيت	2575	3024	3567
سوق الحد	2650	2700	2723

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

عرفت المراكز الصغرى المحيطة بأزرو في العقود الأخيرة دينامية سكانية وعمرانية ملحوظة، حيث تزايدت أحجام سكانها وامتدت أطرافها وذلك بفعل عامل التزايد الديموغرافي واستقطابها لتيارات الهجرة القروية، إضافة إلى تطور إشعاعها

الاقتصادي، وتنامي وظائفها الإدارية والتجارية والخدماتية. وقد استفادت هذه المراكز من برامج إعادة التأهيل، حيث يراهن عليها اليوم لهيكلة محيطها الريفي وتقريب الخدمات للساكنة المحلية.

ويرتبط تزايد أحجام ساكنة المراكز الصغرى بموقعها الجغرافي على محاور طرقية وجهوية نشيطة، إضافة إلى احتضانها للمقرات الإدارية والمؤسسات التعليمية والصحية وللمحلات التجارية والخدماتية، الشيء الذي انعكس على جاذبيتها وإشعاعها المحلي. كما تأثر نمو هذه المراكز بتحولات محيطها الريفي الذي يعرف دينامية اقتصادية ملحوظة بفعل انفتاحه المتواصل على الاستثمارات وانخراطه في اقتصاد السوق، حيث أصبحت الساكنة تتردد على هذه المراكز التي أصبحت توفر خدمات إدارية للقرب وتؤدي وظائف متعددة. فساكنة الدواوير تفضل التردد على هذه المراكز بدل التنقل نحو أزرو بفعل قربها وديناميتها وأهمية أسواقها الأسبوعية، بل ويلاحظ وجود إقبال كبير على الاستقرار بهذه المراكز من خلال الرهن أو الكراء أو شراء العقار وذلك لأثمنته المناسبة خاصة بعد فتح مجالات للتعمير وتأهيل هذه المراكز من خلال تزويدها بالبنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية والعمومية.

جدول رقم 4: تنوع واختلاف الأصول الجغرافية لساكنة المراكز الصغرى

المجال/المركز	سيدي عدي	تمحضيت	عين اللوح	سوق الحد
بني مكيلد	59.5	52.7	65.3	55.5
الجنوب الشرقي	7.1	13.8	12.2	18.5
آيت سكوكو وزايان	7.1	5.5	8.1	14.8
مناطق فاس ومكناس	2.3	2.7	2	0
الريف	7.1	2.7	2	0
الهضبة الوسطى، وادزم، تادلا، بني ملال	2.3	0	2	3.7
آيت مرغاد، آيت ازدك، آيت حديدو	4.7	8.3	4	3.7
ولاد خاوة	2.3	2.7	2	0
آيت سغروشن، آيت يوسي، آيت واراين	0	8.3	2	3.7
سوس	7.1	2.7	0	0

المصدر: البحث الميداني، يوليوز، 2021.

إن الموقع الذي يحتله إقليم إفران يمكن اعتباره مجالا جبليا وانتقاليا بحكم انفتاحه على السايس والهضبة الوسطى قد ساهم في استقطاب تيارات بشرية من مختلف مناطق المغرب، وخاصة من مناطق الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي والهضبة الوسطى. فإذا كانت هذه المراكز تتدفق إليها تيارات الهجرة القروية التي انعكست على تزايد أحجم سكان المراكز الصغرى، فإنها تجذب كذلك تيارات من المستثمرين يساهمون في دينامية الأنشطة الاقتصادية من خلال بناء مشاريعهم الاستثمارية.

2. تحتل المراكز الحضرية الصغرى مكانة هامة في سياسة إعداد التراب الوطني

يندرج الاهتمام المتأخر بالمراكز الصغرى بالمجالات الجبلية ضمن سياسة إعداد التراب الوطني في إطار تأهيلها وتعزيز وظائفها الترابية وتقوية جاذبيتها وتحسين مشهدها الحضري ومحيط العيش للساكنة، لكونها تحتل مكانا وسطا بين المجالين الحضري والريفي يمكنه خلق التوازن بين المدن والأرياف والتقليص من الاختلالات المجالية وتخفيف العبء عن المدن الكبرى والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالسكن والشغل والخدمات.

ولم تكن المراكز الحضرية الصغرى بالرغم من أدوارها تحظى بالأهمية اللازمة ضمن السياسات العمومية وكذلك ضمن سياسة إعداد التراب الوطني مقارنة بالمدن الكبرى والمتوسطة، حيث ظلت مجرد مدن محلية تعيش على إيقاع الدينامية الفلاحية وحركية المحاور الطرقية والأسواق الأسبوعية. إلا أن نموها أصبح يطرح مشاكل حقيقية على جميع المستويات.

لذلك شكل النهوض بالمراكز الصغرى أحد الرهانات المتجددة حيث ينظر إليها كإحدى الحلول لتحقيق التوازن المجالي من خلال تهيئتها وتزويدها بمختلف خدمات القرب وتقوية وظائفها السكنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة بعد الإصلاحات المؤسساتية والقانونية المتمثلة في صدور قوانين تنظيمية 113-14 المتعلق بالجماعات، و112-14 المتعلق بالأقاليم، و111-14 المتعلق بالجهات، وكذلك الاهتمام بها على مستوى وثائق التعمير من خلال تغطيتها بتصاميم التهيئة والمصادقة على برامج تأهيلها.

وفي هذا الإطار عرفت المراكز الصغرى بإقليم إفران تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، من خلال الاهتمام بخدمات القرب التي تقدمها الجماعة الترابية ومختلف المصالح الإدارية الأخرى (القيادة، المندوبية السامية للمياه والغابات، الدرك الملكي)، وتأهيل شوارعها وتعميم تزويدها بالكهرباء والماء الصالح للشرب وشبكة الصرف الصحي وتطور مستوى الخدمات الأساسية المتمثلة في توفير المراكز الصحية للساكنة وبناء المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها والمراكز السوسيوثقافية والرياضية، إضافة إلى نمو وظائفها وخدماتها الاقتصادية والتجارية (محلات تجارية، أبناك...) وتطورها على مستوى المهن الحرة (مكاتب المحاماة، عيادات طبية، ورشات إصلاح الآلات والسيارات، مراكز الفحص التقني للعربات...)، كما عرفت هذه المراكز تأهيل أسواقها الأسبوعية التي تساهم في دينامية الأنشطة الاقتصادية وحركية السكان.

وقد مكنت هذه البرامج من تعبئة التمويل الضروري لتحسين المشهد الحضري للمدن وتطوير وتقوية عمليات الشراكة مع الجماعات الترابية، حيث شكلت رافعة مهمة للتنمية المحلية وكانت مناسبة للمجالس المنتخبة لتعبئة مختلف الشركاء حولها من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ساهمت هذه البرامج في تقوية قدرات المصالح التقنية بالجماعات الترابية المستفيدة في المجالات المرتبطة بإعداد وتدبير وتنفيذ وتتبع المشاريع، وذلك بفضل التعامل والاحتكاك مع المصالح الخارجية للدولة والمؤسسات العمومية ومكاتب الدراسات وشركات الأشغال، مما مكن هذه المصالح من ضبط الجوانب التقنية للمشاريع ومساطر إعداد الصفقات والإعلان عنها وتتبعها[xxxvii].

وفي هذا الإطار استفادت المراكز الصغرى المحيطة بأزرو من برامج إعادة التأهيل من خلال:

- تهيئة شبكة الصرف الصحي ؛
- تعميم الكهرباء وتجديد الإنارة العمومية ؛
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب ؛
- تجديد وتوسيع الشوارع والأزقة والأرصفة ؛
- تهيئة الأسواق الأسبوعية ؛
- بناء مؤسسات تعليمية ودور للشباب وملاعب للقرب ؛
- تهيئة الحدائق والفضاءات العمومية ؛

لقد تطورت المراكز الحضرية بمختلف مستوياتها بفعل استفادتها من الترقية والتقسيمات الإدارية نتيجة تحديث الترسانة القانونية والمؤسساتية بالمغرب، إذ حظيت هذه المراكز في إطار سياسة إعداد التراب الوطني باهتمام بالغ من طرف الجماعات الترابية والوكالة الحضرية التي عملت على دراستها وتشخيص وضعيتها وإنجاز وثائق التعمير لفائدتها، ويتعلق الأمر بالتصميم المديري للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة وتصميم توجيه التهيئة العمرانية لإفران وأزرو ومنطقة البحيرات إضافة إلى تصاميم إعادة الهيكلة. لذلك تم تغطيتها بوثائق التعمير لضبط المجال والتحكم فيه وتنطيقه من جهة وفتح مجالات جديدة للتعمير من جهة أخرى، وذلك بالنظر إلى وظائفها الخدماتية والتأطيرية، لكونها يمكن أن تلعب على المستوى المحلي الأدوار التي تلعبها المدن الكبرى على المستوى الجهوي والوطني[xxxviii].

جدول رقم 5: وثائق التعمير التي استفاد منها مجال بني مكيلد

نوع التصميم	مجال تغطية التصميم	سنة المصادقة عليه
تصميم توجيه التهيئة العمرانية	إقليم إفران	2021

تصميم التهيئة	أزرو، إفران، مركز سيدي عدي، مركز تمحضيت، مركز عين اللوح، مركز سوق الحد مراكز آيت يحيى وعلا، زاوية بن صميم، زاوية سيدي عبد السلام ، لهراهير دواوير آيت اعمر وعلي (تكريكرة) دواوير آيت موسى عدي، آيت الطالب عقى، أوكماس (بن صميم) بحيرات أمغاس (سيدي المخفي)	2019
تصميم إعادة الهيكلة	أحياء مدينة أزرو مراكز تكريكرة وعين اللوح وتمحضيت	2019
تصميم توجيه التهيئة العمرانية لإفران وأزرو ومنطقة البحيرات	إقليم إفران وأجزاء من إقليمي صفرو وخنيفرة	2013

Source : Site de l'Agence Urbaine de Meknès, (www.aumk.ma), consulté le 15/09/2021.

لقد حتمت الديناميات المتسارعة المتمثلة النمو المتسارع للمراكز الحضرية والقروية تغطيتها بمختلف بوثائق التعمير، وذلك لتأطير المجالات الحضرية وتوجيه دينامياتها العمرانية من خلال تحديد اختيارات التهيئة المناسبة وفتح مجالات جديدة للتعمير وتحديد أشكال استعمالات الأرض (التنطيق). ورغم اختلاف هذه المراكز من حيث مواقعها ومؤهلاتها وديناميتها فإنها تؤدي نفس الوظائف وتقدم نفس الخدمات للساكنة ولو بدرجات متفاوتة وذلك بالنظر لطبيعة البنيات الإدارية والخدماتية والتجارية المتوفرة، وقد أدت تدخلات إعادة التأهيل إلى تحسين وضعية المراكز الصغرى التي أصبحت أكثر جاذبية، حيث تستقطب ساكنة الأرياف المحيطة بها، وتوفر لهم الخدمات الأساسية.

إن توفر الخدمات المتنوعة على مستوى المراكز الصغرى بالإقليم قد ساهم في انفتاح المجالات الجبلية وفي تسهيل ولوجية الساكنة إلى خدمات القرب، وأيضا في دينامية العلاقات بين المراكز ومحيطها بفعل كثافة الشبكة الطرقية وتنوع وسائل النقل، ومكنت هذه المراكز من الرفع من نسب التمدرس لأبناء العالم القروي. كما أن نمو هذه المراكز وتطور وظائفها قد ساهم في التقليص من الاختلالات المجالية بين المكونات الترابية للإقليم من جهة، وأدى إلى تحسين وضعية الساكنة الجبلية من جهة أخرى.

صورة رقم 1: فتح مجالات للتعمير بمركز عين اللوح

المصدر: التقاط شخصي، يوليوز، 2021.

خاتمة

توصلنا من خلال تحليل العناصر المرتبطة بمدى مساهمة المراكز الحضرية الصغرى في انفتاح المجالات الجبلية بإقليم إفران إلى الخلاصات التالية:

- جعل المراكز الحضرية الصغرى تلعب دورها التنموي إلى جانب الأقطاب الأخرى لكونها تشكل مجالا انتقاليا بين المدن والأرياف وتساهم في إعادة تشكيل المجال والتقليص من الاختلالات المجالية؛
- ضرورة تحقيق التكامل والتوازن بين المراكز الحضرية وباقي المراكز والأقطاب الحضرية من خلال جعل المراكز الصغرى تلعب دورها التأطيري والتنموي في مجال نفوذها؛
- إن تطوير وظائف المراكز الحضرية الصغرى سيخفف من عزلة ساكنة المجالات الجبلية وسيسهل ولوجيتها إلى الخدمات الأساسية والمرافق العمومية؛
- إن تفعيل دور المراكز الصغرى رهين بتأهيلها وتزويدها بالبنيات التحتية وبالتجهيزات الأساسية وتقوية جاذبيتها وتنافسيتها وتحسين إطار عيش ساكنتها؛
- إن تعزيز قدرات المراكز الصغرى سيقوي من جاذبيتها وتنافسيتها وإشعاعها لكونها تساهم في وهيكلة المجالات الريفية وفي استقطاب ساكنة الأرياف وفي تخفيف تيارات الهجرة القروية نحو مدينة أزرو؛

قائمة المراجع

الكتمور حسن، (2004) ، التحولات المجالية و تأثيرها على الدينامية الحالية بحوض تكريكرة (الأطلس المتوسط) ، بحث لنيل الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط، ص: 15.

الكتمور حسن ومزور ليلى، 2012، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والإكراهات، في: التنمية القروية في المناطق الجبلية: الحاجيات والمنتظرات، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 2، ص: 8.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية، إحالة رقم 21/2017، ص: 11.

مديرية إعداد التراب الوطني، 2000، المجال المغربي: واقع الحال، الطبعة الأولى، مطبعة عكاظ، الرباط، ص: 79.

Troin, J. F., 1971, Essai méthodologique pour une étude des petites villes en milieu sous-développé. Les structures commerciales urbaines du Nord marocain. In: Annales de Géographie, t. 80, n°441, p : 514.

Troin, J. F., 1971, op. cit., p : 514.

الحجوي عبد الله، 2017، دينامية التمدين في المجالات الرعي زراعية في الهضبة الوسطى: المراكز الحضرية الصغرى في أزغار زيان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ص: 24.

مديرية إعداد التراب الوطني (2000)، المجال المغربي: واقع الحال، الطبعة الأولى، مطبعة عكاظ، الرباط، ص: 87.

Jennan, L., 2004, Le Moyen Atlas Central et ses Bordures : Mutations Récentes et dynamiques rurales, Editions Al Jawahir, Fès, p : 103.

العربي عيسى، 2004، ، مدينة إفران جوهرة الأطلس المتوسط ومحيطها عبر التاريخ، دار أبي رقراق للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الرباط، ص: 77.

Jennen, L., 2004, op. cit., p : 103.

حليم عبد الجليل (1988) ، التحديث القروي و رأسمألة الزراعة المغربية، في: تطور العلاقات بين البوادي و المدن في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات و مناظرات رقم 10، ص:65.

جنان لحسن، 2010، العالم القروي في البحث الجغرافي، ورد في: مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، منشورات كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس، ص: 10.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص: 17.

Beguin, H. 1974, L'organisation de l'espace au Maroc, Académie Royale des Sciences d'Outre-mer, Bruxelles, p : 748.

ساليمي نور الدين، 2015، المراكز الحضرية الصغرى وآفاق التنمية الترابية والجهوية بدرعة تافيلالت، مجلة واحات المغرب، العدد الثالث، ص: 22.

http://www.pncl.gov.ma/grandchantiers/ consulté le 22/09/2021

ساليمي نور الدين، 2015، مرجع سابق، ص: 20.

البنية الحضرية وديناميات النمو والتوسع بالناظور الكبير (المغرب)

Urban structure and dynamics of growth and expansion in Great Nador (Morocco)

طارق بولشيوخ

جامعة الحسن الثاني المغرب

boulachioukh@gmail.com

ملخص:

تكشف هذه الورقة عن السياق التاريخي والسياسي الذي تطور فيه التكتل الحضري للناظور الكبير. بالرغم من كونه بحثاً وصفيًا واستكشافيًا، ترتكز المقاربة المعتمدة على معالجة إحدى الانتقادات الرئيسية في دراسة الظاهرة الحضرية، والمتمثلة في الافتقار إلى السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي في فهم وتفسير عمليات التشكيل الحضري من خلال ديناميات النمو والتوسع الحضري.

من هذا المنطلق، تركز المراجعة على تقييم الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية في بنية وعمل النظم الحضرية كأساس لفهم وتفسير بنية المدينة وديناميات تطورها. تتناول المراجعة في قسمها الأول وصفاً لمنطقة الدراسة، ومن ثم محاولة لكشف الجذور السياسية والتاريخية للناظور الكبير، فيما يركز القسم التالي بشكل خاص على عوامل الهجرة وديناميكيات تطور المدينة وسوق الأراضي والعقارات كعوامل رئيسية للنمو والتوسع الحضري في الناظور الكبير. وتختتم الوقة في الأخير بمناقشة موجزة وعرض للاستنتاجات الرئيسية.

كلمات مفتاحية: التكتل الحضري، الناظور الكبير، النمو الحضري، النظم الحضرية، العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية.

Abstract

This paper reveals the political and historical context in which the urban agglomeration of Nador has developed. Albeit exploratory and descriptive research, the approach adopted intends to address one of the main criticisms of the study of urban phenomena, which is the lack of historical, political and economic context in understanding and comprehending the processes of urban formation through the dynamics of growth and urbanization .

From this standpoint, the review focuses on assessing the role that social, political and historical factors play in the structure and functioning of urban systems as a basis for understanding and interpreting city structure and the dynamics of its development. The review describes in its first section the study area, and then attempt to reveal the political and historical roots of the Great Nador, while the next section focuses in particular on migration factors and the dynamics of city development and the land market as major factors for growth and urban expansion in the Great Nador. Finally, the session concludes with a brief discussion and presentation of the main conclusions.

Keywords: Urban agglomeration, Grand Nador, Urban growth, Urban systems, Social, political, and historical factors

إشكالية البحث:

يشهد الناظور الكبير اليوم ديناميكية إقليمية قوية ترتبط بتغيرات اقتصادية واجتماعية ومجالية عميقة. تتجلى هذه الظاهرة بشكل خاص في تحول المراكز الحضرية الصغيرة إلى مجال حضري مستمر يمتد فعليًا على أكثر من 30 كلم. تتطور هذه المراكز من خلال عملية التكثيف والتركيز المرتبط بتوطين عدة مشاريع سياحية وصناعية، وموانئ، ومشاريع الإسكان، وأنشطة القطاع الثالث، إلخ. في سياق هذه التحولات المجالية ،أدى ضعف التخطيط إلى اختلال بيئي واضح، وخلل بنيوي في تدبير المجال الحضري كما أدى تسارع التوسع العمراني بشكل مباشر إلى ضم العديد من المجالات الطبيعية الهشة إلى المساحات الحضرية، مما بات يشكل خطرًا على استدامتها وساهم في اختلال كبير في التنظيم المكاني للمجالات الحضرية.

يقدم التكتل الحضري للناظور الكبير، في شمال شرق المغرب، حالة مثيرة للاهتمام لدراسة النمو والتوسع الحضري من منظور شمولي يتناول مختلف العوامل المؤثرة وتفاعلاتها مع بعضها البعض. بحكم موقعه على ساحل حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبي، يشكل الناظور الكبير جزءًا من اقتصادات العالم ذات الدخل المتوسط المنخفض وفقًا لتصنيف البنك الدولي. في مقابل ذلك، تشهد المنطقة نموًا حضريًا سريعًا، يرافقه تركيز شبه كامل لمجمل الاقتصاد الإقليمي الذي يعد مصدرًا مهمًا للاختلالات البيئية على مستوى الاستخدام المفرط للموارد وتدهور المجال الساحلي. من جهة أخرى، تشكل الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة جانباً مهما من أشكال اختلال التخطيط الحضري والتنمية المستدامة بالمنطقة.

مقاربة الدراسة:

ترتبط إحدى الانتقادات الرئيسية للمقاربات الكمية في دراسة الظاهرة الحضرية بالافتقار إلى دمج العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية من قبل الباحثين من مختلف التخصصات. مع ذلك، تعتبر مقاربة هذه الجوانب المختلفة ودراسة تأثيرها على النمو والتوسع الحضري نهجا أساسياً لتطوير منظور شمولي في دراسة الظاهرة الحضرية. لا شك أن ضعف البيانات (ندرتها وصعوبة الوصول المحدودة للغاية)، يتطلب تحقيق رؤية شمولية وعملًا متعدد التخصصات يقارب مختلف أبعاد الظاهرة الحضرية الاجتماعية والسياسية و البيوفيزيائية.

- **مجال الدراسة:**

يشكل التكتل الحضري للناظور الكبير، الواقع في أقصى الشمال الشرقي للمغرب، جزءًا من إقليم الناظور في المنطقة الشرقية (شكل 1). بمساحة تصل إلى 3211 كيلومتر مربع، وساكنة تقدر ب 565.426 سنة 2014 (كثافة سكانية تبلغ 175.5 نسمة/كلم2)[1] (شكل 2)، يضم الناظور الكبير 23 جماعة، منها 7 جماعات حضرية، و16 جماعات قروية.

يتميز إقليم الناظور بمناخ متوسطي يطبعه صيف حار وجاف وشتاء معتدل أو دافئ، حيث يتراوح متوسط درجة الحرارة بين 16.7 و18.3 درجة مئوية. من حيث كمية التساقطات، تتأثر المنطقة بتباينات موسمية تتراوح بين فترات هطول

[1]-الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014).

الأمطار الغزيرة في شكل عواصف رعدية، خاصة بين شهري نوفمبر وأبريل، ونمط تساقطات غير منتظم بالكاد يبلغ 300 ملم سنويًا في المتوسط[2].يقع الإقليم أيضا تحت تأثير أنظمة الضغط الصحراوية، والتي تعتبر مصدرًا للرياح الجافة الساخنة (الشركي والسيروكو). في المقابل، تخفف جبال الريف وسلسلة جبال "بني يزناسن" من الاضطرابات الجوية للأطلسي والرياح الحارة والجافة القادمة من الصحراء. تتخذ الرياح بشكل عام اتجاهًا من الغرب إلى الجنوب الغربي في الفترة ما بين شهري نوفمبر ومايو، ومن الشرق إلى الشمال الشرقي من شهر مايو إلى شهر أكتوبر. تمارس هذه الرياح تأثيرًا كبيرًا على اتجاه وقوة التيارات البحرية السطحية.

شكل 1: التقسيم الإداري للمنطقة الشرقية وموقعها الجغرافيشكل 2: خريطة سكان الجهة الشرقية

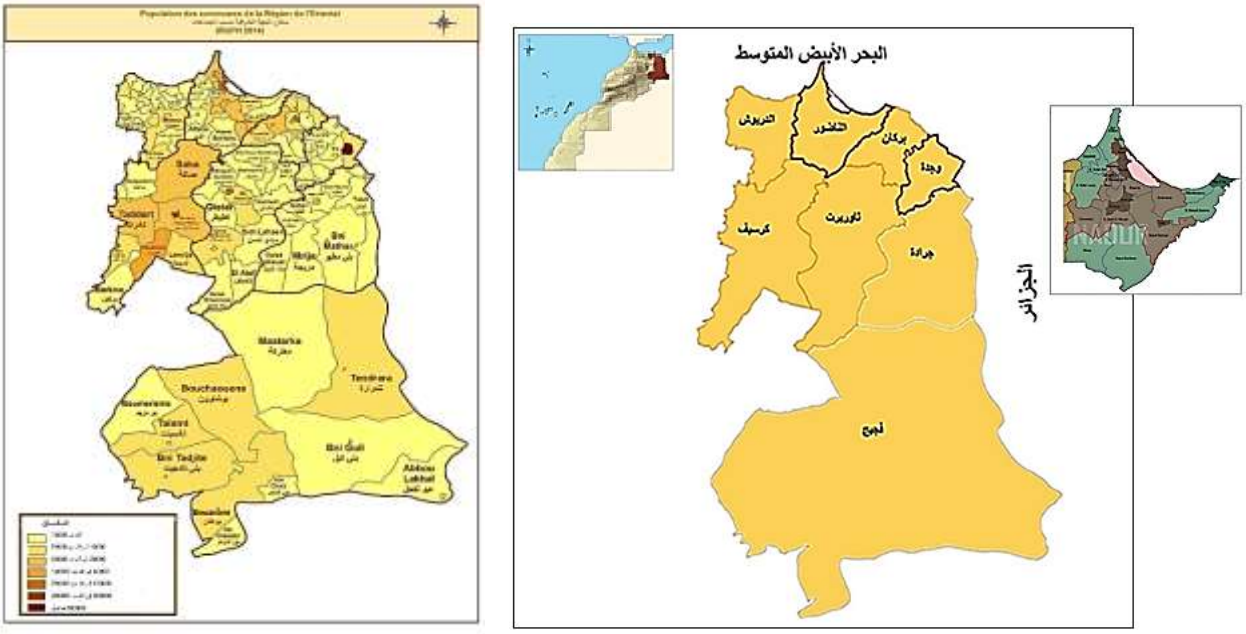

على مستوى التضاريس، يسود المنطقة عدم تجانس واضح يتمثل في تواجد سلسلة من الجبال والأحواض والسهول (انظر الشكلين 3 و4). يقع الناظور الكبير في غرب سهل "بوعرك" وتحديدًا في جزءه الأسفل. يحد هذا السهل الساحلي من

[2]-SDAU-GN, 2012

جهة الجنوب طريق "سلوان" الذي يربطه بمنخفضات الغارب (انظر الشكل 4)، وفي الجهة الشمالية بحيرة الناظور، المعروفة محلياً باسم "مارشيكا" أو سبخة "بوعرك". كما تحيط بالمنطقة حواجز طبيعية تتمثل في سلسلة جبال "أيت بويفرور" الغنية بثرواتها المعدنية وجبال "كوروكو" البركانية من جهة الغرب والشمال الغربي، وبسلسة "كبدانة" من جهة الشرق، حيث تفصل وادي ملوية السفلى عن حوض "بوعرك".

شكل 3: التكوين الجيولوجي والجيومولرفولوجي لمنطقة الناظور في المغرب[3]

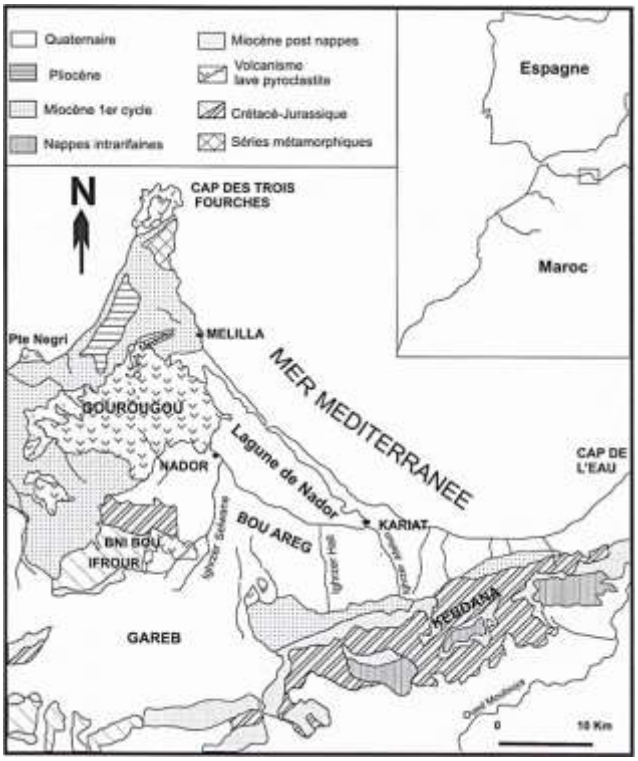

من جهة أخرى، تعتبر بحيرة الناظور، المعترف بها كموقع ذو أهمية بيولوجية وبيئية (SIBE)، والمصنفة منذ 2005 ضمن قائمة مواقع الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالمية (RAMSAR)، البحيرة الوحيدة في ساحل البحر الأبيض المتوسط بالمغرب، والأكبر مساحة في البلاد (مساحة السطح حوالي 115 كم 2؛ بطول 25 كلم وعرض و7 كلم)[4]. بالرغم من الأهمية التي تشكلها هذه البحيرة، بحكم موقعها الساحلي المتميز، وغنى مواردها الطبيعية، ونظامها البيئي المعقد، تشكل الضغوط البشرية التي تتعرض لها بفعل التوسع والضغط الحضري لمدينة الناظور، باعتبارها المدينة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في منطقة الدراسة، عائقا حقيقياً أمام تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة (أنظر الشكل 5).

تحتوي بحيرة الناظور في معظمها على مياه البحر التي تلج إليها من خلال منافذها البحرية. مع ذلك تتغذى البحيرة أيضًا بالمياه السطحية، وتمثل المنفذ الرئيسي للمياه الجوفية لسهل "بوعرك". تتكون مستجمعات المياه في البحيرة من العديد من الجداول الصغيرة الموسمية الجريان، والتي تحمل بعضها تدفقات مياه الصرف الصحي غير المعالجة للمناطق الحضرية في عالية

[3]-Mahjoubi et al. (2003).
[4]-SDAU-GN, 2012; Zerrouqi et al., 2011

المنبع.لا يوجد سوى عدد قليل من الأنهار الدائمة، مثل نهر سلوان وحوضه المائي، وواي "باوروج" أو "كابالو" الذي يقع مصبّه في جنوب مدينة الناظور، ومنبعه من سلسلة جبال "كوروكو"، ونهر "أفليون" الواقع في الطرف الجنوبي الشرقي من البحيرة[5]. تصب بعض الأنهار مباشرة في بحيرة الناظور وتساهم، جنبًا إلى جنب مع المياه الجوفية، في تدفق المياه العذبة والرواسب، بينما لا تصل بعض المجاري المائية الأخرى إلى البحيرة بسبب التبخر أو تسرب المياه إلى طبقة المياه الجوفية[6].

شكل 4:موقع سهل بوعرك الساحلي وسهل غارب[7]شكل 5: صورة جوية لبحيرة الناظور "مارشيكا" في المغرب[8]

تستقبل البحيرة أيضًا تدفقات غير منتظمة من مياه الري الزائدة لسهل "بوعرك"، والتي تصب في مجرى "سيدي عامر" (أو إيامنيون)، وكذلك المياه القادمة من شبكة قنوات الري المحلية[9]. فضلا عن ذلك، تمثل البحيرة أيضامصبًا لمياه شبكة الصرف الصحيالتي يتم جمعها بواسطة الأحواض والأودية الصغيرة، وتصريفها بفعل العواصف. ترتبط هذه الشبكات بشكل أساسي بالتجمعات الحضرية والضواحي المتواجدة على شاطئ البحيرة، وبالمراكز الحضرية الداخلية للمنطقة. باختصار، تعتمد مدخلات المياه العذبة إلى البحيرة على الجريان السطحي، ومستويات المياه الجوفية، ومياه الصرف والري، والنفايات الحضرية السائلة[10].

كما هو الحال بالنسبة لسواحل البحر الأبيض المتوسط وسواحل المحيط الأطلسي، سهلت هذه الظروف المادية عملية مكثفة للسوحلة. في العقود الأخيرة، أدى التركيز السكاني القوي إلى تحويل الساحل إلى محور رئيسي ينتظم حوله الهيكل الكامل لأنشطة المغرب الحديث وأهم مراكزه الحضرية. مع ذلك فقد تعرضت المنطقة الساحلية لأشكال عديدة من الضغوط البيئية مثل النمو العمراني وتأثيرات النشاط الصناعي وتكثيف الأنشطة الزراعية وفقدان الأراضي الزراعية وتدمير الكثبان الرملية، بالإضافة إلى تلوث النظم البيئية البرية والبحرية.في حالة منطقة الناظور الكبير، ساهم وجود مجمع صناعي

[5]-Khattabi et al., 2007, SDAU-GN, 2012
[6]-Khattabi et al., 2007
[7] - El Mandour et al. (2010).
[8]-BabAficaWebsite.
[9]-El Yaouti et al., 2009
[10]-Khattabi et al., 2007

كبير للفولاذ إلى توسع حضري سريع وغير مخطط، يمتد في معظمه إلى محيط بحيرة مارشيكا (أنظر الشكلين 5 و10).

على المستوى الوطني، تستقبل المياه البحرية في المغرب بشكل مباشر حوالي 98% من النفايات السائلة الصناعية والزراعية، و52% من النفايات المنزلية الحضرية من المدن الساحلية[11]. نتيجة لذلك، يعاني الساحل المغربي بشكل عام، وسواحل الناظور الكبير بشكل خاص، من ضغوط بيئية كبيرة على الأنظمة البيئية الهشة. ومع ذلك، تبقى إدارة هذه المناطق الساحلية غير فعالة وتعوقها الكثير من المشاكل كتعدد الأطراف المتدخلة والمؤسسات والتضارب في السياسات القطاعية.

في حالتنا هاته، تخضع منطقة الدراسة لضغوط بشرية وسكانية كبيرة ونمو حضري متسارع. إلى جانب ذلك، وبالنظر إلى كونها تركز تقريبًا جميع الأنشطة الرئيسية للاقتصاد الإقليمي، تتلقى منطقة الناظور الكبير أيضًا تأثير العديد من المواقع الصناعية مثل ميناء بني نصار، ومطار العروي الدولي، والمناطق الحرة (المناطق الحرة المينائية والجوية)، إلخ. تدعم ديناميكيات النمو هذه العديد من المشاريع الاقتصادية الجديدة والطموحة (إنشاء وحدات صناعية جديدة وإنشاء منطقة صناعية في سلوان)[12].

على المستوى الإداري، تغطي جهة الشرقحسب التقسيم الإداري الجديد لسنة 2015، مساحة90.130 كلم مربع، أي ما يعادل 12.7٪ من مساحة التراب الوطني. وقد أحدثت هذه الجهة بمقتضى الظهير رقم 77-71-1 الصادر بتاريخ 16 يونيو 1991. ومنذ ذلك الحين، عرفت عدة تغييرات وتقسيمات داخلية، إلا أن حدودها الترابية لم يطرأ عليها أي تغيير إلا مؤخرًا، بمناسبة التقسيم الإداري الجديد للمملكة سنة 2015.

تضم الجهة، اليوم، عمالة وجدة أنكاد وأقاليم: الناظور، فكيك، بركان، تاوريرت، جرادة، الدريوش[13] وكرسيف (أنظر الشكل 1). وفقًا للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014،بلغ عدد سكان الجهة 2.314.346 نسمة، أي ما يعادل 6,8% من مجموع سكان البلاد، بكثافة سكانية بلغت 26 نسمة في الكلم مربع، مقابل 48 على الصعيد الوطني. بالرغم من ذلك، تتوزع هذه الساكنة بشكل غير متساو على مستوى تراب الجهة. تركز عمالات الناظور (قبل التقسيم)، بركان، وجدة أنجاد (في أقل من 12% من مساحة المنطقة الشرقية)، حوالي 77% من سكان الجهة[14]، كما تشكل المناطق التابعة لعمالات الناظور وبركان أكثر المناطق ديناميكية من حيث النمو الحضري[15].

على الرغم من انخفاض معدل النمو السنوي (1 %) في الفترة ما بين 2014/2004 مقارنةبالمعدل الوطني (1,25 %)، فإن الجهة الشرقية تمر بعملية تمدن قوية، مما يساهم في توليد ضغط كبير على الأراضي المناسبة للبناء السكني[16]. في ظل هذه الديناميكيات السكانية الإقليمية، أدت ظاهرة السوحلة إلى تسريع تركيز السكان في المراكز الحضرية المختلفة.

11 - Nakhli., S. 2010
12- SDAU-GN, 2012
13- تم إنشاء عمالة الدريوش بموجب المرسوم رقم 2.09.319 في يونيو 2009، كجزء من عمالة الناظور سابقًا.
14-EEIRO, 2013
15-Nakhli., S. Op.cit.
16-EEIRO, 2013

باختصار، يعيش حوالي ثلاثة أرباع السكان الشرقيين على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط في أقل من عُشر الإقليم[17].

من جهة أخرى، تتصدر عمالة الناظور جهة الشرق بنسبة 26.4% من إجمالي سكان الجهة في سنة 2014، حيث حافظت على نفس النسبة مقارنة بعام 2004. تمثل الساكنة الحضرية في الناظور 68.6 % من إجمالي سكان الإقليم و97 % من إجمالي السكان الحضريين في عمالة الناظور.

شكل 6: الوزن الديمغرافي لعمالة وأقاليم جهة الشرق حسب إحصائي 2004 و2014[18]

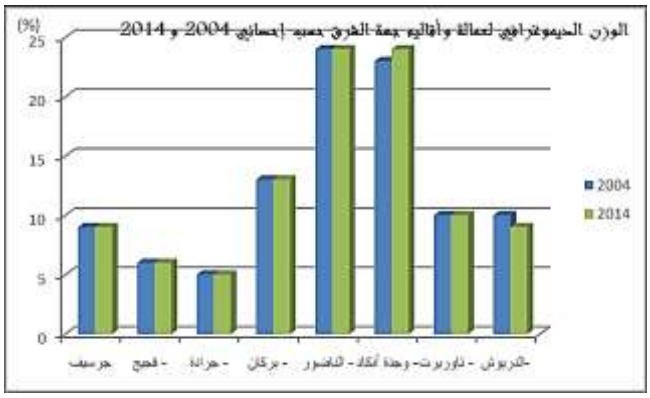

تشهد المنطقة حاليًا تحولات اقتصادية كبيرة بعد المبادرة الملكية لتطوير المنطقة الشرقية، وما ارتبط بها من مشاريع تطوير البنية التحتية الرئيسية والمشاريع القطاعية[19]. باختصار، تم اختيار هذه المنطقة المكونة من أربعة عشر بلدية كدراسة حالة ليس فقط بسبب أنشطتها الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التجارة، الزراعة) أو بنيتها التحتية للنقل (الموانئ والمطارات وشبكة الطرق الرئيسية والسكك)، ولكن أيضًا نظرًا لوجود بحيرة الناظور، أكبر بحيرة مغربية ذات أهمية بيولوجية وبيئية (SIBE). ومن ثم تقدم هذه الورقة مثالًا مثيرًا للاهتمام حول كيفية تأثير الأنشطة الاقتصادية على بيئة طبيعية حساسة، والخطوات المتخذة لمعالجة الآثار والانعكاسات.

- **الجذور السياسية والتاريخية للنمو الحضري في الناظور الكبير:**

يرجع أصل النمو الحضري للناظور الكبير، وتحديدًا مدينة الناظور الحديثة، إلى حملة الاحتلال العسكري الإسباني لسنة 1909، والتي بموجبها ونتيجة للمصادقة الإسبانية على الاتفاق الودي الإنجليزي والفرنسي سنة 1904، بدأت الحكومة الإسبانية في بسط نفوذها على منطقة الريف الشرقي[20]. شكل "الوفاق الودي" إعلانًا مبكرًا لفرض الحماية الفرنسية

[17]-EEIRO, 2013
[18]- RGPH 2004-2014.
[19]-EEIRO, 2013
[20]-Berriane and Hopfinger, 1999; 2

والإسبانية على المغرب من خلال التوقيع في سنة 1912 على معاهدة فاس، ومن ثم المعاهدة الفرنسية الإسبانية[21]. في تلك الفترة، كانت الناظور تتألف من عدد قليل من المنازل المنتشرة حولضريح الولي (Le Marabout) [22] والقصبة.

شكل 7: مدينة الناظور خلال سنوات 1909 (على اليمين) و1911 (على اليسار)[23].

ارتبط اختيار الإسبان للناظور كمستوطنة استعمارية بأسباب استراتيجية وعسكرية واقتصادية، حيث ساعدت الخصائص الطبوغرافية على إقامة قاعدة عسكرية ومجال سكني بالمنطقة. في الواقع، لا تزال الحدود الطبوغرافية للناظور اليوم، والتي تتكون من بحيرة "مارتشيكا" وشبه جزيرة "أطاليون" وجبال "كوروكو" وسهل "بوعرك"، تحدد المشهد الحالي، وتوجه إلى حد كبير التطور المجالي والبنيوي للمدينة وتكتلها الحضري[24]. من جهة أخرى، جعلت مصالح صناعة التعدين بمناجم الحديد في جبل "وكسان" "ببني بويفرور" من منطقة الناظور، القريبة من الثغر السليب مليلية (على بعد حوالي 15 كم في الشمال)، جيبًا استراتيجيًا وجيواقتصاديًا مثاليًا للإسبان[25].

مع إنشاء نظام الحماية الإسبانية سنة 1912 في شمال المغرب –المتكون في معظمه من منطقة الريف الجبلية–، بدأ الإسبان بالسيطرة على المنطقة. من الناحية النظرية، على الرغم من أن نظام الحماية لا يعني الاحتلال العسكري، إلا أن الجزء الشمالي من المغرب (وبالتالي الناظور) أصبح عمليًا مستعمرة إسبانية حتى استقلال المغرب سنة 1956(أنظر الشكل 7). ومع ذلك، فإن معاهدة فاس أدت إلى قيام مقاومة شرسة ضد الحكم الاستعماري الإسباني، مما أدى إلى نشوب صراع امتد لسنوات طويلة.

[21]-Symes. P., (2006).

[22]-وفقل لـ (Berriane and Hopfinger, 1999) فإن المرابطين كانوا مراكز للتعليم الديني وكانت القصبة حصونًا.

[23]- Bravo et al.(2009, 2005).

[24]-Berriane and Hopfinger, 1999

[25]-Berriane and Hopfinger, 1999; Bravo, 2009; Bravo et al., 2005

شكل (8): منظر بانورامي للناظور في يوم احتلالها من قبل القوات الإسبانية، 17 سبتمبر 1921[26]

من جهة أخرى، لم تشكل العلاقة المضطربة بين السكان الأصليين في الريف وبين السلطة المركزيةحدثًا استثنائيا في المنطقة. بعد تقليد المغرب الطويل في لامركزية السلطة، تمتع سكان الريف باستقلال سياسي وإداري واسع على المستوى المحلي. في الواقع، كان سكان الريف الشرقي مرتبطين بشكل ضعيف بالمخزن المغربي أو السلطة المركزية[27]. ومع ذلك، وعلى الرغم من محاولتهم البقاء على هامش القانون الإداري للمملكة، لم تطمح المنطقة أبدًا إلى الاستقلال السياسي، أي أن سكان الريف لم يطالبوا بحكومة مستقلة، بدلاً من ذلك، طالبوا بإصرار بإدارة منطقة الريف من قبل الريفيين[28]. كانت طاعة أو انشقاق قبائل الريف عن سلطة السلطان مشروطة بعدة عوامل، من بينها تحصيل الضرائب ومقاومة السلطان للغزوات الأجنبية (أي موقف السلطان تجاه التغلغل الأجنبي). لذلك تم وصف منطقة الريف (تاريخيا)، بقبائلها الأمازيغية، بأنها منطقة توتر مستمر مع السلطة المركزية، ونقطة محورية رئيسية للتمرد والتنافس على السلطة[29]، وهي الصورة التي تعززت بمقاومتها للحكم الاستعماري خلال فترة الحماية الإسبانية، واستمرت طوال تاريخ مغرب بعد الاستعمار، من قبل الحكومات المغربية المتعاقبة من خلال فرض مركزية قوية للسلطة السياسية في عهد الملك الراحل محمد الخامس (1957-1961).

ارتبطت صورة التمرد وعصيان الريف ضد السلطة المركزية في التمثل المحلي بثلاث مراحل قاسية: حرب مليلية (1909)، وحرب الريف (1911-1926)، وانتفاضة الريف (1958-1959).

- نشأت حرب مليلية في سنة 1909 كنتيجة للتناقضات الاجتماعية بين السكان المحليين وشركة مناجم الريف

[26]-Bravo et al. (2005)
[27]-Berriane and Hopfinger, 1999
[28]-Madariaga, 2010
[29]-Madariaga, 2010;

الإسبانية، حيث اتجهت قبائل الريف لمهاجمة العمال الإسبان في مناجم الحديد، مما أجبر الجيش الإسباني على التدخل[30].

- نشأت حرب الريف (1911-1926) كنتيجة لمعارضة السكان الريفيين للاستعمار الإسباني، مما أدى إلى حدوث معركة أنوال (1921) بقيادة الزعيم عبد الكريم الخطابي، والتي هُزمت فيها القوات الإسبانية، وتم على إثرها إعلان جمهورية الريف.في سنة 1926، تمكن التحالف الفرنسي-الإسباني من التغلب على مقاومة عبد الكريم الخطابي في سلسلة من المعارك التي بلغت ذروتها بالإنزال العسكري بالحسيمة، حيث تمت تهدئة المنطقة واستعادة الأراضي المفقودة سابقًا[31].
- في سنة 1958، وبعد استقلال المغرب (1956)، عادت منطقة الريف للتمرد مرة أخرى ضد التهميش المستمر من قبل السلطة المركزية، وضد السلطة المحلية التي فرضتها السلطة المركزية في الرباط[32]. وكان الرد على انتفاضة الريف هاته المرة وحشيًا وعنيفًا، وترك ندوبًا عميقة في الذاكرة الجماعية للريف، وشعورًا قويًا بالعداء تجاه السلطة المركزية.

تركز الاهتمام الاقتصادي للاستعمار الإسباني في شمال شرق المغرب على استغلال وتصدير موارد المنطقة، مثل منتجات الغابات وخام الحديد من المناطق الخلفية للناظور، بدلاً من تطوير البنية التحتية الأساسية. فعلى عكس سياسة الاستعمار الفرنسي، ارتبط الاستثمار العام للاحتلال الإسباني في الغالب باستغلال الموارد الطبيعية للمنطقة والحفاظ على النظام الاستعماري، مما أدى إلى تطور وظيفة الناظور كمحطة تصدير، من خلال العلاقة التي نشأت بين تنمية المدينة واستغلال مواردها المعدنية. إحدى أهم الأمثلة على هذه السياسة كان إنشاء خطين سكة حديد لاستغلال وتصدير الحديد الخام في مناجم وكسان[33].

شكل (9): صور فوتوغرافية لمحطة السكة الحديد الإسبانية شركة مناجم الريف[34]

[30]-Symes. P., (2006). Op.cit.
[31]-Madariaga, 2010
[32]-Madariaga, 2010
[33]-Berriane and Hopfinger, 1999.
[34]- Bravo et al. (2005).

من هذا المنطلق، يمكن القول إن التأثير الاستعماري الإسباني على مستوى التنمية الإقليمية والاقتصادية كان ضئيلًا إلى حد ما، مما يفسر ليس ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية في المنطقة، ولكن أيضًا استمرارية السكن المتناثر والمشهد المتخلف نسبيًا للظاهرة الحضرية مقارنة مع مناطق أخرى في البلاد. من جهة أخرى، أدت الاستثمارات المتباينةمجاليًا وقطاعيًا لنظام الحماية في البنى التحتية ومشاريع التنمية عموماً إلى اختلالات اقتصادية عميقة بين منطقتي الحماية (الفرنسية والإسبانية) لا زالت قائمة إلى اليوم. نتيجة لذلك، كانت الفوارق المجالية والاجتماعية داخل الإقليم، ولا تزال،كبيرة على مستوى التراب الإقليمي للناظور، وبشكل أكبر في المنطقة الشرقية، وهو ما يمثله الانخفاض الحاد في البنيات الأساسية كلما ابتعدنا عن العاصمة الإقليمية للناظور[35].

ولعل من النتائج الأخرى التي نشأت عن ضعف الاستثمار نشوء حركة تهريب مكثفة في منطقة الريف، خاصة مع الجيوب الإسبانية القريبة (سبتة ومليلية)، والتي لا يزال نشاطها مستمراً حتى اليوم. في الواقع، يرجع التنظيم المجالي المعقد للناظور، والذي ربما يكون فريدًا من نوعه في المغرب، إلى العلاقة التاريخية بين الناظور و مليلية، تلك العلاقة التي ميزت البنية العمرانية والديموغرافية لشمال شرق المغرب حتى نهاية الحماية الإسبانية.

في الواقع، كانت الناظور مجرد ظهير خلفي للثغر المحتل "مليلية" خلال فترة الاستعمار الإسباني. ومع ذلك، خلال العشرينيات من القرن الماضي، وبفضل موقعها الجغرافي والاقتصادي والاستراتيجي، قرر الإسبان نقل غالبية الخدمات الإدارية من مليلية إلى الناظور[36]. في سنة 1934، تم تأهيل الناظور لتصبح في مرتبة المدينة، حيث أصبحت عاصمة لمنطقة كرت الشرقية، فكانت أكبر المناطق الخمس الخاضعة للحماية الإسبانية في المغرب. أدى دور المدينة كعاصمة للإدارة الإقليمية، مع تحسن كبير في بنيتها التحتية، ونشاط اقتصادي متزايد، إلى تشجيع الهجرة الجماعية من جميع أنحاء

[35]-Berriane and Hopfinger, 1999
[36]-Berriane and Hopfinger, 1999; SDAU-GN, 2012

الريف المحيط نحو الناظور، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان[37].

في الواقع، ارتبط النمو السكاني للمدينة خلال النصف الأول من القرن العشرين، بثلاثة عوامل رئيسية: النشاط العسكري للحماية، وتنويع الأنشطة التجارية والاقتصادية للمدينة وتكثيفها (خدمة للجيش الإسباني نفسه)، وتأهيلها كعاصمة إدارية لمنطقة كرت الشرقية من خلال استضافته الجميع الوكالات الحكومية الإقليمية للحماية الإسبانية.

مع استقلال المغرب سنة1956، عانت منطقة الريف، وخاصة الريف الشرقي، من التحيزات السياسية والتاريخية التي زادت من حدة تهميشها فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية المكفولة للسلطة المركزية في الجهات الوسطى للبلاد، وأظهرت مرة أخرى طبيعة العلاقات المعقدة بين منطقة الريف والحكومة المركزية.

اشتد قمع الدولة لمنطقة الريف في عهد الملك الراحل محمد الخامس (1957-1961)، وبشكل خاص خلال فترة حكم وريثه الملك الراحل الحسن الثاني (1961-1999)، حيث تم إهمال منطقة الريف إلى حد كبير من قبل الحكومة المركزية. أدى الاضطهاد والتهميش المستمر لعقود، مع معدلات استثمار ضئيلة، إلى ارتفاع معدل الفقر ليصبح من بين أعلى المعدلات في البلاد. أدى هذا التفاوت المستمر، إلى جانب ضعف الدعم المركزي، إلى نقص الفرص الاقتصادية والدفع بسكان الريف إلى بدائل أخرى كمصدر للعيش، كاللجوء إلى زراعة القنب الهندي غير المشروعة، وممارسة نشاط التهريب على نطاق واسع. اختار العديد من سكان الريف الهجرة إلى أوروبا كعمال مهاجرين، مما جعلهم يشكلون غالبية المهاجرين المغاربة المقيمين في أوروبا[38]. لم يبدأ الوضع في التحسن حتى السبعينيات والثمانينيات مع بداية الاستثمار في البنى التحتية المهمة، مثل بناء ميناء بني أنصار أو صناعة السكر (SUCRAFOR) في زايو، مما عزز بشكل كبير الاقتصاد الإقليمي[39]. ومع ذلك، لم يبدأ رفض سكان الريف للحكومة المركزية، المتجذر بسبب عقود من الإهمال والازدراء، في التراجع إلا مع السنوات الأخيرة، بعد تولي الملك محمد السادس (1999) الحكم، وتنفيذ مخططات التنمية الإقليمية[40].

خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة (1956)، وطوال النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت الناظور تسارعًا هائلاً ومفاجئًا في النمو الحضري، تزامنًا مع تراجع نشاط التعدين خلال الفترة الاستعمارية، مما أدى إلى تضاعف ساكنة المدينة ومساحتها المبنية (انظر الشكل 10). أدى الافتقار إلى التخطيط الحضري والبناء الذاتي والنمو الفوضوي لفترة البناء المتسارعة هاته إلى النسيج الحضري الحالي والمتمثل في الافتقار التام للتماسك وانتشار المساحات السكنية في محيط حضري مشبع بالكامل.

- حركات الهجرة من الريف إلى المدينة وهجرة العمالة الدولية:

بالرغم من كونها ليست سببا رئيسيا في تفسير النمو الحضري للناظور الكبير، إلا أن حركة الهجرة، ولا سيما الدولية، قد

[37]-Berriane and Hopfinger, 1999; SDAU-GN, 2012
[38]-Esveldt et al., 2000
[39]-Berriane and Hopfinger, 1999
[40]-Madariaga, 2010

ساهمت بشكل كبير في تفسير عمليات النمو والتوسع الحضري الحالية.

كانت الهجرة الجماعية إلى الناظور، والتي بدأت بأعداد كبيرة في الستينيات، ناجمة عن ضعف البنى التحتية الأساسية إلى جانب قلة فرص الشغل التي يمكن أن توفرها القرى الريفية المحيطة. في المقابل، كانت الناظور مجهزة بشكل أفضل نسبيًا من المدن الأخرى والمراكز الريفية المحيطة بها، بالرغم من أدائها الضعيف نسبيا مقارنة بغالبية مدن البلاد والعواصم الإقليمية الأخرى من مرتبة مشابهة. في الواقع، يرجع نمو الهجرة الريفية إلى الناظور بشكل كبير إلى هجرة اليد العاملة الدولية[41].

بدأت طفرة الهجرة المغربية إلى الخارج، والتي أدت إلى جعل المغاربة من بين أبرز مجموعات الشتات في أوروبا من خلال ما يسمى ببرامج "العامل الضيف" في الستينيات، حيث شملت مجموعة اتفاقيات لهجرة العمالة بين المغرب والعديد من الحكومات الأوروبية لتعويض نقص العمالة في هذه البلدان. بين سنتي 1963 و1969، وقع المغرب اتفاقيات توظيف رسمية ثنائية مع فرنسا (1963)، وألمانيا (1963)، وبلجيكا (1964)، وهولندا (1969)[42].

بعيدًا عن كونها مجرد عملية عفوية، فإن الهجرة المغربية إلى أوروبا كانت مدفوعة من قبل الدولة المغربية لأسباب سياسية واقتصادية. في الواقع، لقد تم تصورها كمشروع وطني استراتيجي طويل الأمد للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي للبلاد[43]. اعتقدت الدولة أنه من خلال تحفيز الهجرة من مناطق معينة، مثل جبال الريف الشمالية، حيث المقاومة القوية والمواقف المتمردة على السلطة المركزية، يمكن أن تكون الهجرة وسيلة لمنع التوترات السياسية والاضطرابات الاجتماعية. وبالمثل، ساد الاعتقاد بأن التحويلات المالية للمهاجرين العاملين في الخارج يمكن أن تحسن الوضع الاقتصادي في مناطق المنشأ، وتساهم بالتالي في الازدهار الوطني والحد من الفقر[44].

في هذا السياق، أصبحت منطقة الريف، إحدى مناطق التمرد والثورة بعد الاستقلال نتيجة للأزمة الاقتصادية والاستياء السياسي، واحدة من أولى مناطق الهجرة في البلاد[45].بدأت هجرة اليد العاملة من الريف الشرقي إلى أوروبا في أواخر الستينيات وتكثفت في أوائل السبعينيات. على الرغم من أنها بدأت متأخرة نسبيًا، إلا أن هجرة الريف إلى أوروبا سرعان ما تزايدت بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في باقي مناطق المغرب[46]. إلى جانب ذلك، كان الريف الشرقي أيضًا منطقة ذات تقاليد راسخة للهجرة الموسمية داخل المغرب ونحو الجزائر[47]. كمنطقة خاضعة للاستعمار الإسباني، لم يكن سكان الريف يتحدثون الفرنسية، الأمر الذي يفسر جزئيا سبب توجه غالبية المهاجرين بشكل رئيسي نحو المناطق الصناعية الكبرى في دول شمال غرب أوروبا، مثل هولندا وألمانيا وبلجيكا بدلاً من فرنسا[48]. في حالة ألمانيا كدولة مضيفة، ارتبطت الهجرة بعلاقات اقتصادية تمثلت في شراء ألمانيا لخام الحديد في المنطقة، والتوسع الاقتصادي الشامل الذي عرفته في منتصف الستينيات من القرن الماضي، والذي صاحبه نقص القوى العاملة، مما مكن من توقيع عقود العمل الأولى بين

[41]-Berriane and Hopfinger,1999
[42]-Bilgili and Weyel, 2009.
[43]-De Haas, 2009
[44]-Bilgili and Weyel, 2009; De Haas, 2007a
[45]-Berriane and Aderghal, 2008;
[46]-Berriane and Hopfinger, 1999; Bilgili and Weyel, 2009
[47]-Bilgili and Weyel, 2009
[48]-Berriane and Hopfinger, 1999; Bilgili and Weyel, 2009

عمال المناجم في "وكسان" وشركات التعدين في منطقة "الرور– Ruhr" بألمانيا[49].

حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، كانت الهجرة المغربية إلى أوروبا دائرية بشكل أساسي[50]، ومنظمة بواسطة شبكات للهجرة. هيمنت فئة الذكور على مجتمع المهاجرين الريفيين من ذوي المستوى التعليمي المنخفض نسبيًا، والمرتبطين بشكل قوي بأسرهم وبلدهم الأم[51]. كان المهاجرون في الغالب من أرباب الأسر الذين اختاروا بشكل عام الهجرة بمفردهم ونقل عوائلهم إلى الناظور، أو إلى أحد المراكز الحضرية في الضواحي لضمان السكن اللائق، وتوفير ظروف تعليمية أفضل للأبناء. شكل البحث عن ظروف معيشية أفضل، إلى جانب ضمان مستقبل الأسرة واستقرارها، دافعاً رئيسياً للهجرة. وفقا لذلك، ارتبطت أولوية المهاجر باستثمار مدخراته الأولى في امتلاك سكن بالمدينة، ومن ثم الاستثمار في مشاريع صغيرة أو خدمية لتوفير دخل قار لعائلته، والعمل فيها عند العودة أخيرًا من الخارج[52].

من جهة أخرى، شكلت أزمة النفط لسنة 1973 نقطة البداية لبرامج هجرة العودة، وتحولًا في طبيعة الهجرة المغربية إلى أوروبا. تسببت أزمة النفط في ركود اقتصادي أدى إلى تزايد البطالة بالدول الأوروبية التي لم تعد بحاجة إلى العمالة المهاجرة غير المؤهلة. نتيجة لذلك، عرفت فرص العمل تراجعًا كبيرًا، وأغلقت معظم الدول الأوروبية حدودها على التوالي، ونفذت سياسات تدعم لم شمل الأسر والعودة. ومع ذلك، وبالنظر إلى التأثير الكبير لهذه الأزمة على المغرب، والتي تجسدت في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فإن العودة الطوعية كانت منخفضة، حيث فضل الكثير من المهاجرين البقاء في أوروبا بشكل دائم[53]. ومن ثم، فإن لم شمل الأسرة على نطاق واسع ترجم تحول طبيعة الهجرة المغربية إلى أوروبا من الانتقال إلى الاستقرار الدائم[54].

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، أصبح تكوين الأسرة من خلال الزواج بأفراد الجالية المقيمين في أوروبا بالنسبة للعديد من المغاربة عرفًا سائدًا، إن لم يكن الوسيلة القانونية الوحيدة للهجرة إلى البلدان الأوروبية التقليدية. نشأ تكوين الأسرة أيضًا من خلال تفضيل العديد من المغاربة من الجيل الثاني في أوروبا الزواج من موطنهم الأصلي[55]. في السنوات الأخيرة، اتخذت الهجرة المغربية إلى أوروبا طابعًا غير قانوني بشكل متزايد، حيث كانت إسبانيا وإيطاليا الوجهتين الأكثر أهمية للمهاجرين غير الشرعيين، خاصة وأن هذين البلدين لم يغلقا حدودهما إلا في وقت متأخر، ولأنه كان من الممكن أيضا الحصول على وضع قانوني في هذه البلدان بعد الزواج، أو من خلال حملات التشريع لتسوية وضعية الإقامة.

[49]-Berriane and Hopfinger, 1999

[50]- يتلخص مفهوم "الهجرة الدائرية" فى تمكين اليد العاملة المهاجرة من العودة الى البلد الأصلى، مع الإحتفاظ بإمكانية العودة من جديد الى البلد المستقبل، وبذلك، خلق نوع من الحركة الدائرية في تنقل هذه اليد العاملة المهاجرة ما بين البلد الأصلي إلى بلد الاستقبال.

[51]-Berriane and Aderghal, 2008; Bilgili and Weyel, 2009

[52]-Berriane and Hopfinger, 1999

[53]-Berriane and Aderghal, 2008; Bilgili and Weyel, 2009.

[54]-Bilgili and Weyel, 2009;

[55]-Berriane and Hopfinger, 1999; Bilgili and Weyel, 2009;

باختصار، بدأ التوسع الحضري للناظور منذ الستينيات وبشكل خاص في السبعينيات مع تأثير الهجرة الدولية الهائلة للعمالة، ومع ما نتج عنها من نزوح جماعي من الريف. بغض النظر عن كونها ظاهرة اجتماعية واقتصادية مهمة، فقد أثرت الهجرة أيضًا بشكل جوهري على تنمية المنطقة ونمط عيش المهاجرين وأسرهم.

استوطن المهاجرون العائدون بشكل عام في المدن الكبرى والمناطق الحضرية. وبالتالي، سرعان ما أصبحت الناظور المكان المفضل للعودة والاستثمار بالنسبة لغالبية المهاجرين الريفيين. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لكونها واحدة من أهم مناطق الهجرة من المغرب إلى أوروبا، استفادت الناظور أيضًا من تدفقات كبيرة نسبيًا من التحويلات المالية[56]. ساهمت تحويلات المهاجرين بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الحضري للناظور، ولا سيما في قطاعات البناء والتجارة والخدمات. شكلت استثمارات المهاجرين جزءًا هاماً من إجمالي التحويلات، وبرز مشاريع السكن باعتبارها الاستثمار الرئيسي في البلد الأم (المعد للسكن الشخصي أو الإيجار)، والذي مثل في الوقت نفسه دلالة على مكانة اجتماعية أرقى ونجاح للمهاجرين في أعين مجتمعاتهم[57]. من ناحية أخرى، شكلت تحويلات المهاجرين مصدرًا إضافيًا ومهمًا للدخل في ميزانيات الأسرة التي يتم توزيعها جزئيًا في الاقتصاد المحلي من خلال الاستهلاك المتزايد[58].باختصار، حسّنت تحويلات المهاجرين بشكل مباشر مستويات المعيشة للأسر المستقبلة[59].

في الواقع، ارتبط الاقتصاد الأسري بالحفاظ على الشبكات التي تربط الأفراد الذين يعيشون في الخارج مع أولئك الذين بقوا في البلاد[60]. لم تقتصر هذه الروابط على تحويلات الأموال المستخدمة في الاستهلاك اليومي أو في قطاع البناء فحسب، بل عكست أيضًا اهتمام العمال المهاجرين بإنشاء مشاريع صغيرة، في التجارة أو الخدمات، من أجل توفير فرص عمل لأبنائهم أو أقاربهم الذين بقوا في مناطقهم الأصلية. فيما يتعلق بقطاع البناء، انطلقت حركة هجرة داخلية من مناطق أخرى من المغرب لتعويض نقص العمالة في صناعة البناء المحلية، في ظل التأثير المزدوج للطلب من المهاجرين الدوليين الريفيين ونقص القوى العاملة المحلية[61].

حتى اليوم، لا تزال الهجرة الدولية تلعب دورًا مهمًا في بنية المجتمع المغربي، كما تمثل التحويلات المالية مصدرًا مهما للنقد والتنمية بالنسبة للحكومة المغربية. في الواقع، مع ازدهار الهجرة الدولية، شكلت التحويلات المالية أكبر عنصر للدخل غير الربحي، ووصلت إلى متوسط 10% من ميزانية الأسر في البلاد[62]. للاستفادة من هذا الوضع، حاولت الدولة المغربية في أوائل التسعينيات تعزيز علاقتها مع مواطنيها في الخارج من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات والتعديلات المؤسسية لتسهيل تدفق التحويلات إلى البلد الأصلي (على سبيل المثال: إنشاء وزارة للمغاربة المقيمين بالخارج وإنشاء مؤسسة

[56]-Bilgili and Weyel, 2009; SDAU-GN, 2012
[57]-Bilgili and Weyel, 2009.
[58] - Berriane and Hopfinger, 1999; Bilgili and Weyel, 2009; SDAU-GN, 2012
[59]-Bilgili and Weyel, 2009;
60 -Berriane and Hopfinger, 1999
[61]-Berriane and Hopfinger, 1999; Bilgili and Weyel, 2009
[62]-Bilgili and Weyel, 2009.

الحسن الثاني للمغاربة في الخارج)،الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في التحويلات، وإعطاء الأولوية لحماية حقوق المهاجرين.

- **ديناميات التنمية بالمدينة:**

على الرغم من الروابط القوية بين حركات الهجرة والنمو الحضري، فإن ديناميات التنمية في الناظور لم تعتمد فقط على آثار الهجرة، ولكن أيضًا على عوامل داخلية أخرى.

منذ الاستقلال إلى السبعينيات، كان الاقتصاد الحضري للناظور يعتمد بشكل كبير نسبياً على تحويلات العمال المهاجرين في الخارج ومداخيل الأنشطة غير القانونية، بالإضافة إلى أنشطة القطاع الثالث بشكل عام والتجارة بشكل خاص. ومع ذلك، كانت الناظور وإقليمها من بين المناطق الأكثر تهميشًا وحرمانًا من حيث التجهيز في البنيات التحتية العمومية[63].

حددت الهجرة إلى أوروبا بشكل كبير ملامح الحياة الاقتصادية لتكتل الناظور الكبير، كما ساعدت على منح المدينة وظيفتها التجارية، حيث بدأت معظم الأنشطة التجارية بمدخرات من رساميل المهاجرين، في حين ارتكز قطاع الخدمات على عدد من الوظائف الإدارية والتجارية. بعد الاستقلال، حافظت الناظور على دورها الإداري كعاصمة لعمالة تحمل اسمها، وأصبحت بمثابة قطب ناشئ للنمو الإقليمي. كانت التجارة، ولا تزال حتى اليوم، أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الحضري في الناظور. في الواقع، كان حجم القطاع التجاري في الناظور أكبر بكثير مما كشفت عنه الأرقام الرسمية، بسبب نشاط تجارة التهريب مع الثغر المحتل "مليلية". لم تقتصر ممارسة التجارة فقط على الساكنة المحلية للمدينة والمناطق المحيطة بها، بل شملت أيضًا الوافدين من جميع أنحاء المغرب والجزائر (حتى إغلاق الحدود الجزائرية المغربية في 1994)[64]. علاوة على ذلك، أحدث توزيع المنتجات المهربة من خلال قنوات التجارة المشروعة الكثير من فرص الشغل، مما زاد من صعوبة التمييز بين التجارة المشروعة وغير المشروعة في الناظور. في الواقع، تعتمد أنشطة العديد من التجار القانونيين، إن لم يكن معظمهم، على مجموعة كبيرة ومتنوعة من البضائع التي يتم إدخالها بشكل غير قانوني إلى المدينة.

باختصار، يرجع سبب نجاح نشاط التهريب بالناظور إلى موقعها القريب من الثغر المحتل مليلية. تحتضن هذه المدينة ميناءً للتجارة الحرة بموجب القانون الإسباني للخطة الاقتصادية والمالية لسنة 1955. وبحكم بقاءه خارج قانون شنغن، بقي الميناء مستبعدًا من السياسة الضريبية الأوروبية المشتركة، والاتحاد الجمركي والسياسة الزراعية المشتركة. تتمتع مليلية بإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى على البضائع التي تدخل المدينة. كما يدعم الإسبان الاقتصاد المحلي لمليلية من خلال دعم المنتجات الاستهلاكية، مما يجعل الضريبة المفروضة على السلع الأساسية، مثل المنتجات الغذائية، ضئيلة للغاية.ومع ذلك، ونظرًا لصغر سوقها المحلي، ووجود نسبة مهمة من المغاربة (حوالي 30 %)، تستهدف مليلية السوق المغربي من خلال سماح السلطات الإسبانية لسكان إقليم الناظور بالتنقل إلى المدينة المحتلة عن طريق بطاقة الهوية فحسب[65].تشير التقديرات إلى أن أكثر من 50000 شخص يتنقلون يوميًا إلى مليلية لتخزين المنتجات الإسبانية، ومن

[63]-Berriane and Hopfinger, 1999
[64]-Berriane and Hopfinger, 1999; SDAU-GN, 2012
[65]-SDAU-GN, 2012

ثم إلى باقي المدن المجاورة، بما في ذلك مدينة الناظور، قبل أن يتم توجيهها إلى مدن مغربية أخرى. على هذا الأساس، تنطلق تتجه التهريب أساسًا من مليلية إلى السوق المحلية المغربية وبأسعار تنافسية قوية. يستغل المهربون فروق الأسعار بين الحدود الدولية، مما يساهم في تطوير علاقات تجارية مكثفة بين الكيانين اللذين بالكاد يستطيعان العيش بدون بعضها البعض[66]. ومع ذلك، فإن دخول اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ (بدأت في سنة 2000 ليتم إنجازها بالكامل بحلول عام 2010) إلى جانب تنفيذ المشاريع الكبرى بالمنطقة (مثل مشروع "ناظور ويست ميد" (Nador West Med) والمجمع الصناعي في سلوان)، قد يساهم في التراجع التدريجي لهذه التجارة في المستقبل القريب، لأن واردات المنتجات الأوروبية عبر ميناء مليلية لن تكون قادرة على الاستفادة مستقبلاً من الأسعار التنافسية مقارنة بتلك التي سيتم استيرادها من ميناء الناظور[67].

على الرغم من أهمية أنشطة التجارة غير القانونية والهجرة بالنسبة للاقتصاد المحلي في الناظور، كانت هناك محاولات جادة لتطوير النشاط الصناعي. نفذت الدولة في أوائل السبعينيات بعض المشاريع الكبرى التي ساعدت على إنشاء البنية التحتية الأساسية للتنمية المحلية. وبالمثل، ساهمت المبادرات الفردية للجهات الفاعلة المحلية، التي اجتذبها قطاع الإنتاج بشكل متزايد، في تطوير القطاع الصناعي في الناظور[68].

ارتبطت أهم جهود التصنيع المبذولة في المنطقة بأربع إجراءات أساسية: أولاً، تأميم شركة مناجم الريف (1968)؛ ثانياً، تحديث الزراعة في منطقة "بوعرك" المسقية (1971)؛ ثالثاً، إنشاء معمل تكرير السكر SUCRAFOR (1971) في "زايو" من خلال استغلال محاصيل الشمندر السكري وقصب السكر المنتج في المنطقة المسقية ‘‘لبوعرك"، المنطقة التي لا تزال اليوم واحدة من أكبر الوحدات التي توفر فرص الشغل في الإقليم، ورابعاً، إنشاء الشركة الوطنية للصلب (SONASID) (1974)، والتي تمثل مجمعاً للصناعات الثقيلة والتحويلية للمعادن بالمنطقة كالحديد من "وكسان" والمنغنيز من "بوعرفة" والأنثراسيت من "جرادة". بالإضافة إلى ذلك، ارتبط جهود الدولة في الثمانينيات بتطوير نشاط الصيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفي البحيرة، وإنشاء منطقة صناعية في سلوان، وميناء حديث في بني أنصار. ارتبط تطوير ميناء بني أنصار (1980) ارتباطًا مباشرًا بالوظيفة التجارية للمدينة، وأصبح منذ ذلك الحين يمثل أحد أهم موانئ الصيد الوطنية على البحر الأبيض المتوسط بالمغرب، ومركزًا إقليميًا رئيسيًا للمواد الخام والمنتجات الزراعية والمنتجات النهائية. إلى جانب ذلك، عرفت صناعة التعليب أيضًا نموًا بشكل ملحوظ، صاحبه تنوع في المنتجات كالخضروات المعلبة والأسماك واللحوم، واتجاه لتصدير معظم إنتاجها تقريبًا من الخضروات المعلبة إلى السوق الأوروبية[69].

شكل التأثير الإجمالي لمجمل هذه الأنشطة الإنتاجية المختلفة في الناظور الكبير (الصناعات الغذائية الزراعية؛ صناعات النسيج؛ صناعات مواد البناء، الكيماويات؛ الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية)، إلى جانب أنشطة القطاع غير المهيكل بالرغم من صعوبة قياسها الكمي، دفعة اقتصادية قوية للمدينة خلال الثمانينيات والتسعينيات، مما أسهم بشكل

[66]-Berriane and Hopfinger, 1999
[67]-SDAU-GN, 2012
[68]-Berriane and Hopfinger, 1999
[69]-Berriane and Hopfinger, 1999

كبير في ديناميكيات السكان والنمو الحضري بالإقليم. كما شكلت تجارة المخدرات مصدرًا مهمًا آخر للدخل الخارجي لإقليم الناظور، مشكلة بذلك ما اصطلح عليه بثلاثية الجحيم المتمثلة في "التهريب والمخدرات والهجرة"[70].

- **سوق الأراضي والعقارات: المضاربة على ملكية الأراضي كمحرك ونتيجة للانفجار الحضري:**

خلال السبعينيات والثمانينيات، تطورت ظاهرة التمدين غير المنضبط موازاة مع النمو السكاني بالمدينة. عرفت ضواحي المدينة توسعًا في المناطق التي كانت تحتلها الزراعة المكثفة في السابق. تطور النمو الفوضوي للمدينة بالتزامن مع عملية مكثفة للمضاربة على الأراضي من خلال الاستفادة من المصالح المختلفة للعملاء والتهرب الضريبي[71]. اعتمد نشاط المضاربة القوية للأراضي والممتلكات على التدفق النقدي الكبير الذي كان يدخل في شكل تحويلات مالية إلى الناظور باعتباره واحدًا من المراكز التاريخية الرئيسية للهجرة المكثفة نحو أوروبا[72].

منذ استقلال المغرب، اتسم سوق الأراضي في الناظور، كما في باقي مناطق شمال المغرب، بعدم الاستقرار والغموض. غادر الإسبان شمال المغرب دون أي سجل رسمي لملكية الأراضي، كما لم يقوموا بإجراء أي إصلاحات سياسية تخص قانون الأراضي والملكية[73]. في المقابل، كانت أراضي الناظور الكبير خاضعة لسلسلة من النصوص القانونية والعقارية المتناقضة، مما أدى إلى وضع أصبح فيه التنظيم ولا يزال مهمة شاقة وصعبة اليوم. نتج عن هذا الإرث القانوني والتاريخي انخفاض شديد في معدل تحفيظ ملكية الأراضي، أي التحول من "الأراضي الخليفية[74]" إلى الملكية القانونية، بسبب تزايد عدد قضايا الخلاف في المحاكم، ودعاوى الاعتراض العديدة التي تحدث أثناء إجراءات التحويل، والتي تولد مخاوف كبيرة لدى الملاكين، الذين أصبحوا يفضلون الاحتفاظ بممتلكات غير محفظة وغير متنازع عليها، بدلاً من عملية التحفيظ التي يمكن أن ينشأ من خلالها تعارض في الملكية[75].

لا يزال معدل التحفيظ المنخفض هذا يمثل عائقا رئيسيا أمام تطوير نشاط البناء المنظم / القانوني، لأنه وفقا للمادتين 4 و5 من قانون 90/25، المتعلق بالتجزئات والمجموعات السكنية، يعتبر طلب الترخيص "غير مسموح به و / أو غير مقبول إذا لم تكن الأرض مسجلة، أو في طور التسجيل". لذلك، فإن حقيقة عدم الموافقة على النظر في طلب ترخيص للحصول على إذن بتقسيم أو إنشاء مجموعات سكنية في أرض لا يغطيها سند ملكية، يعني في الواقع رفض عمليات التمدين في معظم الأراضي الخليفية. في الواقع، أدى هذا العائق إلى تكاثر العمليات غير القانونية لتقسيم الأراضي والمساكن غير المجهزة على جميع الأراضي الموجودة غير المحفظة. في حالة عدم وجود وضع موحد للأرض، غالبا ما يتم إنشاء المباني وفقًا لملكية الأرض، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وبشكل مستقل عن وثائق التعمير الرسمية.

[70]-Berriane and Hopfinger,1999
[71]-Berriane and Hopfinger, 1999
[72]-SDAU-GN, 2012
[73]-Berriane and Hopfinger, 1999
[74]- سمي نظام التحفيظالمعمول به في منطقة الشمال الخاضعة للحماية الإسبانية بالنظام الخليفي، لأنه كان يستمد مصدره التشريعي من الظهير الخليفي المؤرخ في فاتح يوليوز 1914 المنظم للسجلات العقارية في المنطقة الخليفية.

[75]-SDAU-GN, 2012

باختصار، أصبح منطق ملكية الأرض هو السائد بدلاً من منطق التخطيط الحضري. ومع ذلك فإن هذا الأمر لم يمنع من تحقيق توسع قوي للمجال الحضري في الناظور[76].

من جهة أخرى، يعتبر توفر الأرض أيضًا عقبة رئيسية في عملية التجزئة وإنتاج المساكن بسبب سعرها المرتفع وندرتها. تعتبر تكلفة الأراضي الحضرية مرتفعة للغاية، ليس فقط في الناظور والتجمعات الحضرية الأخرى، ولكن أيضًا في الضواحي المباشرة للمراكز الحضرية. إلى جانب ذلك، فإن الأراضي العامة نادرة للغاية. وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية للناظور الكبير (SDAU,2012)،أدى هذين العاملين بشكل ملحوظ إلى ظاهرة التكثيف السكاني وظهور التجمعات الهامشية التي تسببت في اختلال واضح لوظيفة النسيج الحضري.

من هذا المنظور، ساهم الوضع غير المنظم والفوضوي للأراضي، إلى جانب الضغط القوي للهجرة الريفية إلى الناظور، والطلب المتزايد على المساكن من المهاجرين الريفيين، في تطور عمليات المضاربة الشرسة على الأراضي. في الواقع، ساعدت الفترة القصيرة جداً والمتركزة مجاليًا، والتي كان يتعين خلالها تغطية الطلب على السكن (خلال أسابيع الإجازة الصيفية للمهاجرين)، على إطلاق مضاربات غير مسبوقة على الأراضي، حيث أصبح المهاجر، الضحية الرئيسية لها، مضطرًا إلى دفع أسعار أعلى بكثير من غير المهاجرين لنفس المنزل أو الأرض[77]. بالإضافة إلى ذلك، ساهم نشاط التهريب بالناظور، فضلا عن وضعالمدينة كمركز لتهريب المخدرات، في الضغط المستمر للغاية على أسعار الأراضي في الأسواق التي سرعان ما ستصبح ملجأ لغسيل أموال المخدرات[78].

في هذا السياق، ساهم التوسع الكبير للمدينة وانتشار المساكن العشوائية التي يتم بناؤها دون ترخيص رسمي، والمساكن غير المسجلة في سجلات الأراضي الرسمية، في فوضى كبيرة تزامنت مع حمى المضاربة غير المسبوقة على الأراضي. ومع ذلك، لم يؤد ذلك إلى ظهور تمدن تلقائي للبناء غير القانوني (العشوائي)، الذي يوجد عادة في الأحياء الفقيرة في المدن المغربية الأخرى. على النقيض من ذلك، فإن تطوير البنية التحتية الأساسية لمواكبة التوسع في المدينة المتنامية لم يكن قادرًا على مسايرة الوثيرة السريعة لهذا التمدن. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لكون التمدن في الناظور قد نشأ جزئيًا من خلال الإنشاءات غير القانونية، فقد كان من المستحيل عمليًا في هذه المناطق تخطيط وتنفيذ أي معدات تنظيمية موزعة جيدًا في المجال[79].

شكل (10): خريطة تطور المجال المبني في مدينة الناظور[80].

[76]-SDAU-GN, 2012
[77]-Berriane and Hopfinger, 1999
[78]- Berriane and Hopfinger,1999
[79]-Berriane and Hopfinger, 1999

[80]-المخطط المديري للتهيئة الحضرية (2012) ، بتصرف.

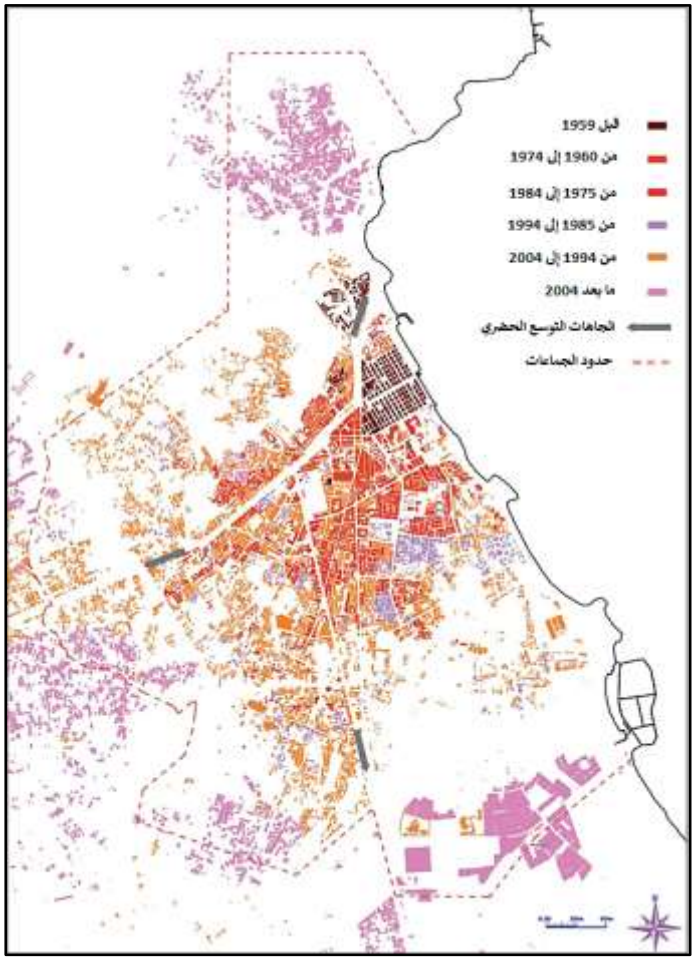

أدى الاستثمار الهائل لمدخرات الهجرة في إنتاج عرض سكني مذهل أدى إلى توسع كبير وسريع في البيئة المبنية (انظر الشكل 10). شكلت هذه المبالغ الكبيرة من الأموال المستغلة في المضاربة على الأراضي والممتلكات العقارية رساميل ضخمة تم توجيهها عبر البنوك بفضل تحويلات المهاجرين[81]. في الواقع، كانت الناظور وإقليمها من المدن الرائدة والأقاليم الوطنية الأكثر نشاطًا في التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج. ومع ذلك، فإن التركيز الاستثنائي للأبناك والودائع المالية في الناظور وعمالتها[82]، لا يعد مؤشرًا اقتصاديًا للثروة، بل مجرد دليل على أهمية العرض النقدي الموجود في المنطقة. هدفت الشبكة البنكية بشكل أساسي إلى جمع الأموال، ولكن ليس لفائدة المدينة، لأن الأموال بدلاً من إعادة توزيعها محليًا كقروض للاستثمار يتم توجيهها لإعادة الاستثمار في مناطق أخرى[83].

[81]-Berriane and Hopfinger, 1999

[82]- تحتل المدينة المركز المالي الثالث في البلاد بعد الدار البيضاء والرباط.

[83] -Berriane and Hopfinger, 1999; SDAU-GN, 2012

في سنة 1999، بدا أن بداية حكم الملك محمد السادس قد افتتحت عهدًا جديدًا للمغرب. طبع الانفتاح التدريجي المشهد المدني والسياسي في البلاد. على المستوى السياسي، تمثل الإصلاح الحكومي الرئيسي في التطور من ملكية شديدة المركزية إلى نظام سياسي يمارسفيه"البرلمان" المنتخب سلطته بالوسائل الديمقراطية، ومع ذلك لا يزال الملك حتى اليوم يحتفظ بنسبة كبيرة من السلطة التنفيذية[84]. علاوة على ذلك، ومن أجل تطوير الاقتصاد المغربي والارتقاء بالبلد إلى المعايير الدولية[85]، حدد الملك الأولويات في جدول أعمال الحكومة السياسية، والتي تهم الإصلاحات الأساسية في العديد من المجالات المختلفة مثل العدالة والتعليم والزراعة والصناعة والطاقة والمياه[86].

فيما يتعلق بالمنطقة الشرقية، وبالتالي الناظور الكبير، دأبت الحكومة المغربية منذ سنة 2003 على استثمار مبالغ كبيرة في المنطقة. تلقت عدد من المدن والعمالات دعمًا كبيرًا لتطوير الصناعات الزراعية، والسياحة، والنقل والخدمات اللوجستية، ومراكز التكنولوجيا، بهدف تحويل المنطقة الشرقية إلى بوابة / واجهة قوية اقتصاديًا بين إفريقيا ودول المغرب العربي وأوروبا، من خلال الاستفادة من وصولها المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط.

- التنظيم المجالي والحضري للناظور الكبير:

يتميز التنظيم المجالي للناظور الكبير اليوم، باعتباره نتاج لعمليات تاريخية تميزت بتأثير قوي لعصر الحماية الإسبانية، بتعقيد بنيته الحضرية، الفريدة من نوعها في المغرب. كانت الصلة بين الناظور والثغر المحتل "ملیلية" أصل هذا التكتل الحضري متعدد النوى، والذي يتألف من عدة بلديات حضرية نسبيًا، ومجتمعات شبه حضرية ذات سمات ريفية واضحة. نتيجة لذلك ،يبرز نسيج من الكيانات الحضرية والريفية ذات الأهمية والوظائف غير المتكافئة.

تتركز غالبية الأنشطة الاقتصادية والمالية والمرافق الاجتماعية والإدارية، ومعظم فرص العمل اليوم في مركز الناظور الكبير، والبلديات التابعة "لبني نصار" و"زغنغان"، وبلدتي "إحدانن" و"بني بويفرور"، مما يجعلها منطقة جاذبة لسكان المناطق الريفية المحيطة. ومع ذلك، أصبحت هذه المنطقة مشبعة بشكل كبير بحكم انحصار مجال نموها بين سلاسل الجبال والمجال المسقي. تتميز المنطقة الجنوبية الشرقية، المكونة من المراكز التابعة (كالعروي وسلوان وزايو وقرية أركمان والبلديات الريفية في أولاد سطوت وبني أوكيل أولاد محند وبوعرك)، بوجود أهم مجال زراعي مسقي في عمالة الناظور. كما تضم منطقة صناعية في سلوان ومصنعًا للسكر ومطارًا دوليًا. توفر هذا الإمكانيات فرصًا مهمة للشغل، وتدعم اتجاهًا نحو التكتل الحضري. تتميز المنطقة الغربية المحيطة، والتي تتكون من مدينتي "تيزتوتين" و"ويكسان" القرويتين، بتضاريسها الوعرة وبُعدها عن الناظور، مما يجعلها من أفقر المناطق من حيث ضعف فرص الشغل وارتفاع معدل الأمية[87].

في الوقت نفسه، تنتظم مدينة الناظور في خمس مناطق متجانسة إلى حد ما. يشكل المركز التاريخي الإسباني أقدم كيان وقلب التكتل الحضري بأكمله. كقطب إداري وتجاري، يشمل هذا المركز الأنشطة المالية والمرافق الحضرية الأساسية. وتعتبر

[84]- De Haas, 2009

[85]- منذ استقلاله، طور المغرب شراكة قوية نسبيا مع العالم الغربي، وأصبح الإتحاد الأوربي الآن أحد الشركاء السياسيين والإقتصاديين الرئيسيين للمغرب.

[86]-Bilgili and Weyel, 2009

[87]-SDAU-GN, 2012

المنطقة الجنوبية الغربية، والتي تم ربطها مع المركز التاريخي، موطن العديد من الإدارات العمومية،والمراكز التعليمية، والثقافية، والخدمية. ومع ذلك، لا تزال بعض أجزاء الأراضي الخاصة في هذه المنطقة غير متصلة بشبكات البنية التحتية الحضرية الأساسية. وتعرف المنطقة الغربية المحيطية تغيرا مستمرا يتمثل في تكثيف النسيج الحضري، بالرغم من النقص الكبير في التجهيزات والخدمات العمومية الأساسية. كما تشكل المنطقة الشمالية الغربية موطنًا لمعظم مناطق الإسكان غير القانوني. بحكم موقعها المحاط بسفوح جبال "كوروكو"، تمثل إمكانية الوصول إلى هذه المنطقة مشكلة حقيقية. تتميز المنطقة المحيطة بنسيج حضري كثيف غير منتظم، وتعاني من نقص حاد في المرافق الحضرية الأساسية، وتمثل موطنا للسكان ذوي الدخل المنخفض. في الأخير، تمثل منطقة المطارقيد النمو مجالاًحديثًا بالمدينة، منظما ومجهزًا بشكل جيد.

فيما يتعلق بباقي المراكز الحضرية التابعة للتكتل الحضري للناظور، ينطبق نفس التنظيم المجالي المرتبط بوجود مجال مركزي متجانس ومنظم، ذو نسيج حضري كثيف على جانبي الطريق المتجه إلى الناظور. في المنطقة المحيطة، الواقعة على جوانب المنطقة المركزية، يصبح النسيج الحضري للإسكان غير القانوني فوضويًا وخاليًا إلى حد كبير من المرافق العمومية الأساسية. على الرغم من أن بعض هذه المناطق غير متصلة بالصرف الصحي، ولا يوجد بها نظام لجمع القمامة، إلا أنه يتم التخطيط للمرافق العمومية في مشاريع عمرانية جديدة. تبقى المجتمعات الأخرى في الناظور الكبير ذات طابع ريفي، حيث تتواجد بها كل من الإنشاءات الريفية والمنشآت الحديثة والنموذجية. بشكل عام، تستمر عملية البناء بطريقة فوضوية ومشتتة للغاية، فيما تبقى معظم الإنشاءات غير متصلة بالمرافق والتجهيزات العمومية[88].

كما أسلفنا الذكر، شهدت الناظور نموًا حضريًا فوضويًا وغير متحكم فيه في الفترة ما بين منتصف السبعينيات إلى منتصف التسعينيات، ليس فقط بفعل تطور عدد السكان، ولكن أيضًا بحكم زيادة المساحة المبنية. بالإضافة إلى تكثيف الأحياء القديمة، نشأ نسيج حضري كثيف، خالٍ من تجهيزات البنية التحتية العمومية إلى حد كبير على حساب الأراضي الزراعية الخصبة في الجنوب والجنوب الغربي[89].

شكل(11): الإطار الحضري للناظور الكبير[90]

[88]- SDAU-GN, 2012
[89]- SDAU-GN, 2012
[90]-Plan de restitution et de développement de Nador 2016.

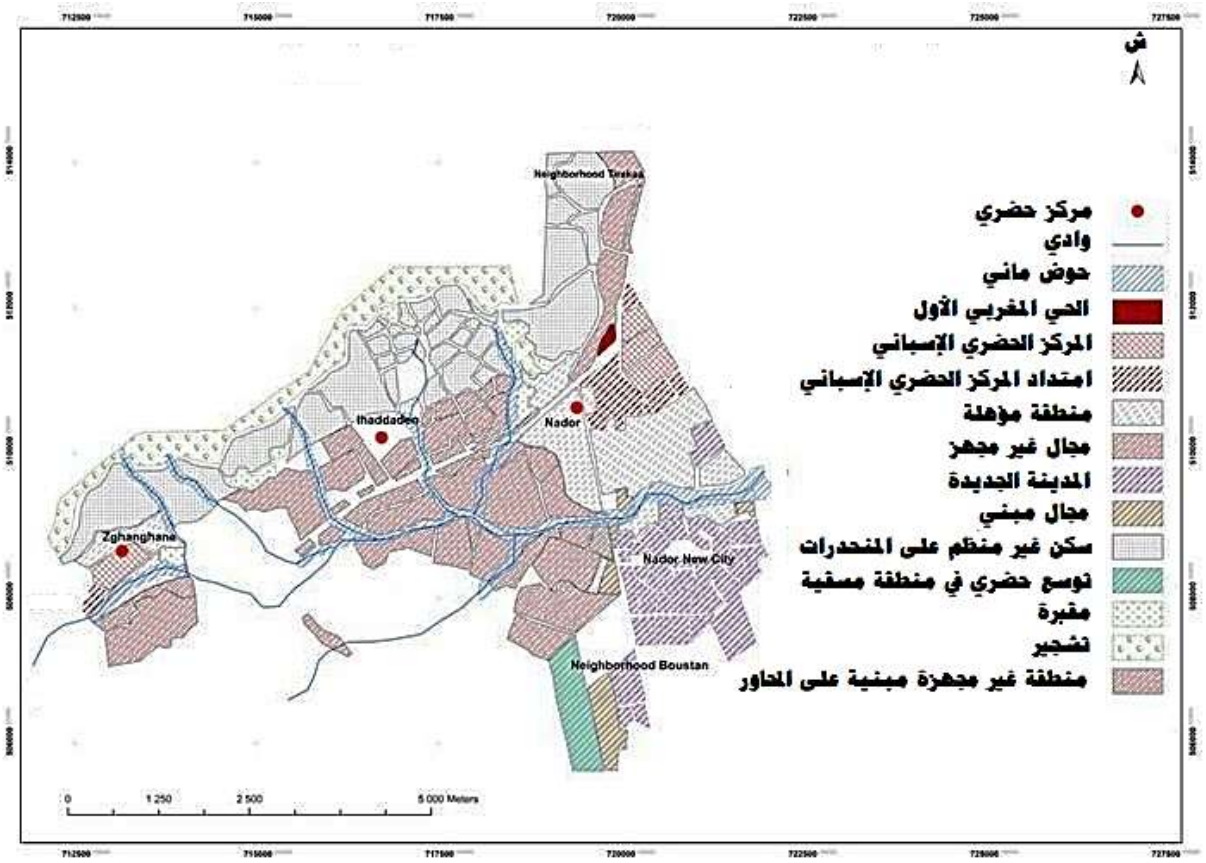

إن القيود المادية المفروضة على النمو الحضري، والمتمثلة في وجود المحيط المسقي "لبوعرك" وجبال "كوروكو"، إلى جانب المضاربة القوية على الأراضي وارتفاع أسعارها، لم تؤد فقط إلى تمدن مفرطو ضعف في التخطيط وتشبع للمجال العمراني، لكنها دفعت السكان بالهجرة إلى أطراف المدينة مما أدى إلى تطوير المراكز الحضرية التابعة، الصغيرة والمتوسطة (بني أنصار، زغانغان، سلوان، العروي، إلخ)[91]. تتكون هذه المراكز الحضرية الجديدة، والتي تأوي في الوقت الحاضر معظم السكان، في الغالب من أحياء شعبية ومساكن عفوية يتم بناؤها دون أي مخطط حضري يستجيب لشروط التجهيز في البنيات التحتية العمومية مثل الصرف الصحي العمومي. تتميز هذه المناطق أيضًا بغياب وضع قانوني واضح للأرض المسجلة باسم المالك الأصلي أو الورثة المفترضين[92]. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أنه في معظم الحالات، يكون السكن من نوعية جيدة للغاية ويستجيب لمواصفات عصرية من الداخل، مما يدفع إلى القول إن مشكل الإسكان في الناظور الكبير، يرتبط بشكل كبير بغياب البنية التحتية الأساسية للمناطق غير المنظمة، أكثر من ارتباطه بوجود المساكن الهشة أو الأحياء الفقيرة[93].

من هذا المنطلق، يظهر تفاوت واضح بين المركز والأطراف، داخل نفس البلدية وبين البلديات. تتجسدهذه الازدواجية نفسها على المستوى الإقليمي، عند مقارنة الناظور الكبير بالمنطقة الشرقية. في الواقع، تتعارض الديناميات الكبرى في المراكز الحضرية مع جمود حقيقي في بقية أجزاء الناظور الكبير، مما يؤدي إلى تشويه واختلال مكاني خاصة بين مدينة

[91]- SDAU-GN, 2012
[92]- SDAU-GN, 2012
[93]-SDAU-GN, 2012

الناظور والبلديات الأخرى. على المستوى العام، تحتكر الناظور والبلديات المجاورة (بني أنصار وزغانغان) غالبية التجهيزات والمرافق العمومية. بالإضافة إلى ذلك، عند مقارنتها بالمنطقة الشرقية، يقدم إقليم الناظور الكبير مستوى أفضل من الخدمات الأساسية والبنى التحتية[94].

- **خلاصة:**

ترتكز دراسة النمو والتوسع الحضري الذي يعرفه الناظور الكبير ومجاله الإقليمي على مقاربة تفسيرية للعوامل والتأثيرات الناتجة عنها. بالرغم من أن مداخيل الأموال المتحصلة من أنشطة "الهجرة والتهريب والمخدرات" يمكنتفسر إلى حد بعيد النمو والتوسع الحضري الذي تشهده المدينة، من خلال نشاط غسيل الأموال في السوق العقاري، إلا أنها لا تفسر الطابع الفوضويلهذا النمو الحضري، ولا التناقض الواضح الذي يظهر بين مدينة فوضوية، غير مجهزة بشكل كافٍ، وفقيرة على ما يبدو، وأهمية تدفقات المعرفة والأموال التي تستقبلها منذ في أواخر الستينيات، باعتبارها منبين أكثر المدن أهمية في مجال الأعمال البنكية والمالية[95]. باختصار، على الرغم من وجود العديد من المفارقات في عمليات التخطيط الحضري بالناظور، إلا أن أهمها الفجوة الكبيرة بين واقع المدينة التي تعاني من نقص كبير في التجهيز وانتشار مظاهر الفقر، وتدفقات المعرفة والأموال التي تستقبلها[96]. تسلط هذه المفارقة بالتحديد الضوء على الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والتاريخي في تفسير النمو والتوسع الحضري للمدينة من أجل الفهم الكامل لخصائصه.

دفع الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، والقمع والتهميش الممارسلعقود من الزمن، سكان الريف للبحث عن بدائل من خارج الاقتصاد الوطني، مثل هجرة العمالة المحلية إلىأوربا،وتجارة التهريب المعيشي مع مليلية، وزراعة القنب الهندي (غير المرخصة)، مما شكل الأسس التاريخية للاقتصاد غير المهيكل للناظور الكبير، المتجذر جزئيًا في الفترة الاستعمارية الإسبانية.

يعرف الناظور الكبير نموا حضريا سريعا وفوضويا، أدى إلى بروز نسيج حضري معقد يشمل مختلف الأحياء غير المهيكلة وغير المجهزة بشكل جيد، والتي تمثل تحديات كبيرة للإدارة الحضرية. في الواقع، لم تأخذ عمليات التخطيط الحضري في الاعتبار توطين أكثر من 60 ٪ من هاته الأحياء[97]. كما لم تُؤخذ معيقات التضاريس وخصوصية المناظر الطبيعية لبعض المواقع وهشاشتها في الاعتبار في عملية الإنتاج الحضري. إن التطور المترامي الأطراف والفوضوي للأحياء باتباع منطق "الأرض الأرخص"، لا يمكن أن يعطي صورة واضحة لمستقبل المدينة. في الواقع، يستمر الفاعلون المحليون المسؤولون عن التخطيط الحضري، تحت تأثير ضغوط متعددة، اجتماعية وسياسية، في تبني نهج إصلاحي لمعالجة بعض حالات التوسع العشوائي، مع الاكتفاء بإدارة الأزمة[98] بدلا من وضع تصور شمولي لهاته الظاهرة. وبالرغم من المصادقة على وثائق التخطيط والتعمير المتعلقة بالمراكز الحضرية، إلا أن إمكانية تنفيذها وتطبيقها بالكاد لا تتجاوز 10٪ من المساحة

[94]-SDAU-GN, 2012
[95]-Berriane and Hopfinger, 1999
[96]-Berriane and Hopfinger, 1999
[97]-Naji, O.2014
[98]-D'Ercole, R., 1994

الكلية[99].

يوضح Troin (2011) هذه الحجة من خلال إجراء تحليل مكاني للأراضي المغربية. يوضح المؤلف أن المغرب، بشكل عام، يتبع النموذج المجالي الكلاسيكي للمركز والأطراف مع تدرج متناقص من ساحل المحيط الأطلسي (نموذج قائم على التقسيم النوعي لإقليم ما إلى جهات وظيفية). ومع ذلك، فإن هذا النموذج يتعارض مع منطقة الناظور، التي تتميز بأنها منطقة حيوية للغاية تقع فعليًا في المحيط الجغرافي للإقليم الوطني.

يوضح المؤلف (2011) أن منطقة الناظور تشكل مثالاً واضحًا لمنطقة واجهة كلاسيكية (نموذج للتحليل المكاني يعتمد على درجة انفتاح المناطق على العالم الخارجي)، نظرًا لتدفقات الهجرة الدولية المكثفة إلى جانب تدفقات الهجرة غير الرسمية أو غير القانونية والأنشطة التي تعمل بها. يلعب الناظور دور الاتصال،باعتباره منطقة للتبادل والعبور بين مجال دولي ومنطقة داخلية وطنية ومحلية (إما عن طريق البحر أو الجبل). لذلك، تمثل منطقة الناظور مجالاللعبور،يحظى بميناء حديث ومطار دولي،يمكنه منالمحافظة على التدفقات الدولية الكبيرة المرتبطة بها، وكلاهما مرتبط بعلاقات الهجرة المنتظمة نحو أوروبا فيما يتعلق بحركات التهريب مع مليلية (Troin, 2011). ومن هنا جاءت تدفقات المعرفة والأموال التي تلقاها الناظور.

لائحة المراجع:

Berriane, M., and Aderghal, M. (2008). The state of research into international migration from, to and through Morocco. Country Paper: Morocco. 2008. Prepared for the African Perspectives on Human Mobility programme, financed by the MacArthur Foundation. Team for Research into Regions and Regionalisation (E3R), Faculty of Arts and Humanities – Rabat Mohammed V University – Agdal, Morocco.

Berriane, M., and Hopfinger, H. (1999). *Nador (Maroc). Petite ville parmi les grandes*. Collection Villes du Monde arabe, Vol.4. Tours, URBAMA (Urbanisation du Monde arabe –UMR 6292 CNRS – Université de Tours,France).

Bilgili, Ö., and Weyel, S. (2009). Migration in Morocco: History, Current Trends and Future Prospects. Paper Series: Migration and Development Country Profiles, 1-62. Maastricht Graduate School of Governance (MGSoG).

Bravo, A. (2009). Nador (1909-2009), Centenario de unaciudaddelnorte de Marruecos. En Atalayón, 4 (2): 4-8. InstitutoEspañol “Lope de Vega”. Nador (Marruecos). Ministerio de Educación y Ciencia. Consejeria de Educación en Marruecos, Embajada de España.

Bravo, A., Bellver, J.A., and Laoukili, M et al. (2005). ArquitecturaEspañola en el norte de Marruecos. La Cuadrícula de Nador. Instituto de Cultura Mediterránea. Ministerio de Cultura. Dirección General de Cooperación y Comunicación Cultural.

[99]-MHUAT 2008

De Haas, H. (2009). International Migration and Regional Development in Morocco: A Review. Journal of Ethnic and Migration Studies, *35*(10), 1571-1593. doi: 10.1080/13691830903165808

EEIRO. (2013). Etude de l'evaluationintegree de l'environnement au niveau de la region de l'Oriental. Mission 3: Rapport sur l'etat de l'environnement regional. (Personal contact with Pr. A. Chafi, Universite Oujda.

El Mandour, A.et al (2010). Groundwater salinization of the agricultural plains located in the Northeastern Mediterranean region of Morocco. Extended abstract id: 350, 477-482. Extended abstracts in *XXXVIII IAH Congress, Groundwater Quality Sustainability*. Krakow, Poland.

Esveldt, I., de Valk, H., Henkens, K., van Solinge,H., and Idema, M. (2000). Push and Pull factors of International Migration.

González, I., Águila, E., and Galán, E. (2007). Partitioning, bioavailability and origin of heavy metals from the Nador Lagoon sediments (Morocco) as a basis for their management. *EnvironmentalGeology, 52(8),* 1581-1593. doi: 10.1007/s00254-006-0602-9

Khattabi, A., Ezzahiri, M., Rifai, N., EL Anzi, R., Naji, H., Soumaa, A. et Fernandez, P. (2007). Analyse de la situation actuelle de la zone côtière de Nador: Milieu biophysique. Projet CAP Nador. Nador. Projet SMAP III Plan d'Action pour la Côte de Nador. SMAP, EuropeAid Co-OperationOffice.

Madariaga, M.R. (2010). El Rif y el poder central: Unaperspectivahistórica. *Revista de EstudiosInternacionalesMediterráneos.*

Mahjoubi et al. (2003) Nature et répartition de la phase argileuse de la lagune de Nador (Maroc Nord Oriental). GeolBelg 6(1-2):31–42

Nakhli, S. (2010). Pressions environnementales et nouvelles stratégies de gestion sur le littoral marocain. *Méditerranée, 115*. Available at: http://mediterranee.revues.org/4996

perspectiva-historica (Last accessed, July2015)

Symes, P. (2006). The Notes of the Rif Revolt. Available at: www.pjsymes.com.au/articles/pdf/riff.pdf. (Last accessed, July 2015).

Yaouti, F., El Mandour, A., Khattach, D., Benavente, J., Kaufmann, O., 2009. Salinization processes in the unconfined aquifer of Bou-Areg (NE Morocco): A geostatistical, geochemical, and tomographic study. Appl. Geochem. 24, 16-31.

Zerrouqi, Z., Sbaa, M., Chafi, A., and Elhafid, D. (2011). Investigation du lessivage des stocks de boues d'épuration de Nador: Étude sur terrain et apport de l'expérimentation. Revue des sciences de l'eau, 24(4), 371-381. doi:10.7202/1007626ar.

النمط العمراني للجزر النيلية ذات البعد التاريخي واستدامة تنميتها

دراسة حالة لجزيرة توتي–الخرطوم

The urban pattern of the Nile islands with a historical dimension and the sustainability of their development

A case study of Tuti–Khartoum Island

د. أحمد آدم خليل

جامعة أم درمان الإسلامية–السودان أستاذ مشارك

ahmedoon49@gmail.com

المستخلص:

تعتبر جزيرة توتي احدى الجزر النيلية التاريخية بولاية الخرطوم، ويرجع تاريخ الاستقرار البشري فيها للقرن السادي عشر الميلادي، ويتميز العمران بها بتداخل الاستخدامات. في ظل النمو السكاني العمراني تأثرت صحة الإنسان وبيئته وإنتاجيته ورفاهية، وحتى تتضح الرؤية يمكن صياغة مشكلة الدراسة: ما هو النمط العمراني بالجزيرة؟ ماهي العوامل الجغرافية المؤثرة على استعمالات الأرض بالجزيرة؟ ما مدى مساهمة التخطيط العمراني في خلق تنمية غير نمطية بالجزيرة؟ أهمية الدراسة: تمثلت في لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالجزر النيلية التاريخية من أجل التخطيط لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة تحقيقاً لرفاهية سكانها. تجلت أهداف الدراسة: في السعي لتحقيق الآتي؛ تقديم روية عن الطابع العمراني التاريخي للجزر النيلية والعوامل المؤثرة في طابعه العمراني، تحليل النسيج العمراني من خلال استخدامات الأرض وعمليات التوسع العمراني وما يصاحبها من مشكلات، رصد وتحليل التغيرات الحادثة وتحديد أسبابها للوصول الى تنمية غير تقليدية في ظل ما نستخلصه من نتائج وعرض للعناصر التعميرية والخدمية والمتطلبات اللازمة للتنمية المستدامة. منهجية الدراسة تمثلت في استخدام؛ المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أهمية موقع جزيرة توتي النيلية الجغرافي ومقوماتها الطبيعية في وجودها داخل الإطار الحضري وتمتعها بموصلية تسهل الوصول اليها ويجعلها عنصراً جاذباً في مجالات التنمية العمرانية والسياحية ، استخلاص

أهم الخصائص والمؤثرات الجغرافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على الهوية العمرانية للجزر التاريخية وأهم الأنماط المعمارية المميزة عليها بما تشمله من تخطيط ومباني وعناصر الجذب للأنشطة المختلفة عليها من أجل بيان القصور في توزيع تلك الاستخدامات في مخطط التنمية المستقبلية.

الكلمات الدالة: النمط العمراني، جزر النيلية، بعد التاريخي، الاستدامة جزيرة توتي الخرطوم

Abstract

Tuti Island is one of the historic Nile Islands in Khartoum State. The history of human settlement dates back to the 16th century AD, and its urbanisation is characterised by overlapping uses. In light of the growth of the urban population, human health, environment, productivity and welfare have been affected, and until the vision becomes clear, the problem of the study can be formulated: what is the urban pattern on the island? What are the geographical factors affecting land use on the island? To what extent does urban planning contribute to creating an atypical development on the island? Significance of the study: The aim was to draw attention to the need to pay attention to the historic Nile Islands in order to plan an integrated economic, social and environmental development to achieve the well-being of its inhabitants.

The objectives of the study were: In pursuit of the following; To present an account of the historical urban character of the Nile Islands and the factors affecting its urban character, to analyse the urban fabric through the land uses and urban expansion processes and the problems arising from them, to monitor and analyse the changes occurring and determine their causes to achieve unconventional development in the light of the results, we extract and present the building and service elements and the requirements of sustainable development. The methodology of the study was to use; Historical method, descriptive analytical method, inductive method, deductive method.

The study led to several results, the most important of which are the importance of the geographical location of the Nile Island of Tuti and its natural components in its presence in the urban setting and its enjoyment of connectivity that facilitates access and makes it an attractive element in the fields of urban and tourism development, extracting the most important geographical, cultural, economic and social characteristics and influences that have affected the urban

identity of the historic islands and the most important patterns of urban development, and social influences that have affected the urban identity of the historic islands and the most important patterns of the distinctive architecture found there, including its planning, buildings and attractions for the different activities found there, in order to indicate the gaps in the distribution of these uses in the future development plan.

Keywords: urban style, indigo islands, post-historic, sustainability, Tuti Island, Khartoum

المقدمة:

اهتم الإنسان منذ القدم باختيار أنسب الأماكن لسكناه وأصلح الأراضي لزراعة نباتاته، وأسهل الطرق لينتقل بين المناطق المختلفة. وهذا ما دفعه لدراسة سطح الأرض ودراسة التجمعات السكانية وأثرها على استخدام الأرضي (Land use) لأنها من المواضيع التي تمس حاجه الإنسان وتحدد مسار حياته. إن المجتمع الذي لا يخطط لاستخدام أرضة يفقد حاضره ومستقبله بل ويفقد معني وجوده.

تأتي أهمية جزيرة توتي من موقعها كمنطقة سكنية في قلب العاصمة المثلثة؛ حيث تطل على مدن العاصمة المثلثة الثلاث؛ الخرطوم، الخرطوم بحري وأم درمان، وكذلك لما يرتبط بالموقع من أبعاد جمالية وسياحية، وفضلاً عن أهميتها الاقتصادية؛ إذ تعتبر أهم وأقرب مورد يمولها بمعظم احتياجاتها من الخضر والفاكهة لجودة أراضيها الزراعية متجددة الخصوبة. بجانب أهميتها التاريخية فهي من أقدم الجزر المستوطنة في ولاية الخرطوم قديماً وحديثاً، كما أنّ لها شأناً عمرانياً لا يقل أهمية عن الشأن الاقتصادي والسياحي والترويحي.

تعرضت المناطق السكنية والأراضي الزراعية بالجزيرة على مدار تاريخها الطويل لمخاطر الجرف والنحت بسبب الفيضان السنوي للنيل الأزرق من جهتي الشرق والجنوب، ونهر النيل من جهة الغرب مما يهدد التنمية الاقتصادية والعمرانية واستدامتها بالجزيرة. حيث تشير بعض الدراسات الى فقدان الجزيرة لحوالي(15) فداناً من أراضيها الزراعية سنوياً، واحتمالية تحوّل الجزيرة إلى شبه جزيرة على مدى(30-40) سنة. لذا اهتمت هذه الدراسة بتحديد دور العامل البشري وأثر الأنشطة الحضرية الأخرى على النمط العمراني بالجزيرة واستدامة تنميتها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. بيان أهم العوامل المؤثرة في نشأة وتكون جزيرة توتي.
2. تقديم روية عن الطابع العمراني التاريخي للجزر النيلية والعوامل المؤثرة في طابعه العمراني.

3. تحليل النسيج العمراني من خلال استخدامات الأرض وعمليات التوسع العمراني وما يصاحبها من مشكلات.
4. رصد وتحليل التغيرات الحادثة وتحديد أسبابها للوصول الى تنمية غير تقليدية في ظل ما نستخلصه من نتائج وعرض للعناصر التعميرية والخدمية والمتطلبات اللازمة للتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الذاتية للموضوع، حيث تعتبر جزيرة توتي من أكثر المناطق التي شهدت تحولاً في نظم استخدام الأرض في ولاية الخرطوم، مما يعطي الفرصة للوقوف على النمط العمراني التاريخي والأنشطة الاقتصادية وعملية التنمية المستدامة لاستخداماتها في ظل مهددات فقدان أراضيها بعامل النحت من جهة وعمليات الإرساب والاتصال البري من جهة الجنوب والتحول الى شبه جزيرة.

على الرغم من توفر وتعدد الكتابات والأبحاث التي تناولت شتى الجوانب لمنطقة الدراسة الا أن أهمية هذه الدراسة تكمن في الآتي:

1. تعتبر هذه الدراسة جديدة من حيث المحتوى والمضمون ومكملة للدراسات المختلفة بمنطقة الدراسة في مجال الجغرافية التطبيقية.
2. تمثل دعوة للمختصين في التخطيط الحضري والجهات ذات الصلة للوعي بالمشكلات والكوارث التي قد تنتج عن التخطيط غير الأمثل بالجزر النيلية.
3. لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالجزر النيلية التاريخية من أجل التخطيط لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة تحقيقاً لرفاهية سكانها.

حدود الدراسة:

تقع منطقة الدراسة فلكياً بين خطي عرض (29̅ 32°)، و(32̅ 31°) شمالاً وتمتد بين خطي طول (38̅ 15°)، و(30̅ 15°) شرقاً. (الهيئة العامة للمساحة ولاية الخرطوم 2019م).

أما إقليمياً فتقع منطقة الدراسة عند منطقة المقرن (ملتقى النيلين) بولاية الخرطوم، يحدها من جهة الشمال والغرب نهر النيل وتطل على مدينة أم درمان القديمة، وشرقاً يحدها النيل الأزرق وتطل على مدينة الخرطوم بحري، أما من جهة الجنوب فيحدها كذلك النيل الأزرق وتطل على مدينة الخرطوم، ومن الجهة الجنوبية الغربية يحدها النيل الأبيض. أنظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): الموقع الفلكي لجزيرة توتي

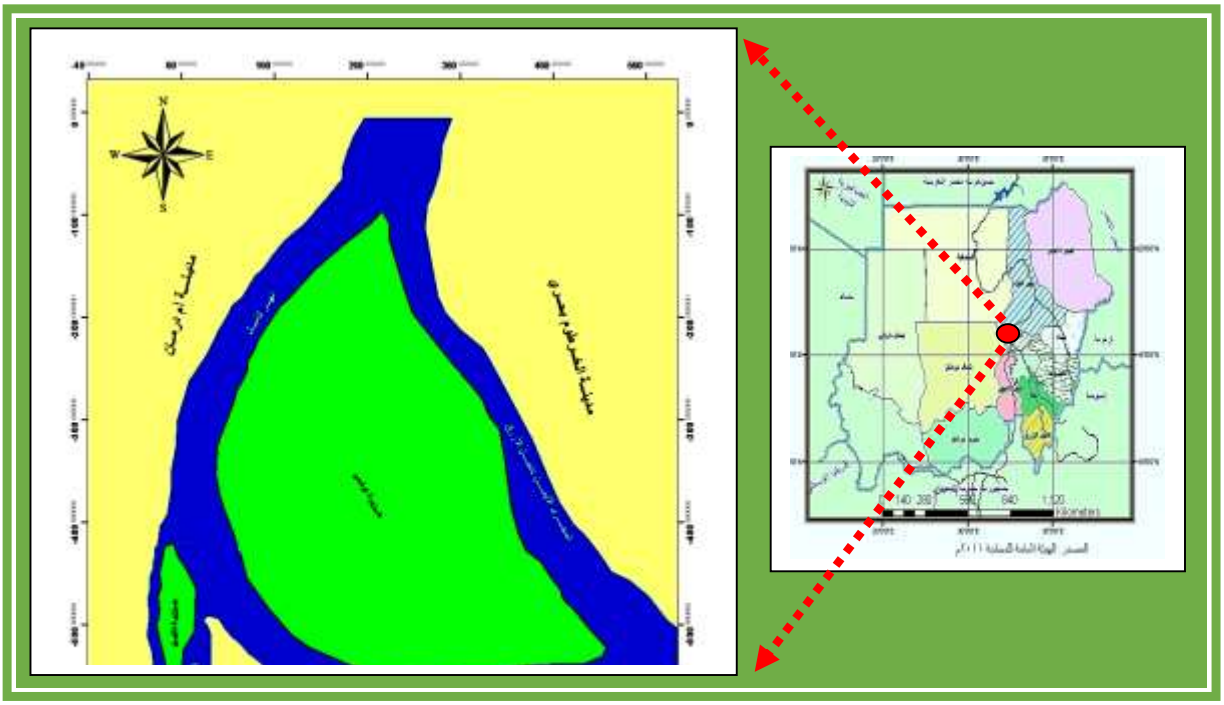

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ولاية الخرطوم 2020م (بتصرف).

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على عدة مناهج تلائم طبيعة الدراسة، تمثلت في المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الأصولي(الموضوعي).

الخلفية التاريخية للنشأة:

جاء في تأريخ مدينة الخرطوم المبكر أنّ أول مستوطنة حديثة في الخرطوم أُنشئت في جزيرة توتي عام 1480م، أي في القرن الخامس عشر الميلادي. بيد أن علماء الآثار قد كشفوا عدداً من المستوطنات الأثرية بمدينة الخرطوم وحول جزيرة توتي يرجع تاريخها إلى فترة تعود الى (5500-1600) سنة ماضية، كما أن الوثائق التاريخية تشير الى أنّ الرحالة (روبنهوش) رسم خريطة لأفريقيا حوالي العام 1670م ظهر عليها اسم (تروتي) في موضع جزيرة توتي الحالية، كما ورد اسم توتي في نفس موضعها الحالي على خريطة أوروبية ظهرت عام 1729م (Markell،1944).

أما أقدم إشارة للاستيطان بجزيرة فترجع إلى العهد المسيحي، حيث ذكر المؤرخ البروفيسور محمد إبراهيم أبوسليم في كتابه " تاريخ الخرطوم" بأن أحد الرحّالة الأوروبيين الذين زاروا الخرطوم عام 1831م، قد وجدوا آثار بقايا لكنيسة قديمة في جزيرة توتي. وهو أمر غير مستبعد لقرب الجزيرة من مدينة سوبا حاضرة مملكة علوه المسيحية (750 ق: م – 1500م) (أبوسليم، 1991م).

عند بداية العهد التركي في حكم السودان رسم رحّالة فرنسي خريطة للخرطوم عام 1840م ظهرت عليها أجزاء من جزيرة توتي موضحاً عليها مناطق السكن والمزارع... إلخ. وتشير بعض الوثائق التي يرجع تاريخها إلى فترة سلطنة الفونج

(1500م-1821م) محرزة بطرف أسر مستوطنة بالجزيرة يؤرخون لاستقرارهم بالجزيرة منذ (700) سنة، يذكرون بأنّهم ينحدرون من سلالات عربية قدمت إلى السودان في القرن الثامن الميلادي من جهة الشمال بهدف نشر الدين الإسلامي.

ويعتقد أنّ جماعات من قبيلة المحس هم من أقدم السكان الّذين استقروا بجزيرة توتي، كما تأكد تسجيلات في بداية القرن الماضي أنّ الجزيرة كانت تضم حوالي مائتي أسرة فقط (EL Nur ،2004م). ووفقاً لتقديرات السكان بمدينة الخرطوم عام 1955 قُدر عدد سكان جزيرة توتي بحوالي(5.851) نسمة، ارتفع إلى أكثر من(6) ألف نسمة في سبعينيات القرن الماضي، ثم إلى أكثر من (10) ألف نسمة عند بداية التسعينيات من نفس القرن، وبكثافة سكانية بلغت (7) أشخاص بالمسكن. وفي العام 2002م بلغ عدد السكان الأصليين حوالي(12.665) نسمة بالإضافة الى (2.520) نسمة عبارة عن العمال والسكان غير المحليين ليرتفع العدد الكلي إلى(15.185) نسمة (كرسي اليونسكو، 2002م).

العوامل المؤثرة في نشأة جزيرة توتي:

تشير المعلومات المناخية إلى أنّ الفترة من (12500 -5500) سنة ق: م (من نهاية البلايستوسين إلى نهاية الهولوسين) قد شهدت زيادة مضطردة في مياه النيلين الأزرق والأبيض، بل واستمرت مياه النيل الأبيض في الزيادة والنقصان حتى العام(1500) ق: م. إذاً بدأ تكوّن جزيرة توتي في موقعها الحالي بعد العام(5500) ق: م تقريباً. وبذا يمكن تحديد الفترة من أواسط الهولوسين إلى أواخره بأنها الفترة التي شهدت نشأة جزيرة توتي عند نهاية النيل الأزرق وقرب منطقة التقائه بالنيل الأبيض. (Caneva,1988). وهنالك العديد من العوامل التي أثرت في تكوين جزيرة توتي تتمثل في الآتي:

1. **الجيولوجيا:**

للعوامل الباطنية دوراً مؤثراً في تكوين ونشأة جزيرة توتي. حيث إنّ حوض منطقة الخرطوم أعيد تشكيله بسبب الحركات الانكسارية في أعقاب آخر الحركات الباطنية المؤثرة في المنطقة، فقد أثّرت الأحداث الجيولوجية المتمثلة في الحركات الباطنية المصاحبة لاضطرابات الأخدود الأفريقي العظيم التي حدثت في الزمن الثالث شرق قارة أفريقيا على مجرى النيل قديماً وحديثاً، متزامنة مع الفترات المطيرة في المناخ القديم فكان اقتران النيلين الأزرق والأبيض وسط السودان أهم نتائج هذه الحركات الباطنية. وقد استدل علماء الجيولوجيا على أن معظم أجزاء نهر النيل ذات أصل باطني بناءاً على تسجيل عدد من الإشارات الزلزالية البسيطة والكبيرة حول منطقة ملتقى النيلين الأزرق والأبيض، وصدع معقد السبلوقة الحلقي على النيل الرئيس على بعد(60) كلم شمال منطقة الدراسة، وصدع جبل أولياء على النيل الأبيض على بعد (40) كلم جنوباً منطقة الدراسة. ثم وجود خور أبوعنجة الذي يصب في نهر النيل غرب جزيرة توتي مباشرة ببعد (340 متراً) ويعتقد العلماء أنّه فالق. وتشير أحدث الدراسات كذلك إلى مرور فالق الخرطوم بجنوب جزيرة توتي كما يلاحظ عليها أيضاً اتجاه فالق جنوب غربي إلى شمال شرقي قرب الجزيرة ومرور فالق أفريقيا الانفصالي بمنطقة الدراسة. أنظر الشكل رقم(2).

الشكل رقم(2): بيانات الزلازل الحديثة وخطوط الصدوع حول منطقة الخرطوم

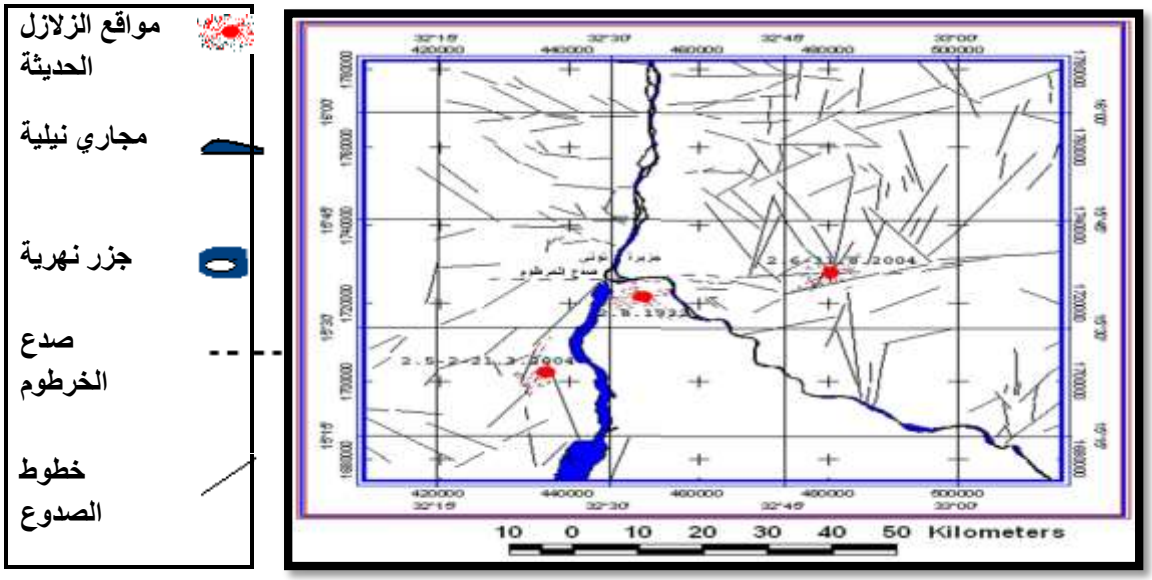

المصدر: (EL faki،2005)-(بتصرف).

2.الطبوغرافيا:

نشأ التكوين الحوضي لمنطقة الخرطوم بسبب ارتفاع الأرض من الناحية الشرقية واستقباله للتراكمات الحوضية التي بدأت منذ العصر الجيولوجي الثاني وحتى الثالث، ثم تأثر المنطقة بالحركات الباطنية في العصر الرابع، وتعرضت الإرسابات إلى عمليات التعرية والتجوية في الفترات اللاحقة مما تسببت في تكوين الانحدار العام للحوض الذي وجه المجاري المائية نحو وسط السودان ثم الاتجاه شمالاً مع عدم وجود مرتفعات واضحة تعترض سير المياه. كما تشير دراسة الرواسب في منطقة الجزيرة بين النيلين إلى سمك الرواسب في الجنوب الشرقي وقلتها مع الاتجاه شمالاً نحو ملتقى النيلين الأزرق والأبيض في مدينة الخرطوم. كذلك نظم تصريف الأودية شرق النيل تظهر توجه الانحدار العام نحو وسط السودان. ومن ناحية أخرى أشارت نتائج أبحاث المياه الجوفية بولاية الخرطوم الى أنّ حركة المياه الجوفية شرق الولاية وشمال الملتقى تتجه من الشرق الى الغرب نحو مجرى النيل، بينما على الجانب الغربي للولاية تتجه من النيل نحو الغرب، وذلك يعكس طبيعة انحدار الأرض قبل وصول المجاري المائية إليها كما يشير إلى حداثة المجرى من منطقة الملتقى الحالي إلى السبلوقة.

عند بداية نشأة الجزيرة تحكمت هذه الطبوغرافيا في توجيه عمليتي النحت والإرساب عند مراحل نشأة الجزيرة الأولى وحتى في مراحل تطوّرها ونموها في العصور اللاحقة. حيث كان ترسب أقدم الرواسب فوق الحجر الرملي بعد نحته مرتفع الجوانب (360-365) متراً فوق سطح البحر تقريباً، مما شكل الانحدار العام للجزيرة وقت نشأتها من الشرق إلى الغرب (Salam,1966). أنظر الشكل رقم(3).

الشكل رقم(3): الخريطة الكنتورية لجزيرة توتي

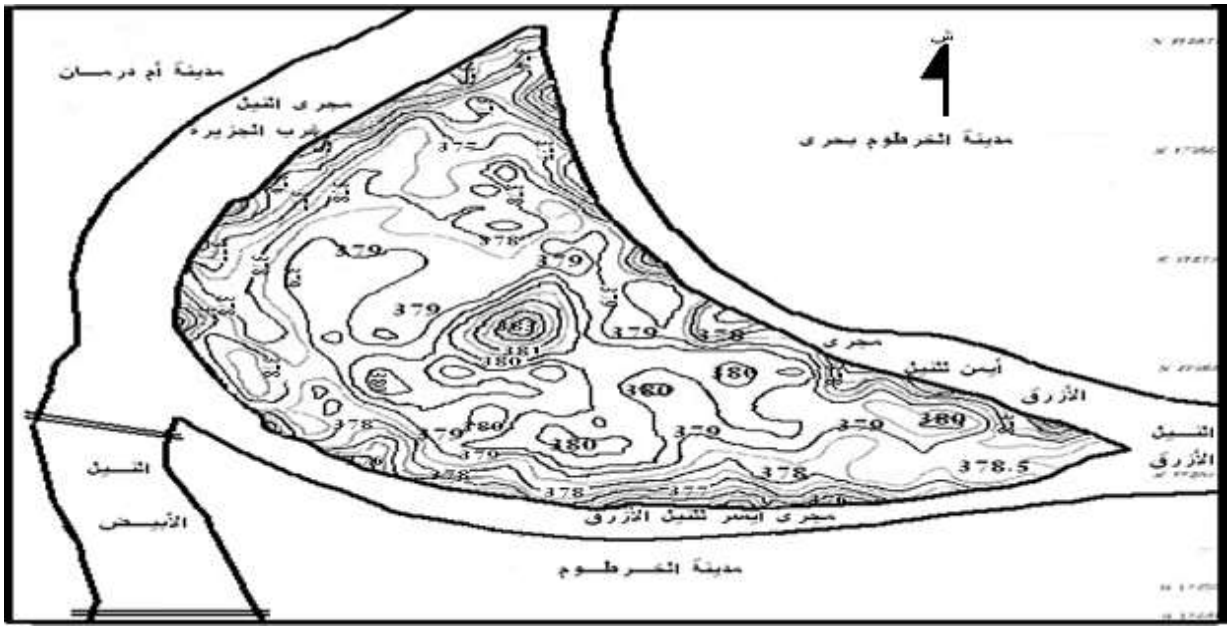

المصدر: مركز السودان للهندسة والمعلومات الهندسية، SEDIC،.(3) LAYER NO (بتصرف)

3. المناخ:

واكب تكوّن ونشأة جزيرة توتي التغيّرات المناخية القديمة التي أكدها حدوث فترة الجفاف الثانية في فترة نهاية البلايستوسين، حيث أدت لحدوث جفاف الأودية الشرقية لجمهورية مصر وأودية شرق النيل في السودان، حيث كان يصب بعضها في المجاري النيلية شرق جزيرة توتي في تلك الفترة. ثم دخول الدور المطير الثالث الذي قدر أنّه حدث في أواسط الهولوسين، وفيه تعمقت المجاري المائية الحالية. كما شهدت أواخره تذبذباً في كمية الأمطار ثم الدخول في فترة الجفاف الشديد الذي أدى إلى انخفاض مستوى المجاري المائية عما كان قبلها(بكير،2001).

4. الهيدرولوجيا:

يشمل العامل الهيدرولوجي مجموعة من العوامل مثل؛ تصريف المياه من حيث الزيادة والنقصان، البيئة النهرية مثل انحدار المجرى ومعدل الجريان، بالإضافة إلى حركة المياه واتجاهها. فمن المعلوم أن تكوّن الجزر الرسوبية عند ملتقى الروافد والأنهار، أمر مشاهد في معظم أنهار العالم خاصة عند اختلاف التركيبة الفيزيائية والكيميائية والكثافة بين المجاري الملتحمة، فعند التحام رافد شديد الانحدار ذي مياه عكرة بمجرى رئيس، سيقوم هذا الرافد بترسيب حمولته عند نقطة الالتحام، خاصة وأنّ هذا الموضع يمثل مستوى قاعدة نهائي للرافد الملتحم. فترسيب الرواسب الخشنة سوف يتسبب في تراكم الرواسب المتوسطة والناعمة في نهاية موسم الفيضان، وبالتالي يتسبب في تكوين جزر رسوبية. (تاربوك، 1980م).

في جزيرة توتي ارتفع القلب الصخري من القاع حتى السطح فأصبح كالعمود الفقري الذي يتحكم في عمليتي النحر والإرساب حوله، بذلك استطاعت هذه الكتلة الصخرية الصمود أمام قوة تصريف المياه الموسمية منذ وصول مياه النيلين إليها بسبب تركيب

الحجر الرملي الحديدي، وفيما بعد وبسبب الاختلاف الطفيف في بداية موسم الفيضان لكل نهر جعل مجرى النيل الأبيض يعمل كقناة تصريف لتفريغ ضغط المياه في موسم فيضان النيل الأزرق، فكان مصدر حماية من زيادة نحر صخور القلب مما ساعد على الاختلاف في زيادة عمليات الإطماء وبالتالي تثبيت وحماية الجزيرة الوليدة من التدمير.

5. الجيومورفولوجيا:

ساهمت العوامل الجيومورفولوجية بفعالية في نشأة جزيرة توتي وفي نموها وتطوّرها من خلال عمليات النحت والنقل والإرساب النهري الذي قامت به مياه النيلين في منطقة الدراسة. فعندما وصلت المياه إلى منطقة المقرن الحالية مارست عملها من كشط وتحطيم المواد الصخرية بقوة ضغط المياه، ومن جراء ذلك تفتت الصخور المتشققة قبلاً واستخدمت في كشط ونحر المجاري النهرية مما أدى لتعميق المجاري، وبدأ نحت الجوانب لتوسيع المجرى النهري، فأصبح قلب الجزيرة الصخري (الآن) يمثل أحد جوانب المجرى قبل نشأة الجزيرة فبدأت عمليات بناء الجزيرة عند حجز الرواسب على الجوانب الشمالية والشمالية الغربية حسب وضع النواة وطبيعة انحدار الأرض الأولى، وساهم النيلين في الترسيب بالتتابع مع حركة انخفاض التصريف لكليهما، ورويداً رويداً ازدادت المواقع والمساحات المترسبة حول النواة الصخرية مع ارتفاعها لحوالي (2-12) متراً عن مستوى الفيضان، الأمر الذي حال دون مواصلة نحتها وقت النشأة. وبمساعدة العوامل الجيومورفولوجية تطوّر الإرساب حول القلب الصخري، وبدأت تظهر ملامح الجزيرة النهرية وبذلك انتهت مراحل نشأتها. (Adamson, 1982).

أولاً: الخصائص الجغرافية لجزيرة توتي:

1. الشكل ومساحة الجزيرة:

تم قياس أطول محور في الجزيرة والذي يبدأ من الرأس الجنوبي الشرقي إلى أقصى الشمال الغربي، فبلغ طوله حوالي (3.603) كلم تقريباً، بينما بلغ عرضها رغم عدم انتظام السطح حوالي (1.760) كلم تقريباً.

أما فيما يختص بمساحة الجزيرة في تتغيّر خلال العام بين موسمي الجفاف والفيضان، وتحدد المساحة الفعلية بعد انتهاء فترة الفيضان في كل عام. وبتحليل الصور الجوية والفضائية للجزيرة اتضح أن مساحة الجزيرة ذادت في عام 2008م لتبلغ حوالي(4.76) كيلومترا مربعاً عما كانت عليه في عام 1988م حوالي(3.37) كيلومترا مربعاً، حيث غُمرت بمياه الفيضان الت غطت حوالي (29.2%) من مساحة الجزيرة.

2. التربات:

يمكن تقسيم التربة في توتي إلى ثلاثة أنواع:

أ) التربة الرملية:

تمتد من أواسط الجزء الشرقي نحو الجنوب الشرقي من جزيرة توتي بمساحة تقدر بحوالي(95.3) فدان لكن بسبب الترسبات النهرية انحصرت في الجزء الجنوبي من الجزيرة بمساحة (1.4) فدان، وهي تربة قليلة الخصوبة وبالتالي فإن قيمتها الإنتاجية ضعيفة لذلك كانت تترك في الماضي بوراً وأصبحت الآن امتداداً للمناطق السكنية.

ب) التربة الطينية:

توجد بالجزء الجنوبي الغربي من جزيرة توتي، وتتميز هذه التربة بخصوبتها وإنتاجيتها العالية لذلك تزرع فيها الخضروات والأعلاف.

ت) تربة الطمي (الغرين النهري):

تكونت هذه التربة نتيجة للطمي الذي يحمله النيل الأزرق في فترة الفيضان، وهي توجد بمحاذاة النيل الأبيض والأزرق، وتغطي معظم أجزاء الجزيرة، إذ تبلغ مساحتها حوالي (854) فدان غير أن المستغل منها حالياً لا يتعدى الـ(52%) بسبب تمتد المناطق السكنية. بيد أنها تعتبر من أصلح التربات لمزروعة بالفواكه وبعض الخضروات.

3. المناخ:

تظهر أهمية المناخ وعناصره درجة الحرارة والأمطار والرياح.... الخ في جغرافية المدن لتأثيرها على الاتجاهات ومحاور النمو العمراني وتركيب المدينة علي حياة الإنسان حيث يتضح أثر هذه العناصر المناخية في نوعية الموارد المستخدمة في البناء وعرض الشوارع والطرقات واستخدام الأرض والأنشطة البشرية.

نظراً لعدم وجود محطة أرصاد خاصة بجزيرة توتي تم الاعتماد على محطة الخرطوم للحصول على بيانات المناخ.

أ) درجة الحرارة:

تقع ولاية الخرطوم في منطقة حارة، وتعد اعلي درجة حرارة فيها من بين الدرجات العظمي في البلاد، وترتفع درجات الحرارة في فصل الصيف في نهاية شهر مارس وتستمر درجات الحرارة في الارتفاع حتى نهاية شهر يونيو حيث تتراوح درجات الحرارة في الصيف بين(34-40) درجة مئوية اما في الشتاء فدرجات الحرارة تتراوح ما بين(27-30) درجة مئوية. (الهيئة العامة للإرصاد الجوي -2019م).

من خلال التحليل يتضح أن هناك تفاوت في درجات الحرارة من عام لأخر، مما يؤثر على تصاميم المساكن ومادة البناء المستخدمة حيث تتميز معظم المساكن في منطقه الدراسة بوجود فناء(حوش) يسمح بتهوية الغرف، كما تسقف بالسقف البلدي (الحصير وجرير النخل والطين) لتلطيف درجه الحرارة مع وجود لبعض المساكن المبنية بالطوب والخرسانة التي تحتوي على وسائل التكيف الحديثة التي لتتناسب مع الظروف المناخية الحارة. ومن الملاحظ كذلك إن معظم المنافذ والمداخل تكون في اتجاهات لا تسمح بدخول أشعه الشمس والمباني متقاربة لتقلل الأشعة الساقطة عليها.

ب) الضغط الجوي والرياح:

تسود ولاية الخرطوم رياح شمالية غربية في أشهر أكتوبر ومارس، وخلال الأشهر (نوفمبر، ديسمبر، فبراير، مارس، أبريل ومايو) تتحول إلي رياح شمالية، ثم تكون جنوبية غربية في أشهر الخريف (يونيو، يوليو، أغسطس وسبتمبر).

تؤثر الرياح في منطقة الدراسة علي العمليات الزراعية بالسواقي الزراعية النيلية، وتقليل المساحات الزراعية برفع الأمواج من النيل وتنشيط عمليات النحت (الهدام)، إما في مجال العمران فتؤثر الرياح علي حركة النقل والمواصلات علي الشوارع والطرقات الترابية بأثارة الغبار والأتربة، وتبعثر النفايات، مما يؤدي لتراكم الأوساخ في مصارف الأمطار مما يؤدي لتدهور صحة البيئة، وكذلك تؤثر الرياح علي خدمات الكهرباء والاتصالات بقطع الخطوط(الأسلاك) الهوائية، فضلاً عن تأثيرها علي بعض الصناعات الخفيفة التي لا تتحمل الغبار والأتربة مثل النجارة وصيانة العربات والمخابز

ت) الأمـطار:

يبدأ موسم الخريف في فصل الصيف الحار الممطر (يوليو-أكتوبر) نتيجة لتوغل الرياح الموسمية الجنوبية الرطبة ويتزايد معدل الأمطار في شهر أغسطس ويقل في منتصف سبتمبر وتتباين معدلات هطولا لإمطار من سنه لأخرى وتراوحت نسبه هطول الأمطار في المنطقة بي بـ(3.4-4.8) ملم، بين شهري يوليو-أكتوبر بينما بلغ معدل المطر السنوي بـ(153.8) ملم (الهيئة العامة للإرصاد الجوي -2019م).

تسبب الأمطار الموسمية قلق للسكان بجزيرة توتي لما تشكله من مخاطر تصريفها لعدم وجود مصارف للأمطار داخل معظم الأحياء يؤدي الى تلف وتدمير المساكن الطينية، فضلاً عن مخاطر الفيضان وما يصاحبه من عمليات النحت (الهدام) التي تشكل خطراً على الأراضي الزراعية والمساكن خاصة على الجوانب الشرقية والجنوبية الشرقية أو تغير استخدام الأرض لزيادة التربة الرملية نتيجة لعمليات الإرساب بالجهة الغربية لجزيرة توتي إثناء الفيضانات. فقد غمرت أجزاء واسعة من أطراف جزيرة توتي في فيضانات(1988-1998-2008م) وتسببت في انهيار الأطراف الغربية للجزيرة.

4) الغطاء النباتي:

تنتشر بجزيرة توتي عقب انحسار مياه الفيضان بعض الشجيرات والأعشاب والحشائش الطبيعية مثل العشر (Catotropis prcera)، السدر (Zizphus spinachrist)، والسنط (Acacia nilotice)، النيم (Azardirachta indica)، والسنمكه(Acutifolia)، والسعدة-النجيل) (Cynofom dactyl).

ثانياً: الخصائص البشرية:

أ) حجم السكان:

يبلغ عدد السكان بمنطقة الدراسة وفق التعداد السكاني الخامس 2008م حوالي(17) ألف نسمة تقريباً. (الجهاز المركزي للإحصاء،2019م).

ب) التركيب النوعي:

بالنسبة للتركيبة النوعية لسكان جزيرة توتي اتضح أن الذين شملتهم الاستبانة عدد الذكور يبلغ حوالي (6.490) نسمة بينما بلغ عدد النساء أرباب الأسر من الإناث حوالي (6.175) نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019م).

ت) التركيب العمري:

تتوزع نسبة التركيب العمري بجزيرة توتي كما يلي؛ الفئات صغار السن وتمثلها الفئة العمرية (أقل من15 سنة) ما نسبة (26.8%)، وفئة الشباب وتمثلها الفئة العمرية (15–59) ما نسبة (51.5%)، ثم فئة كبار السن، وتمثلها الفئة العمرية (60 فأكثر) فتمثل نسبة (21.6%). أنظر الشكل رقم(4).

الشكل رقم(4): التركيب النوعي لسكان جزيرة توتي

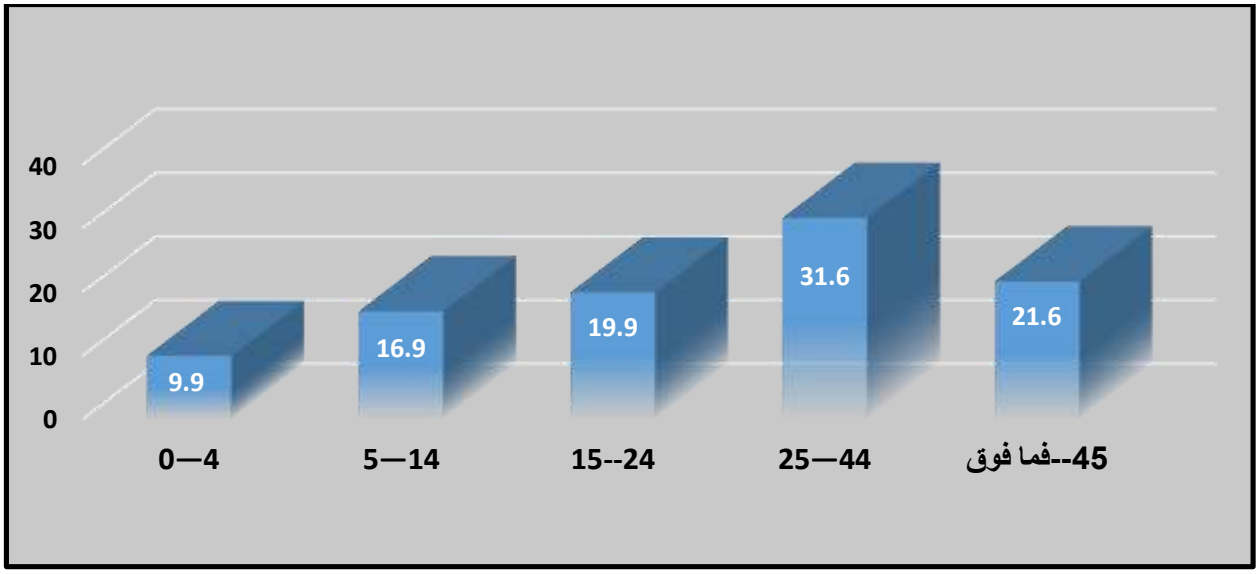

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، 2019م.

عليه يمكن أن نتبين أن مجتمع جزيرة توتي من الفئات الشابة المنتجة، مع ارتفاع نسبة الإعالة الكلية متمثلة في فئات صغار السن وكبار السن.

رصد وتحليل أهم استخدامات الأرض:

1. الاستخدام السكني:

نتيجة للنمو السكاني في منطقة الدراسة فقد زادت مساحة الأراضي المستقلة في السكن حيث نجد أن نسبة الاستخدام السكني ارتفعت من (14%) في عام 1975م إلى (40%) في عام 2014م أي بنسبة زيادة بلغت (36%)، حيث ينتشر العمران وسط الجزيرة بنسبة (44%)، تليها المنطقة الشمالية بنسبة (36.7%)، ثم المنطقة الجنوبية بنسبة (19.3%)، ويرجع ذلك للارتفاع النسبي لمستوى سطح الأرض. بلغت مساحة الأراضي السكنية عام 2008م حوالي (0.9) من الكيلومترات المربعة من جملة مساحة الجزيرة. أما فيما يختص بخصائص المساكن فيمكننا تحديدها في

- **مساحة المسكن:**

تبلغ نسبه المساكن التي تتراوح مساحتها بين (200-300) متراً لحوالي (34.7%)، بينما التي بلغت نسبه المساكن ذات المساحة(350-400) متراً حوالي (29.3%)، أما نسبة المساكن ذات المساحة (450-500) متر فتمثل حوالي (22.7%)، وهناك مساكن تفوق مساحتها الـ(500) متر تمثل نسبتها حوالي (13.3%).

- **عدد الغرف:**

يتفاوت عدد الغرف بالمسكن حيث تراوحت النسب المئوية (6%) للمسكن ذو الغرفة الواحدة و(24.7%) للغرفتين، و(37.3%) للمسكن ذو الثلاث غرف، و(22%) للمسكن ذو الأربع غرف، بينما الذين يسكنون خمس غرف فأكثر يمثلوا حوالي (10%).

- **مواد البناء:**

تستخدم في بناء المساكن المواد المحلية بمنطقة الدراسة، حيث يستخدم نسبة (76%) من السكان الطوب الأحمر، و(21.3%) يستخدمون الأسمنت المسلح بينما نسبه (2.7%) من السكان يستخدمون الطين اللبن (الجالوص).

وبالإجمال ومن خلال تحليل وتفسير الصور الجوية نجد أن نسبة الاستخدام السكني ارتفعت من (14%) في عام 1975م إلى (40%) في عام 2013م أي بنسبة زيادة بلغت (36%) وانتشار المباني السكنية وسط الأراضي الزراعية نتيجة النمو السكاني. بينما انخفضت نسبة المساحات الزراعية ففي عام 2013م بلغت (60%)مقارنة بـ(87%) في عام 1975م أي بنسبة نقصان بلغت (27%) وهذا يعني إن هنالك توسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية. والخريطة أدناه تبين التوسع في الاستخدام السكني.

الشكل رقم (5): التوسع العمراني 1974-2019م

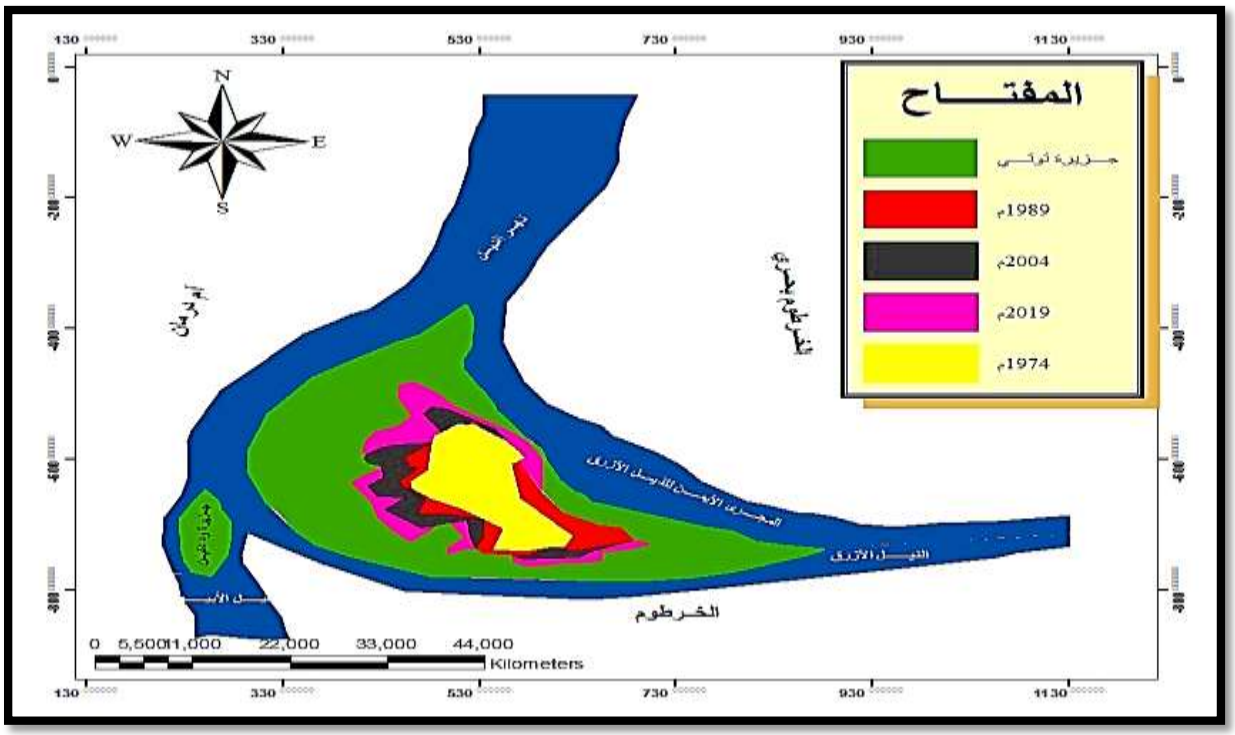

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ولاية الخرطوم 2020م (بتصرف).

2. الاستخدام الزراعي:

تنتشر الزراعة بجزيرة توتي لتغطي معظم النواحي الشمالية الغربية التي تكثر فيها زراعة البساتين كالمانجو، الليمون، الخضروات والبرسيم، وتتصل بالمناطق الزراعية على الجوانب الغربية والجنوبية الغربية ثم الجنوبية والجنوبية الشرقية. بلغت مساحة الأراضي الزراعية عام 2008م(3.04) كيلومترات مربعة بنسبة (63.3%) من المساحة الكلية للجزيرة.

- **نظم الحيازة وملكية الأراضي الزراعية:**

الحيازة الزراعية عبارة عن مساحة معينة من الأرض الزراعية مكونة من قطعة واحدة أو عدت قطع يحوزها مزارع تستغل في زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة. والحائز على الأرض هو المسؤول إداريا وماليا عن إدارة القطعة التي يحوزها. وهناك ثلاثة أنواع من الحيازة بمنطقة الدراسة تتمثل في الملك الحر، أو الإيجار أو الملك الجماعي حر* .

كل أراضي جزيرة توتي ملك حر للأهالي وهي موروثة من الأجداد، ومسجلة بوزارة الشؤون الهندسية بولاية الخرطوم على أساس إنها ارض زراعية، مقسمة إلى ثمانية وثمانين ساقية. كل ساقية تتراوح مساحتها بين (1.4ـ 4.5) فدان.

- **إدارة الحيازة الزراعية:**

*** الحيازة الجماعية هي حيازة وراثية ولم يتم تقسيمها بين أفراد الأسرة بعد وفاة المالك أو الجد أو عميد الأسرة.**

فيما مضي كان (18%) من الحيازات تدار بواسطة أصحابها، بينما (26%) منها تدار بواسطة عمالة مستأجرة بمقابل مادي أو بأجر عيني من المحاصيل أو قد يتم تأجير الأرض بقيمة تتراوح بين (700-2500) جنية سوداني شهرياً، إن التحول في حجم ملكية الحيازات تبعة تحول في إدارة تلك الحيازة في الوقت الذي كانت تدار فيه الحيازات بواسطة أصحابها في الوقت السابق، فان الوقت الراهن شهد تقسيم الأفراد من حيث إدارتهم للحيازات الزراعية.

- **نوع استغلال الأرض الزراعية:**

تتنوع طبيعة استغلال الأرض الزراعية بمنطقة الدراسة، حيث تمثل نسبة استغلالها في للزراعة المختلطة (21.3%)، بينما تستغل نسبه (4%) منها لكمائن صناعة الطوب. ويلاحظ قلة حرفة بمنطقة الدراسة تربية الحيوانات بسبب زراعة أغلب الأراضي وتوسع العمران، وتربي الأبقار بنسبة (12%)، الضأن بنسبة (1.3%)، والماعز بنسبة (2.7%)، والدواجن بنسبة (7%).

3. الاستخدام الصناعي:

صناعة الطوب المحروق (الطوب الاحمر) بدأت هذه الصناعة في العام 1909م، بعد تَحول سكان ولاية الخرطوم إلى بناء المنازل بالطوب المحروق بدلاً عن الطين اللبن والقش وتتميز جزيرة توتي بوفرة الطين والغرين النيلي، وهي المادة الخام الأساسية في صناعة الطوب المحروق وروث الحيوانات، ثمّ تلي ذلك عملية التخمير لمدة يوم واحد، وأحياناً لساعات، ومن ثمّ تتمّ صناعة الطوب الأخضر في شكل قوالب ويعرض لأشعة الشمس لمدة أسبوع أو اقل كما ثم يرص في الكمائن تستخدم الحطب أو روث الحيوانات لحرقه.

4. مرافق خدمية أخرى:

تتركز معظم المرافق الخدمية (مركز الشرطة، العيادات، مجلس المحلية، السوق، البنوك، محطة تجميع المواصلات والنقل... إلخ) في وسط الجزيرة كما نجد المرافئ النهرية على الحواف الجنوبية للجزيرة والتي كانت تمثل همزة الوصل بين الجزيرة وولاية الخرطوم، الإ أنها فقد أهميتها بعد إنشاء جسر الخرطوم بينما مازال مرفأ أم درمان بالجهة الغربية يربط بين جزيرة توتي ومدينة أم درمان في مرسى الموردة. وتنتشر بالجانب الشرقي المرافق الاجتماعية كالنوادي والمدارس، بالإضافة إلى المساجد والصيدليات، فضلا وجود بعض المعالم الأثرية وطلمبة مياه الري بالجانب الشمالي للجزيرة.

5. المواقع الخالية:

تنتشر على الجزيرة مواقع خالية من السكن والزراعة قُدرت مساحتها عام 2008م بحوالي (576) ألف كيلومتر مربع، تتمثل في الميادين الرياضية والساحات الفضاء أمام المساجد كساحة العيد وأماكن أخرى بين المساكن وعلى الجوانب الجنوبية والجنوبية الشرقية والمساحات الرملية الجديدة.

الاتجاهات المستقبلية لاستخدام الأرض بجزيرة توتي:

حسب الرؤية الكلية للخطة الهندسية المستقبلية لتطوير جزيرة توتي فان التخطيط العمراني سيكون على حساب الأراضي الزراعية بسبب ارتفاع قميه الأرض السكنية مقارنة بقميه الأرض الزراعية، حيث يؤيد نسبة (60%) من سكان الجزيرة يفضلون تحويل الأراضي الزراعية لسكنية لعدم استفادتهم المجزية للزراعة حيث أن معظمهم ليس لديهم خبره ودراية بالزراعة لذلك يجدون الفائدة في الاستثمار السكني. فضلاً عن قيمة تعويض الأهالي عن أراضيهم الزراعية في حالة إعادة تخطيط الجزيرة الشيء الذي سيؤدي الى انهاء حرفة الزراعة بالجزيرة.

اما نسبة (40%) من السكان يرفضون تحويل الأراضي الزراعية لسكنية، حيث سيترتب عليه أثار بيئية سالبة تتمثل في التلوث الضوضائي، وتصدع وانهيار المباني لطبيعية الأراضي الزراعية.

عليه يمكن إجراء سلسلة من عمليات التنمية حتى تتكامل الاستخدامات بالجزيرة بما يتلاءم وطبيعة النسيج الداخلي وربطها بالمنطقة من حولها، ولتحقيق ذلك تصنيف منطقة سياحية مكملة للمدينة وتنشأ ملاهي، ونوادي ومطاعم وفنادق، والطرق والمناطق الثقافية والأنشطة الاجتماعية بتوتي للاستفادة من إمكانية التحريك السياحي وعمل مسار نيلي في شكل تخطيط كورنيش بعرض لا يقل عن (20) متراً وارتفاع (3) متراً، بحيث يكون متاح للجمهور على طول القطاع يحتوي على حدائق عامة ومطاعم مفتوحة. أنظر الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): الاتجاهات المستقبلية لاستخدام الأرض بجزيرة توتي

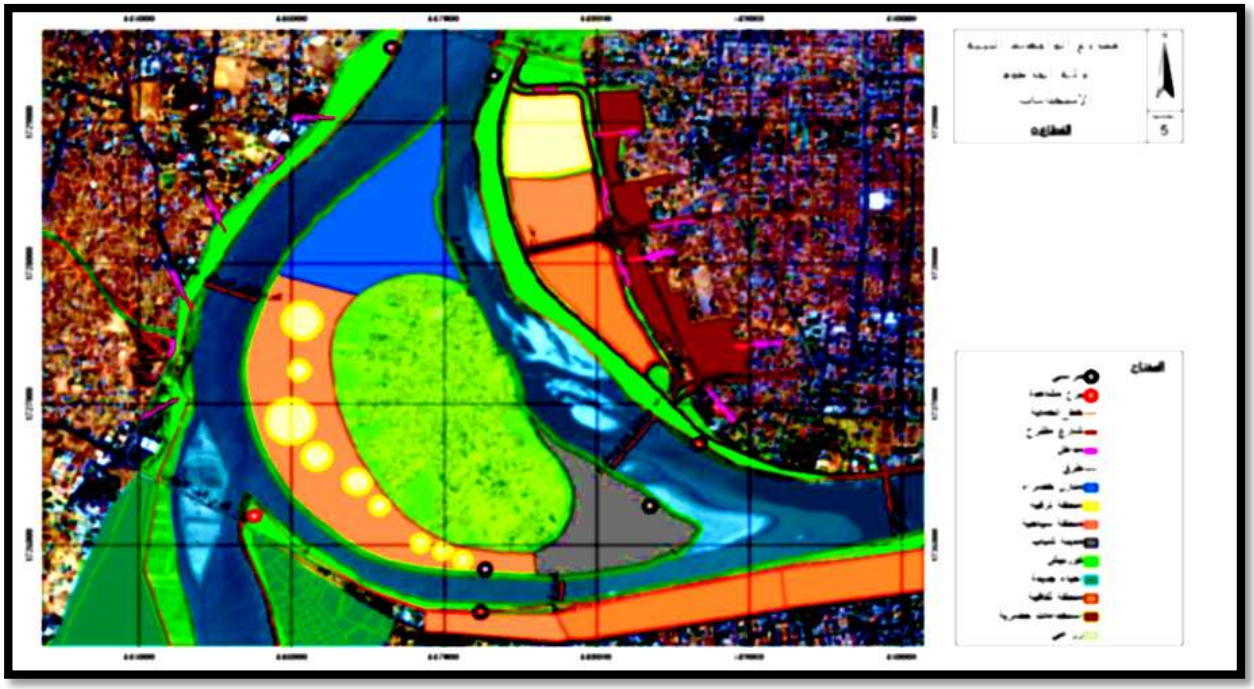

المصدر: مقترح الباحث اعتماداً على المخطط الهيكلي ولاية الخرطوم،2019م

النتائج:

1. تبعاً لقانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنه 1994م فإن جزيرة توتي قد اكتسبت السمات الحضرية المطلوب أي أننا يمكن نسميها مدينة.
2. من خلال البحث أتضح أن هناك بعض التغيرات التي طرأت على استخدام الأرض من حيث مساحة الأراضي المستغلة لأغراض السكن، حيث ارتفعت من (14%) في عام إلى (40%) خلال الفترة (1976-2014م) بنسبة زيادة بلغت (36%).
3. انخفاض نسبة المساحات الزراعية من (87%) الى (60%) خلال الفترة (1976-2014م) بنسبة نقصان بلغت (27%).
4. تبين من خلال الدراسة والتحليل أن سبب تقلص المساحات الزراعية يرجع الى أسباب طبيعية تتمثل في ظاهرة النحت والهدام الناتج في فيضان النيل الأزرق في الجهة الشرقية، وكذلك نتيجة لأسباب بشرية تتمثل في الردميات التي يقوم بها إدارة فندق قصر الصداقة بالشاطئ الشرقي للنيل الأزرق من جهة مدينة بحري، وتوسعة شارع النيل بالشاطئ الجنوبي للنيل الأزرق من جهة الخرطوم، فضلاً عن إنتشار كمائن صناعة الطوب على طول مجرى النيل الأزرق جنوب جزيرة توتي وغربها على طول مجرى نهر النيل غرب جزيرة توتي.
5. أدى تشييد كبري توتي –الخرطوم، الى نهضة عمرانية بجزيرة توتي نتيجة لارتفاع أسعار الأرض وارتفاع أسعار الإيجارات للأغراض المختلفة بسبب قربها من المصالح والمؤسسات الحكومية، والجامعات، الأسواق.
6. أظهرت الدراسة إن أن النشأة الأولى للجزيرة كمنطقة زراعية والعفوية في توسعها العمراني أثر على مخططها العام، وأدى لتزاحم الخدمات وتوزيع غير أمثل لاستخدامات الأرض، وضيق مساحات الشوارع وعدم انتظامها.
7. أظهرت الدراسة وجود عدد من المعوقات التي تحول دون إعادة تخطيط الجزيرة تتمثل في التركيبة الاجتماعية والثقافية للسكان بجزيرة توتي، وقيمة وتكاليف التعويضات الحكومية ومدي قبول السكان بها.
8. تبين أن صناعة الطوب ووجود كمائن حرقه تتسبب في إنتشار الروائح الكريهة (تلوث هوائي) باستخدامها لروث الحيوانات والحطب في عمليات الحريق والتي يمتد تأثيرها الى منطقة المقرن حيث تنتشر المساكن والمؤسسات الحكومية السيادية (قاعة الصداقة) والفنادق وأماكن الترفيه (المتحف القومي، حدائق الأسكلا، حديقة الطائف.... الخ).

التوصيات:

1. تخطيط الجروف (70%) للأهالي، (30%) للحكومة بما في ذلك الخدمات.
2. إنشاء شارع كورنيش نيلي ليكون حامي لتوتي من الهدام والتآكيل والفيضان على طول الجهة الشرقية.

3. إعادة تخطيط جزيرة توتي حيث أن سجلات الأراضي للسواقي من (1-88) أراضي سكنية استثنائياً، ويتم حصر الأراضي الزراعة بمنطقة الجروف الحالية.
4. تقييد بناء القطع السكنية رأسياً لتحقيق الكفاية السكنية للأسر الممتدة بجزيرة توتي.
5. إعادة تخطيط وتوزيع الخدمات بموجب تسوية حقوق ملاك السواقي وتعويضهم بطريقة مجزية.
6. ردم وتسوية طريق دائري يربط كبري الخرطوم -توتي وحتى منطقة (الرويس).
7. الاستفادة من بقية المواقع الخالية بتخطيطها بطريقة استثمارية كما موضح بالشكل رقم تنتشر على الجزيرة مواقع خالية من السكن والزراعة قُدرت مساحتها عام 2008م بحوالي (576) ألف كيلومتر مربع.
8. تجفيف صناعة الطوب جنوب وغرب جزيرة توتي.

المصادر والمراجع:

1. أحمد البدوي محمد الشريعى، الدراسة الميدانية أسس وتطبيقات في الجغرافيا البشرية، الطبعة الأولي 2004م-1424هـ، دار الفكر العربي، القاهرة.
2. تاربوك، أ جي ولونجنز. ف.ك، الأرض -مقدمة للجيولوجيا الطبيعية-ترجمة البهلول وآخرون. منشورات مجمع الفاتح ليبيا، 1989م.
3. جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الخامسة، دار غريب القاهرة، 1987م.
4. صلاح الدين الشامي، استخدام الأرض دراسة جغرافية، منشاة المعارف بالإسكندرية، 1998م.
5. عبد الفتاح، محمد وهيبة، جغرافية العمران، دار النهضة لبنان، 1972م.
6. عثمان محمد غنيم، تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولي، 2001م.
7. كرسي اليونسكو للمياه، دراسة تطوير شواطئ النيل بمركز الخرطوم، 2002م.
8. محمد إبراهيم أبوسليم، تاريخ الخرطوم، دار الجيل، بيروت، 1970م.
9. محمد خميس الزوكة، دراسة استغلال الأرض في الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
10. الهيئة العامة للمساحة ولاية الخرطوم، 2019م.
11. الهيئة العامة للأرصاد الجوية -ولاية الخرطوم، 2019م.
12. الجهاز المركزي للإحصاء-ولاية الخرطوم، 2019م.
13. Adamson .D .and Williams. M , (1982), The Land Between
14. Two Niles, A. A. Balkier /Rotterdam. Netherlands

15. Abdel Salam, Yassin (1966) ،The ground water geology of the Gezira. B.S.C U of KH.
16. EL Nur, Magdolen E. O (2004) Spatial and Visual Attributes in
17. Tuti Island, Faculty of Engineering and Architecture .U. K.

الضاحية الجنوبية الغربية لمدينة الدار البيضاء : الديناميات ورهانات تحقيق التنمية الحضرية

La Banlieue Sud–Ouest de Casablanca :Dynamiques et Enjeux du Développement Urbain

عبد الوهاب صديق

استاذ الثانوي التأهيلي، دكتور باحث في الجغرافيا البشرية

المغرب كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء،

abdelouahab.sadik@gmail.com

ملخص:

تشهد ضواحي وهوامش المدن المغربية الكبرى (كالدار البيضاء والرباط وفاس...) دينامية ملحوظة خلال العقود الأخيرة، على المستوى المجالي والاجتماعي والسوسيومهني والاقتصادي والديمغرافي ...، فمجاليا تعيش هذه المجالات العديد من التفاوتات السوسيومجالية. كما أن عدد سكانها عرف تزايدا واضحا وارتفاعا في الكثافة سكانية. ومن زاوية أخرى، فإن الأنشطة الممارسة تميزت بتغير جذري للتكيف مع الواقع الجديد، حيث انتقلت من ممارسة الأنشطة الفلاحية بالوسط القروي، قبل انتقالها إلى هاته المجالات، إلى ممارسة أنشطة غير مهيكلة (تجارة الرصيف او البناء او الحرف...) ولقد نتج عن ذلك تدهور الاوضاع الاجتماعية: انتشار الامية وارتفاع مستوى الهدر المدرسي والفقر ومشكل السكن...

في هذا الإطار، ترمي هذه المداخلة إلى معالجة دينامية الضاحية الغربية لمدينة الدار البيضاء، على المستوى المجالي والسوسيواقتصادي... ثم امكانية تحقيق تنمية حضرية واجتماعية حقيقية بهذه المجالات، خاصة وأنها تعاني من نقص كبير على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الاساسية. وقد اعتمدنا في مقاربتنا للموضوع بشكل اساسي على البحث الميداني بعينة 5%.

الكلمات المفاتيح: المجالات الضاحوية – التنمية الحضرية– الضاحية الجنوبية الغربية للدار البيضاء

Abstract

The suburbs of large cities such as Casablanca, Rabat and Fez … have undergone a notable dynamic in recent decades in spatial, social, socio-professional, economic and demographic terms …

Spatially, the different areas have several socio-spatial disparities and a high population density. Moreover, the professional activities carried out have also undergone a radical change in order to adapt to the new situation. This situation has led to a deterioration in the social conditions of the inhabitants, an increase in the illiteracy rate, school drop-out and poverty, as well as a housing problem.

In this context, this paper aims to examine the dynamism of the suburbs to the west of the city of Casablanca in spatial and socio-economic terms, and the possibility of achieving real urban and social development in these areas, given that they suffer from a great deficit in terms of infrastructure and essential facilities. The study of this subject is based on a quantitative analysis carried out on a sample of 5%.

Key words: Suburbs , urban development , East-West suburbs of Casablanca

مقدمة:

تعرف كبريات المدن المغربية، كباقي مدن دول العالم، حركة تمدين سريعة وغير مسبوقة، حيث بلغت نسبة التمدين بالمغرب حوالي 60,3 %، خلال آخر إحصاء عام للسكان والسكنى، انجزته البلاد سنة 2014. الشيء الذي جعل ضواحي وهوامش هذه المدن (كالدار البيضاء مثلا) تشهد دينامية ملحوظة، خلال العقود الأخيرة، على المستوى المجالي والاجتماعي والسوسيومهني والاقتصادي والديمغرافي. لذلك أصبح الاهتمام بها (اقصد المجالات الضاحوية) من طرف الباحثين الجغرافيين والسوسيولوجيين ومختلف الفاعلين والعاملين في مجالات التخطيط والتدبير الحضري في تزايد مستمر. كما أن سيرورة تنمية هذه المجالات، وإعادة هيكلتها أدى إلى خلق مجموعة من التحديات والرهانات المجالية والسوسيواقتصادية والبيئية.

فعلى المستوى المجالي، تعيش هذه المجالات العديد من التفاوتات السوسيومجالية. كما أن عدد سكانها عرف تزايدا واضحا وارتفاعا في الكثافة سكانية. ومن زاوية أخرى، فإن الأنشطة الممارسة تميزت بتغير جذري للتكيف مع الواقع الجديد، حيث انتقلت من ممارسة الأنشطة الفلاحية بالوسط القروي، قبل انتقالها إلى هاته المجالات، إلى ممارسة أنشطة غير مهيكلة (تجارة الرصيف او البناء أو الحرف...) ولقد نتج عن ذلك تدهور الاوضاع الاجتماعية: انتشار الامية وارتفاع مستوى الهدر المدرسي والفقر ومشكل السكن...

نهدف في هذا المقال، معالجة دينامية الضاحية الغربية لمدينة الدار البيضاء، على المستوى المجالي والسوسيواقتصادي... اضافة الى أهم القضايا التي تطرحها، ثم المشاكل والتحديات الناتجة عنها وعلاقتها بتحقيق تنمية حضرية واجتماعية حقيقية بهذه المجالات، من خلال حالتي "مدينة الرحمة وحي النسيم"، خاصة وأنهما يعانيان من نقص كبير على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الاساسية.

السؤال الاشكالي:

تميزت مدينة الدار البيضاء، منذ عشرينيات القرن الماضي (القرن20)، باستقطاب العديد من سكان البوادي من مختلف مناطق المغرب، نظرا لأهميتها الاقتصادية ولما توفره من فرص للشغل ... وقد نتج عن هذا، ارتفاع وتيرة التمدين وظهور عدة اختلالات مجالية كالتمدين الهامشي/ الضاحوي، الذي يعتبر أحد أهم مكونات المشهد الحضري.

وأمام هاته الوضعية المتناقضة تدخلت الدولة للحد من التمدين العشوائي، وإخضاعه للتخطيط الحضري، من خلال برامج إعادة إيواء قاطني دور الصفيح، وإعادة هيكلة الأحياء العشوائية، للتخفيف من حدة الفقر والإقصاء. تأسيسا على كل ما سبق، فإنه يمكننا طرح التساؤلين التالين:

أين تتجلى دينامية الضواحي الجنوبية الغربية لمدينة الدر البيضاء مجاليا وسوسيواقتصاديا؟

إلى أي حد، يمكن تحقيق تنمية حضرية واجتماعية حقيقية بهذه المجالات، وماهي أهم رهاناتها؟

الفرضيات:

- ساهمت دينامية الضواحي الجنوبية الغربية للدارالبيضاء في تحقيق تنمية حضرية واجتماعية هامة، من خلالها تم خلق فرص للشغل، والاهتمام المتميز بقطاع الصحة والتعليم وخلق بنيات وتجهيزات أساسية بهذه المجالات؛

- رافق توسع مجالي البحث (الرحمة والنسيم)، خلال عمليات إعادة الإسكان، غياب أو ضعف تنمية حقيقية لفائدة الفئات الهشة المستفيدة، وبالتالي تعميق التفاوتات السوسيومجالية، وترسيخ اللا اندماج.

المنهجية المتبعة:

من أجل مقاربة الموضوع والحصول على المعطيات الأساسية، ارتأينا تنويع منهجيتنا بين الكمية والكيفية والمقارناتية والتحليلية. وقد اعتمدنا في هذا البحث على العمل الميداني (عينة 5%)، فضلا عن العمل البيبلوغرافي. كما تمت زيارة العديد من المصالح الادرية، من قبيل المندوبية الجهوية للإسكان بالدار البيضاء، وعمالة مقاطعات الحي الحسني، وإقليم النواصر، وشركة ادماج سكن...

خريطة 1: موقع مجالي الدراسة بالضواحي الجنوبية الغربية لمدينة الدار البيضاء

أ – موقع حي النسيم

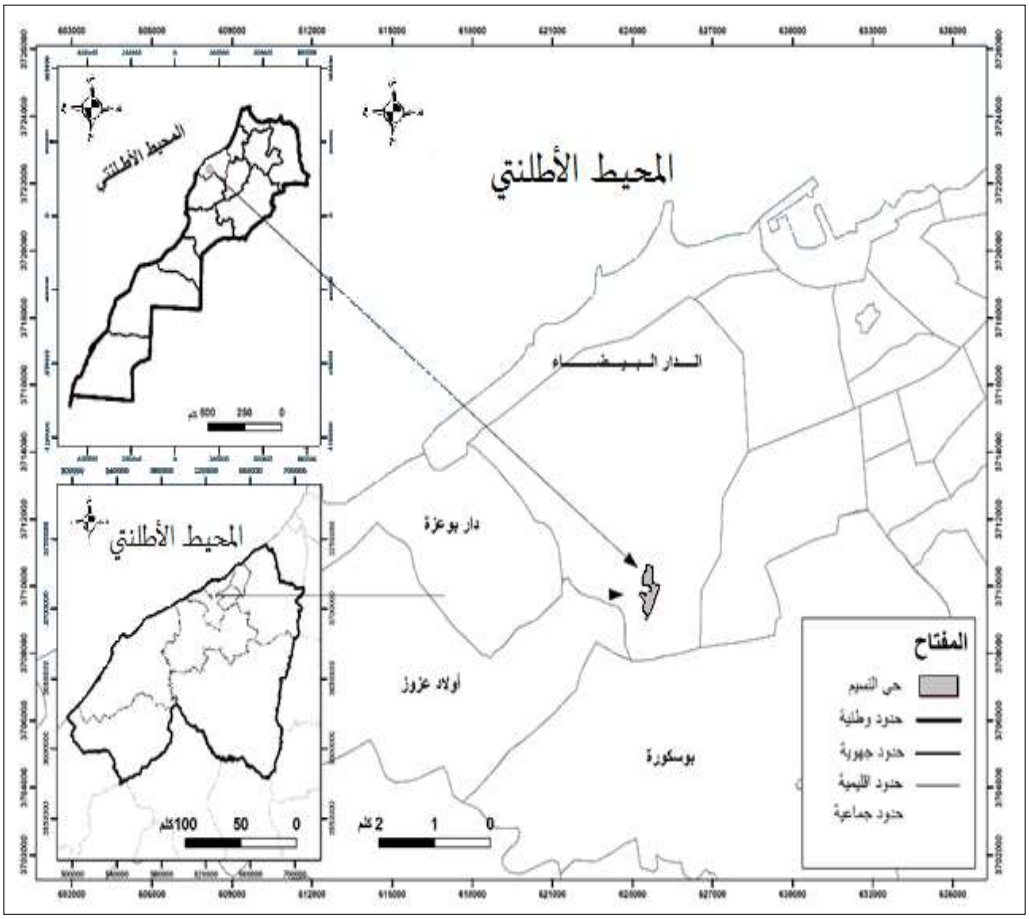

المصدر: التقسيم الإداري 2015

ب – موقع مدينة الرحمة

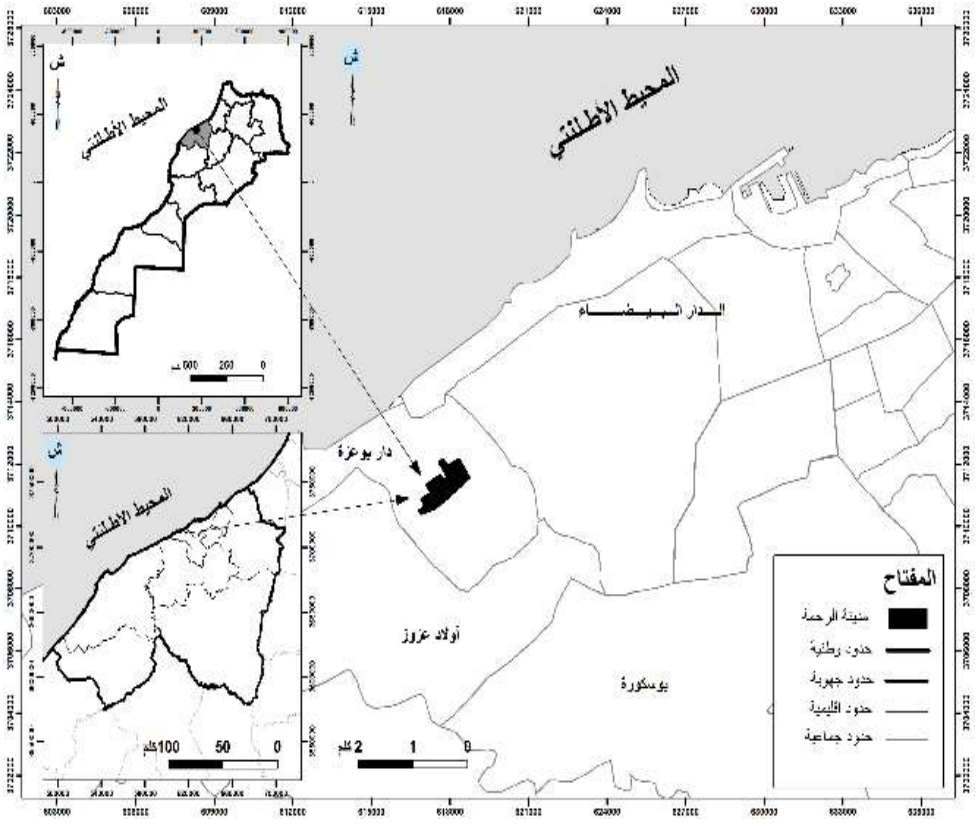

المصدر: التقسيم الإداري 2015

أولا – النتائج:

I– اهم الديناميات التي تعرفها المجالات الضاحوية الجنوبية الغربية لمدينة الدار البيضاء :

1. على المستوى المجالي:

خلال فترة الحماية، وبالضبط سنة 1918، عندما تم وضع أول تصميم تعميري من طرف هنري بروست، (H. Prost) لم تكن الاحياء الهامشية الحالية متواجدة، لكن مع مجيء تصميم ميشيل ايكوشار (M. Ecochard) سنة 1946، ظهر تركز ساكنة المغربية بالهواش الحضرية بالدار البيضاء.(Chouiki M., 2003, p.156) . ومن زاوية أخرى، فإن "الانوية الحقيقية للأحياء الهامشية الحالية للدار البيضاء تنحدر من أحياء إعادة الايواء التي بنيت بالهامش الحضري " (Chouiki M., 2003, p.158) ، لذلك يلاحظ أنه انطلاقا من 1945، فإن الإدارة الاستعمارية وضعت العديد من برامج السكن الاجتماعي لفائدة المغاربة ، وخلال الثمانينات من القرن الماضي أنجزت أكبر عملية لإعادة هيكلة المجال التي استهدفت "نقل المدينة نحو الهوامش ." (Chouiki M., 2003, p.162) .

خريطة2 : تطور المجال المبني بجهة الدار البيضاء الكبرى ما بين سنتي 1987 و2015

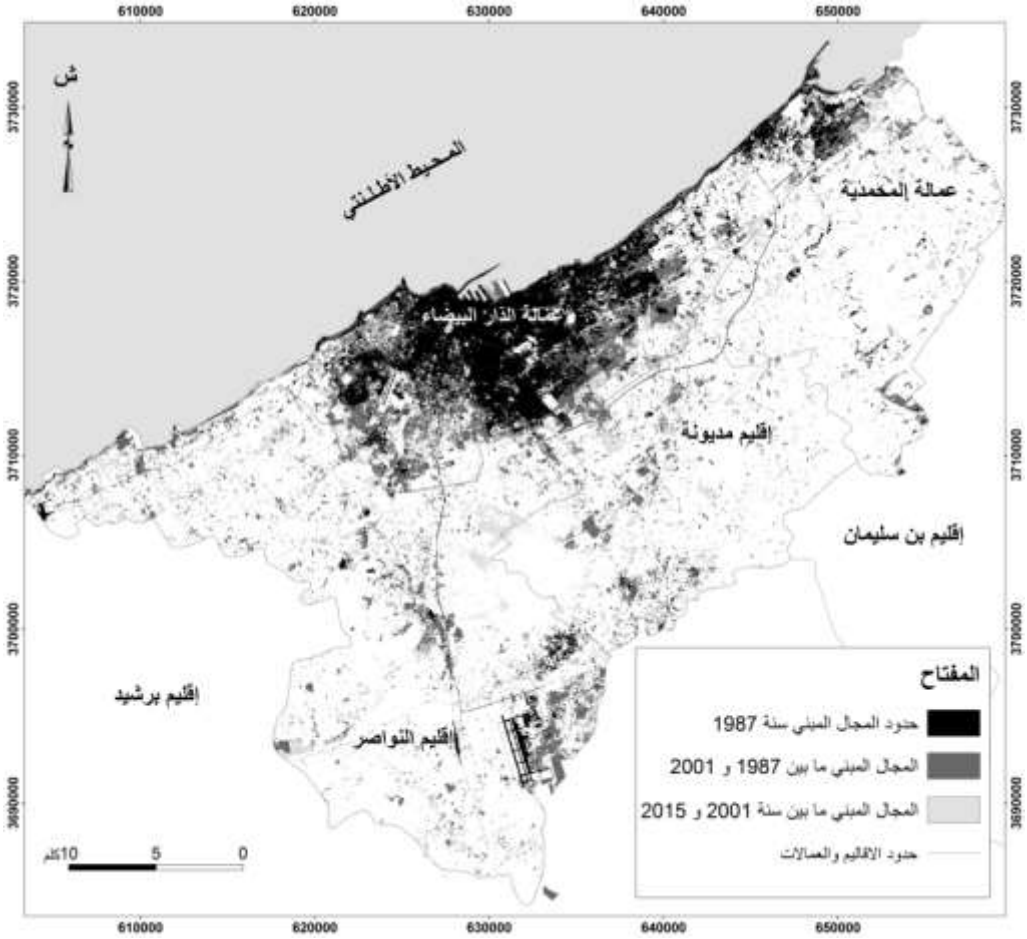

المصدر: صور القمر الاصطناعي (LANDSAT) لسنوات 1987 و2001 و2015

وفي إطار التوسع الذي شهدته مدينة الدار البيضاء وهوامشها، عرف المجال المبني تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من سنة [1987 إلى 2015]، (الخريطة 2).

إذ شمل في المرحلة الأولى الممتدة إلى حدود سنة 1987 بالأساس الأحياء والمجالات المحيطة بمركز المدينة، مثل المعارف درب السلطان، فيما أخذ في الانتشار والتوسع خلال[1987-2001] بالهوامش والضواحي، ليرتفع أكثر فأكثر، إبان الفترة الممتدة ما بين [2001- 2015] .

إن التهيئة والتخطيط الحضري[101] بجهة الدار البيضاء الكبرى وهوامشها، يتخبط في العديد من التحديات والإكراهات، وغياب الرؤية الشمولية حيث تتوسع بشكل لايراعى فيه آليات عقلنة النمو الحضري. واعتبارا للإرتفاع الصاروخي للسومة

[101]التخطيط الحضري: آلية تروم عقلنة التوسع الحضري. كما أننا نرى أن التخطيط الحضري رؤية استراتيجية، تستهدف تنظيم المدن في إطار توسعها العمراني.

الكرائية وإرتفاع أثمان العقار، تشهد الاحواز الجنوبية الغربية البيضاوية استفحال السكن العشوائي، لكون ساكنة هذه الأحياء غير قادرة[102] على الاستقرار بأحياء السكن اللائق. لذا، يلجؤون الى هذه المجالات الهامشية العشوائية، بحثا عن استقرار، ولو مؤقتا، في انتظار عملية إعادة الهيكلة والاستفادة من عامل القرب من مركز الدار البيضاء.

كما يهدف المسؤولون من خلال مختلف البرامج الاسكانية (إعادة الإيواء /إعادة الإسكان /إعادة الهيكلة) القضاء على السكن غير اللائق، صفيحيا كان أم هشا، على حد سواء، وإلى الإدماج الحضري للأحياء العشوائية. إلا أن عدد الأسر المستهدفة من هذه المشاريع بجهة الدار البيضاء الكبرى يتفاوت حسب نوع العملية (الجدول1).

جدول1 – توزيع عدد الأسر حسب نوع العملية الإسكانية لعمالات وأقاليم الدار البيضاء

الإقليم/ العمالة	نوع العملية			المجموع
	إعادة الإسكان	إعادة الإيواء	إعادة الهيكلة	
بنمسيك	1 146	0	521	1 667
الفدا مرس السلطان	140	-	-	140
عين الشق	2 187	0	1 279	3 466
الحي الحسني	1 444	0	0	1 444
الدار البيضاء انفا	7 302	0	0	7 302
عين السبع الحي المحمدي	5 599	6 000	0	11 599
سيدي البرنوصي	1 407	6 149	1 013	8 569
مديونة	0	570	70	640
المحمدية	7 179	605	2 726	10 510
المجموع	**26 404**	**13 324**	**5 609**	**45 337**

المصدر: شركة ادماج سكن،2015

استنادا إلى محتوى الجدول أعلاه، يتضح أن توزيع الأسر المستفيدة من مختلف برامج الدولة بأقاليم وعمالات الدار البيضاء، يعرف ارتفاع عدد المستفيدين من عملية إعادة الإسكان حوالي26404 أسرة، وهذا يرجع – في تقديرنا– إلى ندرة الوعاء العقاري، لأن هذه العملية توزع شققا سكنية وليس بقعا أرضية، ثم تليها عملية إعادة الإيواء بما يناهز 13 324 أسرة في مرتبة ثانية، لتبقى عملية إعادة الهيكلة في المرتبة الأخيرة، حيث لا تتجاوز 5 609 أسرة.

يشكل السكن الصفيحي بالمدن المغربية عامة، وبالدار البيضاء على وجه الخصوص، نقطا سوداء وأحد المظاهر العمرانية "الشاذة" وغير المهيكلة، إلى جوار الأحياء الحضرية الخاضعة لمعايير وقوانين التعمير، وبالتالي، فإننا نجد أنفسنا أمام مجالات عمرانية غير متجانسة على المستوى المورفولوجي (أحياء الصفيح إلى جانب الأحياء الراقية)، وهذا ما يبرر تفاقم التمايز السوسيومجالي.

[102]نظرا لهزالة أو انعدام الدخل لدى الكثير من الفئات المهمشة، التي يشتغل أغلبها في القطاع غير المهيكل. هذا بالإضافة، إلى انعدام استراتيجية عمرانية واضحة ومقننة بجماعة دار بوعزة التي ينتمي اليها دوار أولاد احمد.

2. على مستوى الدينامية الاجتماعية

من حيث طبيعة المساكن: يحمل الإطار المبني بمجال الدراسة عدة مؤشرات ودلالات، تعكس التراتبية الاجتماعية لساكنة هذا المجال، بشكل مخطط له من طرف الدولة: إذ، نجد مساكن موجهة للمستفيدين من المشروع بمساحة تتراوح ما بين (70- 80) متر مربع، تتسم بإزدحام واكتظاظ الأسر داخل غرف شقق ضيقة، خاصة الأسر التي تتضمن عددا مرتفعا من الأفراد. في مقابل ذلك، نجد بقع مخصصة لبناء عمارات موجهة بالأساس للخواص تتسم بمساحتها الشاسعة، ومواقعها على الواجهات والشوارع الرئيسة، لذلك، يمكننا الحديث عن "تعمير الواجهات" الموجهة أساسا للمستثمرين، وللمضاربين العقاريين.

ومن جهة أخرى، تميزت هذه المجالات باستقبال أسر شابة ارادت امتلاك منزل لها، سيما وأن الدولة اعتمدت قرض "الفوكاريم"(FOGARIM) لتشجيع الفئات التي لا تتوفر على شغل قار ولا على ضمانات، من أجل الاستفادة من التمويلات البنكية. أما عوامل تفسير استقطاب الفئات المتوسطة والضعيفة إلى هذه المجالات، فيتجلى في الانخفاض النسبي لأسعار العقار، وهناك من فضل الاستقرار بالأحياء الصفيحية في انتظار برامج الدولة الاسكانية.

مستوى تعليم أرباب الاسر: يلاحظ بشكل واضح تدني نسب التعلم لدى أرباب المستجوبة. (الجدول2)

جدول2: المستوى الدراسي لأرباب الأسر بالرحمة والنسيم (2013 و2014)

المستوى الدراسي	الرحمة		النسيم	
	العدد	%	العدد	%
بدون مستوى	244	47,8	79	36,0
كتاب	39	7,6	21	9,5
ابتدائي	139	27,3	60	27,3
ثانوي اعدادي	52	10,2	25	11,4
ثانوي تأهيلي	29	5,7	27	12,3
جامعي	7	1,4	8	3,6
المجموع	**510**	**100,0**	**220**	**100,0**

المصدر: بحث ميداني، 2013، 2014

نستنتج من هذا الجدول، أن أعلى نسبة من أرباب الأسر تمثلها فئة لا تتوفر على أي مستوى دراسي، بكل من الرحمة وحي النسيم، وهي على التوالي، 47,8 % بالنسبة للاولى و 36% بالنسبة للثانية، وهي نسب نعتبرها مهمة إلى حد ما، فيما تتساوى بالنسبة للمستوى الابتدائي بنسبة تعادل 27,3 % بكل منهما. ويلاحظ تفاوت عدد المتوفرين على المستوى الثانوي التأهيلي بحي النسيم، بنسبة 12,3 % مقابل معدل5,7 % بالرحمة، وكذلك الشأن بالنسبة للمستوى الجامعي،

وهي على التوالي حوالي 1,4 % بالرحمة وما يناهز 3,6 % بحي النسيم. وعموما، نستخلص أن المستوى الدراسي بكلا المجالين منحط وهزيل، ومتدني، يرجع – في نظرنا– الى تأثير الوسط الاسري والاجتماعي المعيش، والفقر والاقصاء الذي يؤدي إلى ارتفاع الهدر المدرسي[103]. وخير دليل على ذلك هو عدد ونوعية الشواهد[104] المحصل عليها.

يعاني قطاع التعليم بمجالي البحث، كغيرهما من المجالات المهمشة بالمغرب، من غياب شروط الجودة التي من شأنها المساهمة في الرفع من المستوى الدراسي والتكويني للساكنة، لا سيما، وأن التعليم يعد رافعة من رافعات التنمية المستدامة. فكيف يمكن تحقيق هذا المسعى، والأرقام الرسمية الواردة بالإحصاء الأخير للسكان والسكنى (2014)، تؤكد أن معدل الامية لازال مرتفعا بالوسط الحضري بالمغرب (الجدول3).

جدول 3: معدل الامية حسب الجنس بإقليم النواصر وعمالة مقاطعات الحي الحسني والوسط الحضري بالمغرب سنة 2014

اقليم النواصر		عمالة مقاطعات الحي الحسني		الوسط الحضري بالمغرب	
ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
17,8 %	35,6 %	9,5 %	23,3 %	14 %	31 %

المصدر: الاحصاء العام للسكان والسكنى 2014

نستنتج من ثنايا الجدول أعلاه، أن نسبة الامية بإقليم النواصر تقدر بحوالي 17,8 % في صفوف الذكور، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني بالوسط الحضري الذي يقدر ب 14 %، ونفس الشيء ينطبق على الإناث، حيث يتراوح هذا المعدل بإقليم النواصر 35,6 %، مقابل 31%على الصعيد الوطني بالوسط الحضري. أما بالنسبة للحي الحسني، فإن هذا المعدل لا يتجاوز النسب الوطنية، سواء في صفوف الذكور أو الإناث، وهي على التوالي: 9,5% ذكور و23,3 % إناث.

3. على المستوى السوسيومهني: أنشطة غير مهيكلة وانعدام تام لجودة الشغل

[103] تتنوع الاسباب المسؤولة عن ظاهرة الهدر المدرسي وتختلف باختلاف الافراد والمجتمعات واجمالا تصنف هذه العوامل الى: عوامل ذاتية تتعلق بالشخص وببنيته وسماته الخاصة. وعوامل بيداغوجية – تربوية: مرتبطة بنوعية طرق التدريس والبرامج المدرسية وعوامل سوسيواقتصادية: ترتبط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد أهمية ودور المدرسة في المجتمع. وعوامل ثقافية: ترتبط بنظرة المجتمع إلى عملية التمدرس والمدرسة.

[104] اذ ان أغلب الشواهد المحصل عليها من طرف أرباب الأسر بمجالي الدراسة هي شواهد مسلمة من مؤسسات التكوين المهني بالدرجة الأولى وهي على الشكل التالي: ما يناهز 56,28 % بالنسبة للرحمة وحوالي35,29% بحي النسيم، فيما تبقى الشواهد الجامعية المحصل عليها متواضعة بنسبة 12,5 % بالمجال الأول وبمعدل 11,76% بالمجال الثاني.

تلعب الوضعية الاقتصادية للأسر (المهنة، الدخل...)، دورا مركزيا في الانفتاح على المحيط الاجتماعي والأسري بشكل قوي. إذ أنه كلما ارتفع المستوى المادي للفرد، كلما كان ارتباطه بواقعه أعمق وعلى نحو إيجابي، وفي هذا الصدد، تؤكد العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة الجدلية التي تربط بين طبيعة العمل الممارس ومستوى الاندماج الاجتماعي. بل أكثر من ذلك، فإن"المعيار الاقتصادي هو المحدد الأساسي للمكانة الاجتماعية للأفراد، على حساب تضاؤل المعايير والمحددات التقليدية (الشرف، العرق...)" (سبيلا محمد، 2010، ص.99).

وبخصوص مجالي الدراسة، تهيمن الأنشطة الهشة وغير المهيكلة لأرباب الأسر، مثل ارتفاع عدد الباعة المتجولين، وباعة السجائر بالتقسيط والعمل في قطاع البناء أو حراسة السيارات أو خادمات البيوت...وهذا يبرهن، بما لا يدع مجالا للشك، على أن المسؤولين عن برامج إعادة الإيواء لم يعطوا أية أهمية لمسألة الشغل، لاسيما وأن نشاط العديد من هؤلاء كان مرتبطا بمجالهم السكني الأول أو بالقرب منه، لذا، نؤكد على أن العديد من المستفيدين من هذين المشروعين فقد نشاطه بسبب عامل البعد وانضاف إلى صفوف العاطلين، وفي أحسن الأحوال اتجه إلى ممارسة الأنشطة غير المهيكلة الترقيعية، نظرا لالتزاماته اتجاه البنك (الأقساط البنكية) أو لأجل إعالة أسرته.

صورة 1– أنشطة غير مهيكلة مزاولة بالرحمة: (2014.12.22)

صورة 2 – بائع الدجاج داخل السوق العشوائي بالنسيم(2017.05.05)

إن ما يعادل 15,69% من سكان الرحمة من العينة المستجوبة، لا تتوفر على عمل. وهو معدل يفوق المعدل الوطني بالوسط الحضري 14% 105، وتهيمن على غالبية الساكنة ممارسة الأنشطة غير المهيكلة، تقترن بنصف أرباب الأسر المستجوبة في العينة التي شملت 510 مخاطب.

أما بخصوص حي النسيم، يتضح من خلال البحث الميداني، أن حوالي 40,38 % من الساكنة النشيطة يمارسون أنشطة غير مهيكلة (كبيع الخضر والفواكه...) بالسوق العشوائي وسط النسيم أو بيع السجائر بالتقسيط أو مسح الاحذية.. وما يناهز 18,26% يزاولون مهن البناء وما يرتبط بها من مهن الترصيص والكهرباء والصباغة... وهذا يدل على غياب الكفاءة والخبرة التي تؤهلهم للاشتغال في مجالات أخرى، كالصناعة أو المجالات التقنية، وما يناهز 15,38 % يعملون

[105] Direction de la Statistique, Enquête nationale sur l'emploi, Haut-Commissariat au Plan ,2013.

كمستخدمين بالقطاع الخاص، وهذا يفسر بالقرب الجغرافي لمقرات الشركات والمقاولات الكبرى، التي تتوطن بحي ليساسفة وبسيدي معروف.

لذا، فإن مزاولة الغالبية من سكان مجتمع ما لأنشطة غير مهيكلة – التي تتسم بالظرفية والدخل غير القار– مؤشر دال على سمات الفقر والهشاشة التي تطبعه، ويترتب هذا عن هذا تزايد حالات الاقصاء والتهميش في صفوف هؤلاء. وبشكل عام، يترتب عن وضعية شغل معظم الفئات النشيطة عدم استقرار المدخول اليومي أو الشهري، إضافة إلى الاشتغال في ظروف زمنية ومكانية متذبذة ومتباينة وغير قارة. لذا، فإن هؤلاء ينتابهم الشعور بالخوف من المستقبل وعدم الاستمتاع بحياة منظمة وهادئة... لذلك، نؤكد على طابع الإقصاء والتهميش الذي يميز هذه الفئات بمجالي البحث، وبالتالي فإن المجموعات التي تعاني الهشاشة أكثر تعيش غالبا في وضعية يصعب معها الحديث عن الإندماج أو الانتماء إلى المجال الجديد.

II– الوضعية البشرية والديمغرافية بمجالي الدراسة

إن الفئات العمرية المهيمنة لأرباب الأسر المستجوبة بحي النسيم، هي فئة[50 سنة فأكثر] سواء بالنسبة للذكور (بحوالي 65,24 %)، أو بالنسبة للإناث (71,42 %)، ثم تليها فئة [40-49)] بمعدل (19,51 %) فقط في حق الذكور من أرباب الأسر، وما يعادل (16,08%) بالنسبة للإناث. إذن، فأغلبية أرباب الأسر القاطنة بهذا المجال (حي النسيم)، تتجاوز سن الأربعين، وهو ما يبين أن أغلب هؤلاء قضوا سنوات غير قصيرة بالمدينة القديمة قبل استفادتهم من مشروع إعادة الإسكان بالنسيم.

أما بالنسبة للرحمة، فإن أغلب الفئات العمرية لأرباب الأسر المستفيدة، تدخل ضمن فئات (40 سنة وأكثر) وذلك بنسبة 68,03106%. وفيما يتعلق بجنس أرباب الاسر التي تم إعادة اسكانها الرحمة وبحي النسيم، فإن غالبيتها من جنس الذكور، وهي على التوالي: 82,4 % و 74,5% (جدول4).

جدول4: توزيع أرباب الأسر حسب الجنس بمجالي البحث (2013– 2014)

	ذكور		اناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الرحمة	420	82,4	90	17,6	510	100
النسيم	164	74,5	56	25,5	220	100

المصدر : بحث ميداني،2013، 2014

[106] بحث ميداني،2013 - 2014.

تبرهن هذه الوضعية على استمرارية الرجال في عملية الانفاق وتسير الشأن الأسري، مقابل محدودية دور المرأة في هذا الإطار. وقد يكون للأصل القروي لأغلب الأسر تأثير في ذلك. كما أن الأصول الجغرافية للساكنة المعنية تختلف حسب الوسط: فإذا كانت الأصول الحضرية لساكنة الرحمة تمثل فقط 20,4 %، فإن الأصول الحضرية بالنسيم تفوق النصف.

جدول 5: توزيع الأصول الجغرافية لأرباب الأسر بمجالي البحث (2013– 2014)

الأصل الجغرافي	الرحمة		النسيم	
	العدد	%	العدد	%
حضري	104	20,4	115	52,3
قروي	406	79,6	105	47,7
المجموع	510	100,0	220	100,0

المصدر: بحث ميداني،2013، 2014.

نستخلص من الجدول أعلاه، أن نسبة 20,4 % فقط من الفئة المستجوبة، تنحدر من أصل حضري بالرحمة، ويتعلق الأمر بالدواوير التي كانت تتوطن بوسط الدار البيضاء: كدوار "باشكو" وساكنة المطار...، وهذا، طبعا، دليل على أن أغلبية ساكنة الدواوير التي استقطبتها الرحمة أي حوالي 79,6% أصلها ريفي، إذ كانت جل هذه الدواوير تقع على هوامش العاصمة الاقتصادية: بدار بوعزة وبوسكورة. فيما يعرف حي النسيم حوالي 52,3% كمعدل للحضريين، الذي استهدف ساكنة المدينة القديمة وسكان درب السلطان، مقابل نسبة 47,7% من الريفيين المنحدرين من مختلف البوادي المغربية، بسبب تضافر عوامل الطرد. وعموما نستخلص إذن، أن هيمنة الساكنة ذات الأصول الريفية ساهم في ترسيخ القيم والسلوكات "البدوية" ليس فقط بمجالي الدراسة ولكن بعموم مدينة الدار البيضاء.

من خلال ما سبق، يمكن التساؤل عن أهمية الخصائص السيوسيومجالية والديمغرافية، لساكنة مجالي البحث، في معرفة مدى تحقيق تنمية حضرية واجتماعية بهذه المجالات.

III – أية تنمية حضرية واجتماعية بمجالي البحث؟

يظهر على أن توسع الهوامش والضواحي الجنوبية الغربية للدار البيضاء، عامة، ومجالي البحث على وجه الخصوص، سواء منها، غير الخاضع لعمليات التخطيط: المتمثل في انتشار مدن الصفيح، أو الاحياء المستقبلة للمستفيدين من برامج "الدولة الاسكانية " تشكل أرضية خصبة لإستفحال مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية ...التي تعرقل التنمية. (صديق عبد الوهاب، وآخرون ،2019، ص. 557). إذ ترتفع بهذه الأحياء كل أصناف الجريمة، وتجارة المخدرات ويمارس

سكانها أنشطة غير مهيكلة في الغالب (كما سبق الذكر). إذن، يصعب الحديث عن تنمية حضرية واجتماعية حقيقية، بهذين المجالين، في غياب استحضار البعد التنموي في عملية التخطيط الحضري، إلى جانب عدم الاعتماد على المقاربة الشمولية لطرق استعمالات الأرض.

لذلك فمن أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والاندماج المجالي، وبالتالي جعل النسيج الحضري في مستوى تلبية متطلبات الحياة الحضرية، أصبح لزاما الانتباه إلى دور الجماعات المحلية، ومدها بالإمكانيات المادية (بوصفيحة صباح، 2015، ص.355) ، لتنفيذ برامجها التنموية ومنحها الصلاحيات اللازمة للمساهمة في التنمية المحلية، فضلا عن ضرورة تقسيم الادوار بين مختلف الفاعلين في الشأن الحضري، وبين كل مكونات المجال الحضري في إطار نوع من التخصص الوظيفي.

ثانيا– المناقشة:

أدى ارتفاع عدد سكان المدن المغربية، إلى انعكاسات مباشرة على كل المستويات(HCP,2002)، إذ ساهم في تنوع طرق إنتاج واستهلاك المجال الحضري، وفي تنوع النسيج الحضري، وكذلك الدينامية السريعة للضواحي والهوامش. لذلك ومن خلال درستنا لمجالي البحث يمكننا مناقشة النتائج التالية:

1 –على المستوى المجالي:

- يلاحظ استمرار تمدين المجالات الحوزية المحيطة بمدينة الرحمة، وبين هذه الأخيرة وحي الألفة. إذ تجاوز الأمر حدود المجال المخصص للساكنة المستفيدة من عملية إعادة الإيواء (عن طريق سياسات الدولة الإسكانية) إلى مبادرات القطاع الخاص التي لم تعتمد في أغلب الاحيان المعايير العمرانية المتعارف عليها في التوسع الحضري وفي غياب احترام شروط التهوية (لكون مساحاتها ضيقة ...)، إذ يلاحظ انكباب وتنافس على بناء أكبر عدد من وحدات السكن الاجتماعي والاقتصادي العمودي بعضها يقدر ثمنه ب 140.000 والآخر250.000 درهم. لذلك يتزايد تدفق الساكنة على هذه المجالات، خاصة الأسر الشابة التي ترغب في امتلاك السكن الأقل تكلفة، نظرا لعدم قدرتها على اقتناء العقار أو شقق وسط أحياء الدار البيضاء؛

– تمدين مجال الرحمة الذي كان قبل تاريخ انطلاق المشروع (عام2007) عبارة عن جيوب ودواوير صفيحية (دوار المحجوب، الغرباوي، العساس، السكوم ...) وهي ذات طابع ريفي..، في مقابل "بدونة" ساكنة حي "المطار" وكاريان "باشكو" عن طريق الزج بهم إلى الهامش بعد ما كانوا يقطنون بالمركز؛

– ظهور مجالات منعزلة على شكل "كيتوهات" في شقق السكن الاجتماعي الحاضنة لكل أصناف الهشاشة والاقصاء، خصصت لإستقرار الساكنة المستفيدة من سياسة إعادة الإسكان وهي فئات فقيرة في الغالب. لذا يصح القول إن الانتقال/ الترحيل تم من الكيتو الصفيحي سابقا إلى كيتو السكن العمودي حاليا.

– إبعاد المستفيدين عن مدينة الدار البيضاء (بالأخص ساكنة النسيم)، واستمرار الارتباط بها في ظل غياب المرافق والتجهيزات الأساسية، وكذلك انعدام فرص الشغل بمجال الإسكان الجديد؛

انطلاقا من كل ما سبق، فإن هذه العوامل قد ساهمت في استفحال التمايز المجالي الذي يتجلى في انقسام مدينة الرحمة إلى مجالات أو أحياء موجهة لساكنة قاطني أحياء الصفيح، وأخرى موجهة للخواص عن طريق اقتناء ما يسمى ب بقع " الموازنة". وبالنسبة لحي النسيم، فرغم الاهداف المعلنة لمشروع حي النسيم المتعلقة بالاندماج فقد خصصت مجالات لقاطني المدينة القديمة ودرب السلطان معزولة منفصلة عن المجالات المخصصة للفئات الراقية، وتتركز بالضفة الأخرى حي إسلانII. ومن جهة أخرى، هناك مساكن ضيقة وغير كافية لإستيعاب الأسر المركبة أو المتعددة الأفراد. إضافة إلى ذلك، فإن التعمير "الاستعجالي"، الذي اتسم به تمدين الرحمة والنسيم لم يول أية أهمية للجوانب الاجتماعية، وهو ما طبع التعمير بالمغرب منذ عهد الاستقلال إلى اليوم.

2– على المستوى الاجتماعي:

يتضح بالأساس في المشاكل الناتجة عن عملية إعادة الإسكان، وهي على الشكل التالي:

– انتشار مظاهر الفقر والهشاشة (رغم الانتقال من السكن غير اللائق إلى السكن اللائق) لدى بعض الأسر، لاسيما تلك التي تعرضت لفقدان شغلها المرتبط بالمجالات السكنية السابقة. كما أن الدولة لم تفكر في خلق مناطق صناعية من شأنها توفير فرص شغل جديدة، وبالتالي انسداد الأفق في وجه الشباب بفعل تزايد معدل البطالة. لذلك نعتبر كل من مدينة الرحمة وحي النسيم مجالين منامة (Dortoir) ؛

– تفاقم عدة مشاكل اجتماعية بعد عملية الاستفادة كالطلاق أو الصراعات الأسرية (تغير السكن رافقه تغير الزوجة لدى البعض)؛

– تزايد معدل الهدر المدرسي: لاسيما أثناء مرحلة الانتقال إلى الحي أو المجال الجديد، حيث انكب الاهتمام على البناء والاستفادة وإهمال تمدرس الاطفال، كما أن المسؤولين لم يولوا أية أهمية لفترات الترحيل في علاقتها بالموسم الدراسي؛

–اشتعال فتيل النزاعات بين الشريكين (المستفيدين الاصليين) والشريك الثالث حول المسكن، وحول المحلات التجارية أو عدم إنهاء الاشغال في بعض الأحيان... وبالتالي اللجوء إلى القضاء لفض هذه النزاعات؛

– المشاكل الناتجة عن الجمع بين فئات مختلفة ومتناقضة في بعض الأحيان، إذ أن بعضها ينحدر من الأحياء الصفيحية ذات الصبغة القروية والبعض الآخر (ساكنة باشكو مثلا) يعتبر نفسه ذا أصول حضرية، وهذا ما يؤدي إلى سيادة نزعة التمايز؛

– التذمر النفسي الذي انتاب الساكنة المستفيدة بعد ترحليهم نحو حي النسيم بعيدا عن مركز المدينة، وخاصة كونهم كانوا يعيشون بالقرب من مختلف المرافق، ومن الميناء الذي كان يوفر لهم فرص الشغل أو ممارسة أنشطة تجارية (ولو غير مهيكلة فهي تساهم في دخل الاسرة) وبالتالي تزايد معدل البطالة؛

– تفكك وتدهور العلاقات الاجتماعية التضامنية التي كانت سائدة سابقا بين ساكنة الدرب، والانشغال بالمشاكل الشخصية والأسرية: كمشكل إنهاء اشغال البناء أو معاناة البطالة.. لذلك يصعب الحديث عن الموروث الاجتماعي العلائقي لدى هذه الساكنة إلا حصريا؛

– نقل قاطني الصفيح وساكنة المدينة القديمة لكل السلوكات والأمراض الاجتماعية التي اكتسبوها بمجالاتهم السابقة صوب الفضاءات الجديدة. وبالتالي استفحال مختلف أشكال الفساد والانحراف كالتعاطي للمخدرات والدعارة والسرقة .. من جهة، مقابل التطرف الديني من زاوية أخرى؛

– المشاكل الناتجة عن القرض البنكي، وعدم القدرة على أداء الأقساط البنكية، وبالتالي المزيد من تفقير الفئات الهشة والتأثير على نمط عيشها، حيث تؤكد هذه الفئة المتضررة أن مستوى عيشها اندحر إلى أقل مما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة (مرحلة ما قبل الاستفادة).

بناء على كل ما سبق، فانه بإمكاننا دحض الفرضية الأولى:

"ساهمت دينامية الضواحي الجنوبية الغربية للدارالبيضاء في تحقيق تنمية حضرية واجتماعية هامة، من خلالها تم خلق فرص الشغل، والاهتمام المتميز بقطاع الصحة والتعليم وخلق بنيات وتجهيزات أساسية بهذه المجالات؛"

وقبول الفرضية الثانية: "رافق توسع مجالي البحث (الرحمة والنسيم)، خلال عمليات إعادة الإسكان، غياب أو ضعف تنمية حقيقية لفائدة الفئات الهشة المستفيدة، وبالتالي تعميق التفاوتات السوسيومجالية، وترسيخ اللا اندماج".

خاتمة:

صاحب هذه الدينامية التي ميزت الضواحي الجنوبية الغربية للدار البيضاء، في السنوات الاخيرة العديد من الافرازات السلبية، (انتشار البطالة، الفقر، والأمية، والانحراف...) وتفشي مختلف أشكال الاستبعاد والتمايز الاجتماعي، مما أدى

الى تزايد التفكك الاجتماعي، وانتشار مظاهر العنف والتشرد.. لذلك فالمسؤولون مطالبون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالعمل على إرساء دعائم تنمية حضرية واجتماعية مستدامة، بإشراك جميع المتدخلين وتفعيل دور الجماعات المحلية، من أجل تجاوز أو على الأقل التخفيف من حدة مظاهر الفقر والهشاشة والبطالة.

البيبلوغرافيا:

- بوصفيحة صباح، 2015: "الدينامية العمرانية بالمراكز والمدن الصغرى بسايس" ورد في: بين استراتيجية التأهيل واكراهات تفعيل التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، (تنسيق محمد الزرهوني ومحمد البقصي)، الدورة 26، ص.355
- سبيلا محمد، 2010، في تحولات المجتمع المغربي، دار توبقال للنشر، ص.99
- صديق عبد الوهاب،2021، دينامية المجالات الضاحوية وإعادة الإنتاج التمايزات السوسيومجالية بالمغرب: حالة الدار البيضاء، دار النشر NOOR Publishing، (376صفحة) (تقديم وتصدير الأستاذ موسى كرزازي أستاذ فخري لجامعة محمد الخامس بالرباط) ISBN-10: 6202791691؛EAN: 9786202791694؛ISBN-13: 978-620-2-79169-4) https://www.noor-publishing.com
- صديق عبد الوهاب وآخرون، 2019، البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" من القضاء على السكن غير اللائق إلى إنتاج السكن الاجتماعي بالدار البيضاء: حالة مدينة الرحمة، ورد في: "الجهة والبيئة واعداد التراب"، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، تنسيق الحسين بن الامين، إشراف: محمد الأسعد، محمد محيي الدين، ص. 557

- CHOUIKI M., 2003, (Coordination):" L'Aménagement des Marges urbaines de Casablanca", POL.AM, Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Ain Chock, Univ. Hassan II, Euro Impression, Casablanca, p. 156 -158- 162
- Direction de la Statistique, Enquête nationale sur l'emploi, Haut-Commissariat au Plan ,2013.
- Rapport national sur la politique de la population, (2002), HCP,

الأراضي الجماعية الحضرية وشبه حضرية ومسألة التنمية

Land issues and urban and peri-urban community development

عرشان أحمو[1] امحمد بودواح[2]

[1] أستاذ التعليم العالي، مدير مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

[2] باحث في الجغرافيا، مختبر التراب، البيئة والتنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

ملخص

وتهدف هذه المقالة إلى مقاربة الاراضي الجماعية الحضرية والشبه حضرية، في أفق بناء تصور مستقبلي، وبلورة توجهات من أجل تدبير ناجع لهذا الرصيد العقاري؛ يأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات السلالية، ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمحلية والوطنية (المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية،2015، ص4).

وتتعلق هذه الوثيقة الموضوعاتية بموضوع الأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية. وتتمحور حول ثلاثة محاور: واقع الحال الذي تعيشه هذه الأراضي، ثم الرهانات الأساسية المرتبطة بها، فآفاقها المستقبلية.

الكلمات الدالة: الأراضي الجماعية الحضرية، الأراضي شبه حضرية، التنمية.

Abstract

This paper aims to address urban and semi-urban collective lands, with a view to building a vision for the future, and to formulate guidelines for an effective management of this real estate balance; It takes into account the interests of

dynastic groups and the requirements of social, economic, local and national development (National Real Estate Policy Debate, 2015, p. 4).

This thematic paper focuses on the topic of urban and peri-urban collective territories. It is structured around three axes: the reality of the situation on these lands, then the main issues associated with them, and their future prospects.

Key words: urban collective lands, semi-urban lands, development.

1– واقع الحال بالأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية: المؤهلات والإشكاليات الكبرى.

يشكل العقار بجميع أصنافه (الملك الخاص والأملاك العمومية والأراضي الجماعية) الحجر الأساس، في مجال تطبيق برامج التعمير وإنتاج الوحدات السكنية والمناطق المخصصة للأنشطة والخدمات. فهو يتحكم في دينامية المدن والمراكز الحضرية، ومدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات االساكنة المتزايدة، وفي طاقتها على جلب الاستثمار وتوزيع الأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص أكبر للشغل. لهذا، تعتبر مسألة توفير الأراضي القابلة للتعمير من أهم الانشغالات الدائمة لدى السلطات العمومية ومختلف الفاعلين بالوسط الحضري.

وفي هذا الإطار، تعتبر الأراضي الجماعية رصيدا عقاريا بنيويا في التركيبة العقارية للمدن والتجمعات القروية عنصرا فعالا لبناء مستقبلها. ويمكن تقدير مساحة الأراضي الجماعية الواقعة بالمجالات الحضرية والضاحوية، بحوالي 300.000 هكتار(وزارة الداخلية،2014،ص3). وبذلك تمثل هذه الأراضي 2% من مجموع الأراضي السلالية. ومن المنتظر أن يتضاعف الطلب عليها مستقبلا، للاستجابة للأغراض السكنية أو لإنجاز المشاريع الاستثمارية والتجهيزات التحتية العمومية المستقبلية.

ويجب التأكيد على أن هذه الأراضي موزعة بشكل غير متجانس بين مختلف جهات البلاد، وكذا بين المدن (الكبرى والمتوسطة والصغرى) والمراكز المحددة والتجمعات القروية الناشئة، من جهة ثانية. هذا، فضلا عن كون مساحتها تتميز بأحجام جد مختلفة، تتأرجح بين بقع أرضية صغيرة محصورة داخل النسيج الحضري ومجالات شاسعة تحتضن مدنا ومراكز برمتها.

كما تتميز هذه الأراضي بخصوصيات تفردها عن باقي الأراضي الجماعية، وذلك من خلال:

- **ارتفاع قيمتها المادية** : تتميز الأراضي الجماعية الحضرية – نظرا لموقعها الاستراتيجي بداخل المجالات الحضرية وبضواحيها؛ مما يجعل ثمنها وقيمتها المادية مرتفعة ورهاناتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات أهمية بالغة؛
- **تنوع استعمالاتها**: بحيث تشمل في آن واحد أراضي مخصصة للسكن والاستعمالات التجارية والخدماتية والصناعية وأراضي زراعية ورعوية؛
- **تعدد مستغليها** : يتشكل مستغلو الأراضي الجماعية الحضرية من ذوي الحقوق المستفيدين من حيازة فعلية وغير المستفيدين منها، ثم الأغيار(خارج الجماعة السلالية) الذين يستغلون هذه الأراضي عن طريق الكراء أو بدون سند قانوني؛
- **مراحل مختلفة في تصفيتها القانونية**: والتي تضم الأراضي الجماعية المشمولة بالتحديدات الإدارية، وتلك التي تتوفر على رسوم عقارية أو مطالب التحفيظ، وكذا، الأراضي الجماعية التي لم تشملها بعد أية عملية للتصفية القانونية؛

- **اختلاف التنطيقات المخصصة لها في إطار وثائق التعمير**: مناطق السكن، ومرافق وتجهيزات عمومية، ومجالات خضراء، ومناطق فلاحية، وأراضي غير قابلة للبناء...إلخ؛
- **تعدد الفاعلين المعنيين باستعمالات هذه الأراضي**: ذوي الحقوق، والمستغلين عامة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية، والقطاعات الوزارية، والمنعشين العقاريين، والمستثمرين، إلخ...

وتبعا لذلك، تستدعي الأراضي الجماعية الحضرية وشبه حضرية، نظرا لتعقد وضعيتها وتعدد رهاناتها، بلورة منظور جديد لتدبيرها وتثمينها في إطار استراتيجية إرادية وعملياتية، من أجل الاستفادة من كل ما توفره من مؤهلات عقارية وبشرية وطبيعية، كقاعدة بنيوية في التنمية المحلية والوطنية.

1.1- الأراضي الجماعية الحضرية: دعامة للتنمية المحلية والوطنية.

على إثر استهلاك المدن والمراكز الحضرية لاحتياطاتها العقارية، وأمام العجز المرتفع في قطاع السكن والحاجة الماسة لإنجاز مشاريع كبرى مهيكلة، أضحت الأراضي الجماعية الواقعة بالمدارات الحضرية والضاحوية محط اهتمام مصالح الدولة ومؤسساتها المختلفة والجماعات الترابية والمنعشين العقاريين العموميين والخواص.

ولمواكبة إنجاز مشاريع التنمية، أقدمت السلطات العمومية، على تعبئة حوالي 16.000 هكتار من الأراضي الجماعية ما بين سنتي 2004 و 2012 بالمجالات الحضرية والضاحوية خصصت نسبة مهمة منها لإنجاز مشاريع صناعية (مناطق صناعية من الجيل الجديد) وسياحية (المخطط الأزرق) وتجهيزات عمومية وبنيات تحتية مهيكلة (الميناء المتوسطي ومحطات لوجستيكية والطرق السيارة وخط القطار الفائق السرعة والسدود إلخ...) ومناطق تعمير جديدة (تامنصورت والشرفات ومنطقة التعمير الجديدة بوقنادل، إلخ...)(وزارة الداخلية،2014،ص4).

وبصفة عامة، تستفيد المشاريع الاستثمارية من العقار الجماعي الحضري عبر ثلاثة مساطر:

- **الكراء**، حيث يتم إنجاز عقود كراء لمدد متفاوتة، حسب أهمية المشروع، لفائدة مستثمرين خواص لتمكينهم من إنجاز استثمارات في ميادين الصناعة والسياحة والخدمات؛
- **التفويت بالشراكة**، حيث يوضع رصيد عقاري رهن إشارة مستثمرين مقابل نسبة من المنتوج (القطه الارضية المجهزة) توزع على ذوي الحقوق عينا أو نقدا؛
- **عمليات تفويت لفائدة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية**، والتي تضعها بدورها رهن إشارة مؤسسات عمومية تساهم في تفعيل السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية، أو شركات خاصة تسهر على إنجاز مشاريع كبرى تكون غالبا موضوع اتفاقيات استثمار بينها وبين مصالح الدولة.

وهكذا، ساهمت الأراضي الجماعية في توفير العقارات اللازمة لعدد من المشاريع الاستثمارية، التي من شأنها توفير الشغل وتنشيط الاقتصاد بالمناطق التي تحتضنها، وأيضا في فتح مناطق تعمير جديدة لاستيعاب العجز السكاني، وخلق توازن في السوق العقارية بين العرض والطلب بالمجالات الحضرية.

2.1- الأراضي الجماعية الحضرية في مواكبة حركة التمدن القوية

عرف التراب الوطني تطورات مجالية واجتماعية واقتصادية كبرى، كان وراءها تحول الثقل الديمغرافي من البادية نحو المدينة، إذ انتقلت الساكنة الحضرية من 29% سنة 1960 إلى 62.4% سنة 2018 حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط(FASSI FIHRI.M(2019),p13). ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: أولهما تضخم ساكنة المدن الكبرى وثانيهما

ارتفاع عدد المدن المتوسطة والصغرى (364 مدينة سنة 2004)(NEJMI EL Houssine, 2019,p47)، التي كانت في الأمس القريب تجمعات قروية.

ويجب التأكيد، هنا، على أن عددا كبيرا من المدن المغربية، كبيرة كانت أو متوسطة أو صغيرة، شيدت أو توسعت جزئيا أو كليا فوق الأراضي الجماعية، على اختلاف أنواعها ووظائفها، زراعية كانت أو رعوية أو غير مستغلة. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال لا الحصر، بمدن مراكش وطنجة والدار البيضاء وورزازات وميسور وتاوريرت، سلا، أكادير، الراشيدية...إلخ. هذا فضلا عن احتضانها لمدينتين جديدتين هما: الشرافات بعمالة فحص أنجرة وتامنصورت بمراكش..

كل هذا، يؤكد على أن الأراضي الجماعية الحضرية مؤهلة لاحتضان التوسع الحضري المستقبلي، حيث أن نسبة مهمة من هذه الأراضي توجد على مسافة تقل عن 10 كيلومترات من المدن والمراكز القروية الناشئة. وبناء عليه، فإن عملية تعبئة هذه الأراضي والاستفادة منها في التنمية، تبقى رهينة بسن استراتيجية محكمة تضع في صلب اهتماماتها مصالح ذوي الحقوق.

3.1- الأراضي الجماعية وإشكالية التعمير

تقدر مساحة الأراضي الجماعية الحضرية المشمولة بوثائق التعمير بحوالي 30.000 هكتار أي ما يمثل 10% من مجموع العقار الجماعي الحضري. لكن نسبة التغطية هذه تختلف من جهة إلى أخرى، حيث تسجل أعلى نسبة من الأراضي الجماعية الحضرية المشمولة بتصاميم التهيئة والمخططات المديرية للتهيئة والتعمير بكل من جهتي فاس – بولمان ومراكش . تنسيفت . الحوز (25 %)، متبوعتين بجهة الرباط . سلا . زمور . زعير (17%) (وزارة الداخلية،2014، ص4).

وبغض النظر عن إيجابية تغطية هذه الأراضي بوثائق التعمير، فإن الاشكالية المطروحة تتمثل في عدم استباقية هذه الوثائق لوثيرة الزحف العمراني على جميع الأراضي، المحيطة بالمدن والمراكز القروية الناشئة والتي تشكل الأراضي الجماعية جزءا كبيرا منها. هذا، بالإضافة إلى عدم احترام بعض مستغلي هذه الأراضي لمقتضيات وثائق التعمير، التي يعتبرونها لا تستجيب لحاجياتهم ومتطلباتهم السكنية والتعميرية.

4.1- الأراضي الجماعية الحضرية وإشكالية الاندماج في المجال الحضري

أن التحولات التي عرفتها الأراضي الجماعية، وانتقالها السريع من أراض فلاحية إلى أراض حضرية وشبه حضرية، سواء عبر ضم جزء من الأراضي المحيطة ضمن المدارات الحضرية للمدن أو عبر التحول من المراكز القروية الناشئة إلى جماعات حضرية، أو إحداث أقطاب جديدة للتنمية، نتج عنها خلق وضعية اجتماعية واقتصادية جديدة للأشخاص الذين يعيشون فوق هذه الأراضي. وفي بعض الأحيان، تؤدي هذه التحولات السريعة إلى بروز بعض الاكراهات، المتمثلة في صعوبة التأقلم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وخاصة في ميداني الشغل والحياة اليومية.

وتعد إشكالية الادماج المجالي والاجتماعي لساكنة هذه الأراضي من أهم القضايا المطروحة في الآونة الأخيرة على السلطات العمومية. ومن الأكيد أن هذه الإشكالية، ليست من اختصاص ومسؤولية جهة معينة، بل تتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين والمنتخبين والاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني، بغية تسهيل دمج السكان الجدد لهذه المدن والمراكز الحضرية ضمن الحياة الحضرية، في إطار منظور اقتصادي واجتماعي، شمولي يأخذ بعين الاعتبار ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

2- الرهانات المرتبطة بالأراضي الجماعية الحضرية والضاحوية

تواجه الأراضي الجماعية الحضرية والضاحوية ثلاث رهانات كبرى:

1.2- رهان تثمين الأراضي الجماعية الحضرية

من أهم القضايا التي تطرح على جميع الفاعلين المعنيين بالأراضي الجماعية الحضرية هو كيفية تثمينها وضمان تنميتها في إطار تخطيط حضري وعملياتي، يعطيها قيمة مضافة وينصفها عن طريق تنطيق عمراني عادل؛ يراعي خصوصياتها الطبيعية ومصالح ذوي الحقوق؛ وكذا شروط التنمية المحلية والجهوية والوطنية(المناظرة الوطنية للعقار،2015، ص5).

2.2- رهان التنمية المحلية والوطنية

والذي يهم تعبئة الأراضي الجماعية لتلبية حاجيات المدن من تجهيزات ومرافق عمومية؛ وكذا الاستجابة لمتطلبات المشاريع المهيكلة الكبرى. الأمر الذي يطرح بإلحاح مسألة وضع الأراضي الجماعية، تحت تصرف مصالح الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمستثمرين الخواص، لاستعماله في إنجاز مشاريع اقتصادية وتنموية، مع الأخذ بعين الاعتبار أحقية أعضاء الجماعات السلالية المعنية، وتمكينهم من ضمانات توفر لهم العيش الكريم في إطار برامج تنموية محلية، فضلا عن حصولهم على تعويضات مادية مناسبة تعكس القيمة الحقيقية للأراضي الجماعية موضوع التفويت.

3.2- رهان التنمية البشرية

عرفت الأراضي الجماعية تحولات قوية وعميقة، أفضت إلى إدماج مساحات كبيرة من الأراضي الجماعية ضمن المدارات الحضرية. ويظل الرهان الأساسي هو كيفية التوفيق بين حاجيات التوسع العمراني ومطالب ساكنة الجماعات السلالية، من سكن وصحة وتعليم وترفيه وشغل، والتي تستوجب مواكبة اقتصادية واجتماعية متكاملة، يساهم في بلورتها وإنجازها مختلف الفاعلين (المؤسساتيين والمنتخبين والاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني) وفق منظور شمولي للتنمية المستدامة المحلية والوطنية.

لقد أضحت الوتيرة التصاعدية لأسعار العقار نتيجة المضاربة، التي شهدها المغرب خلال العقدين الماضيين على وجه الخصوص (بشكل غير متناسب مع وتيرة نمو البلاد)، تحديا كبيرا أما السياسات العمومية. وتؤثر ظاهرة المضاربة العقارية بشكل مباشر على إعداد التراب، من خلال تكريس المضاربة الوظيفية والاجتماعية للمجالات الحضرية. ونتيجة لذلك، تجد الأنشطة ذات هوامش الربح الضعيفة، والفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، نفسها بشكل متزايد خارج مراكز المدن. وهكذا فإن ضواحي المدن نفسها، تشكل بنيتها، وفق مستويات دخل السكان الذين يقطنون بها أو يستقرون بها، من جهة أخرى، وفق عمليات التوسع الحضري وثقل اللوبيات العقارية، التي تؤثر في هذه العمليات. وبالتالي تنامي مظاهر التمييز بين المجالات الحضرية والقروية، وأيضا بين الجهات المختلفة، وحتى داخل الجهة الواحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2020،ص13).

3- أي مستقبل للأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية

1.3- الإشكاليات الكبرى

إذا كانت جل الأراضي الجماعية إلى زمن غير بعيد، تعتبر عقارا ذا صبغة قروية بامتياز مخصصا للزراعة والرعي، فإن جزءا مهما منها أضحى اليوم بفعل التمدن وتوسع المجالات الحضرية وارتقاء عدد من المراكز القروية الناشئة إلى جماعات حضرية، عقارا حضريا، يستقطب أنشطة اقتصادية مختلفة. لكن القانون المنظم للأراضي الجماعية (ظهير 27 أبريل 1919) لم يتطرق بصفة واضحة، سابقا، لهذا النوع من الأراضي، مما جعل تدبيرها اليوم يعتمد أساسا على الدوريات الوزارية للاستجابة لمختلف المطالب.

وبفعل موقعها داخل المدن والمراكز القروية الناشئة وبمجالاتهم الضاحوية، تعرف هذه الأراضي إكراهات كبيرة ومعقدة؛ تتجاوز بكثير تلك التي تعيشها الأصناف الأخرى من الأراضي الجماعية، وذلك نظرا لعدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الضغط السكاني** المتزايد على هذه الأراضي، مما يجعل كثافتها السكانية جد مرتفعة، وبالتالي صعوبة الاستجابة للمطالب المتعددة لساكنة في زيادة مضطردة (الاحصاء العام للسكان والسكنى2014) ؛
- **تغير** الروابط **الاجتماعية والأعراف بين أفراد الجماعة السلالية**: وذلك على إثر إدماج الأراضي الجماعية وساكنتها ضمن الوسط الحضري، الذي يكرس مبدأ الحياة الفردية والانفتاح على شرائح جديدة من المجتمع وتعدد الأنشطة غير الفلاحية. كل هذا أدى إلى نوع من التمازج والتداخل بين ذوي الحقوق (أفراد الجماعات السلالية) والأغيار؛
- **المطالبة** المتزايدة **بتمثيل ذوي الحقوق في إطار تنظيمات جديدة** (التنسيقيات والجمعيات) إلى جانب المؤسسة القانونية المعترف بها وهي مؤسسة النائب؛
- **ارتفاع** ثمن **الأراضي بالمدن والمراكز الناشئة**، جعل الأراضي الجماعية أكثر استقطابا واستهدافا من بعض الفئات الاجتماعية، نظرا لكثرة المضاربات والمعاملات العقارية غير القانونية التي يقوم بها بعض ذوي الحقوق؛
- **عدم** الملائمة **بين طبيعة الاستغلال الحالي وإمكانيات الاستثمار** المتاحة فوق الأراضي الجماعية الحضرية، في غياب سياسة عقارية تمكن من تعبئتها وتثمينها.

وهكذا، أصبحت الأراضي الجماعية الحضرية تشهد تغيرات مجالية عميقة وحركية سكانية قوية ونشاط اقتصادي مستقطب. مما أخل بالتوازن المحلي لاستعمال المجال وجعلها مشاجب للمطالب والاحتجاجات، تستعمل أحيانا كورقة للضغط لتحقيق مكاسب، تختلف من فئة إلى أخرى (ذوي الحقوق والأغيار والجماعات الترابية والمستثمرين العقاريين والجمعيات إلخ)، كل حسب مصالحه الخاصة وأوضاعه الاجتماعية وانتماءاته السياسية. ومع صعوبة الاستجابة الآنية لهذه المطالب المتزايدة، يرتفع سقفها وتصبح كل محاولة للإصلاح أكثر تعقيدا وكلفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

2.3- حماية الأراضي الجماعية ورعاية مصالح ذوي الحقوق

أمام تعدد المطالب وخصوصياتها وصعوبة الاستجابة إليها في إطار القوانين المنظمة للأراضي الجماعية، لجأت سلطات الوصاية إلى اجتهادات تنظيمية ضمنتها في إطار دوريات ودلائل، مكنت من صياغة حلول مرتبطة بعمليات ظرفية تهم كل حالة على حدة.

وعليه، تم اتخاذ عدة إجراءات كان لها أثر إيجابي على المحافظة على الأراضي الجماعية من جهة، ومصالح الجماعات السلالية وذوي الحقوق من جهة أخرى، مما ساهم في خلق بدائل كان لها وقع إيجابي على حياة السلاليين بالأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية:

- استفادة ذوي الحقوق من عائدات الأراضي الجماعية عينا أو بطريقة غير مباشرة في إطار إنجاز استثمارات ومرافق عمومية أو مشاريع مذرة للدخل؛
- إنجاز شراكة مع المؤسسات العمومية للاستفادة من بقع أرضية مجهزة أو سكن لفائدة ذوي الحقوق؛
- استفادة ذوي الحقوق قاطني الأحياء العشوائية من عمليات إعادة الهيكلة بعدة مدن ومراكز حضرية.

وقد أدت هذه العمليات إلى خلق دينامية حضرية، ساهمت في تثمين هذه الأراضي الجماعية وارتفاع قيمتها المادية. لكن موازاة مع هذه الدينامية وفي غياب نظرة استباقية، ظهرت واستفحلت بعض السلوكات أثرت سلبا على تنمية العقار الجماعي الحضري، كالترامي على هذه العقارات واستغلالها بدون بشكل غير قانوني، وانتشار مناطق السكن غير القانوني في محيط المدن والمراكز القروية الناشئة.

3.3- الآفاق التنموية للعقار الجماعي الحضري

إن الحديث عن الآفاق المستقبلية للأراضي الجماعية الحضرية، ينبني على مختلف التشخيصات التي أبانت على عدة إكراهات تشوب هذه الأراضي على المستوى القانوني والمؤسساتي والاجتماعي(عرشان أحمو،2020،ص2)، مما يستدعي معالجتها حسب الخصوصيات المطروحة، وبطريقة تدريجية ترصد الأولويات وتأخذ بعين الاعتبار المدى القصير والمتوسط والبعيد. هذا، ويجب التأكيد على أن كل تأخير في حل المشاكل المطروحة حاليا، يؤدي حتما إلى تفاقم حدتها وتعقد إكراهاتها وارتفاع تكلفة معالجتها.

الإطار القانوني : نحو تدبير ناجع

يتبين من خلال التجربة الميدانية أن القوانين المنظمة للأراضي الجماعية (ظهير 27 أبريل 1919)، على غرار باقي الأنظمة العقارية الأخرى، لم تعرف اصلاحات شمولية. كما أنها أبانت عن صعوبة مواكبتها للتحولات الاجتماعية والمؤسساتية والدستورية لحل المشاكل العالقة. ولتجاوز هذه الوضعية تلجأ الوصاية إلى إصدار دوريات ومنشورات وزارية تعتمد إيجاد حلول عملية للعديد من القضايا دون أن تكون لها القوة القانونية اللازمة.

وفي هذا السياق، لا بد من تقييم كل التجارب السابقة والاستفادة منها لوضع قوانين جديدة تكون بمثابة مساطر عامة لمعالجة كل القضايا المرتبطة بالأراضي الجماعية عامة.

وبناء عليه، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة الإجراءات الآنية التي يمكن اعتمادها، قانونية كانت أو تنظيمية، لحماية هذا التراث العقاري من كل العمليات غير القانونية وكذا ضمان اندماجه في دينامية التنمية الحضرية؟
- كيف يمكن تفعيل المقتضيات القانونية الحالية في إيجاد حلول متوافق عليها في إطار التشاور والشراكة؟
- كيف يمكن لوثائق التعمير أن تصبح وسيلة لتثمين الأراضي الجماعية وحمايتها من كل تنطيق مجحف في إطار عدالة عقارية؟
- هل إشكالية الأراضي الجماعية عامة والحضرية خاصة تنحصر في إعادة النظر في التأطير القانوني والمؤسساتي أم أنها تتجه نحو إيجاد تصور جديد للخروج من الإطار الجماعي على المدى المتوسط والبعيد؟

الإطار المؤسساتي : البحث عن مقاربة مؤسساتية توافقية

رغم المجهودات المبذولة لتطوير وتحديث آليات ومساطر تدبير الأراضي الجماعية، يلاحظ أن بعض الإكراهات لازالت عالقة: كتعدد المتدخلين المؤسساتيين وتنوع مستويات الحكامة المرتبطة بتسيير هذه الأراضي.

ولعل أعصى المشاكل التي تواجهها السلطات العمومية، هي كيفية التوفيق بين حماية وإنعاش الأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية غير المبنية، وجعلها أداة لخدمة ذوي الحقوق/أعضاء الجماعات السلالية وقاعدة للتنمية المحلية.

ولتعميق التفكير في المقاربات الممكنة على المستوى المؤسساتي لتحسين تدبير هذه الأراضي، يمكن طرح التساؤلات التالية للنقاش :

- ما هي السبل لدعم الالتقائية فيما يخص تدبير الأراضي الجماعية عن طريق تعزيز وتكثيف المشاورات اللازمة بين الوزارات والجماعات الترابية لتنسيق تدخلاتهم بغية تعبئة هذه الأراضي في إطار منظور للتنمية المحلية والوطنية؟
- كيف يمكن الحفاظ على وحدة الأراضي الجماعية الحضرية وشبه الحضرية بما فيها تلك ذات الطابع الاستراتيجي، التي يمكن تعبئتها لإنجاز أوراش وطنية كبرى وتنفيذ برامج التنمية القطاعية؟
- كيف يمكن لمقاربة اللاتمركز المساهمة في تحسين أداء الفاعلين من خلال وضع أسس جديدة لمساطر ومناهج تدبير الأراضي الجماعية ؟

- ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لإقامة شراكة ناجحة بين الجماعات السلالية والخواص والمؤسسات العمومية بهدف تثمين المؤهلات العقارية؟

الإطار الاجتماعي : العقار الجماعي في خدمة التعاضد والتآزر الاجتماعيين

يعد النظام العقاري الجماعي قاعدة أساسية للتضامن والتآزر الاجتماعيين، الذين ساهما منذ زمن بعيد في ضمان وحدة الجماعات السلالية واستمرار نمط عيشها. غير أن التحولات الحديثة التي عرفتها الأراضي الجماعية، بفعل التوسعات الحضرية وترقية المراكز القروية الناشئة إلى مجالات حضرية، قد أدت إلى :

✓ إضعاف أواصر التعاضد بين ذوي الحقوق وتطور الروابط الاجتماعية داخل الجماعات السلالية بفعل اندماجها داخل النظام الحضري وتمازج ذوي الحقوق مع شرائح جديدة من المجتمع؛

✓ ظهور تمثيليات جديدة مكونة من ذوي الحقوق والأغيار المنضوين تحت الجمعيات والمنظمات الحقوقية.

وانطلاقا من هذه الوضعية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي الإجراءات والإصلاحات القانونية والمؤسساتية الواجب اتخاذها لوضع أسس المواكبة الاجتماعية لفائدة ذوي الحقوق، تكون في صلب السياسات العمومية وفق رؤية شمولية للتنمية البشرية؟
- ما هي الإجراءات والإصلاحات الواجب اعتمادها لإيجاد فاعلين ووسطاء اجتماعيين قادرين على حل المشاكل العالقة، وخاصة منها تلك المتعلقة بمطالب الشباب والمرأة السلالية بالأراضي الجماعية الحضرية والمراكز القروية الناشئة ؟
- كيف يمكن تأهيل وتسوية وضعية الأحياء السكنية العشوائية التي أقيمت على الأراضي الجماعية في إطار تجزئات غير قانونية لتصبح مجالات للعيش الكريم ؟
- ما هي طرق التعامل الإيجابي لمعالجة أوضاع المراكز والتجمعات القروية/الريفية الناشئة فوق الأراضي الجماعية؛ باعتبارها مدن المستقبل في إطار منظور استباقي، يستوجب تدخل مختلف الفاعلين المعنيين؟

وفي هذا السياق نشير إلى أن مصالح الوصاية والمتمثلة في وزارة الداخلية/مديرية الشؤون القروية . قامت بإعداد ثلاثة نصوص مشاريع قوانين تتعلق بأراضي الجماعات السلالية، والتي تم إعدادها استجابة للتوصيات المنبثقة عن أشغال الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية (الحوار الوطني حول الاراضي الجماعية،2014)، ويتعلق الأمر:

2-1- قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها:

ويهم هذا القانون إعادة "صياغة" الظهير الشريف المؤرخ في 27 أبريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها. ومن بين الخطوط العريضة لهذا القانون:

❖ السماح باقتناء العقارات الجماعية، بالإضافة، إلى الفاعلين العموميين، إلى الفاعلين الخواص من أجل إنجاز مشاريع تنموية. مما سيفتح باب اقتناء الاراضي الجماعي لعموم الخواص.

❖ تخصيص العقارات الجماعية الواقعة بالمجالات الحضرية وشبه حضرية، وإمكانية تفويتها لفائدة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من أجل إنجاز المشاريع السكنية والتجهيزات والمرافق العمومية.

2-3- قانون رقم 64.17 المتعلق الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري:

وينص هذا القانون على استثناء الأراضي المشمولة بوثائق التعمير من تطبيق أحكام الظهير المذكور، لكونها فقدت الصبغة الفلاحية، حتى يتسنى تخصيصها للإستعمالات التي تتناسب مع طبيعتها؛ مما يساهم في تثمين هذه العقارات الجماعية لفائدة مالكيها.

فمن خلال هذه المبادرة التشريعية والتي جاءت بعد مرور حوالي قرن من الزمن؛ منذ صدور ظهير 27 أبريل 1919. هدفت إلى إعطاء الأمل في مسلسل تدبير الأراضي الجماعية؛ والتي تهم شريحة عريضة من المواطنين؛ والذين ينتفعون من الأراضي الجماعية؛ والذين هم من ذوي الحقوق/أعضاء الجماعات السلالية.

وفي الصدد، وعلى الرغم من المبادرات المتعددة، الرامية إلى تجاوز الإكراهات المرتبطة، بمجال العقار، ورغم الجهود المبذولة من أجل تطوير التشريعات والأنظمة ذات الصلة بتأمين العقار وتثمينه، لمواجهة ما تسجله الأنظمة القائمة، من أوجه القصور، فإن التشريعات العقارية لاتزال بعيدة عن الإجابة عن الواقع المعقد، والإشكالات القائمة في هذا المجال. وهي إشكاليات تتعلق على الخصوص بالواقع الثقافي والإجتماعي. وهو ما يجعل التشريعات حاليا، بتنوعها وعدم إندماجها وتجانسها، بعيدة عن الإستجابة للحاجيات الحقيقية، وتحقيق الأهداف المنشودة على مستوى النجاعة والمرونة والإنصاف (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،2020، ص12).

خلاصة:

إن أية معالجة مرتقبة لإشكالية الأراضي الجماعية، لا بد وأن تأخذ بعين الإعتبار مضمون الدستور الجديد وخاصة المقتضيات المتعلقة بالجهوية المتقدمة وبالحكامة الجيدة المبنية على مشاركة الفاعلين، في بلورة الاختيارات، وبناء دولة الحق والقانون ومحاربة كل أشكال التمييز (إقرار مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة...).

لذلك يتعين العمل على استيعاب هذه المقتضيات وترجمة مضمونها في مشروع الإصلاحات الجديدة لمنظومة الأراضي الجماعية. ومن شأن هذا المناخ الدستوري والسياسي الذي انخرطت فيه بلادنا خلال السنين الأخيرة، أن يساعد على ملامسة بعض الإشكالات، التي يطرحها تدبير الأراضي الجماعية، اليوم.

فالانخراط في توجه جديد يفسح المجال لتدبير لا ممركز وقريب من الفاعلين، أضحى ضرورة ملحة، كما أن معالجة قضية المرأة السلالية في ارتباطها بالأراضي الجماعية تستوجب مقاربة جديدة.

هذه الإصلاحات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع الميداني الاقتصادي والاجتماعي، بالأراضي الجماعية في تنوعه؛ والتي تتضمن إجراءات قابلة للتنفيذ تدريجيا، وتستوعب الخصوصيات الترابية، وتستثمر التراكمات الايجابية، المرتبطة بالأعراف والتقاليد المحلية، والتي شكلت دوما آليات لتدبير المشاكل، بصيغة توافقية.

المراجع:

1. حنزاز محمد(2005)،إشكالية الأراضي القابلة للتعمير بالمدارات المسقية بجهة الغرب الشراردة بني احسن، ضمن "دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، المغرب.
2. عرشان أحمو،2020،الأراضي الجماعية وآفاق التنمية بسهل الغرب،أطروحة الدكتوراه،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
3. الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين المناظرة الوطنية حول موضوع:"السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، يومي8و9 دجنبر2015،الرباط، المغرب.
4. وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، الميثاق الوطني لإعداد التراب، مديرية إعداد التراب الوطني،. 2001،الرباط،المغرب.
5. المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرسمية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
6. وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية، مشروع أرضية الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية،2014.

7. رئاسة الحكومة، تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب: أهم عناصر التشخيص، ضمن منشورات المناظرة الوطنية حول موضوع "السياسة العقارية للدولة ودورها التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، 5و6دجنبر2015، المغرب.
8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: العقار في المغرب رافعة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي،2019، المغرب.
9. وزارة الداخلية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري،2005،المغرب.
10. الظهير الشريف بتاريخ 27 ابريل 1919 بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية، الجريدة الرسمية عدد 329 والصادر بتاريخ 18 غشت 1919.
11. القانون رقم 62.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها. الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
12. القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.117 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019). الجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 أغسطس 2019.
13. المرسوم رقم 2.19.973 صادر قي 13 من جمادى الاولى 1441 (9 يناير2020) بتطبيق القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها (جريدة رسمية عدد6849 بتاريخ 20 يناير2020.

1. EL ALAOUI,M (2002),Statuts juridiques des terres collectives au Maroc et les institutions coutumières et locales dans le versant sud du haut atlas,École Nationale d'Agriculture Meknès – PNUD, Maroc.
2. BOUDERBALA,N(1999), Les systèmes de propriété foncière au Maghreb Le cas du Maroc,Cahiers Option Méditerranéennes, vol.36,CIHEAM.
3. CHRAIBI ,A(1994), Situation Des Structures Foncières Dans le Gharb, in « les Structures Foncières et le Développement au Maroc », publication de la faculté des lettres et des sciences humaines de Kenitra, coordination,F.AQIL et M.BOUDOUAH, imprimerie ANNAJAH-Casablanca, Maroc.
4. BANQUE MONDIALE(2008), Marchés Fonciers pour la Croissance Économique au Maroc.
5. HCP (2019),Les Cahiers du Plan, N°52, FASSI FIHRI.M, Démographie Magrébine Situation et Perspectives, Maroc.
6. HCP (2019),Les Cahiers du Plan, NEJMI El Houssine, Villes t régions du Maroc, L'épreuve de l'Aménagement du Tterritoire.

المشروع الترابي: مقاربة وآلية لتحقيق التنمية الترابية

The territorial project: an approach and mechanistic towards a setenable territorial development

Mourad Arabi

Laboratoire: l´environnement, le développement et la gestion d´espace Faculté des lettres et des sciences humaines Université Ibno Tofail -Kinetra-Maroc

mouradarabi1983@gmail.com

ملخص

أصبحت التنمية الترابية المحلية المندمجة والمستدامة مطلبا راهنا وذو طابع ملح غير قابل تتطلب تجاوز المشاريع الممركزة والمقاربات القطاعية التي أبانت عن تواضع نتائجها بسبب للتأجيل، نظرتها للمجال كمعطى محايد، مقاربات وضعت من التراب المحلي موضع إسقاط للبرامج المركزية التي تتسم بمنهجيتها التعميمية ذات النمط الواحد دون مراعاة للخصوصيات المحلية، هذه التصورات لا تتماشى مما يفرض ضرورة الانتقال إلى المقاربة الترابية التي تتيح الفهم العميق غالبا مع تطلعات المحلي، هذه المقاربة تجمع بين خطاب لحاجيات الساكنة المحلية وكآلية لنجاح المشاريع التنموية المحلية، سياسي وآخر تنموي لمعالجة التحديات المجالية لتقوية مناعة وتنافسية التراب عبر إحدى أهم أدوات الاشتغال على التراب وتنميته ألا وهي "المشروع الترابي".

سنروم من خلال مداخلتنا تسليط الضوء على مفهوم "المشروع الترابي" في أبعاده الدلالية النظرية وحيثياته ووظيفته ومراحل بناءه وأجرأته وشروط بلورته ومختلف تمفصلاته، لإنتاج وثيقة متكاملة إلى حد ما على مستوى المعرفي والإجرائي، يحدونا في ذلك جدة المفهوم وأهمية الإلمام به من لدن الباحث في موضوع التنمية الترابية عموما والباحث الجغرافي على الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المحلي، المشروع الترابي، الذكاء الترابي، التنمية الإدماجية

ABSTRACT

Integrated and sustainable local territorial development has become a topical and urgent requirement that cannot be postponed. It requires going beyond centralized projects and sectoral approaches which have shown modest results because of their vision of the field as neutral data. the local terroir in projection for the central programs which are characterized by their generalist methodology of a unique style without taking into account Due to the local particularities, these perceptions are often not in phase with the aspirations of the local, which imposes the necessity to move to the territorial approach which allows a deep understanding of the needs of the local population and as a mechanism for the success of local development projects, This approach combines a political and developmental discourse to respond to the territorial challenges of strengthening immunity and the competitiveness of the soil through one of the most important tools for working and developing the soil, which is the "territorial project".

Through our intervention, we will shed light on the concept of "land project" in its semantic theoretical dimensions, its logic, its function, the stages of its construction, its modalities, the conditions of its crystallization, and its various details, to produce a document. somewhat cognitively and procedurally integrated Territorial development in general and the geographic researcher in particular.

KEY WORDS: the local, the territorial project, the territorial intelligence, the integral development

مقدمة: تفرض التحولات المتسارعة التي يعيشها عالم اليوم في إطار العولمة، قيم تدبيرية–مجالية وترابية جديدة، كما تفرض إعادة النظر في الأسس المعتمدة في التنمية المحلية المستدامة كغاية تسعى إلى تحقيقها كل الشعوب قصد الرقي بمجالاتها الترابية إلى وضعية أكثر جاذبية وتنافسية. لطالما قام المفهوم التقليدي للتنمية على مقاربة قطاعية فاقدة إلى التنسيق بين المتدخلين والفاعلين الترابيين، ولم تنطلق من النظرة المتساوية القيمة لكل أرجاء التراب، واقتصرت على الفاعلية الاقتصادية

دون الاكتراث إلى الفاعلية الاجتماعية، الثقافية، التوازنات المجالية والبيئية...إلا أن المفهوم الحالي يعمل على تحقيق النمو المتزامن لمختلف القطاعات وإشباع حاجات الإنسان الخدماتية، البيئية، الحضارية والثقافية...في تكامل والتقائية[107].

هذا التوجه الجديد يرتكز على تنمية وتقوية موارد التراب باعتبارها ركيزة ومنطلقا للتنمية الترابية المحلية المنتجة للثروة[108]، انطلاقا من كيفية تحديدها واستغلالها، بإسهام كافة الأطراف المستعملة للتراب. الشيء الذي يستدعي لفت النظر إلى مفهوم المشروع الترابي كأحد المقاربات النوعية المستجدة للاشتغال على المواضيع والإشكاليات المجالية، التي تحتم تبني سياسات ميكروترابية، تراعي الخصوصيات الثقافية والإمكانات المادية والبشرية للتراب المحلي، إذ لا يمكن تبني سياسة تنموية واحدة داخل نفس البلد[109]. فكيف يمكن إعادة النظر في التناول المقارباتي للتنمية الترابية؟ فأين تتموقع المقاربة الترابية والمشروع الترابي من مسألة التنمية المحلية؟

1- التراب المحلي، الترابية، المشروع الترابي والتنمية الترابية: مفاهيم مترابطة إجرائيا

يتيح التحديد الدقيق للمفاهيم **رسم حدود اشتغال كل واحدة منها وضبط منهج مجال اشتغال كل مفهوم، مما ي**مكن الباحث من حصر مجال الاشتغال، والقارئ من أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك، وإذا كانت المفاهيم في مجال العلوم الطبيعية تتسم بالوضوح النسبي، فان تعريفها في العلوم الاجتماعية والإنسانية يتميز بالتعدد والاختلاف حسب المرجعيات والتخصصات، وللجغرافيا علاقة بحث وثيقة بالمفاهيم المستجدة تسهم في مناقشة طموحات المجتمع التنموية، ومجابهة كل أشكال التخلف الترابي، وللإشارة لا يستطيع مقالنا الإحاطة والمعالجة الشاملة والدقيقة لموضوع التراب والترابية والتنمية الترابية والمفاهيم المرتبطة بها، بل يبقى مساهمة بسيطة تحملنا إلى آفاق هذه المفاهيم ومقاربتها جغرافيا.

يتضمن مقالنا جهازا مفاهيميا مسترسلا يرتبط عموما بإعداد التراب، فمن المجال، المكان، الوسط، التنمية التشاركية، القطاعية، إلى التراب والتنمية الترابية، التشخيص الترابي والمشروع الترابي والتثمين الترابي، التسويق الترابي، التعاقدية، الالتقائية، الموارد الترابية...كل هذه المفاهيم تكون أنساقا وحلقات مترابطة في تدبير تنمية التراب المحلي، ميزتها التداخل والتقاطع بين دلالاتها وصعوبة إقامة حدود فاصلة بينها بدقة لطبيعتها النظرية المجردة وتحديات تطبيقها في الواقع.

1-1- مفهوم التراب

---

[107] **قاسم نهاد..2001**، التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية: عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط، ص 72، ص ص: 70-79.

[108] **بنمختار رشيد..2012**، تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص27، ص ص: 27-39.

[109] **بكشوا محمد..2015**، الجهوية المتقدمة وإعداد التراب، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص: 61، ص ص: 59-65.

يعتبر التراب مفهوما مشتركا بين العديد من العلوم، يصعب تحديد المجال الذي ينطبق عليه، بداية استعمل في الحقل السياسي القانوني ليعنى به جزء من سطح الأرض محدد المساحة ومقسم إلى أقسام إدارية، خاضع لسيادة سلطة مفوضة ويقع تحت وصايتها ومراقبتها، تطبعه بتوجيهاتها وتزوده بمجموعة من المؤسسات التي تدبره وتقوم بإعداده والتأثير فيه حسب الاختيارات التي تراها مناسبة[110]، وتكاد تجمع معاجم اللغات الحية على الاتفاق حول أن التراب : نطاق،امتداد، مساحة أرضية معينة ومحددة، التراب قطعة أرضية من المجال، هو كل حيز جغرافي متملك approprie، لا يعرف الديمومة، قابل للتغير بفعل التحولات المجالية[111]، مشغول ومراقب تعيش عليها جماعة بشرية تقطنه وتستعمله، يعكس نظاما معقدا ومركبا من عناصر ومكونات متفاعلة فيما بينها (الأرض، الموارد الطبيعية، الإنسان، المؤسسات، البنيات التحتية، القوانين والأعرف...)[112] تشكل هوية مختلف الفاعلين والمتدخلين وخاضع لمنطقهم، فهم اللذين ينتجونه ويستعملونه لإشباع حاجاتهم، حاملا للرموز والقيم المشتركة بينهم.

يحيل التراب على المجال الذي نسقط عليه الطاقة والمادة[113]، هويته متفردة ذو خصوصيات، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ايكولوجية وتاريخية...[114]، واقع يعاش بصفة مشتركة بين مجموعة من الأفراد تربط بينها روابط بمجال سريع التطور[115]، فهو نتاج سيرورة تاريخية، ذو أبعاد معاشة وأخرى مدركة، تقترن بالثقافة المعاشة وشبكة الأماكن الترابية المترابطة[116].

تطور مفهوم التراب من ذلك المجال القار إلى الإطار الذي ينتظم داخله المجتمع، يحتضن إمكانات وموارد متاحة وكامنة، مادية وبشرية، يمكن تعبئتها مستقبلا بفضل الدينامية الترابية التي سيعرفها التراب تحت إشراف سلطة معينة يخضع لها على سبيل الإدارة والمراقبة والتوجيه، عبر مجموعة من الآليات المؤسساتية والقانونية وبالتالي لم تعد التنمية من أجل التراب بل

---

[110] **LEVY,J& LUSSAULT,M., 2003**, dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, éd. BELIN, Paris, p 919.

[111] **الزرهوني محمد وآخرون.،2016**، الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص: 78، ص ص: 67-99.

[112] **ROBERT,P., 2012**, petit robert, édition pierre-de-Coubertin, paris, p : 2539.

[113] **كتمي سعيد.،2015**، تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعى القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص: 53، ص ص: 49-60.

[114] **BAILLY, A & FERRAS, R., 1997**, Eléments d épistémologie de la géographie, 2eme éd, Armand Colin, Paris, 191 p.

[115] **هرهار ع الله.،2012**، سياسة الأرض وعوائق التنمية، مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص: 155، ص ص: 154-176.

[116] **كتمي سعيد.،2015**، تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟، مرجع سابق، ص: 53، ص ص: 49-60.

التراب في خدمة التنمية أي التنمية بواسطة التراب[117]، لذا لا يجب أن يكون مجال صراع بل مجال بناء بواسطة تشبيك وتنسيق جهود القوى الفاعلة في بناء وإنتاج التراب، وتمكينها من الانجاز الجماعي لمشروع تنمية ترابية وفقا لمخططات تعاقدية تتطلع للمستقبل، متحلية بثقافة الاستماتة، هكذا أصبح التراب براد يغما في حقل التنمية وتدبير المجال ومقاربة قضاياه[118].

1-2- مفهوم الترابية

تمثل المقاربة الترابية رهانا نظريا بين أهم النظريات التنموية، حسب مضامين المفهوم الأصلية البدائية التي تطورت بداية مع الجغرافي "رافستان Raffestin" وأخذت تتطور مع جغرافيين آخرين تجلت في أعمالهم على شكل تصورات عن علائقية مكونات المجتمع وحيزهم الجغرافي، يقتضي مفهوم الترابية اكتشاف حقائق اجتماعية تدرك كبناءات تاريخية للفاعلين أفرادا وجماعات نتيجة لإستراتيجياتهم في البحث عن الاستقلال والهوية، وباعتبارها نظام علاقات بين جماعة تنسجها مجموعة من الوسائط، "هي بنية اليومي الكامن، بنية علائقية لليومي غير المرئي، ويتم تعريفها أيضا بأنها مجموع العلاقات القائمة بين أفراد مجتمع معين في سياق تطور معقد بتراب ما، تتجاوز حدود تفاعلاته عناصره الداخلية، بل يعيش تفاعلا بين مكوناته الداخلية والعالم الخارجي، بمساعدة وسائط لتلبية حاجات وتحقيق أكبر استقلالية ممكنة اعتمادا على الموارد الترابية"[119].

الترابية أداة جديدة لقراءة الظواهر الاجتماعية، تمكن الهوية الاجتماعية بكل خصوصياتها من أدوات تقييم المعاش le vécu في شموليته، بما في ذلك المشاريع الترابية الممكنة على مستوى قابلية التطبيق والاندماج، وتبرز الترابية أهمية الصلة بين المسألة الاجتماعية والحيز الترابي[120]، وعليه نخلص إلى أن الترابية تتيح إمكانية إعادة التفكير في المجال كفرضية يمكن مراجعتها وليس كمعطى تابث يتحرك بعفوية وغير قابل للتحليل والقياس، بل يمكن من اقتراح مسبق لإعادة التفكير في المجال بمختلف أنساقه المعقدة المتفاعلة المنسوجة بين المجتمع والمجال المنتج من قبله.

---

[117] **الخزان بوشتى.،2011**، تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ص: 5، ص ص: 3 -21.

[118] **RAFFESTIN**, **Claude**., **1977**, Paysage et territorialité, cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, pp: 123-134.

[119] **GUY**, **D**, **M**., **2004**, Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques, cahiers géographique, N°5 p: 101.

[120] **إدالي محسن وآخرون.،2015**، المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة-مقاربة سوسيوجغرافية-ثقافية-انتخابية» مرجع سابق، ص: 106، ص ص: 101-122.

ترتكز المقاربة الترابية على جعل الإنسان محور العملية التنموية التي تنطلق من الفرد وإليه، تتطلب إحساس المواطنين بأنهم مسؤولون اتجاه شؤون المجتمع والتراب[121]، هي الاعتراف بحق وواجب الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخهم ومبدعين لذواتهم ولحياتهم الفردية والجماعية، وتفهم على أنها طريقة لتنشيط الأدوار بين السلطة والفاعلين المؤسساتيين، ويضفي تمثلها صفة الفاعلية والنجاعة على الفعل العمومي في اشتغاله على التراب والتخطيط له، ومطلب يجب أن يسعى إليه الباحث الجغرافي عند مقاربته للفاعلية البشرية في التراب باعتبار الجغرافيا تشتغل بشكل أفضل على التراب ومعانيه الاصطلاحية وبشكل مندمج وشامل نسبيا[122].

1-3- مفهوم التراب المحلي

يعتبر مفهوم "المحلي" مفهوما تركيبيا غامضا لا يوجد مقياس محدد نحكم بمقتضاه أننا إزاء مجال محلي، فالمقياس الجغرافي الذي يمنح صفة المحلية للتراب قد يزيد أو ينقص حسب تصور كل دارس، إلا أنه يبقى مجالا متصلا محدودا من حيث الرقعة الترابية، يجسد ظواهر ملموسة ونقط وأشكال طبيعية مختلفة الأحجام، ورموز مشيدة ومشاهد حالية وشواهد أخرى سالفة، مصدرها العمل البشري المنتج في إطار علاقات بين أفراد مجموعة أو المجموعات البشرية المحلية التي استغلت هذا المجال خلال فترات زمنية متتالية[123].

التراب المحلي هو الوعاء الأمثل لطرح القضايا الجغرافية الجوهرية لتنمية البحث الجغرافي، فهو بمثابة مختبر لفحص وتقييم مدى نجاعة وملائمة ما يطبق من مناهج ومقاربات في تنفيذ المشاريع التنموية التي تقوم بها مختلف الأطراف المنمية: الدولة، الجماعات المحلية، الخواص، مؤسسات المجتمع المدني، فهو حصيلة استراتيجيات استغلال وتدبير مركبة لفاعلين ينتمون لميادين مختلفة في الاقتصاد والسياسة والثقافة ومؤسسات المجتمع المدني...عبر قرون من الزمن، ومن جهة أخرى ويستمد تفرده وخصوصياته من عدة مرجعيات: تاريخية، أثنية، ثقافية، وسط طبيعي، نشاط اقتصادي...وبذلك يعتبر تجسيدا للتنوع والاختلاف داخل الوحدة الوطنية.

تفرض المقاربة الترابية إلى إقرار أهمية المحلي ومركزيته في موضوع التنمية الترابية المستدامة، يعني أسبقية المحلي والاجتماعي على الوطني والسياسي، فالاجتماعي يسبق السياسي والمحلي يسبق الوطني، فالعودة إلى المحلي والنخب المحلية والمؤسسات المحلية والديمقراطية المحلية أصبح اليوم بمثابة البديل السياسي الذي تراهن عليه الكثير من المجتمعات المعاصرة وكثير من القوى السياسية، من هنا جاءت الأهمية الخاصة التي أصبح يحتلها المحلي، إذ يستحيل تحقيق تنمية محلية شاملة دون إدماج المجتمعات

---

[121] **نعيم محمد & شافقي مصطفى.،2008**، العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق: الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص: 463، ص ص: 463-477.

[122] **جيري نجيب.،2004**، الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة، مرجع سابق، ص: 11، ص ص: 11- 26.

[123] **الأكحل محمد.،1997**، أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية ؟ حالة: هضبة بنسليمان، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق: كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص 14.

المحلية ضمن المجتمع الكلي. فلا بد من إحياء وبعث المحلي في زمن ما هو عالمي، فالعالمي يتكون من المحلي في إطار العولمة[124]، التي أثرت في محيطنا اليومي، ففي كل يوم يلتحق ما هو عالمي بما هو محلي والقرية العالمية التي تبنى نصب أعيننا تدمج تدريجيا كل فرد في مجال أرحب.

هكذا اتخذ المحلي أهمية قصوى بصفته محورا رئيسيا في العمل الرامي إلى تحديد البنية الاقتصادية والإدماج والتمكين الاجتماعيين، يصاحبه العمل على إبراز المؤهلات والمواهب والطاقات الإنتاجية المحلية، وبذلك ينتقل التعاون المحلي إلى مستوى الاشتغال كعامل حاسم في تحديد المقدرة والتنافسية المحلية في انسجام مع الرأسمال البشري المتوفر، والتفاعل ما بين المدارس والجامعات والمقاولات ومراكز التكوين والشبكات المهيكلة وغير المهيكلة[125]، وللجغرافيا دور كبير في إعادة الاعتبار إلى المحلي والهويات المحلية[126].

2- تتطلع التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي إلى بناء تراب مستدام وتنافسي

يقترن مفهوم التنمية عموما والتنمية الترابية خاصة في أغلبية التعريفات بكلمات وتعبيرات مغرية من قبيل حياه أفضل، حياة كريمة، تقدم، تطور، ديمقراطية... كما يمكن تعريف التنمية على نحو إجرائي بأنها السبيل الذي من خلاله يسعى الإنسان إلى تغيير الظروف والواقع بما يعتقد أنه يهيئ له العيش الكريم، وتشمل هذه العملية استثمار وتطوير الموارد وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة المفاهيم والتصورات التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المادي والمعنوي.

تروم التنمية الترابية بواسطة المشروع في أبعادها كمقاربة أفقية ومن أسفل كنهج ومقاربة تنموية جديدة، شمولية، مندمجة، وموطنة لإعداد التراب، إلى إحقاق تنمية شمولية مندمجة ومواطنة وتوفير محيط ملائم يمكن من تقوية القدرات الفردية والجماعية في إطار مبادرات محلية تهدف بالأساس تعبئة الموارد الترابية المحلية المتاحة والكامنة، واستثمار المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي[127]، ولإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور المستمر[128]، وتسهم في تشكيل تراب صحي سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا، ومريح وحيوي اقتصاديا، ومن خصائصها أيضا أنها تنمية ذكية، مستديمة وإدماجية تتطلع إلى تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة.

---

[124] **موراي وريك.،2013**، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 397، ص 29.

[125] **لويس فيرناندو بيسا.2012**، مجموعات الإنتاج المحلية والتنمية الجهوية في البرازيل، مرجع سابق، ص: 148، ص ص: 147-156.

[126] **المثلوثي الهادي.،2008**، في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي، مرجع سابق، ص 695، ص ص: 695-710.

[127] **البحيري زهير & الموساوي امحمد.،2012**، العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 10، ص ص: 6-24.

[128] **بحكان ميمون وآخرون.،2011**، المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص: 12، ص ص: 12-29.

– **التنمية الذكية:** تقتضي التنمية الترابية الذكية الإدماج العميق والذكي للمقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين[129]، تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...تقوم على المعرفة والابتكار، تكرس أنشطة ذات قيمة مضافة عالية تعزز تنافسية التراب، وترمي إلى تقوية وتأهيل والرفع من المستويات التربوية والبنى الفكرية، في تعاون وثيق بين كافة الأطراف داخل التراب من مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية والمقاولات...[130].

– **التنمية المستديمة:** تنمية شاملة تدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[131]، تروم اقتصادا أكثر فاعلية وتنافسية في استخدام الموارد، وتأخذ بعين الاعتبار سلامة الأوساط البيئية وتأمين الاستغلال العقلاني للموارد مع الحد من أوجه تبذيرها وتطوير الاقتصاد الترابي دون تجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله[132]، فالاستدامة تعني سعي الجماعات المحلية دائما للأفضل القابل للاستمرار[133]، وتمثل التنمية المتوازنة هدفا استراتيجيا للسياسات التنموية في كافة الدول وهو ما يعني ضمنيا مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات توزيع الفرص وتثمين للموارد، ومن تم تحقيق تنمية منصفة تطال الجميع بصورة متوازنة[134].

– **التنمية الإدماجية:** تفرض إعمال المقاربة الترابية في التنمية المحلية، باستحضار الخصوصيات وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد الترابية التي غالبا ما تكون خفية، إضافة إلى الرأسمال البشري والثقافي اللامادي لإحداث الثروة، علما أن هذه الثروة هو إحداث لأنشطة ذات قيمة مضافة عالية تسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، كما تتجلى التنمية الإدماجية أيضا في التنمية الفعالة للموارد التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بالتطلع إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتخليقها.

تعد الموارد الترابية من مقومات التنمية الترابية المحلية الذكية، المستدامة والإدماجية، فهي أساس الرهان التنموي للتراب المحلي وآفاقه المستقبلية، لايمكن الحديث عن التراب والمشروع الترابي التنموي دون التطرق إلى العلاقة بينها وبين الموارد الترابية، باعتبارها رهان المؤسسات المشرفة على إعداد تراب، وتعرف الموارد الترابية بكونها كل الأشياء المادية واللامادية (الرمزية) التي توجد بتراب معين والناتجة عن تاريخ طويل وعن تراكمات سابقة في أساليب الاستغلال من طرف الساكنة، والتي تعكس

---

[129] **الاسماعيلي أسماء.،2015**، الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية، مرجع سابق، ص: 55، ص ص: 47-58.

[130] **كسافيي لوفيل فرانسوا.،2012**، الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي، مرجع سابق ص: 20، ص ص: 19-25.

[131] **امارتيا صن.،2014**، التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة: شوقي جلال، ص: 21.

[132] **تشيان ف م.،2012**، الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة، مرجع سابق ص: 65، ص ص: 51-69.

[133] **البقصي محمد & الزرهوني محمد.،2011**، المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة، مرجع سابق ، ص: 136، ص ص: 128-161.

[134] **الحسين رحيم.،2016**، الديناميكية المجالية ورهانات التنمية بإقليم هضاب العليا للجزائر، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، ص: 14، ص ص: 13-42.

نوع التنظيم الاجتماعي المحلي[135]، نابعة من عمق هوية التراب، ومن سمات الموارد الترابية التنوع والتعدد حيث يمكن تقسيمها حسب أصلها إلى:

- **موارد ظاهرة ومتداولة:** تستغل من قبل الساكنة المحلية، وهي بالأساس موارد طبيعية، يجري استغلالها في كثير من المناطق بشكل عشوائي وغير متبصر، الشيء الذي يمثل تحديا حقيقيا للتنمية الترابية المحلية المستدامة، والمتمثل في وضع استراتيجيات حفظها وصيانتها لضمان استمرارها في المستقبل[136] .
- **موارد كامنة:** تختزنها المجالات الترابية ومجموعاتها البشرية، تتطلب تعبئتها واستغلالها توجيه مسارات التنمية نحو الوجهة الصحيحة، بإبراز واكتشاف كل مكنونات عناصر التراب، وإدماجها بسلاسة في أنساق إنتاجها المحلي ارتباطا بالخصوصيات المحلية للتراب، ونميز بين الموارد الترابية والمؤهلات العامة التي تتشابه فيها مجالات ترابية كثيرة، وبين الموارد الخاصة والذاتية ذات التفرد والتنافسية التي يسجل فيها اختلاف كبير بين مجال وآخر، والتي تشكل الرهان والشرط الأساسي للتنمية حسب المقاربة الترابية.

3- تتوخى التنمية الترابية والمشروع الترابي الإنصاف السوسيوترابي وإشباع الحاجات

يهدف المحور إلى معالجة موضوع التنمية الترابية بالنظر إلى تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، حيث أن هناك نوع من الارتقاء المتتالي للحاجات في شكل نظامي متدرج من الحاجات الأدنى إلى الأعلى، باعتبار أن الحاجة من القيم التي تعد مطلبا مشروعا للإنسان، هكذا يرتكز خطاب الترابية وتنمية التراب بواسطة مشروع التراب على مسلمة أساسية، أنه بقدر ما يتحلى التعامل البشري مع الموارد بفاعلية بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم نعتبر أن الموارد مفهوما ثقافيا. نظرا إلى أن الموارد ليست كيانا طبيعيا مستقلا بذاته، ولا هي ذات صفة بشرية صرفة، بل هي حصيلة تفاعل بين إمكانات تحتويها البيئة الطبيعية وقدرات بشرية تستطيع من خلال إجراءات محددة لاستخراج تلك الإمكانات من مكامنها لتلبيه حاجات الإنسان، وتقترن التنمية الترابية المستدامة بتراب معين بمؤشرات إشباع الحاجات الأساسية للساكنة.

4- المشروع الترابي مقاربة من أسفل وخارطة الطريق لرفع مظاهر الهشاشة الترابية

هيمن لعقود الهاجس الأمني على تدبير التراب وقامت التنمية على أسس مقاربة قطاعية محكومة بمنطق المردودية الاقتصادية ومبنية على تجزئ المسألة الترابية[137]، وأثبتت المشاريع الترابية ذات الطابع التوجيهي المفروضة من أعلى عن محدوديتها، وعجزت عن تحقيق غاياتها المرجوة، بل كرست تفاوتات سوسيوترابية عميقة وأزمة شمولية تعددت امتداداتها وانعكست سلبا

---

[135] **RAFFESTIN**, **C**., **1979**, Pour une géographie du pouvoir, Paris, LITEC, 249 p

[136] **VEYRET**, **Y**., **2005**, Développement durable et géographie, sous la direction de Yvette Veyret, p13, pp: 11-38, HATIER, Paris

[137] **الهيلوش محمد.،2011**، التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة المحلية الجيدة، مرجع سابق، ص: 68، ص ص: 67-87.

على المستوى المجالي والاجتماعي، خاصة الشعور بالانتماء إلى التراب والهوية الجماعية وسيكولوجية الممارسة[138]، مما عمق مظاهر الهشاشة الترابية[139].

لا يمكن مناقشة الهشاشة في غياب الإنسان، هذا الأخير ليس بالكائن الخامل بل الأشد تأثيرا وتأثرا، لذا فوضعية عدم التوازن تنجم عن عوامل طبيعية وأخرى بشرية كل منها تفاقم الأخرى، باعتبار الهشاشة الطبيعية والبشرية متلازمتان تتبادلان التأثر والتأثير، إذ كلما ارتفع عدد السكان إلا وازدادت حاجاتهم من موارد مجالهم مما يؤدي إلى الضغط عليها (تربة، غطاء نباتي، مياه) مما يتسبب في تدهور الوسط الطبيعي الهش أصلا، وأمام عجز المجال على تلبية الحاجات السكانية وإشباعها تتعمق الهشاشة السوسيواقتصادية والمجالية، باعتبار المجال حامل لأنشطة الساكنة وموارده بمثابة الرأسمال المحرك لدينامية الجماعة.

تستدعي هشاشة التراب كوضع مجالي فهما وتدخلا عاجلا لإعادة الأمور إلى نصابها، مما يتطلب القدرة على الفهم الدقيق لميكانيزمات اشتغال الدينامية العامة للتراب عن طريق التشخيص، ودرجة عالية من المهارات الفنية والتقنية والتخطيطية لإعداد التراب وإحلال التوازن الاستراتيجي من جديد، هذا ما يشرعن ضرورة استحضار التنمية الترابية المحلية كإستراتيجية مميزة للتدخل، ترتبط بالوضعية الخاصة للمجال الترابي المعني وبمقاربة محلية شاملة متقاطعة التقائية وتشاركية، تتجلى أهدافها في إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والعمل في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين الأساسيين، ورهانا لتقوية وتنشيط التراب عبر تنظيم شروط التنمية[140] لتجاوز معيقات التنمية المتمثلة في هشاشة التراب في بعديها الطبيعي والبشري.

4-1- المشروع الترابي: المفهوم والأبعاد

ارتبطت لفظة المشروع بعالم المقاولة كمسلسل عمليات محدودة في الزمان والمكان في إطار محيط سوسيواقتصادي يستهدف ربحا في الغالب، فهل إستراتيجية إعمال فكر المقاولة والمقاربات المقاولاتية يمكن تطبيقها في تدبير التراب؟ هل طبيعة القضايا الترابية التدبيرية تسمح بتطبيق فكر المقاولة خاصة وأن الجماعات الترابية لا تستهدف الربح؟[141]، إلا أن المشروع الترابي في بعده المجالي التنموي هو مجموعة أهداف يلتف حولها الفاعلون يسعون بلوغها وفق نظرة استشرافية، ووفق مقاربة أفقية تعتمد تنسيق الجهود والتدخلات والتعبئة الشاملة للموارد بغية تنمية حيزهم الترابي.

---

[138] **ادالي محسن.،2015**، المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة : مقاربة سوسيوجغرافية-ثقافية-انتخابية، مرجع سابق، ص: 102 ، ص ص: 101-124.

[139] الهشاشة فهي حالة لا توازن instabilité، تقابل عموما حالة التوازن Stabilité يكون عليها نظام معين، ففي جميع الحالات عبارة عن تطور نحو تأسيس أنظمة جديدة، ناتجة عن غياب التماسك الداخلي بين جميع الأنساق المتفاعلة بينها والمكونة للتراب، وكلتا الحالتين تعبران عن مرحلة من تطور دينامية التراب والنسق العام، ففي حالة التوازن تكون الأنظمة صالحة وقادرة على العطاء والتجدد والعكس.

[140] **أبو زيد جواد & الصادكي منير.،2015**، المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف، مرجع سابق، ص: 145، ص ص: 143-165.

[141] **شنفار عبد الله.،2015**، الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي، ص: 193.

المشروع الترابي فعل في التراب وخيار إرادي للجماعة [142]، يبني على شروط معلومة أو متوقعة ويرتبط بأهداف محددة ومعلنة، يعكس تصورات مسبقة لكافة الفاعلين الترابيين لتحقيقها في المستقبل[143]، يوحدهم نظام قيم مشترك يتطلع إلى إحقاق تنمية التراب بواسطة برامج وعمليات تنموية تعاقدية ومتفاوض حولها، وبمعنى آخر فالمشروع الترابي نهج جديد، وسيلة وتطبيق فعال، منهجية طموحة براغماتية، أداة إستراتيجية توقعية لتدبير التراب، تعكس رغبة سياسية قوية وشراكة اجتماعية حقيقية من أجل فعل ترابي ناجع، بضبط مراحل وتقنيات الانجاز وشروطه، كمدخل يستجيب لتحدي تنوع مجال التدخل، يتيح فرص التكيف مع طبيعة الأوساط المجالية المتنوعة والأنشطة المتعددة المزاولة داخلها، يساعد كل تراب محلي على بلورة مشروعه التنموي المنبثق منه وإليه.

يتبنى المشروع الترابي مبدأ البناء من الأسفل لتقوية المناعة والتنافسية الترابية وتأهيل المجتمعات المحلية عن طريق الاستثمار في الخصوصيات والتفرد كموردين محليين، هو نظرة جديدة لتجاوز التدخلات القطاعية وتكريس الالتقائية وبلورة نظرة شمولية تسمح بتحقيق تنمية ترابية محلية مندمجة ومستدامة تقوم على خاصية التجانس الترابي، يتأسس المشروع الترابي بناءا على تشخيص ترابي استراتيجي مبني على مبدأ التشاركية يعبئ كافة الفاعلين والشركاء المحتملين تعزيزا للثقة والتفاعلية والإجماع، يحدد الأولويات والحاجيات والموارد المتاحة والكامنة، وتوضع بناءا على نتائجه استراتيجيات وسيناريوهات التنمية (مخططات تنموية) فوق حيز ترابي محدد[144].

4-2- المشروع الترابي تنوع في الخصائص والأهداف التنموية

ينبثق المشروع الترابي عن عمل منظم كفيل بأن يترجم على شكل عمل ممأسس لترسيم مشروع معين، ذلك أن الأمر يتطلب ابتكارا اجتماعيا ترابيا، حيث أن إنتاج التراب لا يمكن تصوره دون قرب تنظيمي ودوام تفاعل بين كافة الفاعلين الترابيين، ومن تم فالمشروع الشمولي والاستراتيجي يتميز بخمس خصائص:

- يثمن الموارد الخاصة بالحيز الترابي ويرفع جاذبيتها إزاء النطاقات الترابية المنافسة.
- يعبئ ويشرك كل مكونات الحقل التنموي في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع الترابي[145].

---

[142] **الزرهوني محمد & البقصي محمد.**، المشروع الترابي المندمج دعامة التنمية المحلية المستدامة بجماعة اغزران بإقليم صفرو، مرجع سابق، ص: 268، ص ص: 290-259.

[143] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.**،**2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 38، ص ص: 37-48.

[144] **الكتمور حسن وآخرون.**،**2015**، المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية، مرجع سابق، ص: 30، ص ص: 23-35.

[145] **فتوحي محمد.**،**1997**، صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص: 53، ص ص: 27-39.

– ينسق تدخلات وأهداف الفاعلين، وترشيد وسائل التدخل والرفع من مفعول المشاريع والعمليات، والتموقع الفعال للتراب المحلي بالنسبة للأسواق لتحسين عرض التراب ودعم جاذبيته.

– يتسم بالاستدامة والإستراتيجية، يرسم أهداف طويلة الأمد وبرامج تنجز على المدى المتوسط، وعمليات تنفذ على المدى القصير.

4-3- تقوم بلورة المشروع الترابي على ثلاثة دعامات

يصعب ضمان مشروع ترابي فعال ونشيط وخلق دينامية ترابية محلية حقيقية، إلا انطلاقا من تبني عقلية التخطيط الذكي والاستراتيجي الذي يحتاج إلى أن يرتكز على جملة من الدعامات أبرزها:

- **مبدأ الاستعراضية أو العرضانية:** تتيح لكافة الفاعلين التمكن من مشروع التراب في مختلف مكوناته الموضوعية وأهدافه (الاقتصادية والاجتماعية، البيئية، الثقافية...) وتوضحه في مختلف تمفصلاته، وتفاعلاته الداخلية ومع محيطه الخارجي، كما تسمح بتثمين الموارد الترابية وتقوية القدرة التفاوضية للتراب مع الشركاء الخارجيين في إطار تعاون بيترابي[146].
- **التشاركية:** عنصر مركزي في مشروع التراب، يمكن من إضافة أشكال مختلفة : معلومات، المشاركة في التصور واتخاذ القرار co-decision والتشاركية في البناء co-construction ذلك ما سنفرد له فقرات خاصة في هذا المقال.
- **الحكامة:** توفير مناخ التواصل والتشاور والإشراك ومد الجسور بين المنتخبين والفاعلين والساكنة لتحديد مشروع جماعي للتراب، مادام أن الرهان مشروع التراب يقصد منه إحقاق التنمية الترابية.

5- التشاركية، التشخيص الترابي، التخطيط الترابي الاستراتيجي أدوات ناجعة لهندسة مشروع التراب

في العقدين الأخيرين استرعى الانتباه مسألة إشراك الساكنة المحلية في عمليات تشخيص التراب وتخطيط التهيئة والتنمية الترابية، ففي الواقع عرفت جل المشاريع التي أنشأها التقنوقراط فشلا ذريعا، حيث أصبح استثمار المهارات المحلية عن طريق تفعيل شراكة السكان أحد أشكال المسؤولية وأحد الوسائل ضمان ديمومة الأشغال التهيئة التنموية وحفظ الموارد الطبيعية من الهشاشة والتدهور.

5-1- التشاركية ضمن مشروع تنمية التراب

يحيل مفهوم التشارك لغويا إلى التفاعل، إذ يكون الفعل متبادلا بين الأطراف المشاركة في صنع حدث ما أو اتخاذ القرار معين، عملية لتقييم التراب من حيث المؤهلات الجغرافية، الجيواستراتيجية، الطبيعية، البشرية والثقافية، وكذا المناخ السياسي

[146] **بوعدين لحسن.،2015**، أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، مرجع سابق، ص: 113، ص ص: 109-126.

(التوابث الترابية) بتحديد الرأسمال الترابي وتكوين نظرة عامة على وضعية العرض الترابي، وتقييم مدى قدرته على منافسة عروض المجالات الأخرى[147].

يفيد معنى التشارك في مدلوله الشامل في إطار الحكامة العمومية الحوار بين كافة الفاعلين المحليين، حيث يمنح إشراكهم عبر مجموعة من المسالك يساهموا من خلالها في اتخاذ القرارات والأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم، حاجياتهم والانشغالات التي تهمهم بمعزل عن التأثير الذي يمارس على مختلف المراحل ودرجات الانخراط، وقد تم تعريف التشارك العمومي من طرف المنظمة العالمية للصحة "بأنها مسلسل مشاركة الأفراد بشكل نشيط في تحديد النقط التي تهمهم في أخذ القرارات حول المؤشرات التي تؤثر على حياتهم في صياغة وتفعيل السياسات وفي التخطيط والتنمية وتقدم الخدمات وكذا في مسلسل مبادرات التغيير"، كما تعتبر التشاركية منهجية في إطار النظريات السلوكية وسوسيولوجيا التنظيمات كوسيلة للضغط على إدراج الواقع السوسيوثقافي في إطار المعاش، والمتمثل في التصورات والتدابير والمشاريع والملاحظات الترابية، إلا أن هذا الأخير يبقى رهين بشرط المحلية والقرب فهو منتوج الجهات المحلية الفاعلة.

تلخص أهداف مشاركة السكان في تحسين جودة التدبير العمومي وتدعيم قدرات الجماعة بربط الأواصر بينها وتجديد الديمقراطية، فانخراط الفاعلين المحليين في المقاربة المندمجة للتنمية الترابية المستدامة، يمكنهم تحصيل مجموعة من الايجابيات التي من شأنها تقوية تنافسية للتراب وتعزيز جاذبيته، وتأهيل العوامل الرئيسية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض ومنسق بشأنها بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم مما يشكل نموذجا أمثل للمقاربة التشاركية.

5-2- المرجعيات القانونية والتنظيمية للتشاركية

يعتبر الميثاق الجماعي لسنة 2009 مثالا يحتدى به وتجربة رائدة، في إعمال مبدأ التشاركية الترابية وفي خدمة تنمية التراب، يؤطر عمل الجماعات الترابية ويحدد مهامها عبر تدبير حكيم وتشاوري للشأن المحلي، بتوفير شروط تحقيق التنمية الترابية، إذ يوصي القانون رقم 17.08 في المادة 14 بتشكيل لجان التنمية البشرية والشؤون الاقتصادية التي تضمن إشراك جمعيات المجتمع المدني في القرار الجماعي والدعم أو المساندة في إطار لجنة المساواة وتكافؤ الفرص، وهي لجنة استشارية يرأسها رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه ويعد جدول أعمالها.

تتيح المادة 35 للمجلس الجماعي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية في الجماعة الترابية، وتخول المادة 42 للمجلس القيام بأشكال تعاون وشراكة مع مختلف المتدخلين الرسميين والمدنيين للإسهام في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتراب المحلي، كما تنظم المادة 36 إعداد المخطط الجماعي للتنمية وفق منهج تشاركي، الأمر الذي تشير إليه مضامين المادة 41 والمادة 42 والمادة 72 من الميثاق الجماعي، التي تحمل المجلس الجماعي على القيام بكل عمل من أجل تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي والممارسة الجمعوية من أجل المصلحة العامة وإنعاش كل الأنشطة المختلفة، وإبرام الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

[147] **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام**.، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، مرجع سابق: ص: 90، ص ص: 87-100.

اعتبر الدستور الجديد لسنة 2011 ضمن توجهاته الأساسية في فصله الأول أن الديمقراطية التشاركية من أهم مرتكزات الدولة الحديثة وأحد مقومات النظام الدستوري للمملكة، إلى جانب فصل السلط وتوازنها وتعاونها ومبادئ الحكامة الجيدة... كما ورد في الفقرة الثانية منه " التنمية الترابية للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة "، وتنص الفقرة الثالثة من الفصل 12 منه على أن " تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون".

ينص الفصل 13 من الدستور على أن " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها ". ويعطي الفصل 14 " للمواطنين والمواطنات ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع "كما يؤكد الفصل 15 من الدستور على أن " للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق" ويتضمن الفصل 139 من الدستور في فقرته الثانية على أنه "يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل ضمن اختصاصاته ضمن جدول أعماله".

تقضي الفقرة الأولى من الفصل 156 من الدستور "أن تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها واقتراحاتهم وتظلماتهم وتؤمن تتبعها" كما أقر الفصل 136 على مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن وتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية الترابية البشرية المندمجة والمستدامة، كما يعكس الدستور حرص المشرع على تأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة كما وضع على عاتق الجهات والجماعات الترابية، وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور وتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها وتقييمها.

5-3- تشخيص التشاركي للتراب: تعبئة للموارد والفاعلين الترابيين

يعتبر التشخيص الترابي أداة لتحليل وفهم البنيات والأنساق الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في تنظيم وتدبير المجال، انطلاقا من تحديد الاكراهات وسيناريوهات التطور المحتمل لهذا الأخير، ومعرفة الضوابط المجالية في إطار كل فعل تنموي[148]، التشخيص الترابي مرحلة مهمة ضمن مراحل تنمية التراب والإعداد للمشروع الترابي، فبناءا عليه يمكن وضع تصور، رسم وتوجيه المسارات والأولويات وتحديد الأدوار.

5-3-1-التشخيص الترابي المفهوم، الأبعاد والمرامي

[148] **الكتمور حسن.2015**، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية: منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، مرجع سابق، ص: 77، ص ص: 63-84.

التشخيص الترابي التشاركي نشاط ينجز في مكان معين (جماعة، عدة جماعات، دوار، حي، أحياء...في أفق معرفة وفهم إجمالي للوسط ولإمكانياته وللمشاكل التي يطرحها وذلك لأجل:

- الوعي المشترك بالصعوبات التي تعرقل مسلسل التنمية بتحليل أسباب الظواهر الملاحظة بالحيز الترابي
- بحث آليات وأدوات مواجهة المشاكل بصفة جماعية بإشراك الفاعلين المحليين المعنيين في تحليل المشاكل واقتراح الحلول
- تخطيط وبرمجة الأنشطة والمشاريع التي ستساهم في تنمية حيز ترابي معين بإعمال أسلوب الحوار وتقاسم المعلومات
- الانخراط الجماعي في عمليات البحث عن الأولويات، التنفيذ، التتبع، التقييم وتحديد المسؤوليات

نستنتج أن التشخيص الترابي التشاركي خارطة طريق، وسيلة للفهم والتحليل والتنشيط والتشاور حول مجموعة من الأنشطة المعقلنة بين مختلف المتدخلين من شأنه تقوية القدرة التنافسية للتراب خاصة على مستوى تأهيل العوامل الرئيسية للتنمية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض بشأنها، كما أن التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم يشكل النموذج الأمثل للمقاربة التشاركية.

5-3-2- من إجراء التشخيص الترابي إلى بلورة المخطط الجماعي للتنمية

يجسد التشخيص الترابي توجها جديدا للسلطات العمومية في مجال التدبير الترابي المحلي، ويعتبر مرحلة ذات أهمية قصوى نظرا لدوره في تعبئة مختلف الفاعلين المحليين والموارد البشرية اللازمة وتوعيتها بدورها في إعداد المخطط الجماعي، وتحديد الإطار الملائم الذي يسير من خلاله المسار التشاركي وتحديد المتدخلين والأدوار التي سيقومون بها، إضافة إلى تعبئة الموارد المادية والمالية الضرورية وتنظيم العمل بما يقنع أصحاب القرار المحلي والفاعلين المحليين بتبني المخطط الجماعي خلال مراحله مجتمعة.

- **مرحلة الإعداد** تتم عبر محطتين: الأولى يتم فيها انتقاء فريق المنشطين المحليين والمشرفين على العملية، لتنشيط الاجتماعات العمومية التشاورية والورشات الاستشارية التشاركية التي ستعقد مع الساكنة وعموم الفاعلين المحليين بالجماعة أو بالتراب، أما المحطة الثانية تتميز بتنظيم دورات تكوينية لتمكين الفريق من أدوات إعداد المونوغرافيا المجالية التشخيصية.

- **مرحلة جمع المعطيات** يشرع فريق المنشطين المحليين بتجميع المعطيات الميدانية وتحديد نقط الالتقاء، لعقد التجمعات التشاورية العمومية مع السكان بتنسيق وإشراف واستشارة مع المجلس الجماعي والسلطات المحلية وكافة المتدخلين. بعدها تنظم لقاءات تحسيسية حول أهمية العملية والإخبار بالبرنامج الزمني لإجراء الاجتماعات حتى يتم اتخاذ كافة التدابير لتسهيل عمل المنشطين/المشرفين في تعاملهم مع الساكنة.

- **مرحلة معالجة وتحليل وتقديم نتائج أولية** بتصنيف المعطيات الميدانية وحذف التكرار، ويرافق هذا العمل وضع لوحة قيادة للحصيلة التي سيتم حصدها كقاعدة موجهة للعمليات المقبلة المتمثلة في تحليل وتحرير وثيقة التشخيص الترابي التشاركي.

– **مرحلة المصادقة** تنظم الجماعة الترابية فعاليات يوم إخباري لتقديم النتائج الأولية واعتمادها كقاعدة لتحرير تقرير التشخيص الترابي التشاركي للترابي، باعتباره المرحلة الأساسية لبلورة مشروع التنمية الترابية الجماعية، هذا التقرير يتكون من ثلاث أجزاء[149].

* يتناول الجزء الأول المعطيات العامة المتعلقة بمونوغرافيا الجماعة كالوسط الطبيعي والسوسيواقتصادي والبيئة...

* يعرض الجزء الثاني نتائج المشاورات الاستشارية مع الساكنة المحلية ومع مختلف الفاعلين المحليين

* يخصص الجزء الأخير لعرض واقع حال التنمية بالجماعة الترابية الذي يشكل قاعدة لبلورة مخطط التنمية الجماعي

– **مرحلة الفرز** تتم المصادقة على المشاريع ذات الأولوية بطريقة استشارية وتعبئة البطاقات التقنية الخاصة بكل مشروع، ووضع خطة تنظيم دورات للتكوين حول التخطيط الاستراتيجي التشاركي وحول الميزنة ومقاربة النوع الاجتماعي، لدعم قدرات أعضاء اللجنة المحلية للتنمية الترابية وتمكينهم من الأدوات والمناهج الضرورية، ويمكن أن يركز التكوين على المحاور التالية:

* المفاهيم والمبادئ والمصطلحات المستعملة في مجال التخطيط الاستراتيجي التشاركي

* أدوات التخطيط الاستراتيجي التشاركي

* مسار التخطيط الاستراتيجي التشاركي وبلورة مخطط التنمية الجماعي

* الإطار المنطقي للمشروع والتخطيط بالأهداف والتدبير بالنتائج

*كيفية تصور المخطط التنمية الجماعي والميزنة المتعددة السنوات

– **مرحلة تحرير وتقديم مخطط التنمية الجماعي** تتم بلورة خطة العمل التنموي، ووضع لوحة قيادة للمشاريع وفق برمجة زمنية محددة، وبعد مراجعة وثيقة مخطط التنمية الجماعي وفي إطار اجتماع يضم كل من المجلس الجماعي واللجنة المحلية للتنمية البشرية، يتم المصادقة على محتوى المشاريع التي يحصل الاتفاق عليها، للخروج بوثائق نهائية بعد أن يتم إدخال التعديلات الضرورية حسب توصيات أعضاء المجلس الجماعي، ويتم المصادقة على وثيقة مخطط التنمية الجماعي من طرف المجلس الجماعي.

5-4- التخطيط أداة إستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة بالجماعات الترابية

حضيت قضايا التخطيط عموما والتخطيط الترابي تحديدا في العقود الأخيرة بكثير من النقاش والاهتمام من قبل الباحثين داخل مختلف الحقول المعرفية ومن قبل الفاعلين والمتدخلين الترابيين المحليين، إذ أصبحت مسألة التخطيط كخطة تنظيرية

[149] **الكتمور حسن.،2015**، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية: منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، مرجع سابق، ص: 79، ص ص: 84-63

لتطبيق الأهداف وتحقيق الغايات تشكل أبرز الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالكل أصبح واعيا مسألة ضرورة التحكم في الظاهرة الترابية بكل مكوناتها وضبط نموها، وذلك بهدف إرساء سياسة ترابية فعالة قادرة على خلق مجالات ترابية مندمجة ومحفزة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق يحافظ على خصوصيات التراب المحلي والأوساط البيئة[150].

5-4-1 التخطيط، التشاركية، الإستراتيجية: مفاهيم وتطبيقات مسترسلة ومترابطة

– التخطيط: حسب Le Petit Robert عملية تهدف إلى تحديد الأهداف المرجوة وضبط الوسائل لتحقيقها من لدن تنظيم إداري أو تقني خلال فترة زمنية محددة، مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب والتدابير التي يتخذها الفاعلين لتحويل الواقع لصورة أفضل وأجود من السابق، على ضوء الإمكانات المتيسرة حاليا ومستقبليا، ذلك بدراسة الواقع وفهمه في الوقت الحاضر والتنبؤ بما سيكون لاحقا[151]. التخطيط وسيلة مهمة لمعرفة الطريقة الجيدة لتدبير التراب في تجانس وفق قيم المجتمع، حيث الإنسان في قلب الاهتمام في جو تسوده الثقة والمسؤولية، عملية تحمل سمات بكونها أعمالا متتابعة مصممة لكل بوادر المستقبل الاقتصادي والاجتماعي...عبر فترات مختلفة تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه لصياغة الأهداف العامة والخاصة التي يمكن تحديدها، والوقوف على الاختلالات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى الهدف المنشود.

ينطوي التخطيط الترابي المندمج للتنمية الترابية المستدامة على أبعاد ذو أهمية سوسيواقتصادية وثقافية ومجالية عبر تطوير وتحسين إطار العيش، مما يتطلب اعتماد أساليب تدبير حديثة ورفع كفاءات المؤسسات المتدخلة وإشراك الفاعلين والسكان في اتخاذ القرارات، بتبني حكامة جيدة فعالة تعطي للتدخلات التنموية الشفافية والنجاعة، ومواجهة التحديات الكبرى للجماعة ولنجاح مقاربة التخطيط الترابي لا بد من إشراك السكان في تصور ووضع وتنفيذ وتتبع وتقييم المشروع الترابي.

– التخطيط التشاركي: إشراك السكان في جميع مراحل التخطيط، ابتداءا من تشخيص الوضعية وتحديد المؤهلات والمعيقات إلى إعداد خطة عمل وتنفيذها وتتبعها وتقييمها، مرورا بتحديد المشاكل والحاجات وترتيب الأولويات وتحديد الأهداف، يوصف أيضا بأنه يشرك كافة الفعاليات السياسية المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والنسيج الجمعوي والهياكل التقليدية، كذلك هو تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم استعمال المجال وتقنينه، وتحديد هذا الاستعمال

---

[150] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 37، ص ص: 37-46.

[151] **2010**, **Dictionnaire de l urbanisme et de l aménagement**, sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin, 2010, p: 79.

لكل جزء من أجزاء التراب وتخصيص وظيفة لكل منها قصد تحقيق تكامل أجزاءها وانسجام أطرافها، وبالتالي حسن تنظيمها وتهيئتها[152].

– **التخطيط الاستراتيجي**: الإستراتيجية[153] من المفاهيم المتداولة في مختلف العلوم و بأقلام المتخصصين والباحثين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبارة عن عملية سياسية محضة أو يجب أن تكون كذلك على الأقل، ويستلزم نجاحها حسن التقدير الأمور، وتتطلب القدر الكافي من اليقظة والحكمة، هي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغايات ووسائل محددة بوضوح تخدم هدف دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، باستحضار كافة المدخلات والمتغيرات التي تتفاعل فيما بينها في تشكيل التراب وإنتاجه، ذلك ما يدفع الجيوسياسية على دراسة وتحليل الروابط بين السياسي والمجالي بتبيان أثر العوامل المجالية في الاختيارات والعلاقات السياسية وأثر المعطيات السياسية في تنظيم ومراقبة المجال[154].

يشترط وضع تخطيط إستراتيجي وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها إلى جانب العقلانية والتخصص والاستمرارية والإلزام والمرونة والابتكارية، بوضع مشاريع ترابية ملائمة لظروف التراب، إن التخطيط الاستراتيجي يستدعي التفكير النقدي والإبداعي وبالتالي فهو يعكس القدرة على إدماج مجموعة كبيرة من المعلومات والمعطيات الأولية الظرفية المتغيرة والمتشابكة المتعددة الجوانب، والتي تحول كثرتها وسرعتها وتداخلها دون تجميعها وتصنيفها، والإدماج بهذا المعنى هو رؤية المعلومات الأولية بوصفها عناصر في نمط واحد مع تداعياتها لرؤيتها بوصفها مؤشرات إلى الماضي والاحتمالات المستقبلية حتى يمكن رؤيتها بصورة براغماتية[155]، ويقوم التخطيط الاستراتيجي العقلاني والمعقول على جملة من المكونات:

الوثيقة رقم 3: خطاطة تبين مكونات عملية التخطيط الاستراتيجي

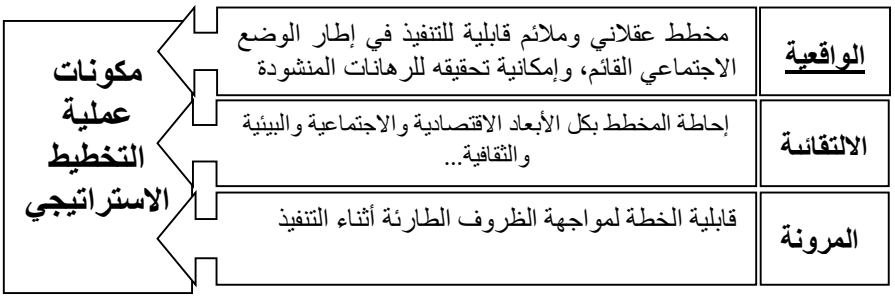

[152] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، مرجع سابق، ص: 38، ص ص: 37-48.

[153] الإستراتيجية تتسم بكونها استباقية توقعية إن لم تكن تنبئية، هذه الاستباقية ترمي إلى رعاية المصالح وتحقيق التنمية وتفادي الأخطار، لذا يجب أن لا يقوم على التقديرات الجزافية والخيالات الأسطورية، بل على دراسة الاحتمالات والسيناريوهات ووضع الافتراضات والمنطلقات والتي تكون بدورها مشروطة بما يجري على الأرض ووفق الإمكانات المتاحة.

[154] **موله ع الله.،2008**، الأقاليم في العولمة: علامات الفناء، وفرص البقاء–المغرب العربي نموذجا، مرجع سابق، ص: 14، ص ص: 13-27.

[155] **عمار علي حسن.،2017**، مرجع سابق، ص: 155.

5-4-2- المخطط الجماعي للتنمية الترابية ورش لممارسة التخطيط والتشاركية

يعتبر المخطط الجماعي آلية قانونية جديدة لتدبير الشأن المحلي للتراب وتحقيق التنمية الترابية المحلية، تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة في أفق تنمية مستديمة، وفق منهج يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع ويعتمد على مقاربة تشاركية تسعى إلى دفع الفاعلين المحليين إلى تحديد أهداف التنمية التي يتطلب تحقيقها، وتعبئة الموارد المحلية أولا وموارد الشركاء ثانيا، ويعتبر التخطيط الجماعي استراتيجيا لأن الأهداف المسطرة نابعة من القرار السياسي المحلي الذي يتخذ خيارات ذات طبيعة هيكلية ترهن مستقبل الجماعة وتحدد السبل والوسائل الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

5-4-3- مرتكزات المخطط الجماعي للتنمية الترابية

من أجل التنمية المستدامة يعمل المخطط الجماعي على إدماج أربع مرتكزات أساسية وهي:

– **المكون الاقتصادي**: يهدف إلى تحقيق أهداف النمو والفعالية الاقتصادية، بحيث يعمل على تنمية وتهيئة الموارد الترابية والموارد الجماعية من أجل بلورة مشاريع تنموية حقيقية[156] بما يحافظ على ممتلكات الجماعة وجعلها أكثر مردودية، والحرص على عدم إثقال الساكنة بالضرائب، كما أن ترشيد وتصريف تلك الموارد يؤدي إلى خدمة مصالح المواطنين في مجالات السكن والصحة والتعليم وتوفير البنيات الأساسية التحتية وإحداث مقاولات تساهم في الحد من البطالة من جهة وتنمية الموارد الجماعية من جهة أخرى.

– **المكون الاجتماعي**: يهدف إلى تلبية حاجيات الساكنة والاستجابة إلى أهداف الإنصاف الترابي والتماسك الاجتماعي بما في ذلك الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية، وانطلاقا من هذا المكون تسعى المجالس الجماعية بفضل مخططاتها التنموية معرفة وتلبية حاجات السكان الأساسية.

– **المكون الثقافي**: يتعين بموجبه على الجماعة الترابية أن تبلور مشاريع ثقافية تعمل على تنمية العمق الثقافي، وذلك بإدراجه ضمن المشاريع وبرامج المخطط الجماعي للتنمية تكريسا لثقافة الانفتاح على المحيط وتأهيل العنصر البشري وتثمين التراث المحلي المادي اللامادي في إطار عمليات التحسيس والتعبئة والتواصل، وتحفيز الساكنة المحلية على الاهتمام بالشأن المحلي والإقبال على المشاركة في تدبير قضاياها، مما يساعد على إنجاح المشاريع ومشاريع التنمية المسطرة في المخطط الاستراتيجي للتنمية الجماعي.

---

[156] **البحري زهير. موساوي أحمد.، 2012**، العمل الجمعوي ورهان التنمية الترابية، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية المنجزات والتطلعات، تنسيق: البقصي محمد و الزرهوني محمد، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران، رقم 1، ص: 19، ص ص: 6-24.

– **المكون البيئي**: يرمي إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها عبر اضطلاع الجماعات الترابية بدورها في إنعاش التنمية المحلية المستدامة من مدخل إستراتيجية بيئية بناءة.

الوثيقة رقم 4: مرتكزات التنمية الترابية المستدامة

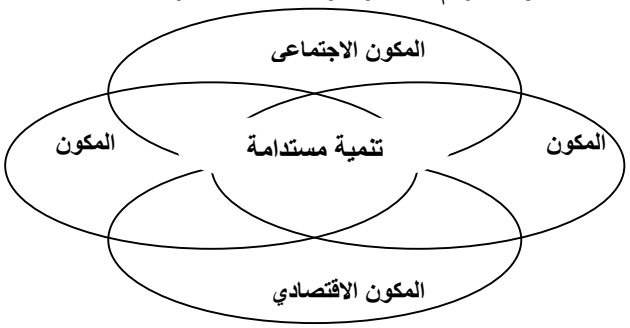

6– التعبئة الشاملة للموارد والفاعلين المحليين وتحدي نجاح المشروع الترابي

تتطلب التنمية الترابية بواسطة المشروع تعبئة الموارد وحفظها وضمان استدامتها مقاربة شاملة نسقية فالتراب نسق تفكير ونمط عمل تستوجب التعبئة الشاملة والجماعية حول مشاريع مشتركة[157]، لذلك فعمليات التشخيص الترابي لمعرفة الموارد وتحديدها وتعبئتها تستوجب بعضا من الشروط المحددة.

✓ **التنسيق الجماعي**: تتطلب ثنائية موارد/تراب تفاعلا حقيقيا بين كافة الفاعلين والمبادرين، وتحتاج التنسيق الفعال والنشيط بينهم من هندسة وتنظيم جماعي تشاركي وتشاوري محبوك ونزيه.

✓ **الملائمة الجماعاتية**: تسلك الموارد الترابية مراحل الأفكار الجماعية الجماعاتية من مشاريع، إنتاجات، اقتراحات، درايات، تجارب...وتحتاج ملائمة جماعية مع شبكة الفاعلين المحليين والمستفيدين ومستعملي التراب.

✓ **تدريب جمعي**: تسلك الموارد الترابية مراحل إدراكية معروفة واعية تتيح للفاعلين التعلم والتدريب بشكل الجماعي أشكال جديدة من الدرايات في طرق واعية لاستمالتهم وإشراكهم في حل المشاكل لتغيير أشكال فعلهم وتدخلهم في التراب وللتراب.

✓ **تخصيص تدريجي**: تسلك الموارد الترابية مراحل للخروج تدريجيا من الموارد في معناها العام التقليدي إلى معناها الخاص، مما يستلزم تمييز محسوس وأكيد.

✓ **ترابية ممأسسة**: يحتاج (التتريب Territorialisation) مراحل للتثبيت على أرض الواقع واكتساب المشروعية وتتطلب وضع إطار عمل منظم وممؤسس قابل للأجرأة والمراقبة والتتبع والتقييم، ولضمان نجاحها يلزم تقييدها في إطارات منطقية دينامية ترابية بموجب تشريعات وقوانين ووثائق رسمية، تحت رعاية وتأطير ومصاحبة مؤسسات رسمية ومدنية، إدارية وبحثية واستشارية...

---

[157] **لوفي جون لويس.،2012**، التصنيع وتحديد مواقع الأنشطة: رد على التحول العالمي الكبير الجاري، مرجع سابق، ص: 47، ص ص: 41-48.

7- المشروع الترابي مدخل إلى تعزيز تنافسية التراب

تشكل التنافسية الترابية واحدة من أولويات السياسات التنموية للوحدات الترابية، أصبح إدماج هذا البعد أمرا لا بد منه، ويمكن تعريفها بأنها وضعية اقتصادية يكون عليها تراب معين[158]، هي القدرة على إنتاج بضائع وخدمات والمحافظة على مداخيل مهمة ومستدامة وضمان مستويات دخل وتشغيل للساكنة، ويصبح التراب تنافسيا عندما يواجه بنجاح منافسة مجالات أخرى مجاورة أو بعيدة عنه، مع ضمانه للاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبحت مسألة تنافسية التراب اليوم من المواضيع التي يجب أن تحضى بأهمية كبرى على مستوى البحث، والاهتمام الرسمي من لدن السلطات العمومية التي تعنى بالشأن المحلي للرفع من قدرة المجال على إنتاج الثروة والتوازن العام، ونود الإشارة إلى دور الفاعلين الاقتصاديين (المقاولة) في بناء التراب وفي ديناميته وتجدده " يتوصل الفاعلون الخواص والعموميون بفضل الحكامة التشاركية إلى جعل مجالاتهم الترابية تنافسية، وذلك بتعبئة موارد تلك المجالات، بهذا يتضح أن المقاولة والمجال الترابي يجب لهما أن يشتغلا في تكامل...أن يعملا على التحسين المستمر من درجة التنسيق والتعاون، مع اجتياز الحدود الترابية وفك العزلة عن الكفاءات "[159].

يفرض تعزيز تنافسية المجال الترابي في أفق استدامة التنمية الترابية بأبعادها المختلفة، من خلال إسناد أوراش التأهيل والهيكلة وتصحيح الاختلالات السوسيومجالية لكافة الفاعلين المحليين، وتثمين الموارد الظاهرة وتعبئة الكامنة وإدماجها في الدينامية الترابية التنموية.

8- تعترض التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي مجموعة من المعيقات

يحتاج الباحث في التنمية الترابية التطرق للموضوع من زاوية الجغرافيا السياسية، باعتبار التراب فضاء عمومي مشترك يفرض الاستغلال الأمثل للموارد، لتحسين نوعية الحياة وإضفاء طابع الإنصاف والملائمة عليها، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أن الدينامية الترابية ترتبط بالقوى السياسية المحلية وتخضع لقراراتها وتعكس تصوراتها ونوعية التدخلات، ومن تم تظهر أهمية دراسة التنمية الترابية من الزاوية المشار إليها، ويرمي هذا المحور إلى تحليل أهم معوقات التنمية الترابية المستديمة ومن بينها:

- ضعف الثقافة السياسية لدى المنتخبين وجهل معظمهم بالقيم السياسية الحزبية ولمقتضيات العمل الجماعي، وضعف إلمامهم بتقنيات التدبير الجماعي النوعي لغياب دورات تكوينية ترفع من قدراتهم التدبيرية، مما يكرس ضعف مردودية الهيئة المنتخبة، حيث أن الانتخابات تفرز في الغالب منتخبين لهم شعبية ولهم أصوات فقط، وهنا لا بد من التركيز على أن

---

[158] **WACKERMAN & All**., **2005**, Dictionnaire de géographie, p: 81.

[159] **GUESNIER**,**B**, (**2010**), Dynamiques entrepreneuriales et renouvellement des systèmes productifs, introduction, revue canadienne de sciences régionales, N° spécial, vol 33. (disponible en ligne :http://www.cjrs-rcsr.org/)

التكوين والتكوين المستمر بات أمرا ضروريا لفائدة المستشارين والرؤساء الجماعيين بل كذلك لفائدة السلطات الإدارية المحلية الوصية[160].

– تعيش الجماعات الترابية بشكل دائم على إيقاع التقطيع وإعادة تنظيم متوال لمجال نفوذها الترابي المتقارب في الزمن أكثر مما ينبغي، مما ينتج عنه عدم استقرار يجعل من الصعب بل من المستحيل وضع أي رؤية عامة أو برنامج أنشطة ولو على الأمد المتوسط لفائدة تنمية التراب، وتعارض التقطيع الترابي مع الواقع والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والجغرافية...إذ يبقى رهين اعتبارات إدارية وأمن–سياسية[161]. فمسألة التقطيع الترابي غاية في الأهمية فنجاح ونجاعة التقطيع الترابي رهين بتوخي قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا. بل يشكل مفتاح نجاح ورش الترابية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة[162]، فمن الضروري تبني تقسيما ترابيا يراعي التوازنات السوسيواقتصادية والتوازنات المجالية[163].

– قلة الموارد الطبيعية وهشاشتها والعزلة المفروضة بفعل الموقع الجغرافي وتدهور الموارد الطبيعية وقلتها، جراء الاستغلال المفرط لها وهشاشة الموارد المالية للجماعات وهزالة التحويلات المرصودة لها من قبل الدولة مقارنة مع حجم الاختصاصات وجسامة المسؤوليات المنقولة لها من الإدارة المركزية دون مرافقتها بالتمويل مما يعيق مخططات التنمية ويضعف الاستقلال المالي للجماعات الترابية نتيجة ضعف مردودية الضرائب والرسوم الجماعية، وشح مصادر التمويل والدعم المادي، وعجز مواردها الداخلية مما يضطرها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية الشيء الذي يؤثر في قراراتها[164].

– ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وهشاشة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية يكرس انتشار الأمية والفقر وضعف التواصل بين الساكنة المحلية، وغياب تفاعلها وجاهزيتها وانعدام ثقتها بالمؤسسات الرسمية المحلية، إضافة إلى مجتمع مدني ضعيف التكوين والتأطير والسقوط في العمل الموسمي الظرفي لتحقيق أغراض لا تتسم بالدوام والاستمرارية، نظرا لقيام العمل الجمعوي على قاعدة حزبية، قبلية أو لاعتبارات صداقات وولاءات.

– بداية تلاشي المهارات والمعارف المحلية وتزايد التفريط في التراث المادي وغير المادي وباقي مقومات الخصوصيات المحلية وأسس الهوية الثقافية للتراب. إضافة إلى فتور التفاعل الاجتماعي اتجاه التراب، حيث أن التفاعلات الاجتماعية المرافقة لبلورة مشاريع ترابية تنموية تشكل في حد ذاتها موردا مهما لتقوية درجة الاندماج الترابي بين كافة الأنظمة الفاعلة في التراب، كما أن التفاعل الاجتماعي يمثل أيضا مصدر قرارات التدخل المؤسساتي الرسمي والخاص ويضفي عليها صبغة المشروعية.

---

[160] **أكناو ب.،2001**، التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 292، ص ص: 287-306.

[161] **قريشي المصطفى.،2015**، الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية، مرجع سابق، ص: 17، ص ص: 11-30.

[162] **مليح يونس.،2004**، لجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة ، مرجع سابق، ص 113 ، ص ص: 107-121.

[163] **بنيحيى م.،1997**، المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 43-44، جامعة محمد الخامس، الرباط، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص: 110، ص ص: 93-111.

[164] **ركلمة أمين.،2004**، مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير، مرجع سابق، ص: 90، ص ص: 79-106.

– عدم الاستثمار في العنصر البشري والخصاص في الموارد البشرية الكفءة المؤهلة القادرة على تسويق تراب إضافة إلى ضعف تكوين المنتخبين واستمرار تدبيرهم لاقتصاديات الترابية بعقلية تسييرية محضة عوض عقلية تدبيرية بحثة، وأيضا تعدد مراكز التأثير وتداخل الاختصاصات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والوطنيين خاصة مع تنامي دور الجهات عدة صعوبات تقنية قانونية فيما يخص مجال الاستثمار إذ يسعى كل فاعل إلى احتكار وترجيح دوره في استغلال الموارد المحدودة.

– ضعف السياسة التواصلية لدى الجماعات إذ أن القدرة على جذب الاستثمار رهين بالقدرة على التواصل والإعلام ضعف الإصغاء إلى المحيط والتفاعل معه ومع التطورات التي تعمل داخله، والقدرة على توفير المعلومات والمعطيات حول ترابها والامتيازات التي تتوفر عليها، وعدم الإلمام بالمساطر وأدبيات بلورة المشروع الترابي وإخراجه لحيز الوجود[165]، إضافة إلى غياب ثقافة التتبع والتقييم الذاتي والموضوعي والتدبير بالنتائج، كركيزة أساسية لاستشراف المستقبل والرفع من احتمالية تحقيق نتائج جيدة، تعبر عنها مجموعة من المؤشرات قابلة للقياس يعكسها المعيش اليومي للساكنة وديناميات التراب.

9– من أجل تدبير مندمج للتراب وبلورة المشروع الترابي: اقتراحات إستراتيجية

– التخفيف من حدة الوصاية المفروضة على الجماعات الترابية وتعويضها بالرقابة القبلية والمصاحبة والرقابة البعدية هذه الأخيرة التي أبانت عن نجاعتها في تدبير المشاريع في القطاع الخاص.

– اعتماد التكوين المستمر لفائدة المنتخبين المحليين في المجالات المرتبطة بالتدبير، واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة الكفيلة بتوسيع رقعة تسويق المنتوجات الترابية وضمان فرص إضافية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

– اعتماد آلية التعاون والشراكة بين الجماعات الترابية داخليا والانفتاح على التجارب الأجنبية الناجحة في التدبير الترابي، وإحداث بنيات مشتركة لتبادل الخبرات والتجارب الميدانية، وحفز إنشاء مجموعات الجماعات الترابية لما لذلك من فوائد مهمة تتمثل أساس في تجميع الموارد البشرية المادية واللوجيستية البين–ترابية من أجل تحقيق مشاريع ضخمة بطريقة تضامنية وتشاركية.

– ضرورة التعامل مع القطاع الخاص كشريك أساسي في مسالة التنمية الاقتصادية الترابية لما له من كفاءات بشرية وموارد مالية ولوجيستية وتدبيرية، مما يؤهله أن يصبح شريكا حقيقيا إلى جانب الجماعات المحلية الترابية في مسألة صناعة القرار الترابي المبنية عن أساس الذكاء الترابي والاقتصادي.

– الحرص على انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي من خلق مختبرات لتكوين تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وإشراك السكان وكافة الفعاليات الراغبة الموجودة في التراب بالحجم الكاف والوازن في مختلف مراحل إعداد المشروع الترابي التنموي، للحصول على وثيقة دالة ومعبرة عن حاجيات الحقيقية للساكنة في مختلف المجالات.

---

[165] **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.،2015**، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 95، ص ص: 87–100.

– تكوين الموارد البشرية لما لهذا العنصر من أهمية كبيرة كمجارية الأمية وتأهيل الجمعيات من حيث التنظيم والتكوين لإعطائها نفسا جديدا يخدم التنمية الترابية المحلية، وعقد شراكات مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والعمل على توفر مستوى مقبول من الخبرة والكفاءات المتمرسة لدى أعضاء المجالس المحلية والأطر العاملة بها والعمل على تكوين مؤطري أشغال ورشات التخطيط والتدبير التشاركيين بالجماعات الترابية المحلية.

– انتشار ثقافة المشروع الترابي المحلي واقتناع أعضاء المجلس الجماعي بأهمية التخطيط الأمر الذي سيساعد على تمثل المخطط الجماعي للتنمية تمثلا صحيحا والالتزام بتطبيق مضامينه، والتعبير عن الإرادة في تغيير الأسلوب التقليدي في تدبير الشأن المحلي وقابلية الانخراط في عمل جماعي هادف ومنتج يحتكم لمبادئ العقلنة وأسلوب الحكامة الرشيدة.

– دعم الجماعات الترابية لمراجعة سلبيات التقطيع الترابي ومركزية القرارات وسلطات الوصاية، وضمان تمتيع الجماعات الترابية المحلية بالحد الأدنى من الموارد بما يتناسب والحاجيات من التسيير اليومي، ومع ضرورة إحداث تنمية اجتماعية أولية (الصحة والتعليم والنقل والسكن...)، وتطوير الموارد لمواجهة الحاجات الطارئة عن طريق البحث المستمر عن الموارد الجديدة والاستغلال العقلاني لممتلكات الجماعة الترابية، وإتاحة الفرصة لتوظيف الرساميل الأجنبية والوطنية في مشاريع بتراب الجماعية الترابية.

– نهج مقاربة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحاجات كل جهة ترابية وكل حيز ترابي على حدة باعتماد برنامج مدقق للتتبع والتقييم، من أجل اتخاذ الإجراءات الأزمة والمناسبة لتصحيح مسارات التنمية المحلية مع الإلمام بالتوجهات الوطنية من سياسيات واستراتيجيات وبرامج ومخططات قطاعية وغيرها...

– تخليق الحياة العامة المحلية بتكريس الشفافية وبناء الثقة، وتحقق المصداقية، وانماء حس المسؤولية التدبيرية لدى الفاعلين العموميين والخواص بما يكفل نجاعة أداء المرافق والمؤسسات العمومية المعنية بتدبير التراب، وتعزيز الشعور بالانتماء إلى التراب وبالهوية الترابية من خلال بناء علاقة حميمية للساكنة اتجاه الحيز الذي يحتضن تحركاتهم ويشكل محيطهم المباشر الذي يتطلعون إشباع حاجاتهم منه، وغيرها من المخرجات السلوكية المواطنة التي تضمن الانخراط الأكيد الفعال والنشيط في مسلسل التنمية الترابية المحلية[166].

– تشجيع تدخل كافة الجهات كل حسب اختصاصه وإدراج كل الجهود الممكنة في بناء شراكات فعالة، يمكن أن تأخذ طابعا علميا وتقنيا مع مؤسسات وإدارات ومختبرات مختصة أثناء الإعداد للمشروع، وأخرى مادية ومالية مع جهات أخرى مانحة لتنزيل محتوياته وأجراتها بالنظر لمحدودية الموارد الترابية المحلية.

[166] **أكناو ب.،2001**، التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 287، ص ص: 287- 306.

– التأسيس لعقلية الجماعة الترابية المقاولة بتفعيل تقنيات التسويق التجاري التي تتبناها المقاولات الخاصة وتطبيقها في مجال تدبير التراب، باعتبار الجماعات الترابية كمقاولة تهدف إلى الربح، عن طريق تقديم أفضل منتوج يرضي الزبناء المحليين ويحافظ عليهم، ويجذب زبناء جدد ويقوي تنافسيتها في السوق[167].

خلاصة: نظرا للوضعية المتأزمة التي يعيشها التراب المحلي الوطني، ولقوة التطلعات الموضوعة والرغبة الملحة لتحقيق التنمية الترابية المندمجة، أصبح لزاما معالجة هذه الاختلالات وخفض حدة الهشاشة الترابية بواسطة مشاريع ترابية متكاملة طموحة، تدمج كافة الرهانات في إطار تفاعلية جمعية متعددة الأبعاد والأطراف، تشرك كل الفاعلين الترابيين، سواء في صنع واتخاذ القرار المحلي وبلورة وانجاز مشاريع تنموية مبنية على الممارسة الواعية بعيدا عن الصدفوية درءا للفشل، فالقرار تدبير يتخذ قصد انجاز فعل معين، ويخضع لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف نتيجة لمثيرات معينة. وحتى لا تبقى التنمية الترابية بواسطة المشروع ماده دعائية حبرا على ورق، مدرجة فقط ضمن الوثائق الرسمية، فإن تحقيقها على الواقع لن يكون إلا نتيجة إعمال استراتيجيات يكون فيها العنصر البشري حجر الزاوية فاعلا ومضمونا، وأن يكون التفكير اتجاه التراب يتجاوز الرغبة في الرفع من الأداء الاقتصادي فحسب، بل تحقيق التماسك الترابي والتفكير في فهم الشروط المثالية لعيش الأفراد داخل المجتمع والمرتكزة على تآزر المجال والإنسان والزمن لإعادة إعادة تنسيق المجال وإنتاجه وتنمية موارده وتأكيد الهوية والاستقلالية الترابية، ببلورة خطط واستراتيجيات ترابية مجددة، مواكبة، يقظة ومتفق عليها، قائمة على المعرفة والخبرة والشراكة...

ببليوغرافيا عربية

– قاسم نهاد.،2001، التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية: عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط، ص ص: 70-79.

– بنمختار رشيد بن عبد الله.،2012، تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 27-39.

– بكشوا محمد.،2015، الجهوية المتقدمة وإعداد التراب، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 59-65.

[167] **حزوي محمد & طاهير نور الدين.،2015**، التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص: 48، ص ص: 47-70.

- أركان عماد.،2004، نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص27، ص ص: 27-44.

- الزرهوني محمد & آخرون.،2016، الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية: دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص ص: 67-99.

- كتمي سعيد.،2015، تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 49-60.

- هرهار عبد الله.،2012، سياسة الأرض وعوائق التنمية، مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص ص: 154-176.

- الخزان بوشتى.،2011، تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ص ص: 3 -21.

- نعيم محمد & شافقي مصطفى.،2008، العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق: محمد الأسعد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص ص: 463-477.

- جيري نجيب.،2004، الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 11-26.

- ادالي محمد وآخرون.،2015، المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة-مقاربة سوسيوجغرافية- ثقافية-انتخابية، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص:101-122.

- الأكحل مختار.،1997، أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة: هضبة بنسليمان، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق: كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113.

- موراي ورويك.،2013، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 397، عدد الصفحات 447.

- فيرناندو بيسا لويس.،2012، مجموعات الإنتاج المحلية والتنمية الجهوية في البرازيل، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 147-156.

- المثلوثي الهادي.،2008، في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي، ص ص: 695-710.

- بيناهو، بوجمعة.،2015، النخب المحلية دراسة لمحددات السلوك الانتخابي: حالة مجتمع صحراوي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 165-174.

- البحيري زهير & الموساوي امحمد.،2012، العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية: المنجزات والتطلعات، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزارن، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 1، تنسيق البقصي محمد و الزرهوني محمد، ص ص: 6-24.

- بحكان ميمون & آخرون.،2011، المجتمع المدني والتنمية المحلية، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق: الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص: 29-12.

- الاسماعيلي أسماء.،2015، الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 47-58.

- كزافيي لوفيل فرنسوا.،2012، الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تحديد الذكاء الاستراتيجي، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 19-25.

- امارتيا صن.،2014، التنمية حرية، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة: شوقي جلال، عدد الصفحات 447.

- تشيان فو مان.،2012، الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة: فيتنام نموذجا، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف: الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 51-69.

- البقصي محمد & الزرهوني محمد.،2011، المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، أشغال الدورة الثانية والعشرون، تنسيق: الزرهوني محمد والبقصي محمد، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص: 128-161.

- الحسين رحيم.،2016، الديناميكية المجالية ورهانات التنمية بإقليم هضاب العليا للجزائر، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية : دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق: هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص ص: 13-42.

- عرابي مراد.،2012، دينامية المجالات الريفية وتدبير التراب، جماعتي أولاد غانم وأولاد عيسى نموذجا، بحث لنيل شهادة الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.

- الهيلوش محمد.،2011، التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة الجيدة، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، أشغال الدورة الثانية والعشرون، تنسيق: الزرهوني محمد والبقصي محمد، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص: 67-87.

- أبو زيد جواد & الصادكي منير.،2015، المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 143-165.

- شنفار عبد الله.،2015، الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي، ص 193، عدد الصفحات 275.

- الزرهوني محمد & البقصي محمد.، المشروع الترابي المندمج دعامة التنمية المحلية المستدامة بجماعة اغزران بإقليم صفرو، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 290-259.
- هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015، التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 37-48.

- الكتمور حسن & آخرون.،2015، المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 23-35.
- فتوحي محمد.،1997، صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص ص: 27-39.

- بوعدين لحسن.،2015، أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 109-126.
- بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.، التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 87-100.

- الكتمور حسن.،2015، المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق: البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص: 63-84.
- لوفي جون لويس.،2012، التصنيع وتحديد مواقع الأنشطة: رد على التحول العالمي الكبير الجاري، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص: 41-48.

- موله عبد الله.،2008، الأقاليم في العولمة: علامات الفناء، وفرص البقاء -المغرب العربي نموذجا-، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الثاني: التنمية المستدامة وقضايا التحليل والتخطيط المكاني، تنسيق الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، ص ص: 13-27.
- عمار علي حسن.،2017، الخيال السياسي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 453، عدد الصفحات 279.

- أكناو بلقاسم.،2001، التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب، أشغال ندوة: العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير بالرباط، ص ص: 287- 306.

- قريشي المصطفى.،2015، الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، ص ص: 11-30.

- مليح يونس.،2004، الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 107-121.

- بنيحيى محمد.،1997، المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 43-44، جامعة محمد الخامس، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص ص: 93-111.

- ركلمة أمين.،2004، « مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير»، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ص: 79-106 .

- حزوي محمد & طاهير نور الدين.،2015، التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص ص: 47-70.

ببيلوغرافيا فرنسية

- LEVY Jacque & LUSSAULT Michel., 2003, dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, éd. BELIN, Paris.

- PETIT Robert., 2012, édition Pierre-de-Coubertin, Paris.

- BAILLY Antoine & FERRAS, Robert., 1997, Eléments d épistémologie de la géographie, 2eme éd, Armand Colin, Paris.

- RAFFESTIN Claude., 1977, Paysage et territorialité, cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, pp: 123-134.

- GUY Di Méo., 2004, Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques, cahiers géographique, N°, p101.

- RAFFESTIN, Claude., 1979, Pour une géographie du pouvoir, Paris, LITEC.

- VEYRET Yvette., 2005, Développement durable et géographie, sous la direction de Yvette Veyret, pp: 11-38.

- WACKERMAN Gabriel & All., 2005, Dictionnaire de géographie.

- PIERRE Malin., 2010, Dictionnaire de l urbanisme et de l'aménagement, sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin.

The problem of resettlement in the light of the territorial policy in the South–east of the city of Casablanca – the case of Sidi Moumen–

La problématique de la réinstallation au regard de la politique territoriale au sud–est de la ville de Casablanca – le cas de Sidi Moumen–

Ait Hassou Mohamed[1] AOUSSAR YASSINE [2]

[1] [2] Cady Ayyad University

yassineaoussar624@gmail.com

Abstract

The city of Casablanca, at the beginning of 2008, defined a new plan to guide the urbanization of the city, which marked the development of a new plan to solve the crisis of the urban parties by providing their needs in order to response to the urgent requirements imposed by the economic and social situation of the city accumulated since the colonial era, Several urban processes have emerged in the urban interior margins in general and the Sidi Moumen district in particular. Hence the problematic that we will try to answer and which relate With inputs and outputs of the territorial policy in Sidi Moumen district, including Casablanca? Based on an analytical descriptive approach to examine the parameters of this policy and to describe it, and adopted a critical approach when linking the subject to its general context and analysis of the reality of the territorial policy.

Keywords: Land policy – re-housing – urban margin – urban deficit

Résume

La problématique du relogement au regard de la politique territoriale dans les provinces du sud-est de Casablanca - le cas de la province de Sidi Moumen - la ville de Casablanca connaît depuis 2008 un nouveau schéma directeur pour pallier les problèmes qu'elle connaît et répondre aux demandes de la population locale Sidi Moumen, d'où la problématique à laquelle se propose de répondre cet article ; Quelles sont les entrées et les sorties de la politique territoriale dans ces domaines ? La réponse nécessitait d'aborder le sujet avec une méthodologie descriptive, analytique et critique, afin de déduire l'efficacité de la politique territoriale dans ces domaines.

Mots-clés : politique des sols ; relogement ; marge urbaine ; déficit urbain.

I- Introduction :

Casablanca is the most important urban and economic gathering in Morocco. This is reflected in its embrace of a population of more than 3 million people. It includes leadership positions for banks, insurance companies and national and international institutions. It also constitutes the first industrial center in Morocco, which accounts for 60% of the total industries in the country.

This status, which was occupied by Casablanca at the national level, was not the result of a local economic, social and political transformation but of the change of international relations at the beginning of the 20th century at all levels. Morocco was thus affected by these new circumstances.

Among the characteristics and features that characterized this period, the issue of reconstruction of the colonial style, the so-called urban planning appeared in the official Moroccan documents, and during this period Casablanca became the attention of the colonial authorities and this was evident through the issuance of the first document on the reconstruction of the direction The reconstruction of the city by Marshal "Lyautey", who entrusted the task of completing this document to the engineer "Prost ", the latter implemented the basic principles of reconstruction at Lyautey, and it is about separating the population of Europeans and Moroccans.

Since Casablanca entered the urban planning cycle both during the colonial period and during the independence period, it has been characterized by an chaotic expansion alongside organized expansion. The city has known a number of problems, both at the level of urbanization, characterized by the growing phenomenon of inadequate housing or at the level of transport and public utilities. The state has worked on various strategies to solve these problems, especially those related to the issue of housing. This sector is an essential factor in the reconstruction issues in white due to the problems related to it in terms of quantity and type.

The nature of the housing problem in Casablanca is not recent, but it is rooted in the colonial period. The marginalization of ancient textiles began, and new patterns emerged in the urban fabric, such as tin shantytowns and unorganized construction. The phenomenon expanded and expanded with the result of many social problems.

In the face of these phenomena, the state has adopted various strategies in order to confront problems, started from the progressive design "Ecochard" based on the "Charter of Athens" during the colonial era, and those adopted by Morocco after obtaining independence from the rehabilitation of slums Or re-housing, but despite the different time circumstances of these strategies, they were characterized by their urgency and the presence of security concerns at the expense of the social goals of the oval population, which in turn raised many problems.

Based on these data, we will follow one of the strategies adopted by the state in this context and it is the experience of the district of Sidi Moumen in the south-east of the city of Casablanca; this process came in the context of the eradication of shantytowns in the province following the events of the city in 2003; However this process, defined by the province, carries with it many difficulties for the circumstance surrounding the process and for the socio-economic characteristics of the target social social group target.

Based on the latter, we should aske the following question: Was the strategy taken able to contribute to the achievement of the goals set in the official documents? What measures have the state taken to activate its development strategy in the province? What are the governing backgrounds of this strategy? What are the implications of this policy on the urban area?

1. Hypotheses of the study

To answer these questions, it was necessary to start from some of the hypotheses:

- **The first hypothesis** is that the urgent nature of the housing policy for the slum dwellers in Sidi Moumen province will further damage their economic situation in view of their professional status and demographic characteristics.
- **The second hypothesis**: that the realization of the principle of justice for the process of resettlement in the province of Sidi Moumen imposed on the State realization of this principle from the perspective of the capitalist dimension of this process to serve the industrial sector.

2. Objective of the study

The aim of this study is to highlight the problems facing reconstruction processes in the absence of a real study of the project that takes into account the economic and social dimension of the target population.

3.Research Methodology

In order to reach this stated goal and answer its questions, this study was based on the dialectical approach and the monetary approach to relate the subject to its general context, analyzing the reality of the problem of re-housing in the light of the territorial policy in the marginal areas, and based on the functional approach and the inductive approach when it comes to examining phenomena and describing them And understanding. It also used methods of statistical analysis and spatial analysis to detect statistical and spatial relationships to reach scientific conclusions that are difficult to reach by means of descriptive treatment and observation.

II– Methods and Materials :

1. Inadequate housing in Casablanca is a quantitative phenomenon

The phenomenon of inadequate housing in Casablanca since the colonial era has been linked to the urban deficit in the city center. The building has gone beyond the walls of the old city and has spread in the empty areas adjacent to it. Since then, the phenomenon of inadequate housing has been growing steadily and taking many forms , And it is no doubt that this phenomenon is a natural reaction by the poor and the low income of the urban population to obtain shelter that guarantees them and their families to achieve their environmental and economic needs, but at the same time an natural right to reaction against selective housing policy contribute In fact, through deprivation of the right i Aware of the housing, in the exclusion of a significant proportion of households from the urban community (Hakimi, 2003).

The importance of inadequate housing in the urban fabric of Casablanca, by being an integral part of the urban fabric of the city, is a form and content and one of the most prominent manifestations of the housing crisis in the city. This is more evident in the multiplicity of inadequate housing categories as shown in the following table:

Table 1: Number of Neighborhoods and Households by Type of Residence in Casablanca

Improper housing	Settlements		Families	
	the number	%	the number	%
Flat housing	403	88,57	59626	36,18
Obsolete housing	16	3,51	72557	44,03
Illegal housing	36	7,51	32592	29,77
Total	465	100	164775	100

Source: Hakimi Rokaya (2003): Inadequate housing in Casablanca is both quantitative and spatial. A study day on inadequate housing in Casablanca 28 May 2003. Publications of the Moroccan Geographical Union, Casablanca Branch. Ain-chock. p 88

Table (1) shows the diversity of types of inadequate housing and the size of each of these items, showing the importance of slums and illegal housing in terms of the number of settlements and households, and the importance of these two types of inadequate housing in the expansion and distortion The urban landscape of the city is more important in that they represent the only shelter for large segments of the population in the absence of a real housing policy to solve the dilemma of the housing crisis that is worsening day by day.
In the face of this mass proliferation and the quantitative size of the phenomenon of inadequate housing, there are many forms of intervention to combat this phenomenon.

2 . State interventions to combat the poor housing in Casablanca

The policy of the state in the fight against inappropriate housing takes different forms depending on the type of housing that is not suitable and according to the objectives it aims at. In general, we can limit this policy to the following directions:

2.1.Rehabilitation of neighborhoods and dwellings

In this regard, we find the rehabilitation of the unfit neighborhood and upgrading it to a decent neighborhood, especially the illegal neighborhoods, to make it capable of keeping pace with the urban system by supplying it with the necessary infrastructure such as roads, water supply, electricity and sewage channels, as well as changing the house designs. The experience of the district of Sidi al-Khadeer in the district of Hay Hassani, the experience of the Northern Hraouen in the district of Sidi Othman and of Maqansah in Ain-Chok district, where rehabilitation work is still underway.
The problem of this type of intervention is that it does not redistribute real estate in a way that gives the neighborhood its architectural form that is consistent with the urban system. The large density is one of the disadvantages of rehabilitation, in addition to the narrow alleys and the absence of unity in its form and direction. "It avoids inequitable movements that can harm the way people live" (Hanbali, 2002); thus, the importance of intervening at this level is to maintain the stability of the population in their place of residence as their livelihood evolves. And intervention in the level of housing rehabilitation, does not mean be deeply of thankful to the authorities as much as this intervention should be taken into the urban fabric as a whole, in the sense of such intervention will maintain the urban landscape of the city in the presence of this type of housing qualitatively qualified, Such as narrow alleys, population density and lack of uniform space.

2.2. Re-housing in self-built neighborhoods

This kind of fight against inappropriate housing is one of the species that was most common in the 1970s and 1980s. The nucleus of some neighborhoods in Casablanca was a re-housing, in which the population had to bear the costs of construction while the equipment was in stages, The neighborhoods of Hay al-Hassani and Al-Wefaq 1, 2, 3 and 4 in Hay Hasani district, Al-Masirah, Moulay Rashid and Lalla Meryem, Moulay Rashid and Salam 1 and 2 districts in Sidi Moumen have benefited from a housing of two floors, these operations were benefited by population counted in the housing census, and the process of re-housing in the revival of self-construction is of particular concern to the tiniest population than other types of housing, and this is the case of the above mentioned neighborhoods.
The importance of this type of intervention is reflected in the fact that it does not cost the state financially. It is also one of the tools for the orderly growth of the city. Here we talk about the role these processes play in the spatial dynamics and the consumption of large areas of the field. For example, (14193 units between 1944 and 1956) (Chouiki, 2003). The quantitative

implications necessarily reflect this type of intervention on the field in which the empty space for the benefit of the built-up area.

The importance of this intervention in the neighborhoods of self-construction appears at several levels (Hanbali, 2002. Op.cit):

- **At the architectural level:** these processes open to the authorities the possibility of applying the characteristics and principles of the laws of processing and architecture.
- **At the social level:** At this level, the self-construction reconstruction plan is most suitable for the population in terms of construction and income, but for the population at this level, the re-housing of this type of intervention is always in the margins of the city and the models mentioned above This raises the question of transforming this building from its legal framework into an illegal framework, which is the hallmark of these neighborhoods.
- **Economically:** These operations open the possibility of creating shops of an economic nature that often fall within the framework of trade or services related to reform, such as motorcycle repair, mechanics and others.

However, the problems associated with this policy are the elimination of inadequate housing as well as the shift from the legal form of housing by the population. There are administrative manipulations as well as the problem of performance or weakness of the population to acquire building units.

2.3. Re-housing in apartments

It is at this level that families migrate to ready-made apartments, but the way of performance is different from the previous ones, and here the population is linked to the housing loan policy with conditions that must be met by beneficiaries. "Some give preference to housing in collective housing, Facing the problems of lack of land and urban beauty"(Benjelloun,1993);but the problem that arises here is that the marketing to beneficiaries is with very low price than the price of their cost.

This type is associated with other problems at the architectural level, which appear through the behavior of the population towards the common property system, which distorts the morphological view of the neighborhood, and these behaviors reflect the architectural conception which is not consistent with the static absent from the culture of common property. Al-Naseem district of Al-Hassani district and the partnership project (Al-Walaa neighborhood) in Sidi Moumen district.

III- Results and discussion : The limited state policy of re-housing

Public authorities object to interference in the elimination of inadequate housing, which impedes the efforts of the state to reach the desired goals.

1.the predominance of technical aspects and reconstruction in the perception of projects

In this context, attention is drawn from the economic, social and cultural aspects of the project conception. Examples of housing projects in the apartments are very expressive at this level. Thus, the decisions of deportations are based mostly on technical or political choices without taking into account the economic and social data of the population concerned.

The authorities also invoke the so-called environmental protection to liberate the land from the centers of the city, which is what happened in the framework of the project of the Royal Court in the “old city”(Ancient Medina) of Casablanca, which leads to negative effects on the population, the realization of the project clashes with the resistance of the population, Migration to distant peripheral areas occurs in the absence of any socio-economic alternatives intersecting with those in their former areas that open up greater potential for urban integration.

3.2. Centralized programming for project

State interventions to resolve the housing crisis are almost planned from the top, project visualization, diagnosis of problems and suggestion of solutions by the central organs or their regional delegations. Therefore, the ignorance or lack of knowledge of the real problems by

the two decision-makers at the central level leads to the formulation of proposals that generate negative results Of the population. Thus, good knowledge of the field helps to make decisions that will at least enable the success of the project in proportion to socio-economic data of the population with the existing relations with the field by the population.
It is clear from the attempts to intervene to resolve the housing crisis that it always follows the social and political situation of the country, which reflects the security concerns in the process of re-housing and the absence of real concerns about the population in terms of composition and social structure.

IV.Re-housing policy in the Sidi Moumen district of Casablanca: roles and backgrounds

1.Geographical settlement of Sidi Moumen province (fig 1)

The Sidi Moumen district is located in the south-east of the city of Casablanca on an area of 32km², bordered by the north of the collective province of Sidi Bernoussi and the collective province of Ain el-Sabaa. It is bordered to the south by Moulay-Rachid, east by the Tit-Melil province.

2.The area of asylum in Sidi Moumen province: regional dynamics and administrative structure to resolve the crisis of the nearby Oval provinces and the center (fig 2)

In general, it is possible to distinguish between two basic stages of the development of reconstruction in the province of Sidi Moumen, which have characterized their general characteristics and made them characterized by the manifestations of vulnerability and the appropriation of inadequate housing especially the slums of the province:

- **The first stage**, which characterized the colonial period, where the stability of the tribes near Casablanca in the province Sidi Moumen, thus formed the belts of the tribes Ahl-algolam, Amzab, Rahamna, Thomas, Zarabah, Douar Ould Ghalia and others in Sidi Moumen old (Monographic Province Sidi Moumen 2017).
- **The second phase**, which characterized the stage of independence, the specialized authority at this stage was concerned with projects of social housing and the creation of industrial units. A number of residential units emerged, including the Douma, Al-Rikbout, Al-Huda, Jawhara, Al-Rahmani, and others. And reconstruction including the social project "Attacharok" (Currently loyal neighborhood), to accommodate the inhabitants of Karian Ibn Masik and residents of the Old City;in addition to many housing projects programmed within the framework of the 200,000 housing program[168] and the peace projects 1 and 2, which resulted in housing the Douar Sakwila, the Douar of Touma and Rahamna, and these Dwawir are slums.

In this historical approach to the development of reconstruction in Sidi Moumen, the area has grown in two ways at random and sometimes organized. Both phases have been governed by the local conditions of the city. If the first stage of reconstruction was governed by the conditions of colonialism based on the exclusion of the population And the separation from the European population within the framework of the cultural plan of the colonial architect "Henry Prost", the stage of independence controlled in other backgrounds and the province played other roles played out in the fact that the province was a safety valve and an outlet for resolving the crisis of other areas central and Semi-central and it shows through "administrative division follow the chronology of Casablanca through three stages (Monographic Province Sidi Moumen 2017):

Table 2: Chronology of administrative division of Casablanca

the year	Administrative transformations of the province
1983	It was created as an urban group of the territorial jurisdiction of the employment of Ibn Musik - Sidi Othman (formerly)

[168] - The program of 200,000 housing project gave the start of the late King Hassan II to accommodate the housing deficit, which is greatly exacerbated and has known a significant shift in the private sector, which has become a producer of this type of housing in exchange for significant tax incentives.

1991	This province has become a subsidiary of the influence of land for the employment of the neighborhood Mohammedi - Ain Saba (formerly)
2003	I moved to the territorial influence of the labor of the provinces of Sidi Bernoussi, with the expansion of its sphere of influence to include the group of the people of the boy previously

This administrative structure, which characterized the district of Sidi Moumen, was not politically innocent. It was fraught with problems that would find an outlet for its solution in the province. Most of the operations related to the re-housing that province knew were not connected to it, but to other provinces. (Formerly), the province was ready to receive the tin-dwellers living in Karyan Ibn Misk, as well as the inhabitants of the "old city" Ancient Medina, which were included in the project of preparing the center in the Royal Mosque, which was designed by the architect Michel Pinsceau in Casablanca for the year 1984 to reduce the intensity of the center. In connection with the second administrative connection of 1991 to the work of Ain Al-Sab'a Al-Hayy-Muhammadi, the aim was to receive the last inhabitants of the tiniest localities, Karyan Sintral, as part of the re-housing in the province. This area is distinguished by excellence.

Thus, the province of Sidi Moumen, in the framework of the territorial policy, has served as an outlet for resolving multiple crises in other areas, thus enshrining the general trend of discrimination between the areas of the city of Casablanca inherited from colonialism under the guise of urban development.

3.Justice from the perspective of housing policy in the light of the territorial policy (fig 3 and 4)

As is well known, the city's policy has emerged over the last 30 years as a political reaction to the intensification of urban problems in a number of Western countries (especially with the emergence of marginal problems). It is necessary to think about developing special programs to address these problems, alleviate or eliminate the spatial imbalances (the difference between rich and poor neighborhoods and fight the kettles), with the aim of achieving some kind of urban harmony between the regions of the city (Aneflouss, 2012). But the question that arises sharply in the city of Casablanca, Morocco's economic capital is: To what extent has this policy achieved the desired objectives through the policy of resettlement in the provinces targeted by these operations?

The follower of this policy in the province of Sidi Moumen will find that it is no more than an area to receive population arrivals from the lower social class, which increased the damage to this province, as the demographic size as shown in the maps moved from the relative area of demographic weight [4, 46% -0.13%] for the year 1994 to the relative area of demographic weight [more than 5.75%] for the year 2014, and is the area that distinguishes most of the marginal districts of Casablanca. As for the quality of the social class, the discrepancy is evident through the social strata that constitute the population of this province as shown in the following table:

Table 3: Population distribution in the southern belt districts of Casablanca according to professional status (%)

Profession	Ain-chock.	Sbata	Sidi Othmane	Moulay Rchid	Sidi Moumen	Hay Hassani	Sidi Bernoussi	Total
Boss	0	0,5	0,22	0,56	0,78	0,5	1,12	3,68

independent	7,54	1,52	5,57	3,88	2,75	2,19	0,84	24,29
Public sector hired	0,16	0,67	0,05	0,5	0,84	1,97	2,53	6,72
Private sector hire	8,55	7,88	9,12	10,47	6,98	6,58	8,05	57,63
Family Assistant	0	0,56	0,39	0,95	0	0	0,33	2,23
learner	0,05	0,28	0,9	0,05	0,16	0	0	1,44
partner	0,11	0,22	0,16	1,01	1,06	0,05	0	2,61
else	0	0	0	1,01	0.11	0,05	0	1,17
Total	16,44	11,65	16,41	18,46	12,72	11,37	12,89	100

Source: Field research in 2017 (1536) + Household papers for the census of 2014

Table 4: Professional status of workers in Sidi Moumen province (%)

profession	Male	Females	Total
user	3.1	1.5	2.7
independent	26	10.2	22
Public sector hired	8.2	7.9	8.1
Private sector hire	58.8	78.5	63.8
Family Assistant	0.7	0.6	0.6

Source: High Commissioner for Planning: General Population Statistics for 2014

following table shows the importance of private sector employment. Each of these districts has an industrial zone, which increases the percentages of these categories, followed by the independent ones. Therefore, we find that the land policy and through re-housing are mainly aimed at serving the industrial capital by providing the necessary manpower for this sector, Moreover, the provincial planning design has programmed a significant number of vocational

training institutions in line with the provision of the necessary manpower for this sector. Ten vocational training institutions have been programmed, while only 3 are located.

Conclusion

The policy of re-housing through the territorial policy of Sidi Moumen province can only be understood by placing it within Casablanca city domain as a whole. The city has acquired this architectural conception based on selection, distinction and separation between areas of colonial planning; whatever urban policy the content is the same, as these areas always remain one-dimensional in the function of the urban area and cannot be separated from the urban system in terms of its function based on the service of private capital, and the issue of justice within the system is selective justice which is another for the advantageous areas that seek to gain more power and influence and ensure the radiation functional and the city as a whole for Morocco and abroad.

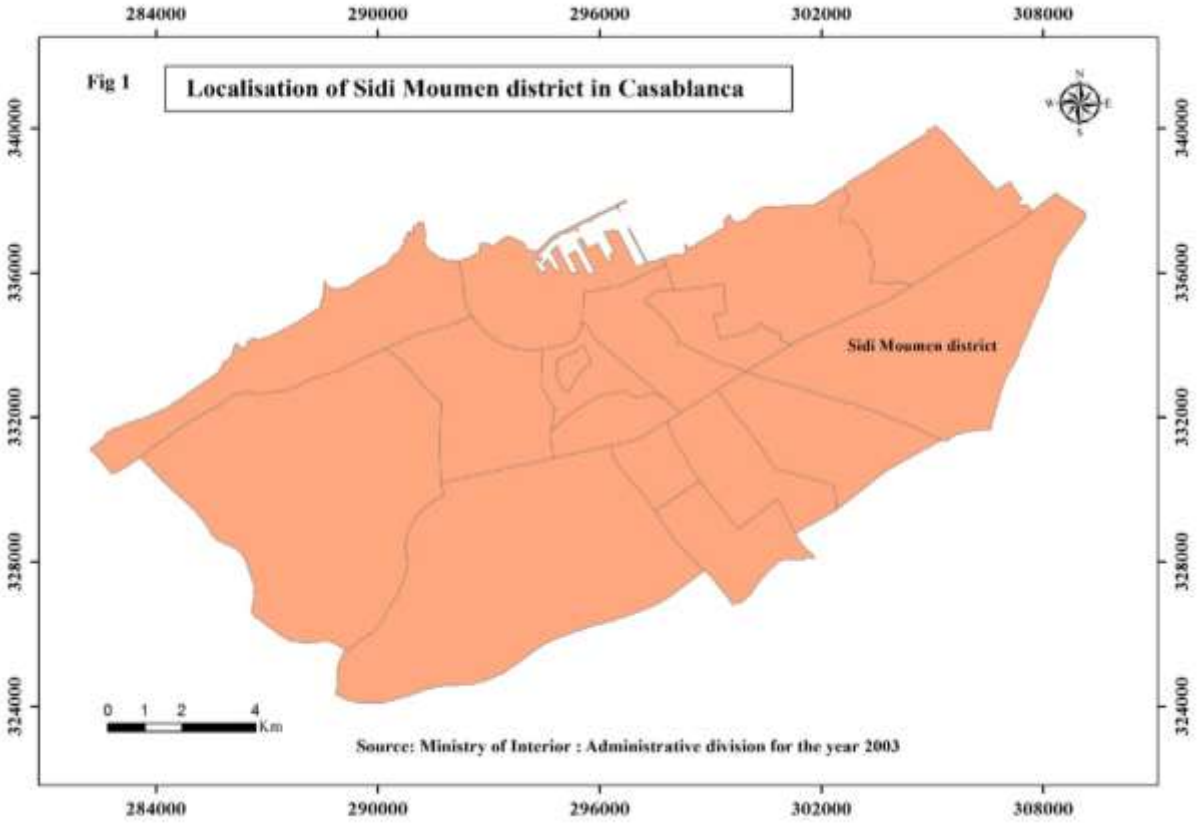

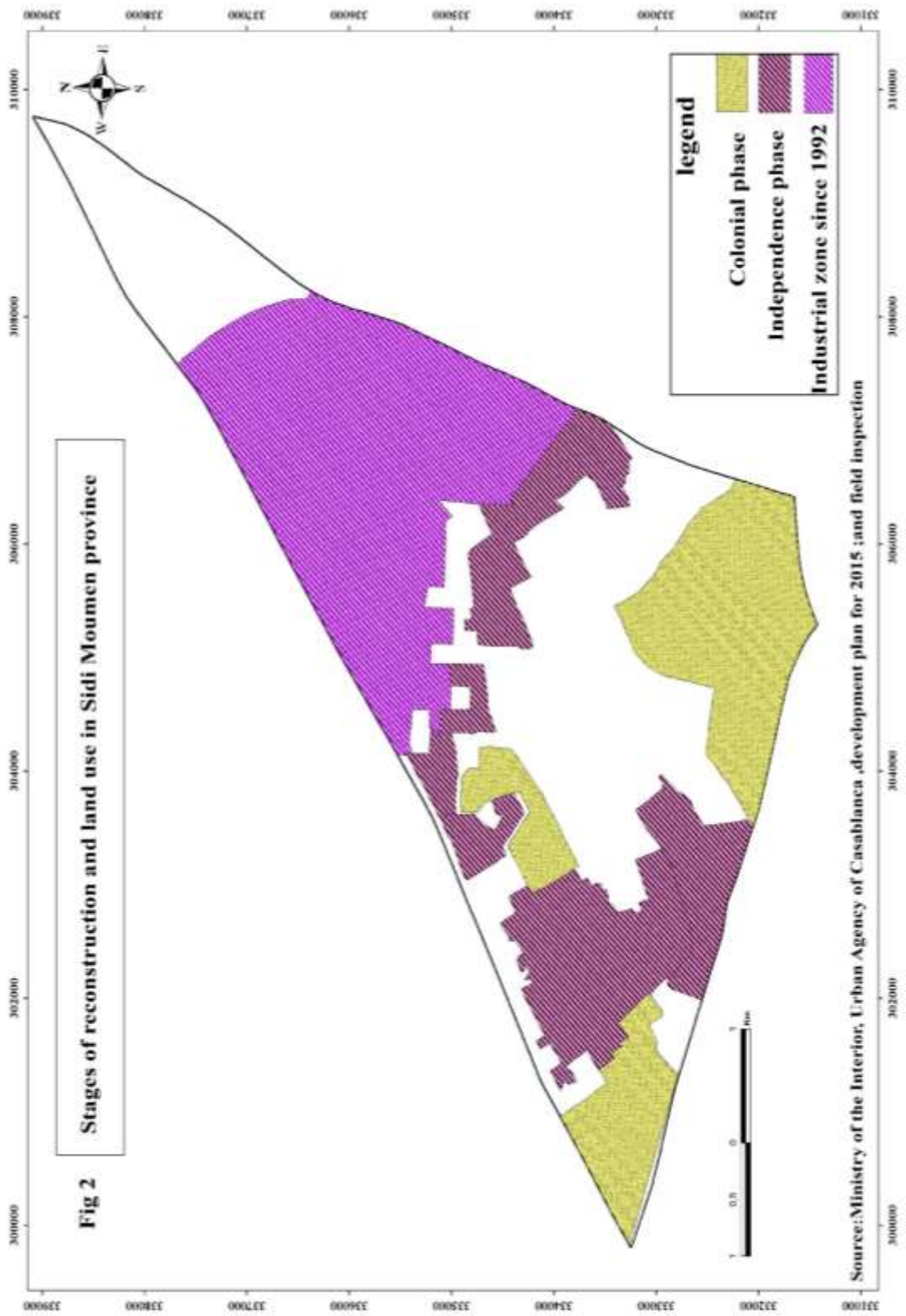
legend
Colonial phase
Independence phase
Industrial zone since 1992
Stages of reconstruction and land use in Sidi Moumen province
Source:Ministry of the Interior, Urban Agency of Casablanca ,development plan for 2015 ;and field inspection

Fig 2

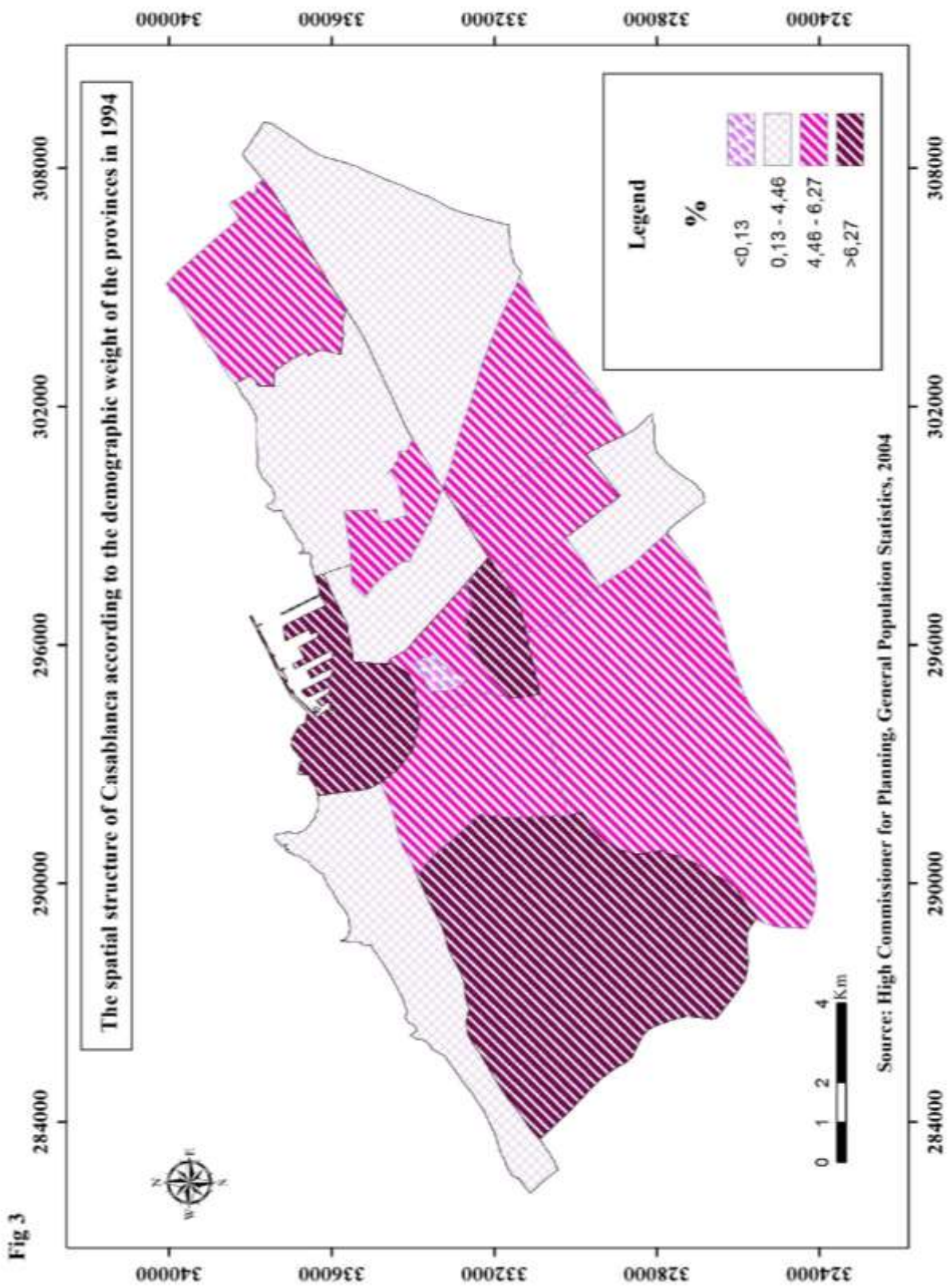
The spatial structure of Casablanca according to the demographic weight of the provinces in 1994
Legend
%
<0,13
0,13 - 4,46
4,46 - 6,27
>6,27
Source: High Commissioner for Planning, General Population Statistics, 2004
0 1 2 4 Km
324000
328000
332000
336000
340000
284000
290000
296000
302000
308000

Fig 3

Referrals and References:

[1]. Aneflouss Mohamed (2012): Territorial and political development of the city, what are the challenges? - Ministry of Housing, Town Planning and Urban Policy - National Concertation POLICY OF THE CITY, April-May 2012.

[2]. Benjelloun Idris (1993): Accommodating inadequate housing: Towards a new practice. In Habitat, February 4

[3]. Chouiki Mustapha (2003): Fighting the Bad Housing in Casablanca: What is the toll? A study day on inadequate housing on 28 May 2003. Publications of the Moroccan Geographical Union. Casablanca Branch, Ain-Chok. P. 67-83.

[4]. Chouiki Mustapha (2017):Un siècle d'urbanisme, le devenir de la ville marocaine. Edition l'Harmattan. Paris. France.

[5]. Chouiki Mustapha(2011) :La ville marocaine, essai de lecture synthétique. Edition Dar Attaouhidi. Rabat. Maroc.

[6]. Chouiki Mustapha(2012) : Le Maroc face au défit urbain-Quelle politique de la ville ? Edition Dar Attaouhidi. Rabat. Maroc.

[7]. Hakimi Rokaya (2003): Inadequate housing in Casablanca is both quantitative and spatial. A study day on inadequate housing in Casablanca 28 May 2003. Publications of the Moroccan Geographical Union, Casablanca Branch. Ain-Chock. P. 87- 99.

[8]. Hanbali Mohamed (2002): Census of slums in Meknes: Evaluation of the Marjane operation. Postgraduate thesis at INAU, Rabat. Morocco.

[9]. High Commissioner for Planning: General Population Statistics for 2014.

[10]. Ministry of interior: Urban Agency of Casablanca, Development plan of district Sidi Moumen for 20015

[11]. Monographic district Sidi Moumen 2017.

The Recognition of the Cultural and Historical Values of the Landscape in Tunisia: A New Stage in the Preservation of Cultural Heritage.
La Reconnaissance des valeurs culturelles et historiques du paysage en Tu- nisie: Une nouvelle étape en matière de préservation du patrimoine culturel.

Hend Ben Mahfoudh

Université de Carthage. Institut Supérieur des Technologies de l'Environnement, de l'Urbanisme et du Bâtiment- Tunis, Tunisie

Résumé

Depuis l'adoption de la convention pour la protection du patrimoine mondial en 1972, la notion de patrimoine n'a cessé de s'élargir tout en s'ouvrant à de nouvelles catégories. Après la période des inscriptions des sites archéologiques, des monuments et tissus historiques, des paysages naturels, voilà, qu'aujourd'hui, le Comité du patrimoine mondial se préoccupe des Paysages Culturels et des Paysages Urbains Historiques (PUH). Cette diversification des concepts et des pratiques de la con- servation révèle une prise de conscience de plus en plus grande de l'importance du paysage dans toutes ses acceptions. Elle montre également le rôle que peuvent jouer les différents États parties, et à travers eux les experts de l'UNESCO et les différentes institutions nationales et internationales dans la protection du patrimoine.

Cet article questionne la patrimonialisation du paysage dans le contexte tunisien, notamment à travers le double processus de la protection et de la sauvegarde des Paysages Culturels et des Paysages Urbains Historiques. L'hypothèse soutenue considère que ces deux étapes de patrimonialisation du paysage constituent des moments importants d'un processus global de protection du patrimoine cul- turel en Tunisie et qui s'inscrit dans la stratégie de patrimonialisation des biens culturels de l'UNESCO. La Protection des Paysages Urbains Historiques, au même titre que les Paysages Cul- turels, offre des opportunités pour répondre, non seulement aux problématiques identitaires, mais aussi aux différents enjeux du développement durable.

Mots clés : Paysage-Paysage Culturel-Paysage Urbain Historique-Patrimoine-Patrimonialisation

Abstract

Since the adoption of the Convention for the Protection of the World Cultural and Natural Heritage in 1972, the notion of heritage has continued to broaden while opening up to new categories. After the period of inscription of archaeological sites, historic monuments and fabrics, and natural landscapes, the World Heritage Committee is now concerned with Cultural Landscapes and Historic Urban Landscapes (HUL). This diversification of concepts and practices of conservation reveals a growing awareness of the importance of landscape in all its meanings. It also shows the role that the different States Parties, and through them the UNESCO experts and the different national and international institutions, can play in the protection of heritage.

This article questions the heritage of the landscape in the Tunisian context, in particular through the double process of the protection and safeguarding of Cultural Landscapes and Historic Urban Landscapes. The supported hypothesis considers that these two stages of landscape heritage are important moments of a global process of protection of cultural heritage in Tunisia, which is part of the UNESCO strategy of heritage of cultural goods. The protection of Historic Urban Landscapes, in the same way as Cultural Landscapes, offers

opportunities to respond not only to identity issues, but also to the various challenges of sustainable development.
Key words: Landscape-Cultural Landscape-Historical Urban Landscape-Heritage-Patrimonialization

Introduction

Depuis la signature de la convention sur le patrimoine mondial de l'UNESCO en 1972, la notion de patrimoine n'a cessé d'évoluer et de s'élargir. À côté des textes fondamentaux de la convention du patrimoine mondial et des orientations devant guider sa mise en œuvre, d'autres textes : recomman-dations, chartes, mémorandum, etc. ont été mis en place. La Charte de Washington de 1987 pour la sauvegarde des villes historiques (ICOMOS, 1987), le mémorandum de Vienne de 2005 et plus ré- cemment la recommandation de Paris de 2011 ne sont que quelques exemples des textes normatifs ayant contribué à l'enrichissement de la convention de 1972 (Tableau1). Avec les Conférences HA-BITAT II et HABITAT III et l'Agenda 21, ils constituent, également, des instruments importants enrelation avec la gestion du patrimoine mondial[1]. Ces instruments ont, en effet, contribué à l'élargis- sement du concept de patrimoine montrant, ainsi, une réelle conscience de la nécessité de prendre en compte le patrimoine dans toutes ses dimensions, en intégrant entre autres ses divers enjeux et défis. En 2011, l'adoption par la Conférence générale de l'UNESCO de la Recommandation sur les *Pay- sages Urbains Historiques* (PUH) montre que la théorie et la pratique de la conservation du patri- moine culturel continuent d'évoluer. L'élargissement du patrimoine culturel à une nouvelle catégorie de biens n'est pas une première. Après la reconnaissance du *Patrimoine Urbain* et du *Paysage Natu-rel*, les *Paysages Culturels* et les *Paysages Urbains Historiques* trouvent leur place dans les catégo-ries définies par le Comité du Patrimoine Mondial de l'UNESCO pour l'inscription des biens cultu- rels.

Mais la consécration d'une nouvelle catégorie n'est pas instantanée, elle suit un long processus de reconnaissance et se construit progressivement en rapport avec les évènements, les contextes et les opportunités. Ainsi, si la reconnaissance du patrimoine immatériel est officialisée par l'UNESCO en2003[2], la genèse de cette catégorie spécifique du patrimoine culturel remonte aux années 90. L'ex- pression *patrimoine culturel immatériel* est officialisée en 1993, lors de la conférence internationalesur les nouvelles perspectives du programme du patrimoine immatériel de l'UNESCO.

[1] *Les Conférences HABITAT II et HABITAT III ont eu lieu successivement en 1996 (Istanbul-Turquie) et en 2016 (Quito-Equateur). L'Agenda 21 est un plan d'actions pour le XXI^e siècle. Il a été adopté en 1992 lors du sommet de la Terre à Rio de Janeiro en juin 1992.*

[2] *En 2003, les traditions et expressions vivantes héritées de nos ancêtres et transmises à nos descendants, comme les traditions orales, les arts du spectacle et les pratiques sociales, rituels et évènements festifs, les connaissances et pratiques concernant la nature et l'univers et les connaissances et le savoir-faire nécessaires à l'artisanat ont été reconnus comme patrimoine culturel immatériel.*

De la même façon, la reconnaissance des *Paysages Culturels*, par le Comité du patrimoine mondial en 1992, a suivi un long processus marqué par des contextes favorables et des enjeux multiples ayantconduit à l'introduction de cette nouvelle catégorie dans les orientations devant guider la mise en œuvre de la convention pour le patrimoine mondial. La naissance de la catégorie des paysages cultu-rels en droit international a également eu un impact régional sur la gestion du patrimoine et du pay- sage, en partie, à travers l'adoption de la Convention européenne du paysage (Florence, 2000) et de la Charte de la Renaissance culturelle africaine (Khartoum, 2006).

En Tunisie, la politique du patrimoine est largement inspirée de celle de l'UNESCO et suit les mêmesétapes dans l'évolution du processus de patrimonialisation. Il existe, cependant, des différences en raison des contextes politiques et économiques spécifiques au pays. Alors que la catégorie « *PaysagesUrbains Historiques (PUH)* »[3] est très vite adoptée en Tunisie, la reconnaissance des *Paysages Cul-turels* (œuvre conjuguée de l'homme et de la nature) suit des temporalités différentes. Introduit dansles Orientations devant guider la mise en œuvre de la Convention pour le patrimoine mondial en 1992, le concept de paysage culturel a encore du mal à s'imposer en Tunisie et cela même si certainspaysages inscrits sur la liste indicative du patrimoine mondial pourraient en faire partie. Néanmoins,par exemple, l'inscription de l'Oasis de Gabès en 2008 sur cette liste témoigne d'une reconnaissancelente et implicite de ce concept et par conséquent de la catégorie Paysages culturels.

En s'appuyant sur le processus d'inscription de l'Oasis de Gabès, de l'île de Djerba et de la médina de Sfax sur la liste indicative du patrimoine mondial, ainsi que sur les politiques de préservation et de protection du patrimoine culturel et naturel en Tunisie, cet article questionne la patrimonialisation du paysage dans le contexte tunisien, à travers l'élargissement de la préservation du patrimoine cul- turel aux catégories Paysages Culturels et Paysages Urbains Historiques. L'hypothèse soutenue con-sidère que, le paysage constitue un facteur important de maintien de la diversité culturelle et des cultures locales, face à la mondialisation et au besoin de développer des liens interculturels. Le *Pay-sage Urbain Historique*, au même titre que le *Paysage Culturel*, offre des opportunités pour répondrenon seulement aux problématiques identitaires, mais aussi aux enjeux du développement durable.

Deux parties seront développées. La première est consacrée aux aspects théoriques de la patrimonia-lisation du paysage. Elle s'intéresse plus spécifiquement aux concepts de Paysage Culturel et de Pay-sage Urbain Historique. La seconde partie traite, à travers trois études de cas, de la question du pro- cessus de patrimonialisation des paysages culturels et des Paysages Urbains Historiques en Tunisie. Son objectif est d'identifier les enjeux de ce processus et le rôle du paysage dans la stratégie actuelledu développement.

1. La patrimonialisation du paysage en Tunisie

Étudier le processus de patrimonialisation du paysage nécessite d'une part, de revenir aux origines etfondements des concepts de patrimoine, de patrimonialisation et de paysage et leurs histoires, essen-tiellement occidentales, et d'autre part, de rattacher ces concepts à leurs

[3] *Le concept de Paysage Urbain Historique est cité à l'occasion de l'inscription de la Médina de Sfax sur la liste indicative du patrimoine mondial en 2012 (un an après la mise en place de la recommandation de Paris portant sur les paysages urbains historiques (2011).*

objets dans le contexte terri-torial et culturel tunisien. En effet, en Tunisie, comme partout dans le monde, les interventions portantsur le patrimoine et sur le paysage sont marquées par les acceptions liées à ces concepts, leurs évolu-tions, le sens qu'une société peut leur donner, mais aussi l'insertion de ces termes dans les politiques d'aménagement et leurs textes juridiques et réglementaires.

1.1. Approche théorique : Paysage, Patrimoine et Patrimonialisation

Le paysage qui à l'origine signifiait une partie d'un pays que la nature présente à un observateur, s'estavec le temps élargi pour englober les espaces transformés par l'Homme et en particulier les paysagesurbains.

Le patrimoine[4] désignait un bien immobilier puis des monuments historiques. Il s'est par la suite élargi pour inclure les espaces publics, les espaces verts et les paysages naturels.

Aujourd'hui, le patrimoine comprend les paysages naturels et culturels. Le paysage, quant à lui, peutporter une valeur patrimoniale en plus de ses dimensions esthétiques et écologiques. Objet matériel ou immatériel, le patrimoine est également lié aux notions de bien, d'héritage et de valeur. Ainsi un bien est considéré patrimoine s'il présente des valeurs esthétiques, historiques, sym-boliques, scientifiques ou économiques.

Il semblerait donc logique de pouvoir reconnaître la valeur patrimoniale d'un paysage. Mais cette reconnaissance n'est pas automatique en raison du contexte culturel, de l'imprécision des concepts etde l'absence de définitions claires.

En Tunisie, la reconnaissance explicite de la valeur patrimoniale des paysages s'est révélée beaucoupplus tardivement que celle des éléments plus classiques du patrimoine (monuments et objets d'art). Depuis 1977, date de classement du premier parc national (Iles Zembra et Zembretta) au patrimoinenational et jusqu'à la fin de la première décennie des années deux mille, tous les biens inscrits patri-moine naturel l'ont été sous l'intitulé de sites naturels. Le terme de paysage naturel, même s'il était devenu familier, n'apparaît pas dans les textes juridiques relatifs aux inscriptions au titre de patri- moine. Cette exclusion pourrait trouver une réponse dans le fait qu'il s'agit d'un terme français, qui jusqu'à ce jour, n'a pas de traduction équivalente en arabe.

Cependant, l'absence d'un concept équivalent en langue arabe n'a pas empêché les Tunisiens de s'yintéresser et de l'intégrer dans certains textes juridiques rédigés en français. C'est ainsi que le termepaysage se retrouve dans le Code de l'Urbanisme de 1986 ou le Code du Patrimoine de 1994.

---

[4] *Le concept de patrimoine désignant à l'origine un bien hérité de la famille (MOHEN, 1999) n'a cessé de se développersous le double effet de l'évolution juridique et idéologique. De son acception juridico-économique, il en est venu à dési-gner l'ensemble des biens d'ordre culturels et/ou naturels hérités du passé (Mohen, 1999). Les paysages crées et organiséspar l'Homme sont considérés comme paysage culturels et font partie du patrimoine culturel. En revanche, les paysages vierges de toute intervention humaine sont considérés comme paysages naturels et font partie du patrimoine naturel (MERLIN&CHOAY, 2000).*

Plus récemment, et même si le paysage n'a toujours pas été conceptualisé par la législation tunisienne,des paysages culturels et des paysages urbains historiques ont été proposés pour l'inscription au titrede patrimoine culturel. Cet intérêt pour ces nouvelles catégories du patrimoine culturel, bien que timide, témoigne de la mise en place d'étapes importantes dans le processus de patrimonialisation qui, comme pour les phases antérieures, sont étroitement liées à la politique de l'UNESCO et des institutions internationales dans le domaine du patrimoine.

1.2. La reconnaissance des valeurs patrimoniales du paysage

Une lecture chronologique des politiques publiques de la Tunisie, depuis le protectorat jusqu'à ce jour, montre un intérêt plus ou moins important pour les questions du paysage et du patrimoine. Maisalors que la protection du patrimoine dispose d'outils et instruments juridiques qui lui sont spéci- fiques, il n'en est pas de même pour ce qui est du paysage qui emprunte, très souvent, les outils et instruments qui lui sont proches. Il faudra attendre 1998, et la réponse des experts à l'appel d'offre du Ministère de l'Environnement portant sur l'inventaire des paysages naturels, pour voir un intérêt explicite pour le paysage en tant que concept, objet et bien porteur de valeurs patrimoniales. C'est, en effet, à partir de cette date que le processus de patrimonialisation du paysage prend son vrai sens.Il faudra, tout de même, attendre la fin de la décennie 2000-2010 pour voir des paysages candidats à l'inscription au titre de paysages naturels et culturels. Avec la reconnaissance des catégories de Pay-sages Culturels et de Paysages Urbains Historiques, le processus de patrimonialisation du paysage enTunisie prend un tournant décisif. Enfin le paysage est reconnu comme concept et comme bien cul- turel. Le paysage n'est plus, uniquement, protégé pour sa dimension naturelle. On lui reconnaît enfinune dimension culturelle. Il n'est plus noyé dans des termes voisins, mais reconnu pour son identité propre. Par ailleurs, divers objets immatériels sont classés patrimoine ce qui ouvre également la voie à la reconnaissance des paysages-patrimoine[5]. Cette avancée significative dans le processus de patri-monialisation est liée à l'évolution « idéologique » de l'UNESCO en matière de préservation du pa-trimoine.

Tableau1. Principaux textes normatifs et orientations ayant contribué à l'évolution des idéologies en matièrede conservation et de protection du patrimoine de 1933 à 2017

Dates	Paysages Culturels	Paysages Urbains Historiques	Idéologie
1933	Chartes d'Athènes		Politique moderne de la conserva-tion
1962	Recommandation concernant la sauvegarde de la beauté et du caractèredes paysages et des sites (11 décembre 1962)		
1964		Charte internationale pour la conser-vation et la restauration des monu- ments et des sites (UNESCO, Ve- nise 1964) :	Conservation Urbaine
1972	Convention de l'UNESCO concernant la protection du patrimoine mon-dial culturel et naturel (définissant clairement le patrimoine)		**Protection du Patrimoine Cultu-rel et Naturel** (Internationalisation de la conser-vation)
	Habitat I Reconnaissance de l'importance des villes et de l'urbanisation		

1976		La « Recommandation de l'UNESCO concernant la sauve- garde des ensembles historiques ou traditionnels et leur rôle dans la vie contemporaine » 26 novembre 1976	**Sauvegarde des ensembles histo-riques et traditionnels**
1982	La Charte internationale des jar-dins historiques de l'ICOMOS-		**Conservation des Jardins histo-riques**

	IFLA (Charte de Florence, 1982)		
1987		La Charte internationale pour la sau- vegarde des villes historiques de l'ICOMOS (Charte de Washington, 1987)	Planification et protection des zones urbaines historiques
1992	Adoption de la politique de Développement Durable (Agenda 21)		
	Reconnaissance officielle des paysages culturels		Début de la période de Globalisa-tion
1994	**Charte d'Aalborg adoptée** par les participants à la conférence euro-péenne sur les villes durables Danemark 27 mai 1994 Le Document de Nara sur l'authenticité (1994)		
1996	**Habitat II** : La Conférence souligne l'importance du développement durable **Et** **L'Agenda 21** ratifié par les États membres à Istanbul (Turquie) en juin 1996		
2000	**Convention européenne du paysage**		
2003	**Convention pour la sauve-garde du patrimoine culturel immatériel (Paris, le 17 oc- tobre 2003)[6]**	Décision d'organiser une conférence sur le **Patrimoine mondial et l'ar- chitecture contemporaine : ges-tion du paysage urbain historique (UNESCO 2003)[7]**	
2005	Convention UNESCO pour laprotection et promotion de la di- versité des expressions cultu-relles (Paris)	Mémorandum de Vienne : Adoption de la déclaration sur les paysages ur- bains historiques (octobre 2011)	
2008		Charte ICOMOS (ENAME) pour l'interprétation des sites patrimo- niaux	L'interprétation des sites patrimo-niaux met en lumière la relation plus large des sites avec leur con- texte et leur environnement social, culturel, historique et naturel.

2010		Charte de l'ICOMOS (Nouvelle-Zé-lande)	Conservation des lieux de valeur patrimoniale culturelle
2011		Recommandation de l'UNESCO concernant les Paysages Urbains Historiques (Paris-10 novembre 2011)	**Paysages Urbains Historiques**
2016	**Habitat III (UN Habitat) Conférence des Nations Unies sur le logement et le développement urbain durable** (Quito-Equateur du 17 au 20 octobre 2016)		
2017	Principes ICOMOS-IFLA con- cernant les paysages ruraux comme patrimoine	Document ICOMOS-IFLA sur lesparcs publics urbains historiques	Reconnaissance de la valeur patri- moniale des paysages ruraux et de la valeur patrimoniale des parcs publics urbains historiques

©: Hend Ben Mahfoudh-2021

2. Dimensions et enjeux des concepts de Paysage Culturel et du Paysage Urbain Historique

Longtemps rattaché à l'environnement et à l'aménagement du territoire, le paysage serait aujourd'hui,enfin considéré comme un patrimoine culturel que la Tunisie essaye de préserver et de valoriser[8]. L'élargissement du patrimoine culturel aux paysages a pour fondement la Convention mondiale pourla protection du patrimoine naturel et culturel de l'UNESCO. Depuis 1992, deux nouveaux concepts

permettant de concilier le patrimoine, la nature et la culture, sont venus enrichir autant les théories dupaysage que celles du patrimoine.
Le premier est celui de ***Paysage Culturel***. Au sens de la Convention mondiale sur le patrimoine cul-turel et naturel de l'UNESCO, il est représentatif d'une région du monde. Il est défini comme « *des œuvres conjuguées de l'être humain et de la nature* », qui « *expriment une longue et intime relation des peuples avec leur environnement* ».

Le deuxième concept est celui de ***Paysage Urbain Historique (PUH)***. La Recommandation concer-nant le Patrimoine Urbain Historique l'attache au territoire et le conçoit comme la

[7] *Mémorandum de Vienne sur le Patrimoine mondial et l'architecture contemporaine : gestion du paysage urbain histo-rique et décision 29 COM 5D. Paris, 23 septembre 2005.*

[8] *Même si le paysage ne fait pas encore l'objet d'une définition claire dans les textes juridiques tunisiens et n'est pas l'objet d'une politique spécifique et qu'il ne soit pas intégré au même titre que le patrimoine ou l'environnement dans ledroit constitutionnel de la Tunisie et dans les axes de l'ODD, il fait l'objet de tentatives d'inscription au titre de patrimoine culturel.*

résultante d'une stratification historique de valeurs et d'attributs culturels et naturels (UNESCO, 2011). Ce dernier concept dépasse les notions de centre historique et d'ensemble historique pour inclure un contexte urbain plus large ainsi que son environnement géographique. Fabrication du temps, inscrite par l'homme sur un territoire et résultant d'un site et d'une conjoncture historique, économique, socio- culturelle et politique (DONADIEU, 2007), le paysage est à la fois un environnement historique et culturel (DRURY, 2002). Il constitue le fondement de l'identité culturelle, et en ce sens, est un patri-moine susceptible de porter des valeurs universelles.

En Tunisie, le patrimoine-paysage a connu une évolution progressive marquée par les politiques na-tionales (économiques, sociales, environnementales, et culturelles), et par le rôle des institutions in- ternationales en charge de la conservation et de la protection du patrimoine. Ces politiques ont eu, à chaque fois, un impact direct aussi bien sur la gestion du patrimoine que sur l'appropriation de nou-veaux concepts et idéologies diffusés et adoptés par les institutions internationales.

2.1. Les Paysages Culturels

À la suite de la révision des "**Orientations devant guider la mise en œuvre de la Convention du patrimoine mondial"**, en 1992, le concept de paysage culturel est apparu dans le but de créer un nouveau cadre pour l'inscription des biens qui n'étaient ni purement naturels ni purement culturels. Depuis 1993, date de la première inscription sous cette catégorie, 119 biens sont inscrits au titre de paysages culturels[9] dont 14 se trouvent en Afrique et 4 dans des pays arabes (Palestine, Syrie, Libanet le dernier en Arabie Saoudite en 2018). Aucun paysage culturel des pays du Maghreb n'est inscritsur la liste définitive.

L'ensemble des paysages culturels sont classés, par l'UNESCO, en trois types :

- Les paysages **clairement définis, conçus et créés intentionnellement par l'homme** (comme les jardins historiques),
- Les paysages culturels **évolutifs** résultent d'une exigence à l'origine sociale, économique, adminis-trative et/ou religieuse et atteignent leur forme actuelle par association et en réponse à leur environ- nement naturel. Ils peuvent être reliques (fossiles) ou vivants (comme les paysages agricoles).

---

[9] *Le nombre total de biens inscrits dans le monde est aujourd'hui de 1121 dont 869 culturels en Europe et Amérique du Nord, 96 en Afrique et 86 dans les pays arabes.*

[10] *Les critères de sélection d'un paysage culturel renvoient à ceux qui s'appliquent aux biens culturels[10] (P.M. Tricaud, 2010) :« - Critère (i) : représenter un chef-d'œuvre du génie créateur humain ;*

- Critère 2 (ii) : témoigner d'un échange d'influences considérable pendant une période donnée ou dans une aire culturelle
déterminée, sur le développement de l'architecture ou de la technologie, des arts monumentaux, de la planification des villes ou de la création de paysages ;

- Critère (iii) : apporter un témoignage unique ou du moins exceptionnel sur une tradition culturelle ou une civilisation vivante ou disparue ;
- Critère (iv) : offrir un exemple éminent d'un type de construction ou d'ensemble architectural ou technologique ou de paysage illustrant une ou des périodes significative(s) de l'histoire humaine ;
- Critère (v) : être un exemple éminent d'établissement humain traditionnel, de l'utilisation traditionnelle du territoire oude la mer, qui soit représentatif d'une culture (ou de cultures), ou de l'interaction humaine avec l'environnement, spécia-lement quand celui-ci est devenu vulnérable sous l'impact d'une mutation irréversible ;

- Et les paysages **associatifs** qui reflètent la force d'association de phénomènes religieux, artistiquesou culturels à un élément naturel (comme la montagne Sainte-Victoire en France). Cette typologie permet de reconnaitre la dimension culturelle des paysages ruraux et des paysages urbains. Pourtant, l'idée de paysage culturel [10] est souvent limitée aux paysages ruraux ou ne

Concerne dans, le meilleur des cas, que les parcs et jardins historiques dans les villes. Ce n'est qu'en2011 et avec la naissance du concept de Paysage Urbain Historique, que la dimension culturelle du paysage urbain dans toutes ses acceptions est enfin reconnue.

2.2. **Les Paysages Urbains Historiques (PUH)**

La catégorie de « Paysage Urbain Historique » est formellement consacrée, suite à l'adoption de la Recommandation de l'UNESCO en 2011, même si le concept est apparu depuis 2003 dans les docu-ments de l'ICOMOS et de l'UNESCO. La Recommandation l'envisage dans les paragraphes 8, 9, et 10 en ces termes:*« Le Paysage Urbain Historique s'entend du territoire urbain conçu comme la ré- sultante d'une stratification historique de valeurs et d'attributs culturels et naturels, dépassant les notions de « centre historique » ou d'« ensemble historique » pour inclure le contexte urbain plus large ainsi que son environnement géographique. Ce contexte plus large comprend notamment la topographie, la géomorphologie, l'hydrologie et les caractéristiques naturelles du site ; son environ-nement bâti, tant historique que contemporain ; ses infrastructures de surface et souterraines ; ses espaces verts et ses jardins ; ses plans d'occupation des sols et son organisation de l'espace ; les perceptions et les relations visuelles ; et tous les autres éléments constitutifs de la structure urbaine.Il englobe également les pratiques et valeurs sociales et culturelles, les processus économiques et lesdimensions immatérielles du patrimoine en tant que vecteur de diversité et d'identité. »* (UNESCO, 2011).

Alors que le degré d'intervention de l'Homme sur le paysage constitue le critère principal de classi-fication d'un paysage culturel, la classification d'un paysage urbain historique se base sur le rapportentre le paysage urbain, la composante culturelle et le patrimoine historique à travers les processus économiques, socio-culturels et environnementaux dans une perspective de développement durable.Cette approche centrée sur le paysage urbain historique s'inspire des traditions et conceptions des communautés locales tout en respectant les valeurs des communautés nationales et internationales. Elle considère, au demeurant, la diversité et la créativité culturelles comme des atouts pour le déve- loppement humain, social et économique. Elle offre, à ce titre, des outils pour gérer les transforma- tions physiques et sociales, de sorte que les interventions contemporaines s'intègrent au patrimoine de façon harmonieuse avec le cadre historique, tout en s'adaptant, bien entendu, aux contextes régio-naux (UNESCO, 2011).

Cette même approche intègre les objectifs de la conservation du patrimoine urbain à ceux du déve- loppement socioéconomique (UNESCO, 2011). Elle incite à préserver la qualité de l'environnementhumain et renforce l'utilisation productive et durable des espaces urbains. Elle combine plusieurs facteurs comme la reconnaissance du caractère dynamique des paysages urbains historiques et la pro-motion de la diversité sociale et fonctionnelle de ces biens. Vecteur de diversité et d'identité, le Pay-sage Urbain Historique, par ses dimensions immatérielles, devient un enjeu incontournable de toute politique du patrimoine aspirant au développement durable[11].

Au-delà de leurs différences et du contexte de leur création, les concepts de *Paysages*

Culturels et *Paysages Urbains Historiques* constituent aussi des innovations majeures, non seulement dans le domaine du patrimoine, mais aussi dans ceux du paysage et de l'urbanisme. Cependant, le processusd'appropriation de ces deux concepts diffère entre les États parties du Nord et ceux du Sud en raisonde leurs différences culturelles et contextuelles[12]. Un déphasage est également, très souvent, observé

entre le moment où une catégorie apparaît dans les textes de la convention et le moment où elle bénéficie formellement de cette reconnaissance.
Les inscriptions de l'Oasis de Gabès, de l'Ile de Djerba et de la Médina de Sfax sur la liste indicativedu patrimoine mondial de l'UNESCO sont à ce titre riches en enseignements.

Figure 1. Sfax, Gabès et Djerba – Situation et chiffres clés.

Sfax

Statut	Chef-lieu de Gouvernorat
Superficie	220 km² (Grand Sfax)
Nombre d'habitants (2014)	515 725 (Grand Sfax)

Gabès

Statut	Chef-lieu de Gouvernorat
Superficie	408 km² (Gabes Medina, Ouest, et Sud)
Nombre d'habitants	152 921 (Gabes Medina, Ouest, et Sud)

Médenine)Djerba

Statut	Délégation (Gouvernorat de
Superficie	514 km2
Nombre d'habitants (2014)	163 726

©: Institut National de la Statistique.

- Critère (vi) : être directement ou matériellement associé à des événements ou des traditions vivantes, des idées, des croyances ou des œuvres artistiques et littéraires ayant une signification universelle exceptionnelle (Le Comité considère que ce critère doit préférablement être utilisé en conjonction avec d'autres critères) »

[11] D'après le texte de la recommandation concernant le paysage urbain historique, le PUH, fournirait la base d'une ap- proche globale et intégrée pour l'identification, l'évaluation, la conservation et la gestion des paysages urbains historiques dans le cadre global du développement durable.

[12] À titre d'exemple, avec 869 biens inscrits au titre de paysages culturels contre 96, l'Europe jouit d'un avantage certainsur l'Afrique. La Tunisie ne dispose donc jusqu'à ce jour d'aucun bien inscrit officiellement sur cette catégorie. En revanche, certains biens comme l'île de Djerba ou de l'Oasis de Gabès invoquent le paysage culturel dans leurs démarches d'inscription.

3. La patrimonialisation des Paysages Culturels et des Paysages Urbains Historiques : Études de cas

L'analyse d'un processus de patrimonialisation d'un bien, et la reconnaissance de sa valeur patrimo-niale, nécessite un repérage des indices de reconnaissance de cette valeur en rapport avec les diffé- rentes étapes du processus. La première étape est la reconnaissance sociale. La dernière est la recon-naissance juridique officielle qui est, dans le cas d'un bien candidat au titre de patrimoine mondial, son inscription sur la liste définitive du patrimoine naturel et culturel de l'UNESCO. L'étape inter- médiaire étant celle de l'inscription du bien sur la liste indicative. Cet article se limite aux deux pre-mières étapes, car à ce jour aucun des trois bien n'est officiellement inscrit sur la liste définitive du patrimoine mondial aux titres de paysages culturels et de paysages urbains historiques. Chaque cas sera étudié en fonction de ses caractéristiques propres, de son contexte temporel et territorial et des données disponibles.
Le cas de l'Oasis de Gabès présente un intérêt pour cet article du fait qu'il corresponde à un paysageculturel évolutif. La ville de Sfax a été clairement reconnue comme un Paysage Urbain Historique. L'île de Djerba représente à la fois un paysage culturel, mais aussi un territoire riche de ses paysagesurbains et ruraux historiques. Son processus d'inscription sur la liste définitive est le plus avancé.

3.1. La protection du paysage culturel de l'Oasis de Gabès

L'Oasis de Gabès est une oasis balnéaire parmi les unités paysagères les plus remarquables de la ville. Avec les plages, la montagne et le désert, elle constitue un patrimoine pour la population et une at- traction pour le touriste. Cependant, en raison du développement de l'activité industrielle, et notam- ment des industries chimiques, ce paysage subit, depuis plusieurs années, une dégradation de son environnement. En plus de la pollution, cette oasis est également confrontée à la surexploitation desressources en eau, la salinisation des sols, la perte de la biodiversité et l'urbanisation anarchique. Cesproblèmes ont eu un impact négatif aussi bien sur le plan économique que social (Ministère de l'En-vironnement, 2012)[13].

Pour protéger l'Oasis de Gabès et valoriser son rôle environnemental, économique, social et patrimo- nial, les autorités tunisiennes ont proposé, en 2008, son inscription sur la liste indicative du patrimoinemondial. Cette inscription[14] repose sur la définition de la valeur exceptionnelle de ce bien.
Son caractère exceptionnel tient au fait qu'elle soit l'unique oasis littorale de la méditerranée et l'un des derniers exemples d'oasis de ce type dans le monde.

La brève description présentant ce bien souligne la pertinence et l'ingéniosité du système de culturesen étages et l'utilisation raisonnée du système de partage des eaux qui ont permis depuis des siècles de favoriser l'émergence d'espaces relativement grands de végétation luxuriante dans des régions arides qui ont fixé les populations aux alentours.

---

[13] *https://www.scribd.com/document/360660543/Les-oasis-de-Tunisie-a-prote-ger-contre-le-changement-climatique*

Bien qu'inscrite sous la catégorie patrimoine mixte, l'Oasis de Gabès aurait pu faire l'objet d'une inscription au titre de paysage culturel en se basant sur le critère (v) portant sur l'interaction humaineavec son environnement[15]. La brève description du bien souligne le caractère exceptionnel de ce pay-sage intimement lié à l'action de l'homme ce qui est la définition du critère (v). Cependant, le Comitédu patrimoine mondial a choisi trois autres critères. Le critère (iv) qui renvoie à son importance dansl'histoire humaine, le critère (vii) qui invoque l'importance esthétique exceptionnelle et le critère
(x) qui porte sur la conservation *in situ* de la diversité biologique.
La brève description de l'Oasis de Gabès, telle qu'elle apparaît sur le site web de l'UNESCO, souligne le rôle important de l'agriculture en tant qu'activité pouvant contribuer au développement durable dela ville de Gabès et de sa région[16]. Alors que pendant des décennies le pouvoir public a choisi de développer l'industrie au point d'occulter l'agriculture ou même de la gêner par les diverses pollu- tions, avec la proposition d'inscription de l'Oasis sur la liste du patrimoine mondial, il semblerait quela Tunisie reprend conscience de l'importance du paysage et de la nécessité de le protéger pour sa valeur esthétique, mais aussi et surtout pour son rôle dans le développement économique, social et environnemental. Ainsi, pour la gestion future de l'oasis, et la conservation de la richesse biologique,et l'optimisation des différents types d'usages (agriculture, irrigation, pêche, tourisme, etc.)[17], un plande gestion intégrée des zones côtières (GIZC) est adopté. Ce plan de gestion définira un modèle de développement durable et les modalités de protection, d'utilisation et de gestion du site..

---

[14] Cette inscription est suivie, en 2012, par la mise en place d'une stratégie pour la protection des oasis tunisiennes contrele changement climatique. Cette stratégie repose sur trois axes principaux : La sauvegarde et l'amélioration des écosys- tèmes oasiens et une meilleure intégration des zones oasiennes avec leur environnement, un développement durable des oasis dans le cadre d'une gouvernance environnementale locale et une gestion décentralisée des ressources naturelles.

[15] Le critère (v) est très souvent utilisé pour justifier de l'inscription d'un paysage culturel évolutif

(*Être un exemple éminent d'établissement humain traditionnel, de l'utilisation traditionnelle du territoire ou de la mer, qui soit représentatif d'une culture (ou de cultures), ou de l'interaction humaine avec l'environnement, spécialement quand celui-ci est devenu vulnérable sous l'impact d'une mutation irréversible);*

[16] Dans le texte de description de l'Oasis de Gabès il est énoncé que : « *L'agriculture, en effet, était un sous-système complexe qui ne pouvait être dissocié de la ville et de sa région. Elle était une activité traditionnelle très riche et très variée, intégrant à la fois l'élevage et les cultures, les cultures arbustives et les cultures au sol, les cultures vivrières et les cultures industrielles et, enfin, les cultures spéculatives et les cultures d'autoconsommation. Le lien entre l'agricultureoasienne et la ville était d'autant plus étroit qu'il a permis l'emploi d'une fraction importante de la population occupée, et favorisé l'émergence et le développement de beaucoup d'autres activités (commerce de fruits et légumes frais, com- merce de légumes déchets et des céréales, commerce de la luzerne et des fourrages secs, commerce du henné, commercesdes semences et des engrais, artisanat de la sparterie et de la vannerie, forge et menuiserie traditionnelles, etc.)".*

[17] Dans le cadre du Projet GEF/Banque Mondiale « Protection des ressources marines et côtières du Golfe de Gabès

En plus de la valorisation de l'agriculture et des ressources halieutiques, la protection de l'Oasis de Gabès a également pour objectif de développer le tourisme écologique. En témoignent *la charte na-tionale pour la conservation dynamique et le développement des oasis historiques* de Tunisie de fé- vrier 2013[18] et le projet de *stratégie de préservation et de développement de l'Oasis de Gabès*

3.2. La protection du Paysage Culturel de l'Ile de Djerba

Située au sud du Golfe de Gabès et à l'est de la côte orientale tunisienne, Djerba est une île de la merMéditerranée célèbre pour ses palmeraies, ses paysages ruraux singuliers, ses vergers et ses beaux villages à la blancheur captivante. Célèbre, depuis les années soixante-dix, pour son activité touris- tique, Djerba est également une destination de pèlerinage prisée par les communautés juives de d'Eu-rope et d'Afrique du Nord.

Caractérisée par son histoire démographique riche, l'île de Djerba a toujours constitué une terre d'ac-cueil pour diverses communautés[19]. Ile refuge, elle a également été une terre d'émigration[20]. Juifs etmusulmans ont quitté Djerba pour aller s'installer au Nord de la Tunisie ou à l'étranger et plus parti-culièrement en Europe et en France[21]. Les départs ont engendré des dégradations multiples (terres agricoles abandonnées, dégradation de l'environnement bâti, désertification, etc.). Avec la promotiondes investissements dans le secteur touristique ces dégradations se sont accentuées entrainant, au milieu des années soixante-dix, une prise de conscience de la nécessité de sauvegarder l'architecture et l'environnement de l'île. C'est ainsi qu'en 1976, l'association de sauvegarde de Djerba (ASSIDJE)est née. À partir des années quatre-vingt, de nombreux travaux de restauration et de valorisation du patrimoine de l'île sont engagés. En 1994 s'engagent les premières tentatives pour inscrire l'île de Djerba sur la liste du patrimoine mondial de l'UNESCO. En 2012, une série de sites et de monumentssont inscrits au patrimoine national et l'île de Djerba est inscrite sur la liste indicative du patrimoinemondial de l'UNESCO. En 2019, le Comité National du Patrimoine classe douze nouveaux monu- ments historiques. La demande d'inscription au titre de patrimoine mondial est alors modifiée. Ce n'est plus l'ensemble de l'île qui candidate à l'inscription au titre de patrimoine mondial, mais d'un bien en série regroupant cinq sites ruraux, deux sites urbains (La Hara Sghira et le centre ancien de Houmt Souk), 21 mosquées, la synagogue de la Ghriba et une église chrétienne orthodoxe (Ministère des Affaires Culturelles, 2021). Le 27 janvier 2020, le dossier de candidature de l'île de Djerba est enfin déposé officiellement sous l'intitulé *« Djerba, Témoignage d'une île-jardin au système urbainéclaté et refuge de minorités »*.

[18] La Charte a pour objectif d'intégrer le patrimoine naturel oasien dans une stratégie de développement durable à traversnotamment la promotion du tourisme écologique, la protection des terres agricoles, l'encouragement de l'investissementprivé, le renforcement de la coopération internationale et la lutte contre la pollution et l'amélioration des conditions devie ainsi que la préservation du patrimoine naturel et culturel

Le processus d'inscription de l'île de Djerba sur la liste du patrimoine mondial révèle à la fois des enjeux économiques, environnementaux et sociaux liés au développement local durable, mais aussi un enjeu politique à portée globale ou internationale.

- Sur le plan économique : l'inscription a pour objectif de protéger et de valoriser un exemple d'utilisation « traditionnelle » et durable de l'espace insulaire, issue d'une interaction entre l'Homme et son environnement. La brève description de ce bien invoque les modes d'occu- pation du sol de l'île de Djerba et un habitat dispersé typique illustrant une grande capacité d'adaptation de l'homme à son milieu naturel.
- Sur le plan environnemental : l'inscription en série a pour objectif de retrouver un équilibre entre zones urbaines et zones rurales dont la structure a été bouleversée, depuis les années soixante-dix, en raison du développement massif de l'activité touristique.
- Sur le plan politique : l'inscription de l'île, vient dix ans après les attentats de la synagogue de la Ghriba. Elle apparaît comme un acte symbolique de paix et de réconciliation des diversescommunautés ayant longtemps cohabité sur ce territoire et comme un message fort contre lesidéologies extrémistes. Décrite comme un refuge pour les minorités, cette île-jardin est au- jourd'hui, au cœur d'un processus de réappropriation territorial et identitaire (JARRASSÉ,

  Cependant, le bien en série proposé à l'inscription au titre de patrimoine mondial comporte beaucoup plus de mosquées que de lieux saints juifs ou chrétiens.
- Sur le plan socioculturel : l'inscription de l'île de Djerba est une reconnaissance des identités multiples de l'île, qui depuis toujours, participent de la richesse de ce territoire. Les percep- tions et les représentations du paysage et du patrimoine par les différentes communautés et par conséquent une reconnaissance sociale de la valeur patrimoniale a certainement une in- fluence sur la reconnaissance juridique de ce patrimoine (Ben Mahfoudh, 2006).

[19] Décrite comme un territoire où régnait l'harmonie entre les diverses communautés (musulmane, juive et catholique) vivant dans le respect mutuel des différences religieuses et culturelles, Djerba a pourtant connu le long de son histoire, différentes invasions et luttes pour le territoire (Delmas, 1952).

[20] Depuis la naissance de l'État juif sur les territoires palestiniens en 1948 et l'indépendance de la Tunisie en 1956, plusieurs vagues d'émigrations ont été observées et ont touché plus particulièrement la communauté juive.

[21] Les vagues d'émigration les plus connues sont celles qui ont touché essentiellement la communauté juive. Alors qu'en 1946, cette communauté comptait 4300 personnes, aujourd'hui, elle ne compte plus que 700 personnes. Néanmoins, la communauté musulmane a toujours émigré aussi et depuis la révolution, elle est également touchée par le phénomène d'immigration clandestine.

Ainsi, la candidature de l'île de Djerba au titre de patrimoine mondial témoigne de l'attachement desTunisiens, dans leur diversité, à leur patrimoine, mais aussi l'impact d'une idéologie mondiale portantsur la conservation et la préservation des identités culturelles et religieuses. En protégeant l'île de Djerba, c'est à la fois l'expression de la protection du patrimoine et du paysage porteur de valeurs historiques, mémorielles, symboliques et culturelles par les autorités tunisiennes ; mais également, une reconnaissance hautement symbolique de l'UNESCO dont l'implication dans la protection des droits et intérêts des minorités ethniques et religieuses et plus particulièrement des communautés juives ne sont plus à démontrer. L'inscription de l'île de Djerba devait permettre à la Synagogue de la Ghriba et, au même titre que l'île, de devenir un patrimoine universel et donc de ne plus appartenir uniquement à la Tunisie, mais d'appartenir à l'ensemble des pays et des communautés de la planète.Le choix de 2019 de modifier la demande de candidature de l'île de Djerba au profit d'un bien en série privilégiant essentiellement les mosquées devrait permettre de rétablir l'équilibre et de recons-truire l'identité Djerbienne en s'appuyant sur des référents arabo-musulmans. Réconciliation entre les diverses communautés et réappropriation de ce territoire par les autorités tunisiennes, tels sont lesenjeux de cette inscription.

En dehors des significations culturelles et politiques, cette action porte également une signification conceptuelle. Même si Djerba est décrite comme une *île-Jardin*, cette candidature privilégie le patri-moine architectural au détriment du paysage culturel. Sur l'ensemble des trente biens[23] proposés à l'inscription, 23 sont des monuments religieux. Ce bien en série ignore également les aspects imma-tériels. Il est Considéré comme seulement un patrimoine matériel[24].

À la fois patrimoine culturel, mais aussi matériel et immatériel, l'île de Djerba est aussi dotée de paysages urbains et de paysages ruraux historiques exceptionnels. Son patrimoine culturel et naturelexceptionnel, au même titre que son patrimoine immatériel, se doit d'être préservé. Plusieurs possi- bilités s'offrent à l'État tunisien, pour faire le meilleur choix quant à la catégorie la plus pertinente.

.

---

[22] *Dominique Jarrassé conteste des appropriations indues. En analysant les conditions et les enjeux de l'inscription de lasynagogue de la Ghriba, elle montre que le processus de patrimonialisation de ce bien révèle une démarche ambiguë. Aulieu d'intégrer les richesses architecturales et culturelles exceptionnelles du judaïsme djerbien, cette inscription trans- forme ce monument en un lieu saint hybride partagé entre les communautés juives et musulmanes et transforme, au nomde la protection du patrimoine, l'essence même de ce bien.*

[23] *L'île de Djerba a été inscrite sous les critères (v) et (vi), et décrite comme l'exemple même d'un* ***Paysage Culturel*** *telqu'il est défini par la Convention du patrimoine mondial culturel et naturel (critère (v)). L'île de Djerba est également implicitement considérée comme un patrimoine matériel[23] et immatériel même si, sur le plan officiel, les experts tunisiensont choisi la catégorie patrimoine matériel culturel.*

[24] *L'aspect matériel de ce bien est évoqué dans le critère (v) spécifiant que pour qu'un bien soit inscrit sous ce critère, il faudrait qu'il soit « un exemple éminent d'établissement humain traditionnel… ». Alors que l'immatérialité est évoquée par le critère (vi) qui dit que : « un bien directement ou matériellement associé à des événements ou des traditions vivantes,des idées, des croyances ou des œuvres artistiques et littéraires ayant une signification universelle exceptionnelle. »*

3.3. La protection du Paysage Urbain Historique de la ville de Sfax

Fondée en 849 après JC sur les ruines de Roman Taparura, la ville de Sfax est la capitale du Sud et la deuxième ville du pays. Cité commerciale et industrielle, elle est également connue pour son grandport de pêche et pour son activité agricole. Le paysage de la ville de Sfax est marqué par la géométriede ses oliveraies dont certaines datent du XVIII[e] siècle et par sa majestueuse médina entourée de mursd'enceinte et dont la conservation est exceptionnelle

Malgré les nombreuses atteintes à son environnement, la médina de Sfax a su conserver son tissu urbain[25], ses remparts qui conservent leur tracé originel et qui sont classés monuments historiques depuis 1912, son patrimoine monumental religieux (mosquées et zaouïas) et ses souks.

Depuis les années soixante-dix, la médina est touchée par un phénomène caractérisé par le recul de la fonction résidentielle au profit des activités commerciales et de l'artisanat. Ces mutations affectentle bâti et la composition socio-spatiale. Plusieurs familles quittent la médina et s'installent dans des quartiers périphériques entrainant une mutation irréversible du noyau historique et une dégradation du bâti existant. La nécessité de mettre en place des mesures de protection de ce patrimoine com- mence à se faire sentir.

En 2012, la médina de Sfax est inscrite sur la liste indicative du patrimoine mondial. Elle justifie de son caractère exceptionnel par le fait qu'elle soit un port et une porte de l'*Ifrikyia* vers le Levant durantune longue période, et qu'elle représente, par sa fondation et son plan régulier, un exemple éminent de transfert sur les bords de la Méditerranée de la conception arabo-musulmane de l'urbanisme aprèsson expérimentation pour la première fois avec la fondation de Koufa en Irak.

Son inscription se base sur les critères (ii), (iv) et (v). Le premier renvoie à l'échange de valeurs[26], lesecond à son importance dans l'histoire humaine[27] et le troisième à l'interaction humaine avec son environnement (*spécialement quand celui-ci est devenu vulnérable sous l'impact d'une mutation ir- réversible*)[28].

(ICOMOS et UNESCO) sur la gestion du patrimoine en Tunisie et d'autre part, à l'impact du contexte historique,politique et économique national sur la gestion du patrimoine en Tunisie entre 2000 en 2010 (Figure2).

---

[25] *Le tissu urbain comprend aussi bien le tissu médina que le tissu colonial français.*

[26] *« La médina de Sfax rappelle par son tissu régulier, l'urbanisme arabo-musulman naissant et présente le plus ortho- gonal des plans de médinas maghrébines. La position centrale de la grande mosquée fait d'elle pratiquement l'unique ville qui rappelle l'urbanisme de Koufa, première cité arabo-musulmane."*

[27] *"La médina de Sfax est l'exemple le plus représentatif et le mieux conservé dans tout le bassin méditerranéen de l'ur- banisme arabo-islamique tel qu'il a été défini à ses débuts."*

[28] *"Médina atypique, Sfax s'inscrit aujourd'hui dans un contexte socio-économique en profonde mutation. Le développe-ment économique rapide des dernières décennies a profondément modifié les besoins des Sfaxiens en termes de logement,de confort et de salubrité."*

La démarche d'inscription de la médina de Sfax au titre de patrimoine mondial se base sur les enjeux et opportunités des Paysages Urbains Historiques tels qu'énoncés par la Recommandation del'UNESCO[29]. Dans l'argument d'inscription, il est indiqué que *« La ville de Sfax est un cas intéres- sant d'ensemble urbain qui a connu une évolution présentant la plupart des grands défis que pose l'urbanisation exponentielle des territoires depuis plus d'un siècle : démographie, développement économique, mutations socioculturelles, etc. L'intérêt de cette ville dépasse le périmètre de sa partieancienne (la médina) pour concerner ses faubourgs et son territoire plus large, y compris la côte.* ***Laville pourrait donc faire l'objet d'une application pratique de la Recommandation de l'UNESCO concernant le paysage urbain historique****, qui apporterait plusieurs éléments de réflexion quant au territoire qui sera éventuellement proposé pour inscription au patrimoine mondial, mais également par rapport à sa gestion et son développement* ».

Le choix de cette catégorie (PUH) a été confirmé en 2013 contribuant à la justification de la valeur universelle exceptionnelle et au renforcement du patrimoine moderne et contemporain dans les poli-tiques de développement.
Ainsi, et comme pour les cas de Gabès et de Djerba, le processus d'inscription de la médina de Sfaxsemble lié, d'une part, à l'impact de la politique des institutions internationales

Pendant les années 2000, la politique de la Tunisie est affectée par le processus de mondialisation quiimpose une économie libre basée sur l'encouragement de l'investissement étranger[30] ce qui conduit à la politique de marketing territorial et en parallèle, et paradoxalement, à la standardisation des pay- sages résultat de la mondialisation, une résurgence des questions identitaires qui ne tardera pas à se refléter dans la politique du patrimoine (Ben Mahfoudh, 2006).
Profitant du texte de la Recommandation de 2011 de Paris sur les Paysages Urbains Historiques, l'inscription de la médina de Sfax, peut être considérée comme une « opportunité » pour s'opposer aux dégradations du bâti et des tissus urbains (médina et ville européenne) particulièrement intenses après la révolution de 2011 et aux diverses atteintes à l'environnement, qu'elle continue de subir depuis l'indépendance.
De même, la protection du paysage urbain historique de la ville de Sfax apparaît comme une volonté,de la part de la population Sfaxienne, de renouer avec la prospérité des traditions socio-économiqueset culturelles qui ont marqué ce territoire à travers les civilisations.

---

[29] *Le texte de la recommandation stipule que dans de nombreuses régions du monde, les établissements urbains et leurs territoires historiques sont devenus des centres et des moteurs de la croissance économique et ont assumé un nouveau rôledans la vie culturelle et sociale ce qui a provoqué de nouvelles pressions sur ces territoires. Ces pressions renvoient aux phénomènes d'urbanisation et de mondialisation et en conséquence à la question de l'identité, au problème de dévelop- pement et son corolaire la croissance économique et aux questions environnementales et par conséquent aux trois prin- cipes du développement durable.*

Contrairement, à l'île de Djerba, l'inscription de la médina de Sfax n'a pas de portée politique liée àun pouvoir global. Ce sont les Sfaxiens qui se mobilisent pour la protection de leur ville et à leur têtel'association de sauvegarde de la médina de Sfax.
Dans les années soixante-dix, les autorités tunisiennes se sont préoccupées de la protection de la médina de Tunis en tant que tissu ancien montrant un retour vers la culture arabo-musulmane sans abandonner l'intérêt pour les sites et monuments archéologiques datant des époques puniques et ro- maines. Aujourd'hui avec l'inscription sur la liste indicative de la Médina de Sfax au titre de patri- moine mondial de l'UNESCO, la protection du patrimoine ne se limite plus à *« La préservation des biens archéologiques, des monuments historiques, des sites naturels et urbains situés dans les villeset les zones rurales et ceci, dans le but de la sauvegarde de son patrimoine civilisationnel et culturelainsi que la beauté de ses* ***paysages*** *hérités des générations qui se sont succédées dans le pays »*[31] telle que spécifiée par le Code du Patrimoine de 1994. Elle ne se limite plus aux objets matériels, elleenglobe aussi les éléments immatériels.

De la même façon, la patrimonialisation des paysages ne se limite plus aux sites naturels, telle que définie par le code de l'urbanisme de 1986, elle s'étend à d'autres acceptions du paysage y compris celle des *Paysages Urbains Historiques* et des *Paysages Culturels*.
Par ailleurs, divers objets immatériels sont classés patrimoine ce qui ouvre également la voie à la reconnaissance des paysages-patrimoine. Le paysage étant, en effet, considéré à la fois comme un objet matériel et immatériel.

[30] *Cette politique engendre la déstructuration du tissu économique due à l'encouragement de certains secteurs (par desprivilèges fiscaux) et la fragilisation d'autres.*

[31] *Code de l'Urbanisme 1986, loi n 86-35, relative à la protection des biens archéologiques, des monuments historiqueset des sites naturels et urbanisme, p. 88.*

Figure 2. Justification d'inscription des sites de l'Oasis de Gabès, Ile de Djerba, et Médina de Sfax.

	Oasis de Gabès (2008)	**Ile de Djerba (2012)**	**Médina de Sfax (2012)**
Site	Source : https://habibayeb.files.word-press.com/2014/02/gabes-1.jpg	Source : https://www.face-book.com/JerBa.HoLidayS/photos/a.492382750856845/2637191239709308/	Source : https://en.wikipe-dia.org/wiki/Sfax#/media/File:Sfaz_ISS_satfoto_2015.jpg
Photo	Source : https://www.pinterest.com/pin/389068855302198802/	Source : https://www.voyage-virtuel.info/tunisie/photo/djerba- ghriba-091.php	Source : https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=GwFTPhm-9xQ
Critères	(iv), (vii) et (x)	(v) et (vi)	(ii), (iv) et (v)
Catégorie (Inscription)	Patrimoine Mixte	Patrimoine Culturel (bien ensérie)	Patrimoine Culturel
Catégories possibles	Paysage Culturel	Paysage Culturel & PaysageUrbain Historique	Paysage Urbain Historique

©: Hend Ben Mahfoudh-2021

Conclusion

L'analyse des processus de patrimonialisation de l'Oasis de Gabès, de l'île de Djerba et de la Médinade Sfax montre que la dégradation de l'environnement et une prise de conscience des potentialités dupaysage - pour le développement d'une diversité de systèmes économiques fondés sur le tourisme, l'agriculture durable ou le marketing territorial - sont des facteurs communs aux trois inscriptions autitre de patrimoine mondial.

L'aspect identitaire apparaît, également, comme un facteur important ayant contribué à la reconnais-sance de la valeur patrimoniale. L'analyse du processus de patrimonialisation de ces trois biens montre un attachement des Tunisiens à leur patrimoine et une volonté de s'ouvrir sur les pratiques etconcepts innovants de l'UNESCO.

Par ailleurs, la reconnaissance de la valeur patrimoniale est un processus qui suppose, à la fois, une reconnaissance sociale de la société civile et des experts nationaux avant d'aboutir à une reconnais- sance juridique et institutionnelle nationale ou internationale.
À côté de la reconnaissance officielle de chacun de ces patrimoines sur la liste indicative qui consti-tue, en soi, une étape dans le processus de patrimonialisation du paysage en Tunisie, les différents actes (juridiques ou institutionnels) ou évènements ayant eu lieu avant et après l'inscription et ayant des implications sur la reconnaissance sociale de ce patrimoine participent à la construction du pro- cessus de patrimonialisation de chaque bien. La naissance d'une association de sauvegarde, l'élabo-ration d'un document de planification urbaine ou territoriale[32] et la signature de Chartes spécifiques au patrimoine montrent une évolution dans le processus de patrimonialisation de chaque bien.

De même, l'inventaire des paysages naturels de la Tunisie qui, en 1998, a marqué la reconnaissancede la valeur patrimoniale des paysages naturels et culturels et mis en valeur le caractère patrimonial

de ces trois biens, constitue une étape importante de ce processus de patrimonialisation (Ministère del'Environnement et de l'Aménagement du Territoire, 1998).

L'analyse des processus de patrimonialisation de l'Oasis de Gabès, de l'île de Djerba et de la Médina de Sfax, montre également que la notion de conservation - et avec elle la représentation des biens à valeur patrimoniale - n'a cessé d'évoluer. Les contextes politiques, culturels, et socio-économiques ont eu, à chaque fois, un impact sur la protection internationale, nationale et locale du patrimoine.

La Tunisie, comme l'ensemble des États parties, a globalement suivi les différentes étapes de la pa- trimonialisation du paysage. Cependant, l'appropriation de nouvelles idéologies et de nouveaux con- cepts n'a pas toujours été immédiate. Ces différences sont dues à la représentation de ce que pouvaitêtre le patrimoine, mais aussi des concepts concernés comme celui de paysage culturel ou paysage urbain historique. Elles sont également dues au contexte local et national et aux crises environnemen-tales, sociales et économiques qui constituent les enjeux de la patrimonialisation.

Très souvent, les crises imposent des changements politiques, économiques et des recompositions identitaires. Le patrimoine paysage, vecteur de mixité et de diversité culturelle, constitue un facteur essentiel qui permet de légitimer cette recomposition identitaire. Bien commun, il constitue, égale- ment, une ressource pour le développement local (tourisme, marketing territorial, agriculture, etc.) etune expression politique du pouvoir.
L'analyse du processus de patrimonialisation montre que le paysage historique urbain, au même titreque le paysage culturel, offre des opportunités pour répondre, non seulement aux problématiques identitaires, mais aussi aux défis économiques et politiques que la Tunisie doit surmonter face à unesituation de crise économique, socio-culturelle et environnementale.

[32] *Il y a plusieurs types de documents de planification qui ont un rôle important dans la protection et la mise en valeur dupatrimoine. C'est le cas du plan de gestion de l'Oasis de Gabès, du plan de protection et de gestion de l'île de Djerba (2021) et le Schéma Directeur d'Aménagement de la zone sensible de l'île de Djerba (2020).*

Ces défis sont aussi des enjeux liés au développement durable.
Aujourd'hui, dix ans après la révolution, même si la pratique de la conservation du patrimoine connaîtde nombreux problèmes dûs essentiellement à l'insécurité et au manque de moyens humains et finan-ciers, l'État tunisien et ses institutions en charge du patrimoine continuent à œuvrer pour la préserva-tion du patrimoine. Les actions récentes en faveur du patrimoine immatériel[33] témoignent de la mise en place d'étapes importantes dans le processus de patrimonialisation qui, comme par le passé, restentliées, à la politique du patrimoine conduite par l'UNESCO et les institutions internationales.

Le processus de patrimonialisation des Paysages Culturels et des Paysages Urbains Historiques est également une réponse des Tunisiens aux différentes dégradations que subit le paysage. Ainsi, la consécration, dans la constitution tunisienne de 2014 d'un droit au patrimoine culturel et la constitu-tionnalisation de l'environnement et du développement durable ouvrent des perspectives intéres- santes quant à la patrimonialisation du paysage et à la reconnaissance de ce bien en tant que patri- moine culturel.

Enfin, la nouvelle crise engendrée par la pandémie de la COVID-19 que vit, aujourd'hui, la Tunisie (comme l'ensemble des pays de la planète), interpelle quant au rôle des espaces verts longtemps négligés dans les villes[34]. L'ouverture de la politique du patrimoine à toutes les composantes du pay-sage et la reconnaissance de la valeur patrimoniale des paysages ruraux et des parcs publics urbains historiques, inspirée du document de l'ICOMOS-IFLA de 2017, pourrait ouvrir de nouvelles pers- pectives en matière de protection et de conservation des parcs urbains et des paysages ruraux long- temps négligés en Tunisie.
Un plan de gestion pour la protection des parcs et jardins historiques, mais aussi des oliveraies, oasiset vignobles, gagnerait à être mis en œuvre afin d'arrêter les multiples dégradations qui touchent l'intégrité de ces paysages urbains, péri-urbains et ruraux. La Tunisie montrera ainsi son engagementpour la protection des paysages dans toutes ses acceptions. Garant d'une vie saine et assurant la

protection de l'humanité, la protection du paysage apparaît aujourd'hui, plus qu'à n'importe quelleautre période de l'histoire, comme un droit universel qui mériterait toute notre attention.

---

[33] *Le 16 Décembre 2020, le Comité intergouvernemental de sauvegarde du patrimoine culturel immatériel de l'UNESCOa approuvé le dossier « Savoirs, savoir-faire et pratiques liés à la production et à la consommation du couscous » porté par la Tunisie, l'Algérie, la Mauritanie et le Maroc. Le même comité a également approuvé la pêche à la Charfiya, une méthode de pêche ancestrale, tunisienne originaire des îles de Kerkennah.*

[34] *Récemment, la ville de Tunis s'est occupée de la réhabilitation du Parc Habib Thameur ce qui est un signe positifpour les perspectives de la patrimonialisation des parcs urbains.*

Références Bibliographiques :

- Ben Mahfoudh, H., 2006. *Paysage, patrimoine et identité, le cas de la ville de Tunis* (Thèse de Doc- torat, Toulouse 2).
- Ben Mahfoudh, H., 2020. *Table ronde: Constitution et environnement*. Institut Louis Favoreu-Grouped'Études et de Recherches sur la Justice Constitutionnelle. Annuaire International de Justice Constitu- tionnelle, Aix-en-Provence, 2019.
- Ben Salah, M., 2011. *La palmeraie de Gabès*. Phoenix Project.
- Berliner, D. and Istasse, M., 2013. *Les hyper-lieux du patrimoine mondial*. Gradhiva. Revue d'anthro- pologie et d'histoire des arts, (18), pp.124-145.
- Bourgou M., kassah A., 2008, *L'île de Djerba, tourisme, environnement, patrimoine*, Tunis, Cérèséditions.
- Chabbi, M., 2012. *L'urbain en Tunisie : processus et projets*. Nirvana.
- Chaker Kh., baklouti A. et Souissi S., *Etude de valorisation culturelle et touristique des bâtiments enmédina de Sfax*, Version finale-Sfax mars 2016,
- Choay, F., 2009. *Le patrimoine en question*. Esprit, (11), pp.194-222.
- Choay, F., 2019. *L'allégorie du patrimoine*. Média Diffusion.
- Conseil de l'Europe - Direction de la culture et du patrimoine culturel et naturel, 2002, *La ConventionEuropéenne du paysage*, Naturopa No 98 / 2002
- Delmas, Y., 1952. *L'île de Djerba*, Persée, pp 149-168.
- Dhaher, N., 2010. *L'aménagement du territoire tunisien : 50 ans de politiques à l'épreuve de la mon-dialisation.* EchoGéo, (13).
- Domon, G. and Ruiz, J., 2015. *La convention européenne des paysages : quels enseignements pour leQuébec ?* Vertigo - la revue électronique en sciences de l'environnement.
- Dormaels, M., 2012. *Repenser les villes patrimoniales : Les paysages urbains historiques*. Téoros. Revue de recherche en tourisme, *31*(31-2), pp.110-113.
- Donadieu, P., 2007. *Le paysage, les paysagistes et le développement durable : quelles perspectives ?* Économie rurale. Agricultures, alimentations, territoires, (297-298), pp.10-22.
- Druguet, A., 2010. *De l'invention des paysages à la construction des territoires : les terrasses des Ifugaos (Philippines) et des Cévenols (France)* (Doctoral dissertation, Museum national d'histoire na-turelle-MNHN PARIS).
- Drury, P., 2002. *Les dimensions historique et culturelle du paysage*. Naturopa (98), pp.12-13.
- El Fasskaoui, B., *Le paysage culturel : Vers une approche globale du patrimoine ?*
- Gravari-Barbas M. (dir.), 2005, *Habiter le patrimoine, enjeux, approches, vécu*, Rennes, Presses uni-versitaires de Rennes.
- Portail de l'Institut National du Patrimoine (INP), *Projet de proposition de la ville de Sfax sur la listedu patrimoine mondial***.** Mars 2016.
- Jarrassé D., 2019. *«Lieu saint partagé» ou approprié? La patrimonialisation de la Ghriba deDjerba et de son pèlerinage.* Al-Sabîl : Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'Architecture Maghrébines – N°8.
- Lazhar, M., 2012. *Le Maghreb urbain : Paysage culturel entre la tradition et la modernité*. Eurostu- dia, 8 (1-2), pp.251-264.
- Margarito, M., 2019. *Dire le paysage-patrimoine dans la Convention européenne du paysage*. Culture& Musées. Muséologie et recherches sur la culture, (33), pp.157-179.

- Mrabet A., 2015. *L'Oasis de Gabès, un patrimoine à sauver et à valoriser*, Kapitalis, [en ligne] http://kapitalis.com/tunisie/2015/09/08/loasis-de-gabes-un-patrimoine-a-sauver-et-a-valori- ser/

- Pini, D., 2013. *Les Paysages Urbains Historiques.*
- Rey-Pérez, J., Cordero, S.A. and Ávila, M.E.S., 2019. *The HUL Approach to Create Heritage Man- agement Tools in the Latin American City of Cuenca-Ecuador.* In Reshaping Urban Conservation (pp. 207-222). Springer, Singapore.

- Russeil, S., 2016. *Les villes du patrimoine mondial : un réseau international, des intérêts divers, des usages multiples*. *Métropoles*, (18).
- Saddou, H., 2019. *Le système oasien de la palmeraie de Marrakech ; richesses et valorisation d'unpatrimoine culturel*. *Antrope*.
- Sebag, P., 1998. *Tunis : histoire d'une ville*, l'Harmattan.
- Tricaud, P.M., 2010. *Conservation et Transformation du Patrimoine Vivant* (Doctoral dissertation, PhD thesis).
- Veyret, Y. and Le Maître, A., 1996. *Réflexions sur le paysage : paysage et patrimoine historique. Quelques fonctions du paysage.* L'Information géographique, 60(5), pp.177-183.
- Zeayter, H. and Mansour, A.M.H., 2018. *Heritage conservation ideologies analysis–Historic urban Landscape approach for a Mediterranean historic city case study.* HBRC journal, 14(3), pp.345-356.
- Association pour la Sauvegarde de la Médina de Gafsa, Organisation des Nations Unies pour l'Ali- mentation et l'Agriculture, Traité International des Ressources Génétiques des Plantes pour l'Alimen-tation et l'Agriculture, Charte nationale pour la conservation dynamique et le développement des oasishistoriques de Tunisie, février 2013.
- UNESCO, 2003, *Texte de la Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel*,[En ligne] https://ich.unesco.org/fr/convention - accessed février 2021.
- UNESCO, 2011, *Établir une proposition d'inscription au patrimoine mondial*, 2e éd., New York,UNESCO.
- UNESCO, 2011, *Recommandation concernant le paysage urbain historique, y compris un glossaire de définitions*, [En ligne] http://portal.unesco.org/fr/ev.php-URL_ID=48857&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SEC- TION=201.html – accessed février 2021.

- UNESCO – Convention du Patrimoine Mondial, 2005, *WHC-05/15.GA/INF.7 : Mémorandum de Vienne sur le Patrimoine mondial et l'architecture contemporaine : gestion du paysage urbain histo-rique et décision 29 COM 5D.* [En ligne] https://whc.unesco.org/fr/documents/5966 - accessed mars 2021.

- UNESCO - Convention du Patrimoine Mondial, 2005, *General Assembly of States Parties to the Con- vention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage*, 15th, Paris, 2005 [369] (Documents de travail et d'information), Session du 10-11 octobre 2005, paris.

[En ligne] https://whc.unesco.org/fr/sessions/15GA/?documents& - accessed février 2021.

- UNESCO – UNESDOC, Digital Library, 2005, *Vienna Memorandum on World Heritage and Con-temporary Architecture: Managing the Historic Urban Landscape and Decision 29 COM 5D* (docu-ment de programme et de reunion) - WHC.2005/CONF.204/CLD.11, WHC.05/15.GA/INF.7 [Enligne] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000140984 - accessed février 2021.
- https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000140984_fre
- UNESCO – UNESDOC – Digital Library, 2003, *Convention pour la sauvegarde du patrimoine cul- turel immatériel* (document de programme et de réunion), MISC/2003/CLT/CH/14 (REV. only in Araand Chi)
- [En ligne] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000132540_fre - accessed février 2021.

Le numérique urbain : sur la « plateformisation » de la ville et ses conséquences sur l'urbanité

The urban digital: on the 'platformisation' of the city and its consequences on the urban character

Adel ben hassine

Enseignant chercheur université de Tunis

Résumé

Les mutations technologiques ont souvent produit des changements sociaux importants, qui se traduisent dans l'espace et la pratique de l'aménagement

On va essayer d'identifier quatre façons différentes selon lesquelles le numérique est en train de bouleverser totalement la pratique urbanistique. Décryptage de ces dynamiques, souvent plus complémentaires que contradictoires, à l'œuvre aujourd'hui dans les grandes villes.

Mots cles : Le numérique urbain, plateformisation,ville ,urbanite.

Abstract

Technological changes have often produced significant social changes, which are reflected in the space and practice of planning

We will try to identify four different ways in which digital technology is completely disrupting urban planning practice. Decryption of these dynamics, often more complementary than contradictory, at work today in large cities.

Keywords : Urban digital, platformisation, city, urbanity.

Introduction

L'association entre « ville » et « numérique » est déjà très ancienne. Le numérique sert la ville autant que la ville sert le numérique On retrouve ici la contradiction soulevée plus haut sur la définition des communs : il s'agit, grâce ou avec le numérique, de trouver de nouvelles manières de résoudre les conflits, de poser des rapports de force, et d'imaginer une ville en commun.

À la fois dans la capacité des municipalités à mieux établir un « tableau de bord » de leur ville et, optimiser diront les optimistes, contrôler diront les autres, les activités et les comportements dans leur zone de responsabilité. Mais aussi dans les opportunités

nouvelles offertes aux habitants de se rencontrer, d'échanger, de construire des relations sociales, souvent médiées, mais plus prégnantes et intimes que ce que les générations précédentes appelaient une vie « métro, boulot, dodo ». Nous vivons en réalité dans deux écosystèmes simultanément : l'écosystème terrestre, avec ses marqueurs spécifiques (déplacements, qualité de vie, habitat...) et ses crises internes (réchauffement climatique notamment), et l'écosystème numérique, avec ses utopies participatives comme avec les modes de soumission à une économie de l'attention. Parler ainsi des pratiques numériques quotidiennes, c'est rejeter la notion « d'outil », qui ne considère que l'aspect de prolongation des capacités humaines... alors que le numérique modifie profondément notre relation à l'espace, au temps, mais aussi aux relations humaines, au travail et *in fine* à la manière dont nous envisageons le gouvernement des choses et des êtres. Parler d'écosystème numérique, c'est également aborder l'impact sur la vie quotidienne des modes actuels d'établissement des relations, des échanges, des partages des savoirs. Créer un imaginaire collectif pour penser la ville de demain, ses capacités de résilience, d'auto-suffisance, d'adaptation autant que les volontés de devenir des « villes monde » (Sassen, 1998) passe par l'élaboration partagée dans l'espace numérique avant d'avoir des effets concrets dans l'espace physique. Il n'y a pas d'un côté des communs de la connaissance et de l'autre ceux de l'espace naturel, mais une articulation nouvelle, qui est à la fois dans le temps long (capacités de coordination des acteurs, d'élaboration...) et dans le temps dit « réel » de la synthèse algorithmique des informations émanant des objets connectés (capteurs, divers, vidéosurveillance, et appareils personnels mobiles).

La ville se construit sur trois légitimités qui sont à la fois en concurrence et en coopération :

- les pouvoirs publics, avec les divers échelons territoriaux, qui disposent de la légitimité offerte par l'élection et de la capacité de mobiliser des moyens autour de l'intérêt général. Mais ceux-ci ont tendance à se considérer comme les seuls en capacité de définir et d'instituer cet intérêt général.

- les opérateurs privés, dans tous les domaines, qui imaginent de plus en plus une ville « utopique » ou « fluide », « sans couture ». La première conception des *smart cities* relevait de cette logique de captation privée des informations de la ville.

- la population, qui par ses actions directes, individuelles (ouverture de commerces, choix de l'habitat, mais également relations numériques, notamment via les médias sociaux) ou collectives (mobilisations, mouvements sociaux, construction et défense de communs dans la ville) participe à façonner la ville.

Une question de recherche qui se pose à nous est de savoir si et comment l'équipement numérique va rebattre les cartes de ces trois légitimités et permettre l'extension des communs urbains, c'est-à-dire la prise en charge par les habitants de l'évolution de leur ville.

Les réseaux urbains

L'espace urbain est composé de trois niveaux de réseaux qui sont tous les trois profondément impactés par le numérique. D'une part les réseaux de surface, les lieux ouverts où les habitants circulent, se rencontrent ; les réseaux des utilités ou l'urbanisme des réseaux (Dupuy, 1991) : eau, évacuation, électricité... et réseaux numériques et communicationnels ; et les réseaux culturels, les lieux d'échange et d'élaboration collective. Les pouvoirs publics définissent les usages et accès de ces trois réseaux, mais les habitants savent s'insérer dans les interstices. Notamment avec le wifi et les réseaux de télécommunication de nouvelles génération et la géolocalisation permanente, l'accès aux informations est devenu ubiquitaire dans les villes, et les équipements dont disposent les individus vont renouveler les usages.

L'espace public de la ville est lieu de brassage, de rencontre, dont l'usage est souvent codifié par les puissances publiques ou régit par des normes sociales. Ainsi de l'usage collectif des trottoirs entre règles coutumières (convention de coordination comme le fait de laisser passer les personnes âgées) et règles de gestion publique (autorisations et prélèvements pour l'installation de terrasses privées par les commerces locaux, notamment les bars). Dans la ville, les espaces sous régime de propriété et les autres (en général dépendant de la domanialité publique) sont fortement intriqués. Et les pratiques sociales sont en permanence au confluent de relations privées et de l'exposition publique. Ces pratiques sont réinventées de façon très importante par l'existence des outils numériques. On peut en trouver un exemple dans les changements provoqués dans les pratiques de rencontre et la sexualité par les applications géolocalisées dédiées. La déambulation et les rencontres sont « augmentées » par le recours à des profils sur ces applications. Ceci a une conséquence sur l'hétérogénéïté des constructions relationnelles. Selon une étude de simulation, il en résulterait une plus grande mixité raciale des relations permanentes qui s'en suivent parfois, ajoutant le numérique aux situations de brassage des populations des zones urbaines (Ortega, Hergovich, 2017).

Les smartphones sont des outils de socialisation, et à ce titre modifient les relations dans la ville. Quand on doit se voir, on se téléphone : « T'es où ? » ayant remplacé le traditionnel et phatique « Allo ». On n'entre plus par hasard dans le restaurant du coin de la rue, mais on consulte Trip Advisor. On se déplace en ayant repéré le meilleur chemin via des applications comme MooveIt ou la RATP. Et quand il est question d'automobile, on utilise Uber, ou des plateformes équivalentes mises en place par les sociétés de taxis, réveillées de leur confort monopolistique par ces nouveaux venus aux pratiques commerciales agressives. Mais pour autant, tous ces outils, cette infrastructure de communication, permettent-ils de construire du commun urbain ? Ou bien définissent-il le nouvel espace géographique, dans lequel les initiatives humaines vont pouvoir (ou devoir) se frayer un chemin pour construire la ville en commun ? Car les

réseaux qui permettent cette nouvelle sociabilité sont en grande partie privés et concentrés. Il ne s'agit pas d'équipements publics dont les usagers auraient les clés, mais de plateformes dépendant de stratégies commerciales ou d'influence.

Plateformisation

L'équipement numérique peut lui-même être considéré comme une infrastructure à trois étages. Tout d'abord une couche physique, qui à l'image des autres réseaux de la ville (adduction et évacuation des eaux, routes, transports publics,...) va demander des investissements importants, va suivre les lieux les plus actifs (fibre haut débit dans les centres ville et les zones industrielles et commerciales). Puis une couche logicielle qui va permettre les échanges entre les appareils connectés. Pour l'instant, l'internet est le principal outil logiciel normalisé. Mais il est trop gourmand en énergie pour le peu de besoins des « objets connectés » qui se multiplient dans les villes (capteurs, *beacons*, caméras...). On va donc voir apparaître des protocoles spécifiques pour garantir la connectivité de ces objets. Enfin, une couche d'application peut également, quand elle est observée du point de vue des usages sociaux, être considérée comme une infrastructure de services. C'est notamment le cas des médias sociaux, infrastructure d'une nouvelle sociabilité. Ces médias ne seraient rien sans ce que les usagers eux-mêmes injectent dans l'équipement qui leur est proposé. Plus de deux milliards de personnes se sont pourtant prises à ce jeu qui consiste à fournir à une plateforme comme Facebook des informations très privées en échange d'un ciblage publicitaire toujours plus intrusif... et qui a des conséquences politiques comme le montre le débat actuel aux États-Unis.

La tendance générale du numérique est à la « plateformisation » : quelques opérateurs créent des plateformes qui mettent en contact des offreurs de services (publics ou privés) et des usagers. Le risque étant alors que ces plateformes ne deviennent les acteurs principaux de l'évolution des villes, alors même qu'elles sont mues par leurs propres intérêts en tant que plateformes. Une contradiction nouvelle que les acteurs des communs urbains vont devoir affronter.

La confiance, qui est la base du commerce, se construit dorénavant sur les plateformes où chacun est noté, évalué, soumis à commentaire... mais où les acteurs des services ont besoin d'être présents pour trouver leur clientèle. Ce qui donne un pouvoir immense à ces infrastructures de plateforme. Et qui a des conséquences sur l'organisation même des villes. Par exemple, Ada Colau est devenue maire de Barcelone au travers du mouvement « Barcelona en comu » en raison de son expérience d'activiste contre le mal-logement et les expulsions. Dans ce cadre, elle a dénoncé l'impact de Airb'nb sur le prix des loyers, sur la disponibilité des logements et l'affluence touristique dangereuse pour l'équilibre écologique de la ville. Et ce n'est pas la seule ville à voir la plateforme engendrer une gentrification accélérée (Posner, 2017). Dans le même ordre d'idées, la

ville de Londres est entrée en conflit pour interdire l'usage de Uber qui ne prenait pas de mesures suffisantes pour assurer la sécurité des passagers (AFP, 2017).

Ce que l'on a appelé « l'économie collaborative » est ainsi basée sur une double tenaille. D'un côté, il s'agit de promouvoir l'usage avant la possession. Les difficultés des services d'auto-partage coopératifs, de co-voiturage libre, montrent en miroir que la dynamique porte en réalité sur une consommation d'opportunité et l'attrait de revenus secondaires quand elle est orchestrée par les plateformes numériques (par exemple Blablacar pour le partage payant de trajets... en échange d'une confiance établie sur la base de la notation permanente des participants entre eux). Pour évaluer ce type de plateformes en relation avec la construction de communs, il convient de regarder les intérêts propres de ces acteurs intermédiaires.

Une ville servicielle

Est-ce que les municipalités, à partir de leurs responsabilités spécifiques peuvent faciliter la prise de responsabilité directe des citoyens, et penser la co-construction de la ville de demain ? Le point de rencontre entre les villes et les services numérique se produit souvent autour des services rendus à des citoyens considérés comme des usagers ou des consommateurs. Ce sont souvent les municipalités qui financent et mettent en place les « civic tech », ces dispositifs qui visent à fluidifier la relation entre les citoyens et les élus. Dans les services de proximité, nous trouvons peu d'outils destinés à favoriser l'auto-organisation des citoyens, ni leurs capacité d'interpellation politique. Mais il y a de nombreux outils pour développer la « participation ».

Le service 'Dans Ma Rue', version parisienne d'un service anglais à succès appelé FixMyStreet, se présente ainsi : « Utilisez l'application mobile gratuite 'Dans Ma Rue' depuis votre smartphone pour transmettre directement les anomalies que vous constatez et vos propositions de végétalisation depuis les rues ou les parcs de Paris »[169]. Le flâneur ou l'habitant peut photographier des situations pénibles et informer ainsi les services municipaux. Il s'agit d'améliorer les services proposés par la municipalité, ce qui est intéressant, mais ne résout pas la question de la co-construction avec les habitants, qui est la marque des communs urbains.

Plus généralement, on peut légitimement se poser la question des orientations à l'œuvre derrière le concept de ***smart cities***. Ce concept a connu plusieurs définitions, qui toutes renvoient à la construction d'une ville sans couture, une ville fluidifiée par la connaissance des multiples mouvements browniens qui l'agitent et par l'amélioration des connaissances en temps réel de ce qui se passe dans les agglomérations. L'idée est d'abord venue des industriels de l'informatique, Cisco et IBM en tête, et a été proposée

[169] https://www.paris.fr/dansmarue

aux villes comme une offre de « solutionnisme technologique » pour construire des villes durables et résilientes. Dans la première phase, il s'agit d'organiser la remontée d'information par le biais de capteurs, puis d'utiliser ces informations pour agir, si possible à distance sur les services concernés (feux de circulation, éclairage,...). Aujourd'hui, ce sont les notions de *dashboard* ou centres de commande, systèmes de vision panoptique des activités recueillies par ces capteurs qui ont le vent en poupe. Mais cette vision de la ville intelligente s'est surtout conçue sans les habitants, d'où une nouvelle orientation par le biais des civic tech.

Les projets de *smart cities* se transforment petit à petit en projets de « data cities » (Peugeot, 2014) : il s'agit de concentrer les données produites en permanence dans la ville, soit par la municipalité ou les services publics et les capteurs installés, soit par les opérateurs de service sous délégation, soit enfin directement par les citoyens, ce que le magazine *Wired* appelle le « pocketsourcing », le téléphone mobile devenant capteur ambulant et représentant le flux réel des personnes dans la ville. Un dossier de la CNIL résume bien les problèmes posés par cette approche : « La notion d'intérêt général risque de se résumer à un calcul d'optimisation algorithmique de la somme des intérêts particuliers » (CNIL, 2017). On arrive alors à une conception, un imaginaire, d'une ville qui serait avant tout « servicielle », les habitants étant considérés comme des producteurs de données de façon mécanique, données que les opérateurs délégués par la municipalité vont transformer en services auprès de ces habitants, dans une logique descendante (et donc monnayable). La ville en communs part au contraire des besoins, mais aussi des vécus, des envies, des projets des habitants pour redéfinir l'espace de leur vie.

Des villes comme utopies privées

Mais la dynamique d'une ville servicielle, « augmentée » par la technologie et les données, va encore plus loin, avec l'émergence de projets de « villes privées », ou de quartier entier régis par les spécialistes de la donnée que sont Google, Microsoft ou Cisco. Il s'agit pour eux de repenser la ville non pas comme un lieu de vie collectif, mais comme un espace de services où l'habitant doit être dorloté... tout en perdant sa vie privée et ses capacité d'action collective. Le projet le plus avancé dans ce sens découle de l'accord passé entre la municipalité de Toronto et Google (ou plutôt son holding Alphabet) : le quartier Quayside livré à la multinationale pour imaginer la « ville de demain ». Une tentative similaire a été engagée à Cannes en 2016 entre les équipes de la Mairie et Google France. Les deux parties entendent travailler ensemble à « un plan de développement de l'offre de services numériques » (Cannes, 2016).

Ces projets de *googlisation de la ville* sont emblématiques à plus d'un titre, car ils s'opposent presque frontalement au projet de villes en communs. Il s'agit d'une ville qui ressortirait du « meilleur des mondes », avec « des navettes autonomes, des feux de signalisation qui repéreraient les piétons, des maisons modulaires, des services de livraison par robots utilisant des tunnels... » (Hook, 2017). Le Premier ministre canadien Justin Trudeau décrit le projet Quayside de Toronto comme : « un banc d'essai pour les nouvelles technologies, qui vont nous aider à construire des villes plus propres, plus intelligentes, plus écologiques » (ibid.). Il s'agit également d'une « ville pilotée par les

données », dont les algorithmes analyseraient en permanence le souffle et l'activité pour adapter les services à la fois aux usages collectifs et aux intérêts individuels tels qu'ils sont connus par les algorithmes de Google. Que devient la vie privée dans une telle monade urbaine ? Quelles sont les capacités d'intervention, de mobilisation, de discussion, et d'élaboration d'un projet collectif qui seraient laissé aux habitants ? Quelle serait la régulation d'une telle « ville privée » ? Sidewalk, la division de Alphabet en charge du projet, indique qu'il sera nécessaire que Toronto supprime ou donne des exemptions pour de nombreuses régulations existant dans les aires urbaines, notamment le code de la construction, les règlementations sur les transports et l'énergie, et que la ville qui émergera de cette vision aura certainement besoin d'une *« tolérance substantielle concernant les lois et les régulations existantes ».* (Ibid.).

La concurrence entre les grands opérateurs du numérique se déroule donc dorénavant sur le terrain des villes. Bill Gates vient d'investir 80 millions de dollars pour re-construire la ville de Belmont en Arizona. L'opérateur en charge du projet le décrit ainsi : « Belmont sera une communauté en avance sur son temps, avec une infrastructure de communication conçue comme une épine dorsale basée sur les technologies de pointe, conçue autour des réseaux numériques haut-débit et des datacenters, des usines automatisées et des services de distribution innovants, des véhicules autonomes ou des centres logistiques robotisés » (Weiner, 2017).

Cisco n'est pas en reste, qui investit dans les villes intelligentes depuis longtemps, et que l'on dit à l'origine même de ces projets et de la dénomination *smart city*, vient d'abonder de 1 milliard de dollars le City Infrastructure Financing Acceleration Program (CIFAP). Ce fonds nous promet une ville à la circulation mieux régulée, la pollution réduite, les dépenses énergétiques optimisées, la sécurité renforcée (Lagane, 2017).

Ces utopies, financées par les géants des technologies de l'information et de la communication sont loin de la construction des communs urbains que pourraient permettre la multiplication des équipements numériques. La ville comme plateforme, n'est pas un projet qui vise à encourager l'investissement des individus dans la vie collective, mais au contraire un projet à la fois économique et une utopie froide qui se passe des désirs et volontés des habitants pour les réduire à des fournisseurs de données que les « intelligences artificielles » vont pouvoir interpréter à loisir. Mais au fond, ce projet, qui doit beaucoup aux urbanistes des années trente, Le Corbusier en tête, n'est qu'une manière particulièrement crue d'interpréter le phénomène des *smart cities* : nos données valent plus que nos vies.

Usages du numérique pour construire les communs urbains

Les divers acteurs des communs urbains sont eux-aussi arque boutés sur les usages numériques. Même les communs non numériques, comme les jardins partagés, les AMAP pour l'approvisionnement alimentaire, les occupations de lieux culturels ou les mobilisations en défense du climat ou de l'eau comme commun s'appuient sur l'infrastructure numérique. Bien évidemment pour la communication entre acteurs des

communs, les médias sociaux jouant le rôle de supports organisationnels. Mais le numérique intervient également comme outil de représentation de la ville, notamment autour de la cartographie ouverte, et comme moyen de diffuser largement l'information utilisée pour piloter la ville au travers de l'open data.

Le numérique support organisationnel

D'un point de vue général, le numérique permet à la fois de faire baisser les coûts de transaction (toucher de nouvelles personnes) et les coûts de coordination. Les activistes des communs ont donc dès le début réussi à s'emparer de ces deux qualités pour construire les communs de la connaissance (Benkler, 2006). Mais aussi pour assurer la mise en contact et l'élaboration collective dans le cadre des communs urbains.

Pour co-élaborer un projet, il faut à la fois disposer de l'information nécessaire, trouver des méthodes d'organisation des débats et enfin garantir la mémoire de ces débats et décisions collectives. La plupart des projets de communs urbains utilisent le numérique pour cela : sites web pour la présentation et la mémoire, pad (systèmes collectifs d'écriture en simultané) pour la prise de notes, et médias sociaux pour faire connaître les réalisations et organiser des événements autour des communs urbains[170]. On notera également l'importance des photographies ou vidéos, qui donnent à voir les communs en action, créant ainsi un ensemble référentiel et mettant en lumière de nouveaux modes de vie et de comportement.

Mais c'est une illusion de croire que les plateformes « sociales » qui sont devenues majoritaires sur internet seraient le support des nouvelles pratiques communes à venir. *« Don't be evil »*[171]ne peut plus être la référence quand ces acteurs peuvent à la fois disposer d'une influence sans précédent, et être sensible à des manipulations venues d'acteurs déterminés comme l'exemple de l'intervention russe dans les élections américaines le souligne. En fait, par inadvertance, ou en confondant les modèles économiques et les discours utopiques (Turner, 2012), les activistes des communs n'ont pas vu venir la construction d'un « capitalisme de surveillance », ou d'une « architecture de la persuasion » comme dit Zeynep Tufekci (2017).

Les tiers-lieux qui permettent de réaliser ou réparer des objets (*Fab Labs*, ateliers coopératifs, recycleries...) ou de créer des documents multimédias (Espaces publics numériques, bibliothèques...) sont sollicités, et constituent souvent des exemples majeur des partenariats avec les puissances publiques.

Toutefois, l'usage des grands opérateurs du numérique, au même titre que les suivis de traces de la « ville intelligente », comportent des risques pour la vie privée. Dès lors,

[170] Par exemple la page Facebook de la Cebada - https://www.facebook.com/campodecebada/
[171] Don't be evil (« Ne soyez pas malveillants ») a longtemps été la devise (moto) de Google, au point (...)

construire des espaces internet autonomes, fonctionnant sans mettre en danger ni la vie privée, ni les pratiques et usages des internautes font également partie de la construction des communs urbains. Il faut reconstruire la ville numérique de la même manière qu'il faut reconstruire la ville physique. En faisant participer les habitants à l'élaboration, à la décision et au contrôle des projets collectifs.

Certains vont chercher du côté des logiciels libres pour construire ces plateformes, comme par exemple le projet de l'Association Framasoft qui vise à offrir des outils en se passant de l'intermédiaire des plateformes oligopolistiques. Ce sera son projet « Dégooglisons l'internet », devenu « Contributopia », un terme qui résonne fortement avec les communs de contribution (Framasoft, 2017).

Mais ce passage au logiciels et services en ligne libres demande des efforts de pédagogie, d'expérimentation collective, et parfois de rappels à l'ordre : les défenseurs de la cause du libre soulignent souvent l'incohérence entre les projets de communs et l'utilisation de services centralisés, privateurs et espionnant les usagers. Les acteurs du logiciel libre sont souvent présents lors des actions collectives de construction de communs, à la fois pour ce rôle pédagogique, mais également pour étendre dans tous les domaines les notions de libertés de copier, analyser, partager les connaissances qui sont aux fondements du mouvement des logiciels libres.

Donner à voir les communs urbains

Un second usage du numérique dans la construction de communs urbains est celui du « donner à voir », de la représentation des projets et des objectifs.

Notre espace de vie est conjointement un espace physique, matériel et un espace mental (Bakis et Vidal, 2007). Chaque point de vie est aussi un point d'intérêt pour l'information. C'est une des leçons que l'on peut tirer du succès du jeu vidéo Pokemon Go : on peut faire apparaître de l'information (en l'occurrence des Pokemon, complètement abstraits) sur la carte d'une ville, ou au travers de l'appareil photographique du smartphone dirigé vers des lieux significatifs. Et dès lors, les témoins et joueurs ont longuement déclaré à toute la presse qu'ils avaient ainsi eu l'occasion de redécouvrir leur ville. Cette « réalité augmentée » peut induire des comportements d'appropriation de l'espace urbain au travers des équipements numériques. Il peut également inciter les usagers à produire des informations associées aux coordonnées géographiques. De ce point de vue, les territorialités qui se dessinent au travers du *géocaching*, jeu de piste géonumérique mondial bien antérieur à Pokemon Go (2001), illustrent bien la capacité du numérique à se présenter comme opérateur de lien territorial et à s'engager dans un processus collectif de patrimonialisation de l'espace local (Vidal, Joliveau, Sansy, Couillet, Jeanne, 2017).

Nous voyons donc se développer un mouvement de « cartographie 2.0 » porté par le grand public, producteur de contenus et de savoirs géographiques (Mericskay et Roche, 2011). OpenStreetMap, comme plateforme de coordination de toutes les activités cartographiques ouvertes y joue dorénavant un rôle central. Tant pour les individus et les associations qui peuvent l'utiliser dans leurs activités pour repérer, mais aussi pour

annoncer des événements géolocalisés, que pour les services publics qui peuvent adapter les informations à leurs besoins particuliers.

Avec les cartes ouvertes, nous assistons à une double réappropriation de la cartographie : les usagers peuvent améliorer le fond de carte, préciser des noms ou des objets ; et ils peuvent utiliser ces fonds de carte pour apposer des informations complémentaires. Par exemple, le site fallingfruit[172] cherche à obtenir une représentation géolocalisée des divers endroits où le glanage est possible, soit à partir d'arbres fruitiers plantés dans des espaces sans propriétaire, ou par la puissance publique qui ne ramasse pas les fruits, mais aussi des autres lieux de glanage urbain importants (fin de marchés, déchets alimentaires encore consommables...). Si les acteurs locaux peuvent enrichir cette carte mondiale, la base provient des données ouvertes des services des espaces verts des municipalités : ce qui souligne l'importance des données ouvertes que nous abordons plus loin.

Donner à voir, c'est également la volonté de témoigner (photographies) et de documenter (texte) sur les lieux de vie. Le projet Wiki Loves Monuments (WLM, 2017), lancé par la Wikimedia Foundation vise ainsi à diffuser sous licence ouverte des photographies des divers monuments et points d'intérêt, afin de nourrir en images les fiches géolocalisées de l'encyclopédie. Il s'agit ici d'utiliser le numérique pour construire un commun des représentations du patrimoine. On voit ainsi qu'en mobilisant l'imagination des habitants, on peut transformer des éléments du domaine public en des communs mis en valeur par les usagers eux-mêmes.

L'URBANISME À L'HEURE DU NUMÉRIQUE

Les mutations technologiques ont souvent produit des changements sociaux importants, qui se traduisent dans l'espace et la pratique de l'aménagement. Alors que la ville intelligente fait partie des concepts incontournables, voire dominants, les usages du numérique peuvent influer l'urbanisme selon quatre directions différentes. Ces scénarios sont représentés par une boussole, composée d'un axe horizontal opposant acteurs institutionnels et non-institutionnels, et d'un second axe, avec l'opposition entre ouverture et fermeture.

SCÉNARIO 1: UN URBANISME ALGORITHMIQUE OU LE RETOUR DES EXPERTS La première direction possible repose sur la croyance dans la technique et les données, dans la tradition de la cybernétique inventée à la fin des années quarante. La ville intelligente repose, aujourd'hui, sur un accès à des données supplémentaires, dont le traitement est rendu plus rapide par le numérique, offrant de nouvelles ressources pour l'aménagement. Les acteurs privés participent à la circulation de ces modèles. C'est déjà le cas du groupe IBM et du centre d'opérations de Rio de Janeiro. Ce dernier collecte des données auprès d'une trentaine d'agences et de services municipaux, les stocke et les traite grâce à de puissants algorithmes, qui vont permettre de modéliser ces

[172] https://fallingfruit.org/ ?locale =fr

données. L'objectif est de mieux gérer la mobilité et les flux d'énergie dans l'espoir de bâtir une ville plus durable. La crainte est qu'IBM, qui fournit les algorithmes, participe à un contrôle généralisé de la population sans se préoccuper de l'intérêt des citoyens ou des grands enjeux urbains, en particulier la question de la qualité et de l'accessibilité sociale des infrastructures. En outre, le centre de Rio participe à une dépolitisation des politiques urbaines: la réponse aux enjeux publics amène à la formulation de réponses techniques sans mise en débat des solutions, ce qui laisse craindre une dépossession de la production urbaine au détriment des citoyens. Dans ce scénario, la numérisation des méthodes d'aménagement correspond au retour d'un urbanisme d'expertise, avec la domination d'acteurs techniques du secteur privé dans la production urbaine. Cela donnerait une nouvelle jeunesse à une approche rationnelle, qui apparaîtrait maintenant sous les traits d'un urbanisme durable.

SCÉNARIO 2 : UN URBANISME UBÉRISÉ SOUS LA PRESSION D'UNE EXTENSION DU DOMAINE DU CAPITALISME URBAIN La deuxième direction possible renvoie à l'économie digitale – un vaste marché pour les grands groupes de services urbains– mais aussi à l'émergence de nouveaux acteurs. Concrètement, le privé devient plus présent dans l'espace urbain et fait évoluer la définition traditionnelle des services publics, avec les services de mobilités partagées comme Vélib' ou Autolib' à Paris, ou les bornes de connexion LINK à New York.

SCÉNARIO 3 : UN WIKI-URBANISME À LA RECHERCHE D'UNE VILLE ALTERNATIVE La troisième direction correspond aussi à un contournement des acteurs publics, mais par la société civile. En effet, en suivant l'esprit des créateurs du réseau internet, des citoyens plus ou moins organisés, mais agissant toujours en réseau, s'emparent des questions urbaines. Ces «hackeurs» ou «codeurs» civiques participent au mouvement des «civic tech» en développant des dispositifs socio-techniques au service d'un renouveau démocratique. Ce wiki-urbanisme correspond à différents registres d'action, allant de la contestation, avec des sites de pétition en ligne (par exemple à Marseille, en 2013, une pétition a permis le retrait du projet de casino, à des formes plus élaborées de contribution et de délibération. Bien souvent, la cartographie sert de base à ces échanges, comme pour Carticipe, qui propose de localiser de nouvelles idées, de les commenter et de voter.

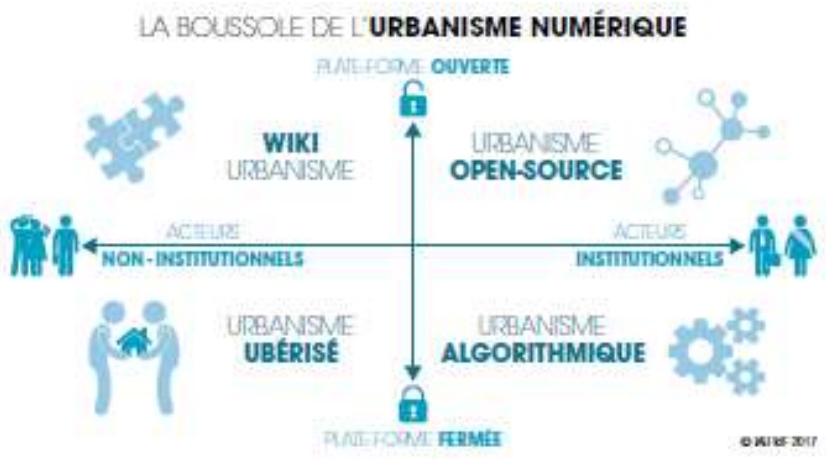

Dans ce cas, les acteurs de la société civile participent à la même dynamique que les acteurs privés du numérique, en remettant en cause la légitimité et la capacité d'action des acteurs publics à faire la ville en les contournant. Cette dynamique n'est pas nouvelle, il s'agit de l'influence des mouvements sociaux, qui s'appuient maintenant sur le numérique et viennent ainsi renforcer l'approche communicationnelle de l'aménagement. De même que l'urbanisme ubérisé, le wiki-urbanisme constitue une remise en cause des acteurs publics.

SCÉNARIO 4 : UN URBANISME OPEN-SOURCE PAR LE RENOUVEAU DES PRATIQUES DES INSTITUTIONS DE L'AMÉNAGEMENT Enfin, la quatrième possibilité s'appuie sur les institutions. Pour elle, la numérisation renvoie à la circulation et l'ouverture des données publiques (open data) et aux nouvelles ressources offertes par la technologie pour mettre en dialogue les acteurs de la ville, avec une évolution des instruments de la participation. Ces dispositifs socio-techniques peuvent prendre différentes formes en fonction de la nature des objets discutés, de leurs spatialisations et des degrés d'ouverture de la décision. À Paris, la numérisation a débuté avec la carte participative « Imaginons Paris » lors de la révision du PLU, avec 22 838 visites et 2 268 contributions. Le numérique vient ainsi donner des ressources supplémentaires pour rendre plus tangible le tournant collaboratif dans l'urbanisme. Celui-ci a pour objectif de parvenir à des consensus par l'intermédiaire d'une interaction réussie entre un grand nombre d'acteurs. Dans ce sens, les technologies numériques offrent de nouvelles possibilités pour rendre ce tournant plus effectif et réduire le décalage entre théories et pratiques.

Ces quatre directions qu'emprunte l'urbanisme numérisé sont davantage complémentaires que contradictoires. Localement, l'une ne va pas éclipser toutes les autres. Ainsi, dans la plupart des villes, il est possible de repérer des interactions dans des configurations locales forcément inédites et hybrides. Elles mettent en avant différentes catégories d'acteurs (techniques, privés, citoyens et institutionnels), qui illustrent la diversité des effets du numérique. À Paris, on retrouve ainsi l'usage du big

data pour les grands opérateurs de services urbains, les enjeux de régulation des plateformes comme Uber ou Airbnb, les mobilisations citoyennes en ligne contre des grands projets dits « inutiles » et le développement de plateformes participatives. L'avenir dira si la numérisation progressive des villes sera à la hauteur des promesses, mais nous pouvons déjà faire l'hypothèse qu'il s'agira d'un élément central de l'évolution de la pratique de l'urbanisme

Etude de Smart City Tunisie

Un « **smart** and sustainable **city** » **tunisien** est une ville qui dispose d'un cadre urbain, architectural et paysager harmonieux, en utilisant les nouvelles technologies, la connectivité et les systèmes d'information dans le but d'améliorer le quotidien des citoyens et leur bien-être. Aujourd'hui, la Smart City fait partie des concepts incontournables de la production urbaine contemporaine. En plus d'être résiliente et durable, une ville devrait être intelligente. Cela implique des systèmes et des objets interconnectés par le biais de différentes technologies pour améliorer le mode de vie de la population locale.

En Tunisie, le concept de ville intelligente ou de Smart City commence à prendre de l'ampleur. Pour monter des projets Smart, le programme national Tunisian Smart Cities prévoit un ensemble d'activités concrètes, étendues sur trois ans, en vue de la production des études prospectives et stratégiques, du plaidoyer en faveur du développement territorial, et de renforcement des capacités des acteurs clés.

Le programme vise à optimiser les performances des villes tunisiennes, promouvoir et renforcer les capacités des acteurs locaux pour la prospective à travers un programme d'accompagnement concernant l'interprétation des lignes directrices du guide méthodologique de mise en place d'une démarche Smart City sur leurs territoires.

Il s'agit d'identifier et organiser les acteurs institutionnels, scientifiques, économiques et civils locaux clés qui agissent dans le développement territorial et les accompagner pour formuler des visions territoriales plus durables et réussir le montage technique, administratif, et financier des projets y associés.

Pour ce faire, les villes tunisiennes doivent rentrer dans un cadre d'éligibilité fondé sur 14 points, allant de la mise en place d'une vision concertée du territoire jusqu'à la création de la société de portage locale, afin de pouvoir bénéficier des financements associés, tous secteurs confondus (énergie, gouvernance, urbanisme, renforcement des capacités, mobilité, environnement, culture, patrimoine, digital, …).

Un cadre d'éligibilité fondé sur 14 points

le cadre d'éligibilité, fondé sur 14 points, sur lequel doivent s'engager les municipalités adhérentes. Il s'agit, en fait, de: définir une vision territoriale concertée, matérialisée par un Master Plan Programmatique à l'horizon 2050-2100, produire un document stratégique (ville durable, intelligente, inclusive, résiliente) à travers un planning de projets concertés sur 30 ans sous forme de catalogue évolutif et de planning de projets quinquennaux, élaborer un plan d'action avec 5 projets de tailles différentes avec les business modèles associés et la déclaration des périmètres Smart City qui bénéficieront de statut de zone franche urbaine, produire un schéma directeur des infrastructures numériques dans la ville, produire un schéma directeur d'autoproduction des énergies renouvelables, produire une carte communale de la biodiversité et de la préservation de l'environnement, mettre en place une stratégie communale de lutte contre les changements climatiques, mettre en place une stratégie communale de lutte contre les catastrophes naturelles et sanitaires, produire un schéma communal (et/ou intercommunal) de la mobilité, du transport et de la logistique urbaine, produire un plan local de sauvegarde et de valorisation du patrimoine culturel, matériel et immatériel, en plus d'un audit général du patrimoine urbain et architectural, mettre en place une démarche de dématérialisation et de digitalisation de la municipalité, mettre en place une stratégie locale pour l'attractivité de la Ville et le Marketing Territorial, réaliser un audit U4SSC pour la définition et la mesure des indicateurs de performance suivant le référentiel international des «Smart City» développé par l'UIT (Union Internationale des Télécommunications) et finalement créer une société de portage du programme Smart City local avec des capitaux mixtes (Publics-Privés).

«Les freins que rencontre l'approche Smart City en Tunisie sont, essentiellement, liés au manque de ressources humaines au sein des collectivités locales, qui sont, bel et bien,

capables de comprendre, d'animer et de porter une initiative Smart City locale… Et, d'ailleurs, les Caravanes que nous avons faites dans les 24 gouvernorats du pays, ont confirmé cela et des communes comme Gabés, Carthage et autres sont, aujourd'hui, porteuses de leur projet Smart City. Il existe un autre élément important et récurrent, qui n'est autre que le manque de moyens financiers pour que les mairies puissent payer de véritables études stratégiques et opérationnelles, qui devraient faire partie intégrante de leur plan de développement et d'aménagement urbain…

D'une manière générale, et malgré ces barrières, la Tunisie d'aujourd'hui, grâce à l'association TSC et à ses partenaires, est en train de créer son propre modèle «décentralisé» de Smart City, qui correspond aux spécificités de chaque région… Ainsi, chaque ville doit inventer son propre modèle de Smart City qui lui ressemble en utilisant les bienfaits des TIC»

Les fondements de la ville intelligente

La Smart City ou **ville intelligente** consiste globalement en l'optimisation des coûts, de l'organisation, du bien-être des habitants. Ce concept d'origine anglo-saxonne n'est pas nouveau. Les pionnières dans le domaine sont les mégalopoles d'Asie, comme Hong-Kong ou Singapour. Depuis 1980, les technologies avancées et les services de pointe sont les activités dominantes de Singapour, ville audacieuse et futuriste. Cela s'illustre notamment par le projet Supertrees, l'implantation à travers toute la ville d'arbres artificiels hauts de 50 mètres. Ces arbres sont équipés de modérateurs de température. Ils éclairent, récoltent l'eau de pluie, les routes et ses édifices disposent de capteurs et de systèmes destinés à mesurer, organiser le trafic, et anticiper et ajuster les consommations d'énergie, etc.

Pour accéder au rang de **Smart City**, pour que le challenge soit atteint, toute ville doit avoir un état d'esprit **« smart »** :

-Les données sont au service des citoyens. Son traitement intelligent repose sur des principes participatifs et de transparence. Son action est une réponse à leurs attentes et leurs intérêts. Elle n'est donc ni intrusive, ni un moyen de contrôle de la vie privée.:

-Pour être smart, la ville s'appuie sur plusieurs projets data impliquant différents opérateurs urbains. Exemple des projet de mesure des déplacements, de la pollution atmosphérique et sonore place. Ces données sont visibles sur une plate-forme Open Data de la ville.

-Être vigilant sur la notion de temporalité des données dans le lancement et l'anticipation des actions. Anticiper le développement de la ville ou la qualité de vie des citoyens ne se définit pas à partir des mêmes données que la prévention des accidents ou la fluidification de la circulation.

L'idée consiste à développer des moyens et des solutions aptes à répondre aux besoins de la population tout en préservant les ressources, l'environnement… L'analyse et la valorisation des données offre aux villes la possibilité de gérer finement leurs leviers économiques, environnementaux, citoyens… Cette gestion intelligente, c'est la capacité de mettre en lien ces leviers, de leur permettre de « performer » non plus individuellement, mais en les reliant les uns aux autres.

Par exemple, Los Angeles optimise les tournées de collecte des ordures à l'aide de capteurs dans les conteneurs. Un centre de supervision de l'exploitation de l'eau potable. Celui-ci collecte, visualise et analyse en temps réel l'ensemble des données liées au service d'eau de la ville. Ce qui permet à la ville de mieux anticiper et organiser les interventions, de réduire les fuites et la consommation de cette ressource.

Rendre par exemple un **bâtiment intelligent** pour optimiser sa gestion de l'énergie ne consiste pas seulement à le relier à Internet. Il s'agit de permettre à d'autres outils et systèmes de communiquer avec les données de fréquentation, de température. C'est ce défi technique que les villes doivent tout d'abord relever.

-Smart City et Big Data

Le Big Data va permettre de faciliter l'essor des Smart Cities. les technologies analytiques vont rendre nos villes plus saines, plus agréables et plus vivables notamment dans tous les secteurs :

-Transport ;Le trafic automobile sera constamment mesuré et régulé grâce à des puces RFID intégrées aux automobiles. En incorporant des capteurs aux voitures, il est possible de guider les véhicules vers le parking le plus proche

-Domotique ; Toutes les maisons, équipées de capteurs domotiques, peuvent être contrôlées par le biais d'un écran de télévision situé dans le salon.

-Immotique ;Les écrans de téléprésence seront aussi disposés dans les bureaux, les hôpitaux, les écoles et les centres commerciaux.

-Sécurité : Les analyses prédictives ont été utilisées dans plusieurs villes autour du monde pour aider à prédire à quel endroit les crimes risquent de survenir, en se basant sur les données historiques et géographiques.

-Durabilité ; La surveillance et le contrôle sont deux critères essentiels pour assurer la durabilité d'un projet. De fait, les données permettent aux gouvernements et aux

entreprises de vérifier les effets positifs ou négatifs de leurs décisions sur l'ensemble de la ville.

L'Open Data, moteur de la Smart City

Ce qui va permettre d'inventer la **Smart City**, ce sont les connexions entre ces réseaux, le croisement et l'exploitation des données. Le **Big Data** va permettre de faciliter l'essor des Smart Cities. L'importance de la donnée dans la **ville intelligente** prend effectivement tout son sens. La logique des réseaux, la collecte et le traitement des données, l'évaluation et la mesure de leur potentiel et de leurs limites conditionnent la performance de ces villes.
En théorie, **ces villes intelligentes** et **connectées** pourraient permettre de réduire la pollution, d'améliorer la propreté, de résoudre les problèmes de parking, et d'économiser de l'énergie. Dans la pratique toutefois, l'implémentation de ce concept se confronte à plusieurs problèmes. Néanmoins, grâce au **Big Data** et à **l'Internet des Objets**, ce projet utopique pourrait enfin aboutir.

L'interopérabilité des données

La diversité des **sources**, des **données**, leur **volumétrie**, les nombreux **acteurs**, nécessite un **pilotage** mené par la ville. La **gouvernance** et le **partage** de ces **données** sont deux principes fondamentaux pour :
-Visualiser et comprendre le fonctionnement, les consommations de la ville et discerner les dysfonctionnements.
- Faire émerger de ces informations des besoins auxquels il convient de trouver de nouveaux usages et de nouveaux services dits **« intelligents »**.
Enfin, les réelles conditions de succès résident dans l'**interopérabilité des données**, à savoir **l'accès** et le **partage** de toutes les données via des formats standards **(dont les APIs)**. L'enjeu consiste à rendre les données disponibles dans un format **lisible** et **exploitable** par les **acteurs**.
Rendre par exemple un **bâtiment intelligent** pour optimiser sa gestion de l'énergie ne consiste pas seulement à le relier à Internet. Il s'agit de permettre à d'autres outils et systèmes de communiquer avec les données de fréquentation, de température. C'est ce défi technique que les villes doivent tout d'abord relever.

Le Big Data

Le Big Data peut permettre de réduire la pollution. En incorporant des capteurs aux routes, il est possible de mesurer le trafic total à différents moments de la journée. Il sera également possible de mesurer la présence humaine dans une zone particulière à un moment spécifique pour ajuster l'éclairage urbain en fonction.

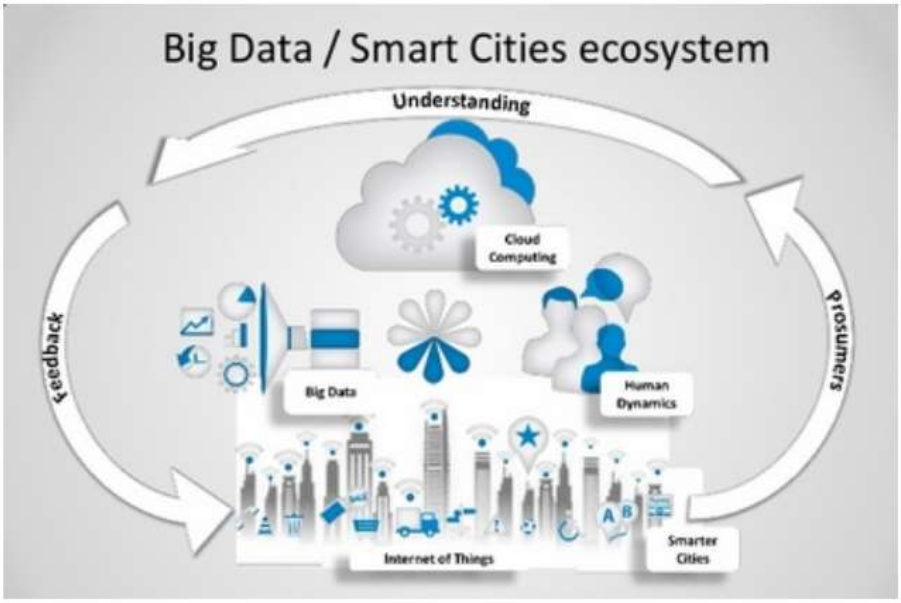

Planification urbaine

Les données peuvent aider à planifier la fabrication d'immeubles et l'aménagement d'espaces urbains. Il est possible de développer des modèles pour maximiser l'accès à certaines zones ou services tout en minimisant les risques de surcharge d'infrastructure. En somme, **le Big Data** permet d'augmenter l'efficience.

Souvent présentée comme technique ou consensuelle, la ville intelligente pose des questions politiques : elle semble en mesure de rebattre les cartes de la gouvernance, avec l'intervention de nouveaux acteurs privés dans la gestion des villes, et un nouveau rapport entre les citoyens et les acteurs des politiques urbaines. L'étude remet en cause la thèse souvent avancée d'un retrait des acteurs publics dans la ville intelligente, qui seraient dominés par les entreprises de software et des télécoms. Certes, dans des cas comme la Tunisie, l'appropriation du concept de ville intelligente par Tunisie Télécom est manifeste, avec la proposition d'un concept général allant du transport à la sécurité, afin de développer une offre de services spécifique en direction des collectivités. Mais d'autres cas pointent au contraire le poids des acteurs étatiques, comme Ogero, instrument du monopole d'Etat sur les télécommunications au Liban. A Hangzhou, c'est la labellisation smart city portée par l'Etat chinois en 2012 et impliquant 285 villes qui a fortement orientée la ville vers cette stratégie. La smart city se traduit aussi par la construction de villes nouvelles et de quartiers pilotes qui font l'objet de collaboration entre des acteurs publics et privés, tels que Tunisia Economic City, qui porte une vision sectorielle et un objectif d'attraction de capitaux, ou encore Beyrouth Digital District, un exemple d'opération immobilière, financé par les pays du Golfe, la Banque mondiale et la Chine, et qui utilise la smart city comme un instrument de marketing. La ville intelligente a aussi entraîné un questionnement sur la manière dont les outils numériques

peuvent permettre une implication citoyenne. MiMedellín est un exemple d'interface ludique permettant d'impliquer les citoyens dans la gestion de la cité : des points sont donnés aux citoyens qui participent, des questions multiples permettent aux gouvernants de donner le choix au citoyen. Mais au-delà de l'outil, la participation citoyenne importante de Medellín s'explique par d'autres facteurs : la décentralisation, une logique d'autogestion héritée d'un épisode de violence liée au narcotrafic, un effort fait pour légitimer les politiques publiques par la participation. De plus, le rapport réalisé sur la ville pointe l'importance de la combinaison du présentiel et du virtuel, notamment pour atteindre les populations les plus en difficulté vis-à-vis de l'outil numérique. Mais la participation numérique peut se retourner contre les citoyens. C'est le cas de l'application Administration de proximité à Hangzhou, qui inclut dans ses services la possibilité de dénoncer des incivilités et activités illégales ou informelles. Le cas du stationnement est révélateur : une logique très innovante de géolocalisation de places libres est couplée à un outil de dénonciation du stationnement non autorisé.

Conclusion

En contraste avec la démarche globale et transversale qui transparaît dans le discours sur la ville intelligente, les projets se caractérisent en pratique par une approche sectorielle (notamment la mobilité) et/ou orientés vers des territoires bien spécifiques. La ville intelligente est donc en prise avec les fractures socio-spatiales qu'elle contribue parfois à reproduire ou accentuer, et les effets des politiques menées en référence à la ville intelligente apparaissent parfois contradictoires avec les buts affichés. Le numérique apparaît comme un outil dont l'accès reste très variable. Il ne peut donc pas constituer le seul vecteur de certains services urbains mais peut contribuer à terme à réduire le poids de certaines démarches administratives coûteuses. Il peut permettre aux citadins de s'organiser et de prendre une part plus active aux politiques urbaines. Cependant, il revient aux responsables politiques de fournir les services et infrastructures de base et d'orienter les initiatives privées à travers l'énonciation de stratégies collectives concertées. Par ailleurs, la structuration des marchés des télécommunications est un facteur-clé d'accès : les situations de monopole ou d'oligopole semblent globalement se maintenir et constituent un frein à la démocratisation des usages urbains d'Internet, malgré l'inventivité sociale et les détournements d'usages. Le marché des TIC semble quant à lui à ses prémices et inégalement approprié par les autorités locales. Des initiatives émergent et la croissance du secteur se confirme. Les dynamiques spécifiquement liées à la ville intelligente ne peuvent se passer de la collaboration des pouvoirs publics. Des formations adéquates sont en cours de développement. Certaines "traditions" d'expertises locales (geoprocessing, cartographie) s'affirment et pourraient constituer des références nationales, régionales, voire mondiales à condition de bénéficier d'un soutien affirmé des villes dans lesquelles elles ont émergé. Il existe un grand contraste dans

l’appréhension de la ville intelligente en fonction des acteurs interrogés et des villes. Les significations différentes associées à ce mot d’ordre urbain. Ce faisant, elle enjoint à aborder le numérique de manière moins sectorielle, en l’associant à d’autres enjeux urbains tels que l’environnement, la participation, la préservation du patrimoine ou encore la justice spatiale. Cette appréhension permet de présenter le numérique non comme une fin en soi, mais comme un instrument au service d’une ville juste et durable.

BIBLIOGRAPHIE

AAA (2017), Présentation de l'atelier d'architecture autogérée, http://www.urbantactics.org/about/

AFP (2017), « Uber perd le droit d'exercer son activité à Londres », Le Monde, 22 septembre, http://www.lemonde.fr/entreprises/article/2017/09/22/uber-perd-son-droit-d-operer-a-londres_5189686_1656994.html

AMBROSI A. (2017), « Barcelone à la croisée des communs », Vecam, 15 octobre, https://vecam.org/Barcelone-a-la-croisee-des-communs

BAKIS H., VIDAL P. (2007), « De la négation du territoire au géocyberespace : vers une approche intégrée de la relation entre Espace et TIC », in : BROSSAUD C., REBER B. (dir.), Humanités numériques, Hermès, vol. 1. Nouvelles technologies cognitives et concepts des sciences humaines et sociales. Ch. 5, pp. 101-117.

BAUWENS M. (2017), Plan de transition vers les communs de la ville de Gand, P2P Foundation, 8 septembre, http://blogfr.p2pfoundation.net/2017/09/08/plan-de-transition-vers-communs-de-ville-de-gand/

BENKLER Y. (2006), The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets And Freedom, Yale UP (trad. Française : La Richesse des réseaux : Marchés et libertés à l'heure du partage social, Presses de l'Université de Lyon, 2009) (version anglaise en ligne : http://www.benkler.org/Benkler_Wealth_Of_Networks.pdf).

BENKLER Y. (2013), « Commons and Growth: The Essential Role of Open Commons in Market Economies », Chicago Law Review, vol 80, num. 3 http://chicagounbound.uchicago.edu/uclrev/vol80/iss3/12

BESSON R. (2016), « Les laboratoires citoyens madrilènes : la fabrique des "communs urbains" », UrbaNews, 11 janvier, https://www.urbanews.fr/2016/01/11/50396-laboratoires-citoyens-madrilenes-fabrique-communs-urbains/

BLANCO I., GOMA R. (2016), El municipalisme del bé comú, Barcelone : Ed. Icaria.

BOLLIER D. (2014), La renaissance des communs, ECLM.

BOLLIER D. (2015), Reinventing Law for the Commons, http://www.bollier.org/blog/reinventing-law-commons-part-i

BOLLIER D., BAUWENS M., TRONCOSO S. (Eds.) (2015). Law for the commons wiki, http://wiki.commonstransition.org/wiki/Law_for_the_Commons

BOLLIER D., SILKE H. (dir.) (2015), Patterns of commoning, Off the commons Books.

BOLOGNE (2013), Regolamento sulla collaborazione per la cura e rigenerazione dei beni comuni urbani, http://www.comune.bologna.it/sites/default/files/documenti/REGOLAMENTO%20BENI%20COMUNI.pdf (Il existe une traduction anglaise officialisée par la Ville de Bologne: Regulation on collaboration between citizens and the city for the care and regeneration of urbans commons. - http://www.comune.bologna.it/media/files/bolognaregulation.pdf)

BOURDEAU-LEPAGE L. (2013), « Nature(s) en ville », Métropolitiques, 21 février, http://www.metropolitiques.eu/Nature-s-en-ville.html

BOYLE J. (2008), The public domain: enclosing the commons of the mind, Yale University Press, (version pdf : http://thepublicdomain.org/thepublicdomain1.pdf)

CANNES (2016), « Cannes + Google = une ville plus pratique et plus attractive » http://www.cannes.com/fr/actualites/annee-2016/novembre/cannes-google-une-ville-plus-pratique-et-plus-attractive.html

CHARTIER D., LE CROSNIER H. (2015), « Acter la fin d'un monde pour activer l'alternative. ONG et acteurs de l'altermondialisme à Rio+20 », In : Regards croisés sur Rio+20, Jean Foyer (Ed.), CNRS Éditions, p. 281-304.

CNIL (Commission nationale Informatique et Libertés) (2017), « La plateforme d'une ville : les données personnelles au cœur de la fabrique de la smart city », Cahiers IP n° 5, septembre, citation p. 34.

CORIAT B. (coord.) (2015), Le retour des communs, la crise de l'idéologie propriétaire, Les Liens qui Libèrent.

CORNU-VOLATRON M., ORSI F., ROCHFELD J. (coord.) (2017), Dictionnaire des biens communs, PUF.

DARDOT P., LAVAL C. (2014), Commun : essai sur la révolution au XXIe siècle, La Découverte.

DUPUY G. (1991), L'urbanisme des réseaux, théories et méthodes, Armand Colin, pp. 198.

FABUREL G., GIRAULT M. (2015), « L'habiter de certains éco-quartiers », Socio-anthropologie [En ligne], 32. http://socio-anthropologie.revues.org/1918 ; DOI : 10.4000/socio-anthropologie.1918

FESTA D. (2012), « Dalla rete di cittadini attivi all occupazione dell Ex-Cinema Palazzo : verso uno spazio pubblico » In Urbanistica Informazioni, Allegato al N° 239-240 Evoluzione dello spazio pubblico, materiali, forme, processi, Istituto Nazionale Urbanistica, INU Edizioni.

FRAMASOFT (2017), « Contributopia : dégoogliser ne suffit pas », Framablog, 9 octobre, https://framablog.org/2017/10/09/contributopia-degoogliser-ne-suffit-pas/

GREER A. (2015), « Confusion sur les Communs », La vie des idées, 31 mars, http://www.laviedesidees.fr/Confusion-sur-les-Communs.html

HARDIN G. (1968), « The Tragedy of the Commons », Science 162: pp. 1243-48 http://www.sciencemag.org/content/162/3859/1243.full

HOOK L. (2017), « Alphabet to build futuristic city in Toronto », The Financial Times, 17 octobre, https://www.ft.com/content/5044ec1a-b35e-11e7-a398-73d59db9e399

JORF (2016), LOI n° 2016-138 du 11 février 2016 relative à la lutte contre le gaspillage alimentaire, Journal Officiel de la République Française n° 0036 du 12 février, https://www.legifrance.gouv.fr/eli/loi/2016/2/11/AGRX1531165L/jo/texte

JORF (2016-2), LOI n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique, Journal Officiel de la République Française n° 0235 du 8 octobre, https://www.legifrance.gouv.fr/eli/loi/2016/10/7/ECFI1524250L/jo/texte

LAGANE C. (2017), « Smart City : Cisco déploie 1 milliard de dollars pour la ville du futur », Silicon.fr, 14 novembre, https://www.silicon.fr/smart-city-cisco-1-milliard-dollars-190389.html

LE CROSNIER H. (2011), « Subtle but effective: modern forms of enclosures », in The wealth of the commons, David Bollier & Silke Helfrich (eds.), Levellers Press. (Version française dans Le Crosnier, 2015).

LE CROSNIER H. (2015), En communs : une introduction aux communs de la connaissance, C&F éditions.

MAUREL L. (2015), « Communs de la connaissance et enclosures - Réponse à Allan Greer », La vie des idées, 29 septembre, http://www.laviedesidees.fr/Communs-de-la-connaissance-et-enclosures.html

MERICSKAY B., ROCHE S. (2001), « Cartographie 2.0 : le grand public, producteur de contenus et de savoirs géographiques avec le web 2.0 », Cybergeo : European Journal of Geography [En ligne], Science et Toile, document 552, mis en ligne le 20 octobre 2011, URL : http://cybergeo.revues.org/24710 ; DOI : 10.4000/cybergeo.24710

OLIVER G. (2017), « Reclaiming the urban commons: an ecological solution », Local Code, 21 juin, http://localcode.org/2017/06/reclaiming-the-urban-commons-an-ecological-solution-nk/

ORSI F. (2013), « Elinor Ostrom et les faisceaux de droits : l'ouverture d'un nouvel espace pour penser la propriété commune », Revue de la Régulation, 14, automne, http://regulation.revues.org/10471

ORTEGA J., HERGOVICH P. (2017), « The Strength of Absent Ties: Social Integration via Online Dating » Prépublication Arxiv, 2 octobre, https://arxiv.org/abs/1709.10478

OSTROM E. (1990), Governing the commons : the evolution of institutions for collective action, Cambridge UP, (en français : La gouvernance des biens communs : Pour une nouvelle approche des ressources naturelles, De Boeck, 2010).

PEUGEOT V. (2014), « Collaborative ou intelligente ? La ville entre deux imaginaires », In : Maryse Carmes et Jean-Max Noyer, Devenirs urbains, Presses des Mines, http://www.academia.edu/10121858/Collaborative_ou_intelligente_La_ville_entre_deux_imaginaires_version_de_lauteur_

PEUGEOT V., BEUSCART J-S., PHARABOD A-S., TRESPEUCH M. (2015), « Partager pour mieux consommer : Enquête sur la consommation collaborative », Esprit, 7, juillet, pp. 19-29.

PEUGEOT V. (2016), « Facilitatrice, protectrice, instituante, contributrice : la loi et les communs », Contribution au Colloque de Cerisy – Vers une république des biens communs ? - Septembre, https://vecam.org/Facilitatrice-protectrice-instituante-contributrice-la-loi-et-les

POSNER L. (2017), « 6 Cities Harmed by Airbnb's Brand of Gentrification », Alternet, 6 novembre, https://www.alternet.org/economy/6-cities-harmed-airbnb-gentrification

RODRIGEZ-PINA G. (2015), « Campo de Cebada, manual de montaje de una plaza hecha a mano por y para los vecinos », The Huffington Post, 29 mars, http://www.huffingtonpost.es/2015/03/29/campo-de-cebada_n_6790650.html

SASSEN S. (1998), La ville globale, Descartes et compagnie.

SDIS (2014), « La cartographie Open Street Map suscite l'intérêt des SDIS », Santé et Sécurité au travail, 19 janvier, http://sante-securite.over-blog.com/article-la-cartographie-open-street-map-suscite-l-interet-des-sdis-122138531.html

TEMPIER E. (2013), « Les prud'homies de pêche de Méditerranée », L'encre de mer, 4 octobre, http://www.l-encre-de-mer.fr/2013-10-04-les-prudhomies-de-peche-de-mediterranee/

TUFEKCI Z. (2017), « We’re building a dystopia just to make people click on ads » [video], Ted Global, New York, octobre, https://www.ted.com/talks/zeynep_tufekci_we_re_building_a_dystopia_just_to_make_people_click_on_ads/transcript

TURNER F. (2012), Aux sources de l’utopie numérique : de la contre-culture à la cyberculture, Stewart Brand : un homme d’influence. C&éF éditions.

VIDAL P., JOLIVEAU T., SANSY D., COUILLET A., JEANNE P. (2017), « Approche géographique du géocaching comme opérateur de lien territorial : une illustration havraise », Cybergeo : European Journal of Geography [En ligne], Espace, Société, Territoire, document 829, mis en ligne le 19 septembre, URL : http://cybergeo.revues.org/28546 ; DOI : 10.4000/cybergeo.28546

WEILER N. (2016), « Un bien commun sauvé du béton et créateur d’emplois : les marais salants de Guérande », Bastamag, 11 octobre, https://www.bastamag.net/Un-bien-commun-sauve-du-beton-et-createur-d-emplois-les-marais-salants-de

WEINER S. (2017), « Bill Gates Is Buying Land in Arizona to Build a “Smart City” », Popular Mechanics, 12 novembre, http://www.popularmechanics.com/technology/a29005/bill-gates-smart-city/

WIKIPEDIA (2017), Neutralité de point de vue https://fr.wikipedia.org/wiki/Wikip %C3 %A9dia :Neutralit %C3 %A9_de_point_de_vue

WLM (2017), Wiki Loves Monuments, https://wikilovesmonuments.fr

The concepts of the smart city and the participatory and sustainable city
Les concepts de la ville intelligente et de la ville participative et durable

Dr OUAZIZ ALI
Researcher at the Laboratory of Systems Analysis, Information Processing and Industrial Management, Higher School of Technology in Salé, Mohammed V University in Rabat, Morocco
ouaziz@hotmail.com

Abstract

Our research was established with the aim of appreciating the selected aspect of the smart city concepts that have become a need of modern society. However, in order to create a smart city, one has to understand the city as a complex environment, of which the concepts of intelligence and sustainability are interconnected elements. This article discusses the interconnected concepts of the smart city and the participatory city and presents systems that are common to both, equal concepts. Our own experiences and communication with elected officials and managers responsible for the development of the Moroccan City, resulted in definitions, describing both the concepts and each of the layers of the system, which are presented. The overview has been visualized by a structure for the concepts and their systems, where the reader can see their relationships.

The main objective of this article is to cover the fundamental concepts of the smart city and the participatory city, their private lives and assets as well as recent developments in research related to cities of the future.

Keywords: Smart city, Participatory City, Common learning, Characteristics, Inspirations

Résumé

Notre recherche a été établie dans l'objectif est d'apprécier l'aspect sélectionné des concepts des villes intelligentes qui sont devenues un besoin de la société moderne. Cependant, pour créerune ville intelligente, il faut comprendre la ville comme un environnement complexe, dont les concepts d'intelligence et de durabilité sont des éléments interconnectés. Cet article traite des concepts interconnectés de ville intelligente et de ville participative et présente des systèmes communs aux deux, concepts égaux. Nos propres expériences et la communication avec les élus et les cadres responsables du développement de la ville marocaine ont abouti à des définitions, décrivant à la fois les concepts et chacune des couches du système, qui sont présentées. La vue d'ensemble a été visualisée par une structure pour les concepts et leurs systèmes, où le lecteur peut voir leurs relations. Cependant, le concept de ville intelligente est toujours en évolution et n'est pas intégré dans le monde entier en raison d'obstacles technologiques, économiques et gouvernants.

Par conséquent, l'objectif principal de cet article est de couvrir les concepts fondamentaux de la ville intelligente et la ville participative, leurs vies privées et leurs atouts ainsi que les récents développements de la recherche liée à la ville de demain.

Mots clés: Ville intelligente, Ville participative, Enseignements conjoints, caractéristiques, inspirations

Introduction

The identical conception of the smart city is found, of course, in all the efficient approaches, in which the decision of the actors of a city or a territory must be initiated from a policy of transformation of their city or their territory. Into an intelligent entity. Becoming a smart city is a vital goal for all modern cities. Today in the world, there are already many cities that have succeeded in becoming, but a common understanding of what it means to be a smart city, with its systems and characteristics, is still not well determined. This article will describe the structure, relationships of the concepts of the smart city and participatory city as we understand them, with a brief explanation of each structural level and the division of teachings, define the concepts, and finally we will summarize the necessary characteristics of each system.

New Concepts of the Smart City

The widely accepted concept is that adopted by the International Telecommunication Union in Budapest between October 12 and 15, 2015, during the international telecommunication conference, the speakers agreed on the following definition: “A smart city and sustainable is an innovative city that uses information and communication technologies (ICT) and other means to improve the quality of life, the efficiency of urban operations and services and competitiveness while ensuring that it meets the needs of present and future generations with respect for economic, social, environmental and cultural aspects.” (ITU Telecom World, 12–15, October 2015.)

Cities must be agglomerations of promotion and innovation. But there is no definition of smart cities can vary from nation to nation or even from city to city (Ramaprasad, Sánchez-ortiz, & A.Syn, 2017). This is why many institutions, researchers and experts have proposed different definitions of smart cities, namely:

- The British Standards Institution which defined the smart city as “the effective integration of various systems (physical, digital and human) into the built environment that provides a sustainable, affluent and inclusive future for its citizens (Institution British Standards, 2014)»;

- Bhowmick et al, defined the smart city in their guide as “A city which uses its available resources for the benefit of its citizens by balancing its needs (ie social, commercial and environmental)” (Bhowmick & et al, 2012) ;

- Giffinger& al, describe the smart city as “It is efficient in terms of foresight by six characteristics (namely the economy, people, governance, mobility, environment, and life), built as an intelligent combination for smart citizens” (Giffinger & al, 2007) ;
- Smart Cities Council India has defined the smart city as “It uses information and (T.I.C) in order to improve the citizen's quality of life, his ability to work and his sustainability.(India Smart Cities Council, 2016) ;
- Office of Scientifi c and Technical Information of the United States has defined a smart city as “a city that monitors and integrates the conditions of all its critical infrastructure for better optimization of its resources, to plan its preventive measures and control everything, while maximizing Services to citizens”.

Although most of these definitions describe a smart city in terms of advancements in technology, mobility, smart governance, quality of life and sustainability (Ramaprasad, Sánchez-ortiz, & A.Syn, 2017), there is a separation with what citizens expect from the means of the smart city. In addition, a smart city is a multidisciplinary concept which must take into account all its components and all its aspects (Giffinger & al, 2007). In addition, the concept of the city should not revolve around a particular mission and therefore should be based on certain visions and missions and characteristics that can be used for daily assessment (Cavada, Hunt, D.V.L., & Rogers C.D.F., 2014).

Therefore, a smart city must take into account the available resources as a constraint and should integrate new technologies to solve urban problems with the objective of urban sustainability. In addition, a smart city system that works on different components (as shownin Figure 1) must be intelligently interconnected for operations, control and evaluation.

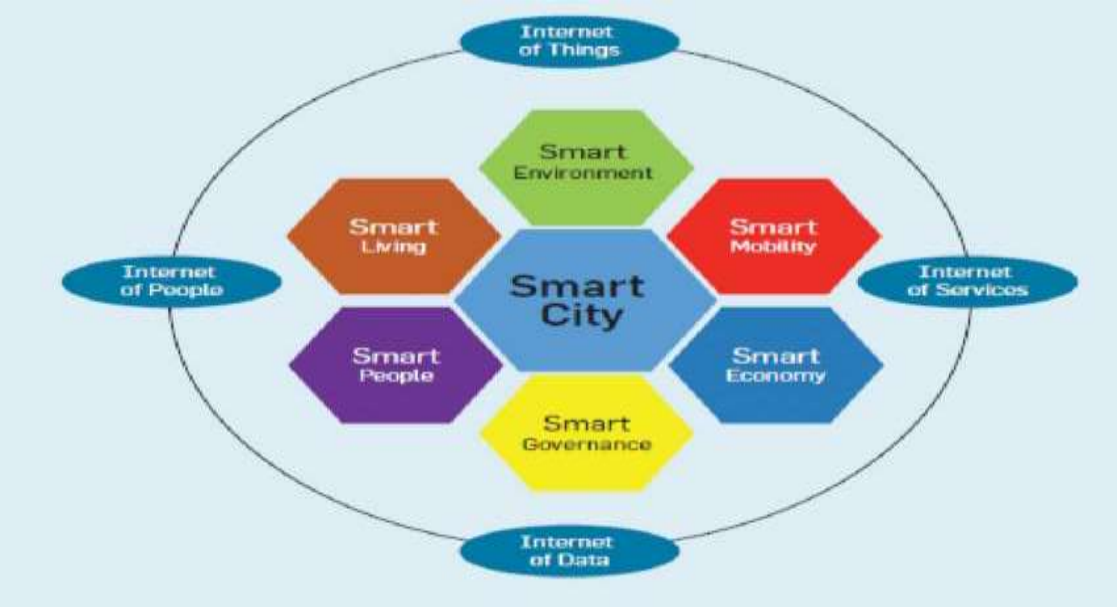

Figure 1: Composantes de la ville intelligente (Giffinger & al, 2007)

The concept of the « Smart City » is likely to provide a relevant response to the challenges facing cities. But it appears from the literature in several places that the design of the Smart City is still confused. This is linked to the lack of knowledge and experience on how to actually design and run a Smart City initiative as a whole and avoid isolated project.

Features and Components

The smart city or (Smart City) and the participatory-sustainable city is characterized by the intersection of different approaches of human and social sciences, but also by policies and techniques of urban planning and in addition the intervention of researchers for the interpretation and innovation of modern governance admitting the intelligibility of the city at the spatial, social and economic level under the various international consequences and the effects of digital transformation (Ghorra-Gobin, 2019). The rapid development of technology means that features and components are not a definitively closed issue.

Smart City

From the 2010s, the Smart City or "intelligent city" refers better to a geographical imagination which appears to be a key notion of discovery on urban posterity in a national and international context. To conceive of the origin of the expression Smart City, we bear witness to the reflection of Californian experts in the early 1990s, who tried to think about the consequences of the evolution of ICT and digitization on the management of small and large urban networks. (Housing, drinking and waste water, electrification, transport, energy, etc.) and on the policies

of sustainable development of a city that knows how to adapt to any constraints in space and time. IBM thus comes to define the smart city as 'one where all available interconnected information is optimally used to better understand and control operations and optimize the use of limited resources'.

“Smart cities” find it difficult to prescribe themselves as themes of theoretical or practical study, this difficulty is seen by blurry scientific concepts, and by the evolution of the circulation of ideas between the various actors involved directly or indirectly in the design of city policies. We cannot define a scientific definition of 'Smart City', but strive to shed light on the answers to emerging scientific questions in modern urban development, modernization / transformation (Eveno Emmanuel, 2018).

The international smart city policy is determined by its top-down quality, which is characterized by the institutional organization and the practice of planning, the Chinese begin their visions of the smart city with the national agenda harmonized by the central government. The management capacity of central cities, with regard to their periphery, is strengthened by the promotion of ITC as an urban management tool, ecology and low-carbon as a new mode of sustainable and intelligent development. The implementation is based on the anchoring, in Beijing, of a national center for innovation, by calling for the mobilization of various actors at the local level, to finance the projects through the public-private partnership (Caragliu.A & al, 2009).

The smart city has had long transformations and rhythmic breathing of advance and retreat, with a significant detachment dominating the relations between actions, urban space and society, it must synchronize with the processes of transformation of cities on the basis of converging and divergent theories and to reintegrate all other territorial actors in the events of change of a city in the project of being a Smart city (Antoine Picon, 2018/1).

This recent emergence directs us to make a selection between the different directions and options evoked by the 'smart city' formula. Antoine Picon, proposes in this sense to take the expression in its authentic perception: “it starts from an apparently simple assumption: in the Smart City, in the intelligent city, it is advisable to take the term intelligent in a much more sense. Literal as it might seem. Intelligent in the sense of what learns, understands, reasons”. Granting intelligence to the city would start to regard it as a living being. The hypothesis formulated by Antoine Picon does not fall into this trap since he proposes to shift the question of intelligence to non-human entities, namely artificial intelligence. This proves that many references to the 'Smart City' do not have this skill (PICON Antoine, 2016).

The smart city is based on the strong use of information and communication technologies, but there are ambiguities that relate to the representation of the smart city, both in terms of technical infrastructure and general objectives in relation to the Development of electronic content and their increasing hybridization with the physical world, hybridization often qualified as augmented reality, its construction refers to a certain number of key issues such as the possibility of reconciling urban quality of life and sustainable development by means of fine management resources and technical infrastructure, which would make it possible to achieve the development and exponential growth of the smart city market justifies this choice a posteriori, particularly by achievements such as those of Songdo in South Korea, Masdar in Abu Dhabi, or in Projects like Plan IT Valley in northern Portugal.

The smart city has mechanisms for learning, understanding and reasoning, but these are attenuated by a dynamic of sustainable development which can herald their overcoming. Since smart cities is a process of complex technological innovations, strategies of local entities and practices that experience a new relationship between the urban where human and non-human are becoming more complicated every day.

According to the geographer specializing in new technologies, Emmanuel Eveno, the smart city is a concept with many controversies, namely: the speed of the diffusion of the smart city, the attractiveness of these cities on a national and global scale, Planets that allow cities to take on a global dimension with the Smart City label (Ghorra-Gobin, 2019).

The researcher Steve Bernardin starts from the hypothesis according to which the smart city is associated with the improvement, as an operating mode aiming to answer all the difficulties by the science of sociology of the public problems, he aims to focus his study on the argumentation advantageous for entrepreneurs in favour of the smart city. While looking at the political and social requirements for the creation of the smart city from the dialogues and observations that can be carried out through fieldwork. The objective of which is to provoke purely academic and practical scientific questions, in order to find the new circumstances of innovation, in order to create 'new economic models' which make the adequacy between the supply of the city and the demand. Citizens in the foresight of solving urban problems (Ghorra-Gobin, 2019).

Participatory and Sustainable City

The question of the individual is at the heart of the challenges of the smart city, regulated and piloted from above or city is supposed to arise from a more or less spontaneous coordination, it is because it refers to a much more fundamental question concerning Men and women today

and how they view their identity and its evolution. In this sense, the smart city is naturally found in all the operationalization procedures, indeed the actors of a city or a territory must initiate a transformation policy going in the direction of the transmutation of their city. Or territory into an intelligent entity. This is what the Austrian town planner Rudolf Giffinger observes in this work geared towards the justification and classification of European 'smart cities'. This is how he proposes to break down the 'Smart City' into six segments: 'Smart Economy', 'Smart mobility', 'Smart governance', 'Smart people', 'Smart environment', 'Smart living'. Designed on the basis of exceptionally rich criteria, R. Gifinger's method in principle makes it possible to measure intelligence and therefore to establish a classification between cities and territories (Eveno Emmanuel, 2018).

The inhabitants must participate more than the promoters in smart cities, in issuing and anticipating any disputes that may come from civil society as well as inhabitants, it is a question of revealing that the human being and priority that the technology, and to allow for the rise in power of an inhabitant who, through the use of digital technologies, is also and more and more becoming an actor in the city. Several experiments underway in “urban laboratories” account for this phenomenon. These 'urban laboratories' (often called Urban Labs, even in France when they exist) strive to organize a better dissemination of municipal information to the population through the 'recruitment' of residents called to participate. In phases of testing services or actions in the public space. This participation can also go as far as budgetary commitments, in particular within the framework of actions carried out around 'participatory budgets' (Eveno Emmanuel, 2018).

However, we observe policies and their real implementation of the smart city or Smart City in Casablanca, it is certain that the application of the same measures does not yet really change the reality of Moroccan cities, in their materiality, as in their Use. In general, smart city policies are part of urban management methods where intelligence has arrived to replace the sustainable, in the sense that intelligence achieves a modern synthesis of digital and sustainable investments. But the intelligence of Moroccan cities appears rather as an additional layer in the dynamics of the construction of cities by the urban project, which is distinguished by its role of assemblers.

Subsequently, the strategic positioning and the modulation of intelligent urban references will be necessary to assess to what extent this new 'intelligence' of Moroccan cities contributes to sustainable development on the African continent as in Casablanca (Hernandez. F, 2015).

In 2010, the Shanghai International Expo 'A Better City for a Better Life' called on global groups to reexamine the way we live to better manage urban change and meet the demands of current and future generations. By 2030, the United Nations estimate that more than two out of three people will live in cities, which as such are affected by the perils of global warming (GREEN INNOVATION, 2019). Indeed, cities have always been attractive environments where the connection between populations and movements is more serious. They participate in the innovation of accessibility and attractiveness and polarize the flow of goods, capital and migration.

Our reflection is directed towards mediation and synergy between universities, companies, local authorities with other public and private entities and in general, all the actors of the city with the other socio-economic actors. These groups will have economic, social and technological exchange links, with the presence of interaction networks and the transfer of knowledge via democratic, economic and educational branches or platforms (Bertacchini Y. , 2000). For the smart city, the challenge is threefold:

- The layout of the environment of the localities of social and economic exchanges;
- The orientation of the city in connection with the local socio-economic fabric;
- Communication of the identity and knowledge of the city.

At the same time, the various actors of the city, institutional, socio-economic, socio-educational, local authorities ..., have the status of transmitters and receivers acting in a multiple position: both transmitters and mediators. As a result, the city becomes a space of access and expression between all citizens, following the appearance and expansion of new digital professional'samateurs, thus testifying to their civic commitment by highlighting available to citizens, their free time and their passion, to create new socio-technical devices for innovation of services, for the invention of new uses of the territory (platforms for the dissemination of digital public data).

The example of Bilbao shows: *"that a strong architectural gesture, combined with entrepreneurial dynamism, can generate significant economic benefits and contribute to the enhancement of the territory, at several levels: the values created can be economic (new residents, jobs generated). Or induced, business creation, tourist attractiveness, etc.), but also intangibles, such as improving the image of a territory or the quality of life of its peoples"* (Bochet B., 2004).

Consideration of the environment and the sustainable development of the city space creates the cornerstones of the smart city, in addition the city must be better managed by new information and communication technologies. Public authorities should encourage local authorities to adopt in their agenda the fight against climate change, energy control and the development of awareness-raising and monitoring operations for local socio-economic actors present in their city territory. The region, through its pre-eminence over other local authorities and through its prerogatives in terms of development, planning and town planning, it must use its own skills, shared and transferred by the State to make cities sustainable, and therefore intelligent. Some cities, such as Casablanca in Morocco, have undertaken expertise operations through spaces attached to the environment and energy control.

In the same sense, the state must set up projects in urban areas at the level of municipalities or neighbourhoods to make cities more sustainable. This is the case of the “ecocity” or “eco-neighbourhood” intentions which aim to lead urban territories into a “post-carbon” society. The concept is to introduce in Morocco the liberalization of environmental growth within the framework of the city plan. Sustainable. 'Ecocities' must be unveiled as the future spaces of urban modernity by associating environmental suitability and technology, especially in the fields of communications and transport. These decisions will make it possible to engage in conversations between the State and local authorities, by setting up a vision fund for the development of sustainable cities, entitled “city of tomorrow”, in coordination with the large Caisses des Dépôts and Of Moroccan management, in order to maintain these projects as part of an investment program for the future (Rudolf Giffinger, 2019).

The outlook is the integration into major smart new city projects of sustainable digital development and into the urban information universe as key issues that involve different types of measurements and records. In this perspective, the experience of a “connected road” can be used, hence the installation of various sensors which can collect in real-time data on the movements of vehicles and human beings, of public lighting, of Cleanliness…, as well all other environmental characteristics and sustainable development. The objective is to arrive at the creation of an information platform for the administration, the private sector and other territorial actors in order to offer innovative services at the interface of the physical and digital worlds, in this sense it Urban intelligence development plans must be implemented in a line with each city, in conjunction with a digital strategy displayed by the State to promote energy transition, offer new mobility solutions, fight against unemployment and poverty, or help in the creation of businesses… In a similar way, the application of information and communication

technologies to the city in the vision of making it sustainable requires a growing investment on the part of local authorities and cities.

Smart structural system

In general, smart cities are based on three pillars, namely (figure 2):

- Intelligent technology;
- Intelligent staff;
- Smart collaboration.

After explaining the concept of the smart city at the general introduction level, we will opt for the vision that; The city will only be smart when it commits to investments, in human and social capital and in classical (transport) and modern (ICT) communication infrastructure, by promoting sustainable economic growth and good quality of Life, with enlightened management of natural resources, within the framework of a local and participatory territorial administration (Caragliu, Del Bo C, & Nijkamp P, 2011).

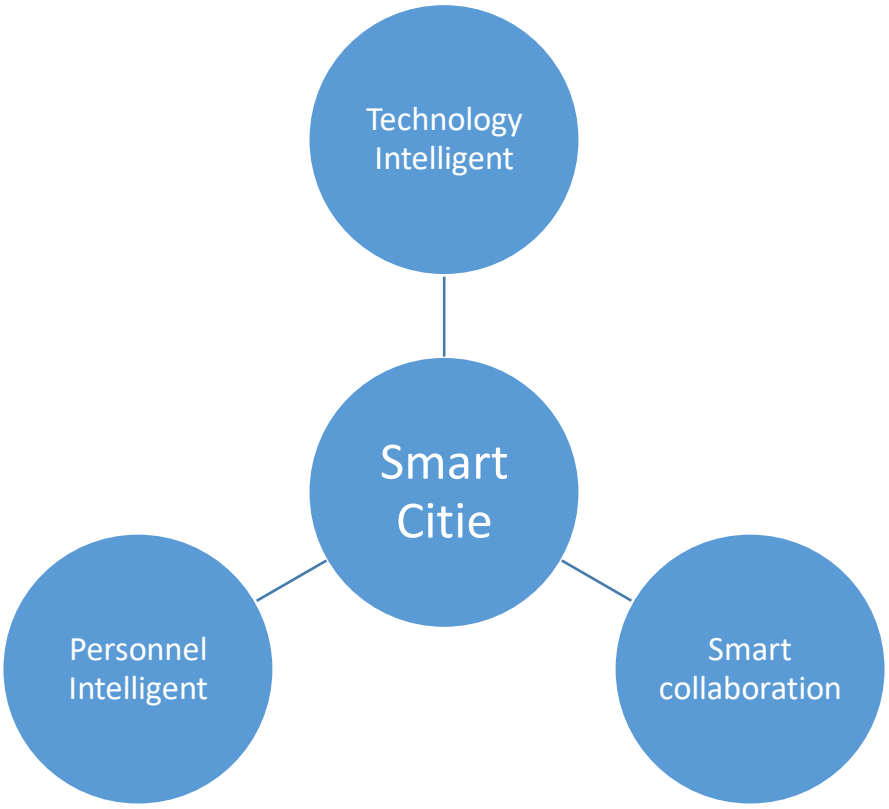

Figure 2: Pillars of urban intelligence (realize by myself, OUAZIZ Ali, 09/2021)

What we can suggest, after citing the three pillars above a smart city, is to integrate the different aspects of intelligence. Our resonance considers that the city cannot be called smart, nor stupid, but can be broken down into structural and cultural characteristics. To clearly identify the specific components of the governance of the intelligent city in a progressive way, we would consider in this context to attract qualified human capital to invest in the city within the framework of collaborations between the various socio-economic actors. Organized and individuals using information and communication technologies and higher intelligent urban collaboration. I illustrate that it is important to note that the question of whether the higher level of transformation corresponds to the smart salty city or not is an action of an empirical question, and not a conceptual one. Quality administration and political elites can translate into strong interferences at the urban level and smart collaboration with initiatives to make things work concretely, which corresponds to the governance of an operational smart salty city with the right ones. Strategic choices implemented by policies chosen in an effective and efficient manner.

Smart governance system

An association between government management in the city through unconcentrated and decentralized services must qualify itself as intelligent and approve the development of the city by promoting it in certain areas that promote initiatives in favour of an intelligent salt city, in the need to restructure the smart governance decision-making process and the application of smart urban collaboration decisions between the different actors of the city.

We place this conceptualization in what underlines(Axhausen KW et al, 2012): 'Smart governance is a much more powerful intelligence function for coordinating the multiple components that make up the smart city. It is a structure that brings together the classic functions of government and business. ' In the same sense, smart governance seen by(Agnew D et Tapscott D, 1999): 'Is a widespread adoption of a more local governance model, characterized by greater connectivity, facilitated by new technologies'. But(Nijkamp P et al N. , 2012)Underline that: 'smart governance concerns proactive and open-minded governance structures, which bring together all stakeholders, with the aim of strengthening the socio-economic and ecological performance of cities and of dealing with negative externalities and the effects of Path due to history".

The objective is to make the city more energetic by reforming the monitoring and management of its main infrastructure, roads, transport systems, electricity networks, water and sanitation in

real time. In this vision, the installation of sensors at the various strategic points of the city, proves to be a key tool, also databases which make it possible to keep track of the information it produces, from traffic volumes to consumption of Energy and water…, which generates a set of interceptions and measures that can be adopted at events making it possible to closely follow what is happening in the city.

In this sense, proper functioning has now become inseparable from the evolution of the concept of urban metabolism as evidenced by (Bélanger P., 2017),As at the origin of the environmental footprint, authors such as Erik Swyngedouw, Sabine Barles or Pierre Bélanger, affirm that the specific contribution of infrastructures to this footprint is based on correlations between data (Barles S., 2007,),Which are not necessarily to be explained, but simply to be observed through a neo-cybernetic and systemic approach, which are due to the epistemological fluctuation affecting the very notion of science of cities based on the exploitation of big data and artificial intelligence (Antoine Picon, 2018/1).

Interest in the smart city and its governance is expected to grow rapidly through adopted approaches that do not complicate the analysis of several publications indicating the importance given to smart technologies, smart people or smart collaboration as characteristics of businesses. Smart cities. The vision for the city is shaped by the transformation and progression to changes in urban governance, improved results or other more open processes to claim the legitimacy of the governance of the smart city. We are in favour of a global perspective which consists in evoking new forms of human collaboration by using ICT for better results and more open governance processes in e-government, which must be considered as a complex process of institutional change considering the political nature of the attractive visions of socio-technological governance (Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar, 2016).

The governance of the smart city consists in imagining new forms of human collaboration between the communal leaders and the directors of the decentralized services of the city, they must understand well that the technology in itself will not make the city smarter. Building a smart city requires political understanding of technology, followed by a process approach to managing the emerging smart city, and consideration of economic gains and other public values. The city will be faced with the challenges of generating wealth and innovation, but also ensuring health and sustainable development, it must be green and safe, but also culturally dynamic (Pierre J, 1999). It must be able to integrate ever-increasing populations of varied origins (cultural, religious, socioeconomic, academic, etc.), in order to emphasize the city's

administrations as a center of governance. An interest on the part of academia, in the sense that urban governance has become a well-developed academic field and essential for solving global problems (Barber B, 2013).

Making the city smart is a goal that no one can oppose as it translates into more effective smart governance solutions to social challenges, to make politicians and city administrators should try to solve all of them. The problems of the city through technology and innovation are gradually linked to urban governance in order to define approaches likely to make the city smarter (Landry, 2006), and strengthen the capacity of urban systems to cope with all problems and produce a wide range of public values. This initiative should constitute a partnership between companies, authorities, research organizations and the population, the objective of which is to develop the metropolitan area of the city of Salé to make it a smart city, by focusing on certain issues, such as the Daily life, work, mobility, public facilities and open data (Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar, 2016).

The smart government system is based on the integration of smart information systems and communication networks, creates transparent governance and effective digital government, through innovative policies, tackles financial, environmental, and service challenges. Of the city to improve the quality of life of citizens, in order to achieve long-term benefits and intelligent development of the city.

The government must digitize municipal services and facilitate communication within the city and its services, but also between public authorities and citizens, helping both parties to better understand the reasoning and demands of the other. Services should be improved by minimizing bureaucratic delays and increasing the efficiency of two-way interactions, while also taking into account the needs and experiences of citizens. The characteristics of smart governance must be functional by law, hierarchical system and relevant data. In addition, secured by an Internet connection and Intranet communication system, law enforcement, judicial system. As a result, the establishment of a smart foundation and policies, smart development, user-friendly and efficient digital government, effective communication, open data to the public & design and other features (Rochet C, 2015).

Conclusions and Future Directions

For the future development of smart cities, definitions of smart and participatory cities of each concept system should be presented. Through this synthesis, we want to establish a basis for understanding the concepts, tools, actions and objectives of systems, which both belong to

Smart's concepts. For the development of crisis management and resilience in cities, solutions, which will merge the philosophies of the concepts of the smart city and sustainable city, must be implemented and for a successful implementation, the relationships within. A clear structure of concepts, systems and their components must be understood. The objective is to support the territorial assessment within the city and to constantly guide those responsible for its implementation, continuously the leaders to choose the right solutions to be implemented, in order to put in place, the best practices. Appropriate in the city of tomorrow. We summarize the possibilities of how intelligence can be a valuable asset in the concept of a participatory and sustainable city.

The ambition as a researcher is to make the Moroccan City intelligent, to make it even conscious of current experiments and current international achievements, and beyond what the techniques available at the national level prescribes, this ambition is not first for the smart city that appears in a proportionally technological dynamic with its techno-optimistic or techno pessimistic corollaries. The objective is to minimize the contribution of technology compared to intelligence, which, due to its partially non-human character, has an unprecedented association between men, machines and algorithms. For a city whose digital tools make it possible to optimize operations and sustainability, at the same time as the quality of life of its inhabitants and the type of relations they maintain with each other, in the sense that the city makes Proof of a form of intelligence unlike his past.

References

Agnew D et Tapscott D. (1999). Governance in the Digital Economy. The Importance of Human Development. . *Finance & Development 36(4):* 34-37.

Albert Meijer et Manuel Pedro Rodríguez Bolívar. (2016). LA GOUVERNANCE DES VILLES INTELLIGENTES. ANALYSE DE LA LITTÉRATURE SUR LA GOUVERNANCE URBAINE INTELLIGENTE. *I.I.S.A.* | *« Revue Internationale des Sciences Administratives »* , 2016/2 Vol. 82 | pages 417 à 435.

Axhausen KW et al, B. M. (2012). Smart Cities of the Future. *European Physical Journal 214 :*, 481-518.

Barber B. (2013). If Mayors Ruled the World : Dysfunctional Nations, Rising Cities. . *New Haven : Yale University Press.*

Bertacchini, Y. (2000). 2000, "Information et veille territoriales: représentation du complexe local et émergence d'un projet d'intelligence territoriale", . *Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la Communication,*. Université d'Aix-Marseille III, Lab.

Bhowmick, A. F., & et al. (2012). *IBM Intelligent Operations Center for Smarter Cities All You Need to Know to Administer.*

Bochet B., G. J. (2004). 2004, La ville dense et durable : un modèle européen pour la ville, . *Géoconfluences, Lausanne.*

Caragliu, A., Del Bo C, & Nijkamp P. (2011). Smart Cities in Europe. *Journal of Urban Technology 18(2) :*, 65-82.

Cavada, M., Hunt, D.V.L., & Rogers C.D.F. (2014). Smart cities: contradicting definitions and unclear measures. *In: World Sustainability Forum 2014—Conference Proceedings*, (pp. Paper, pp 1–13).

Ghorra-Gobin, C. (2019). Smart City :"fiction" et innovation stratégique. *Quaderni [En ligne], mis en ligne le 15 mai 2018, consulté le 31 mai 2018. URL : http://journals.openedition.org/quaderni/1169* , 5-15.

Giffinger, R. F., & al, e. (2007). Smart Cities Ranking of European Medium-Sized Cities.

GREEN INNOVATION. (2019, 02 08). La ville intelligente, un impératif en devenir. *GREEN INNOVATION*, pp. https://www.green-innovation.fr/2014/04/28/la-ville-intelligente-un-imperatif-en-devenir/.

Hernandez. F. (2015). *« Assembler les projets pour faire territoire. D'une exploration compréhensive des pratiques à la formalisation d'un cadre d'analyse », mémoire d'Habilitation à Diriger des Recherches, soutenu le 3 décembre 2015 à l'Institut d'Urban.* grenoble.

Indian Smart Cities Council. (2016). *Smart Cities Indian Readiness Guide.*

Institution British Standards. (2014). *Smart City Service Framework—Guide Customer to Establishing Strategies for Smart Cities and Communities.*

ITU Telecom World. (12–15, October 2015.). Smart solutions from experts. *Telecom World conference.* Budapest.

Ramaprasad, A., Sanchez-Ortiz& A.Syn, T. (2017). A unified definition of a smart city. *Int. Fed. Inf.Process*, 13–24. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-319-64677-0

Rochet C. (2015). *Urban lifecycle management: a research program for smart government of smart cities. Institut de management Public t Gouvernance Territoriale.* Marseille.

Rudolf Giffinger. (2019, 02 13). *La ville intelligente, un impératif en devenir.* Récupéré sur GREEN INNOVATION: https://www.green-innovation.fr/2014/04/28/la-ville-intelligente-un-imperatif-en-devenir/